ثورة الثلاثين شهرًا (٢)

خريف الإخوان

عبد الحليم قنديل



بطاقة فهرسة

اسم الكتاب:عملية سحق الإخوان
اسم المؤلف: عبد الحليم قنديل
رقم الأيداع : ٧٢٥٥ / ٢٠١٤

الطبعة الأولى٢٠١٤



مكتبة جزيرة الورد
القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل
ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤
Tokoboko_5@yahoo.com

نظرية الثورة المصرية

لم تصل الثورة المصرية بعد إلى شاطئ ختام تستقر عليه ، ولم تتحول إلى سلطة ، ولا صنعت اختياراتها الجديدة ، ولا تزال الثورة فى مخاض عنيف متصل، صحيح أنها أبدت حيوية هائلة ، وأزاحت رئيسين فى ثلاثين شهرا ، أزاحت مشهد الحكم الحصرى المباشر لجماعة مبارك ، كما أزاحت نسخته الثانية فى صورة الحكم الحصرى المباشر لجماعة الإخوان ، لكن الثورة لم تقم حكمها بعد، ولم تحل اختياراتها البديلة للثلاثية الملعونة : الولاء للأمريكيين ، حفظ أمن إسرائيل ، ورعاية مصالح رأسمالية المحاسيب .

وقد أجازف بتوقع حوادث تاريخ عاصفة قريبة ، فثورة الثلاثين شهرا لم تكمل سيرتها بعد ، وموجاتها المتلاحقة لا تكف عن الجريان ، ليس على الطريقة التى يتوقعها أو يحبها الإخوان بالطبع ، فتحرك الإخوان ليس ثورة ، وليس من النوع الذى تلتحق به موارد غضب اجتماعى ووطنى ، فالإخوان قوة يمينية بامتياز ، وجماعة ثورة مضادة بالتأكيد ، ونزاعها مع جماعة مبارك ـ المنتعشة الآن ـ ينتمى إلى الماضى لا إلى المستقبل ، فجماعة مبارك تشدنا إلى الخلف ، وجماعة الإخوان تشدنا إلى خلف خلف ، وبرغم صخب الجماعتين على سطح الحوادث ، فما من فارق موضوعى بينهما ، فجماعة الإخوان هى جماعة مبارك بلحية ، وجماعة مبارك هى جماعة الإخوان بدون اللحية ، وثنائية الجماعتين عنوان قامت الثورة عليه ، ومن خارجه ، وكسر هذه الثنائية اللعينة هو علامة نجاح الثورة المغدورة ، فانتظروا هذه العلامة، واعملوا للتعجيل بقدوم ساعتها .

كان الإخوان ـ زمن مبارك ـ أكبر تجمع خارج الحكم ، ولا نقول فى المعارضة ، ولم تكن معارضتهم ـ إياها ـ سببا فى قيام ثورة ، ولا دعوة إليها ،

وقامت الثورة لأسباب أوسع من مجرد مواجهة استبداد الحكم ، فقد كان الاستبداد السياسى مجرد عرض لمرض انحطاط تاريخى تردت إليه مصر ، وكان دور الإخوان المتضخم من علامات الانحطاط والخروج من سباق التاريخ ، ومن قلب المأساة ولدت الثورة ، وبطاقة غضب هائل تنوعت موارده ، وقد كان رهاننا ظاهرا على حتمية الثورة ، وعبر عشر سنوات خلت قبل موعدها الأول فى ٢٥ من يناير ٢٠١١ ، وفى طلقات ومقالات تحولت إلى كتب بعناوين (ضد الرئيس) ٢٠٠٥ و(الأيام الأخيرة) ٢٠٠٨ و(كارت أحمر للرئيس) ٢٠٠٩ و(الرئيس البديل) أوائل ٢٠١٠ ، لم نكن نرجم بالغيب ، ولا نضرب الرمل ، بل كنا - بالضبط - نقرأ كف مصر ، ودون خداع صور مما كان يجرى على ساحة السياسة المجدبة ، كان رهاننا أن فى مصر غضبًا يكفى لصنع ألف ثورة ، ولأسباب خمسة شكلت فيما بينها ما قد تصح تسميته نظرية الثورة ، ويؤدى بعضها إلى بعض فى متوالية هندسية ، أولها : أن النظام القائم يبدو مخيفا ، لكنه ضعيف فى الوقت نفسه ، فهو نظام "معلق" بلا قاعدة اجتماعية تسند ، وقد مات سياسيا بسبب اختياراته "المعلقة" الخادمة لأقلية الأقلية ، وبدا فى صورة النبى سليمان حين مات دون أن يلحظ أحد ، ولم يكتشف أحد موته إلا حين نخر النمل العصا ، وبعد الوضع "المعلق" تأتى ثانية أسباب ودواعى الثورة لا الإصلاح التدريجى ، فالنظام "المعلق" له طبع الجراد ، يأكل الأخضر واليابس ، ويجرف التربة الوطنية ، ويجرف الصناعة والزراعة والثقافة والسياسة ، ويجعل فرصته فى الإصلاح الذاتى شبه معدومة ، ولا يجعل له من سبيل سوى ثنائية النهب العام مع الكبت العام ، والحكم بالشهوات والنزوات العائلية ، واحتكار السلطة كأقرب طريق لاحتكار الموت ، وفى مقابل "طبع الجراد" ، كان "طبع الغضب" يأخذ المسار الآخر ، ويخلق البعد الثالث من أسباب ودواعى الثورة ، فلا يوجد مجتمع يكف عن الدوران ، والغضب الذى تكبحه على السطح ، يلجأ إلى مسارب العمق ، وقد جرى اختزان الغضب المصرى طويلا ، جرى اختزان الغضب تحت الجلد

وتحت حافة النطق ، وفى آبار غضب هائل متنوع الموارد ، غضب بانسداد السياسة، وغضب بتراكم المظالم الاجتماعية ، وغضب بدواعى المذلة الوطنية ، وإلى حد بدت معه مصر كأنها تعوم على آبار غضب بركانى ، وهنا ظهر البعد الرابع أو السبب الرابع فى صناعة الثورة ، فالغضب المطمور يكفى ويزيد لتلبية الاحتياج إلى ثورة ، وربما لا تحتاج الثورة إلى ما هو أكثر من كتلة حرجة ترفع الغطاء عن آبار الغضب ، وكان ذلك رهاننا فى نظرية "الكتلة الحرجة" ، ونظرية "المئة ألف" ، والتى بدت ظاهرة فيها كتبنا ودعونا إليه منذ عام ٢٠٠٥ بالذات ، وتوقعنا معه "سقوط مبارك فى ميدان التحرير" بالنص والحرف بجريدة "الكرامة" صباح ٤ مارس ٢٠٠٧ ، وحين أعادت الظاهرة تشكيل نفسها فى صورة حكم الإخوان ، توقعنا بالحرف والنص "سقوط الإخوان فى ميدان التحرير" بجريدة "صوت الأمة" فى أواسط أكتوبر٢٠١٢ ، وقبل أن تبدأ هبات ديسمبر ٢٠١٢ ، ويناير ٢٠١٣ ، وصولا إلى هبة ٣٠ يونيو الأسطورية التى أطاحت بحكم الإخوان ، وهو ما قد يلفت النظر إلى البعد الخامس فى نظرية الثورة المصرية المعاصرة ، وهو أن بقاء "الاختيارات المعلقة" ذاتها يعيد ملء خزانات وآبار الغضب ، ويفسر سر تجدد الموجات المتلاحقة للثورة ، وبفارق ملحوظ لا تخطئه العين ، وهو أن سابقة الخروج إلى الشارع تغرى الآخرين بالفعل نفسه ، فتوافر الكتلة الحرجة ـ كتلة المئة ألف ـ يرفع الغطاء عن آبار الغضب ، والنتيجة : أن تنزح الملايين من آبار بلا قرار ، وهو ما يفسر تحول "الطابع الألفى" الذى بدأت به موجة يناير إلى "الطابع المليونى" الذى انتهت إليه موجة يونيو ، وقد بدا كدراما تخلع القلب ، وأظهر المقدرة الهائلة للشعب المصرى على صناعة أكبر حشد ثورى فى التاريخ الإنسانى بإطلاق عصوره وثوراته جميعا.

هذه الأبعاد الخمسة فى نظرية الثورة المصرية تشرح وتفسر بعض ما جرى ويجرى، فيها دراما مذهلة بالطبع، وفيها مشاهد تخلع القلب، وفيها صورة

لشعب عظيم يصنع الثورات فى أوقات الفراغ، غير أن مايجرى بعد كل موجة ثورية فيه ما يثقل القلب، فالثورة المصرية فيها بعض من سيرة "إيزيس" فى الأسطورة المصرية القديمة، "ست" إله الشر قتل أخيه إله الخير "أوزوريس" زوج "إيزيس" وحبيبها، لتبدأ "إيزيس" رحلة معاناة طويلة، تجمع فيها أشلاء "أوزوريس" من الجهات والبرارى، وتصنع منها جسدا واحدا متحدا، تنفخ فيه روح الحياة، وتعود لتحمل منه، وتلد "حورس" رمزا لمصر الجديدة، القصة رمزية بالطبع، وفيها رمزية ما يجرى للثورة المصرية، فقد ولدت بلا قيادة مطابقة، ولدت بلا رأس، ودخلت فى مخاتلة الرؤوس، فالثورة تقوم ولا تحكم، تقوم بقوة الناس التلقائية الجامعة الجامحة، ثم يأوى الناس إلى سكن بيوتهم، وعلى أمل أن يأتى "حورس"، ثم تكون الفاجعة المتكررة، فالثورة تقوم لكنها لا تصل للسلطة، والذين يحكمون بعدها هم من "الأغيار" لو جازت استعارة المصطلح اليهودى، يحكم "الأغيار" من المجلس العسكرى، ثم يحكم "الأغيار" من جماعة الإخوان، ثم يحكم "الأغيار" فى الحكومة والرئاسة المؤقتة الحالية، ولاتكون النتيجة غير تكرار لعنة الثورة المضادة نفسها، فما يجرى هو خلع الرأس دون خلع النظام، والجماعات التى تتوالى على الحكم تخدم وتجدد النظام نفسه، وعلى طريقة المثل الشعبى القائل "كأنك يا أبوزيد ماغزيت"، وقد يبدو المثل الشعبى الموروث غير مطابق تماما لما يجرى، وإن قاربه، فأهم انجاز ملموس للثورة جرى فى الشارع لا فى السلطة، فى بلورة وعى شعبى يقظ وفائق الحساسية، ونافد الصبر - ربما - قياسًا إلى صبر المصريين الذى كان لا ينفد، وقد كانت محنة حكم الإخوان نعمة ضرورية لخلق الوعى الجديد، وسبقها ما هو أهم فى إزاحة شخص مبارك الجاثم، كنت أقول - قبل الثورة - أن إزاحة مبارك لا تعنى تغييرًا فوريًا للنظام، بل تعنى شيئا بالغ الأهمية، وأقرب إلى "فك العنة"، وإطلاق خيال المصريين وأشواقهم إلى التغيير، وكنت دائما أضرب مثالا فولكلوريا لتقريب المعنى، وهو "العنة النفسية" التى تصيب عريسا فى ليلة الدخلة، وتجعله فى وضع العاجز

جنسيا بصورة موقوتة، فيتطوع أحدهم بالتفسير، ويقول أن العريس "مربوط"، ومعمول له عمل، ولا تفك "العنة النفسية" إلا بضبط العمل السحرى المشعوذ ورميه فى النار، وكنت – بالقياس إلى خرافات الفولكلور – أقول نفس الشيء عن مبارك، كنت أقول أن البلد "معمول له عمل"، وأن "العمل الأسود" هو حسنى مبارك شخصيا، وأن إزاحته تعنى "فك عنة" الخيال المصرى، فقد كان الرجل مثل طائر "الرخ" الأسود، أطبقت سدوله على البلاد ثلاثين سنة طويلة عريضة، حجب لون السماء فوقه، وحجب ما بعده، فلا تكاد ترى فرجة أمل أو لمحة خلاص، ولا حتى مقدرة على تخيلها عند عموم الناس، وقد أطلقت الثورة العنان لخيال المصريين، فكت أسرنا، وصارت الرغبة فى التغيير هى خبزنا وكفافنا.

عبد الحليم قنديل

الهرم فى ٨ من نوفمبر ٢٠١٣

أكل الميتة ولحم الخنزير!

بالطبع ، لا يريد كاتب السطور أن تنتهى رئاسة مصر للفريق أحمد شفيق ، حتى لو كان الثمن هو التصويت لمحمد مرسى مرشح قيادة الإخوان فى جولة الإعادة ، التصويت لمرسى اضطرارا لا اختيارا ، وعلى طريقة أكل الميتة ولحم الخنزير .

والسبب ظاهر جدًا ، فصعود أحمد شفيق - لا قدر الله - إلى كرسى الرئاسة كارثة سياسية وروحية ، ويعنى هزيمة رمزية كاملة للثورة ، ووضع مصر على كف عفريت ، وزعزعة الأمن على الفور ، وتوريط الجيش فى حرب مع الشعب ، فالخلاف مع شفيق خلاف جنائى وليس سياسيا فقط ، بينه وبين الثورة وأهلها بحور من الدم ، وذهابه إلى قصر الرئاسة - لاقدر الله - يعنى عودة مبارك "مثله الأعلى" إلى الحكم .

وقد لا يكون شخص مرسى أفضل من شخص شفيق ، فكلاهما الأسوأ بامتياز ، لكن الخلاف مع مرسى يظل سياسيا ، ويعكس الخلاف مع قيادة الإخوان ومكتب إرشادها ، وليس الخلاف مع عضوية وقواعد وجمهور الإخوان، فهؤلاء الأخيرون بمئات الآلاف ، وفيهم كثير من خيرة شباب مصر وشاباتها ، وهم جزء لا يتجزأ من حركة الوطنية المصرية ، والتحقوا بالثورة متأخرين بسبب خطايا قيادتهم المساومة ، لكنهم قدموا تضحيات هائلة مع شباب الثورة ، وتعرضوا لخذلان قيادتهم التى دخلت فى مساومات وصفقات رذيلة مع المجلس العسكرى ، وتنكرت لأولوية الثورة وشرعيتها ، وسعت إلى المغانم على حساب الذين دفعوا المغارم ، ورفضت كل مطالب كنس النظام القديم ، وأعاقت - بأكثريتها البرلمانية - تشريع قوانين جدية لمصادرة الأموال

المنهوبة ، وتفعيل قانون محاكمة مبارك وعصابته بتهمة الخيانة العظمى ، وتباطأت في إصدار تشريع شامل لعزل جماعة مبارك سياسيا ، ثم تذكرت قصة العزل في أوان متأخر، وأصدرت تشريع "عزل انتقائى" بدا محدودا جدا ، وتظاهر المجلس العسكرى بالموافقة والتصديق عليه ، ثم ترك الباقى للجنة الانتخابات الرئاسية التى أوقفت تطبيقه ، وسمحت بترشح شفيق بعد ساعات من استبعاده، ودون أن يصدر عن برلمان الإخوان أى رد فعل يدافع به عن تشريع أصدره ، وكأن هناك اتفاقا ضمنيا على فتح الطريق لشفيق مرشح عائلة مبارك والمجلس العسكرى ، وبدعوى "حصانة" لجنة الانتخابات وقراراتها ، وتحريم الطعن على قراراتها أو التقاضى عليها ، وهو التحريم الذى صاغه المجلس العسكرى فى الإعلان الدستورى ، ورفضته كل القوى الحية فى مصر ، لكن المجلس العسكرى استقوى بالإخوان والسلفيين فى إقراره وإنفاذه ، وهو ما يبرز مسؤولية قيادة الإخوان ودورها فى ترشح شفيق ، وخوضه لجولة الإعادة مع مرشحهم محمد مرسى ، وعلى أمل أن يثبتوا للمجلس العسكرى أنهم أكثر جدوى وضمانا لراحته من شفيق شخصيا .

هكذا تبدو جولة الإعادة الرئاسية بين قرينين ، أحدهما - شفيق - بذقن حليق كما تقضى التقاليد العسكرية، والآخر - مرسى - بلحية كثيفة منتظمة كما تقضى التقاليد الإخوانية ، وربما لو حلق مرسى ذقنه لوجدنا تحتها وجه شفيق ، فكلاهما أسوأ من الآخر ، كلاهما مخجل حقا ، وبلا مؤهلات شخصية قيادية تذكر ، وهذا هو المأزق الذى ينحشر فيه المصريون الآن ، وقد يقال لك: إنها نتائج انتخابات الجولة الرئاسية الأولى ، وهذا صحيح شكلا ، لكنه فارغ تماما من المضمون ، ومخالف لأبسط بديهيات القانون ، فلم يكن من حق شفيق أن يترشح من الأصل، فقانون العزل السياسى قائم ومصدق عليه ، وهو يحظر ترشح شخصيات بينها شفيق ، إذ يحظر - وعلى مدى عشر سنوات - ترشح كل من شغلوا مناصب رؤساء الوزارات فى عشرية مبارك الأخيرة ، وقد كان شفيق آخر

رئيس وزراء لمبارك ، وخلعته الثورة كما خلعت مبارك ، وسماح لجنة الانتخابات الرئاسية بترشحه بلطجة ودهس للقانون ، وكذلك السماح بدخوله جولة الإعادة، ولو أن القانون جرى تطبيقه كما هو مفترض فى أى ممارسة ديمقراطية ، وخاصة أن القانون صدر عن برلمان منتخب ، لو أن القانون جرى تطبيقه لكنا فى موقف مختلف تماما ، ولم يكن المصريون ليكونوا فى وضع الاختيار بين الأسوأ "الفلولى" والأسوأ الإخوانى ، وبحسب نتائج الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية ، كانت الإعادة ـ القانونية الشرعية ـ ستجرى بين محمد مرسى وحمدين صباحى ، والأخير هو "الحصان الأسود" فى الانتخابات كلها ، والفائز الأول بأصوات جمهور الثورة ومدنها الكبرى ، ولو جرت مثل هذه الإعادة ، فالنتيجة معروفة سلفا ، فسوف يكتسح صباحى شعبيا ، وينهزم مرشح قيادة الإخوان محمد مرسى ، وتكون الهزيمة كاملة للثورة المضادة بجناحيها الإخوانى والمباركى، والجناحان يتنازعان على تمثيل المعنى نفسه ، وأرادا بالتواطؤ ـ الظاهر والخفى ـ حصر الاختيار بين مرسى وشفيق .

وإذا كان ذلك كذلك ، فلماذا إذن ندعو إلى التصويت ضد شفيق فى جولة الإعادة المصطنعة ، وحتى لو كان الثمن هو التصويت لمرسى ؟، يبدو السؤال فى محله تماما ، وكثير من القوى الثورية تفضل الإجابة السهلة ، وتدعو لمقاطعة جولة الإعادة المصطنعة ، ولهم مبرراتهم الأخلاقية والسياسية الوجيهة ، لكن المقاطعة ـ عندى ـ لاتبدو الخيار الأمثل الآن ، وبرغم اعترافى أن جولة الإعادة المصطنعة تدهس الشرعية الثورية والشرعية القانونية معا ، لكننى ألفت النظر إلى شيء يبدو بالغ الأهمية ، وهو ذلك التناقض الملفت بين الثورة العفية والمجتمع المنهك ، وأهم ما جرى فى الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية هو أن الثورة كسبت أرضا انتخابية واسعة فى المجتمع ، وراقبوا خرائط التصويت جيدا ، خاصة بالنسبة لمرشحى الثورة البارزين حمدين صباحى وعبد المنعم أبو الفتوح ، وخصوصا فى حالة حمدين صباحى بالذات ، والذى خاض المعركة بلا

تنظيم ولا مال ولا ماكينة انتخابية يعتد بها ، وكسب المركز الأول فى عواصم مصر الكبرى المؤثرة بامتياز فى الحركة الاجتماعية والسياسية والحضارية ، وقد دعونا - قبل الانتخابات - إلى تقديم مرشح واحد للثورة ، ووقتها كان بوسعه الفوز من الجولة الأولى ، ولم يحدث ذلك للأسف ، لكن النصر الانتخابى للثوريين مما يجب الحفاظ عليه ، والبناء فوقه بتعظيم نسب المشاركة الانتخابية، وبتشكيل حزب وطنى جامع للثوريين ، وتحطيم هيمنة التنظيم الإخوانى على الحياة السياسية ، وقد صار ذلك ممكنا الآن ، خاصة بعد تراجع شعبية الإخوان إلى النصف تقريبا فى خمسة شهور فاصلة بين انتخابات البرلمان وانتخابات الرئاسة ، وهو ما يضيف إلى أولوية الخلاص من جناح جماعة مبارك ، ومنع شفيق من الوصول للرئاسة ، بل الذهاب به إلى السجن الذى يستحقه ، وحتى لو كان الثمن هو تصويت الثوريين لمرسى على طريقة الإضطرار لأكل الميتة ولحم الخنزير ، ومرسى - بالتأكيد - ليس مرشح الثورة ، وقيادة الإخوان التى تقف ورائه تسعى لاستحواذ واحتكار ينتهى بالانتحار ، فدعوا لها الفرصة لكى تنتحر شعبيا ، واعملوا لهزيمتها فى جولة حسم تالية ، فالثورة لا تزال فى الشارع وفى الصندوق الانتخابى ، الثورة تنتصر الآن بمراكمة النقاط ، وغدا تنتصر بالضربة القاضية .

"صوت الأمة" فى ٤ من يونيو ٢٠١٢

لا شرعية لأحد والبلد «هتعيد السنة»!

الحالة «ج» جدًا فى مصر الآن.

صحيح أن البعض يحاول لفت انتباهنا إلى ممارسات ديمقراطية غير مسبوقة، ومن نوع إجراء انتخابات توصف بالنزاهة للبرلمان وللرئاسة، واكتساب المصريين لقيمة الصوت الانتخابي، ولا نريد أن نقلل من شأن هذه التطورات، ولا من قيمة دماء الشهداء التى أعادت للمصريين آدميتهم، لكن المؤسف أن هذه الخطوات الصحيحة تبدو بلا جدوى مؤكدة إلى الآن، فهى خطوات «صح جدًا» فى طريق «غلط جدًا»، والمحصلة غلط فى غلط.

وربما كان ذلك هو ما يفسر حالة الارتباك والتشوش والحيرة التى يشعر بها المصريون، فلا شيء يتحرك إلى أمام، ولا خطوة تؤدى إلى التى تليها، بل هو الدوران فى المكان ذاته، و«المشى فى الجزمة» ذاتها على طريقة الفنان محمد صبحى فى مسرحية «الجوكر»، فقد أقبل المصريون بحماس مثير على استفتاء **١٩** من مارس **٢٠١١**، وعلى انتخابات البرلمان بعده، ثم فتر حماسهم فى انتخابات الرئاسة بجولتها الأولى، ثم ركبتهم الصدمة وخيبة الأمل فى انتخابات الإعادة بين مرسى وشفيق، ولم يكن الخلل فى فكرة الانتخابات ذاتها، فلا أحد يملك حق الوصاية على رأى الناس، ولا اختيار من يريدون، أعجبك أم لم يعجبك؟، لكن الصدمة ليست فى حق الاختيار، بل فى الاختيار ذاته الذى لا يفتح طريقًا، بل يغلق الطرق، ولا يوحى بضوء فى نهاية النفق، بل ينقلنا من الغبشة إلى الظلمة، ويعيدنا من جديد إلى حيث كنا، ويفقد أى مؤسسات منتخبة كل شرعية يطمأن إليها، فالبرلمان مؤقت، والرئاسة مؤقتة، والدستور ساكن ــــ لايزال ــــ مع «لبن العصفور»(!).

وكم يشعر المرء بالأسف والألم لكل هذا التخبط، والذى بدا مقصودا من أوله لآخره، ويرفع أصحابه شعار البحث عن الاستقرار، بينما هم يفجرون البلد، ولا يسمحون له بساعة راحة، ولا بالرسو على شاطئ ختام، فقد أعطوا القط «مفتاح الكرار»، وتركوا أمانة الثورة لغير أهلها، والنتيجة: انقلاب كامل على الثورة، بل وعلى أمان مصر ومستقبل أجيالها، وبعبث غير مسبوق فى تاريخ الأوطان الحية، و«غباوة متعمدة» قلبت الأبجديات، وحولت المرحلة الانتقالية إلى مرحلة انتقامية، وأدارت أسوأ مرحلة انتقال فى التاريخ السياسى كله، وبطريقة تجريب بدائى تجاهلت البديهيات عن عمد، فالدنيا كلها تعرف أن الدساتير توضع أولا، ثم تجرى انتخابات لبناء برلمان ومؤسسة رئاسة، الدنيا كلها تعرف أن الأساسات تحفر أولا، ثم بعدها تقام العمارات، والدنيا كلها تعرف أن الثورة هى الثورة، وأنه لا ثورة بلا كنس للنظام القديم أولا، أى بإجراءات عزل سياسى شامل، ومصادرة للأموال المنهوبة، وإقامة محاكمات جدية بقانون الثورة، لكنهم - لا سامحهم الله - تآمروا على الثورة من أول يوم، واستغفلوا الشعب المصرى المنهك، ووعدوه باستقرار لا يجيء أبدًا، ونشروا الفزع الأمنى والتفزيع الاقتصادي، وأرادوا التكفير بالثورة، وتظاهروا بإجراء محاكمات لمبارك وعصابته احتواء للرأى العام، وكانت النتيجة على ما تعرف، فلم يحاكم مبارك بتهمة الخيانة العظمى طبقا لقانون ١٩٥٦، بل حوكم ورجاله طبقا للقانون العادي، وبدت المحاكمة هزلية بامتياز، وانتهت إلى تبرئة القتلة، وإلى «مؤبد» بطعم البراءة لمبارك، وإلى نقله من منتجع المركز الطبى العالمى إلى منتجع بورتو طرة، ثم إلى مستشفى آخر أكثر فخامة، وتمهيدًا لنقض الحكم وضمان البراءة، والنتائج هزلية كما نري، فهى لا تعنى سوى أن الشهداء قتلوا أنفسهم، أو أن أناسا من عالم الجان هم الذين قتلوهم، فالحكم العبثى ليس سوى إهانة للعقل والوجدان، وهو بمثابة «قتل ثان» للشهداء، ثم - وهذا هو الأخطر - يعطى الحكم العبثى تصريحا مفتوحا بالقتل فى كل وقت وأوان، فكل محاكمات ضباط الداخلية انتهت إلى النتيجة

نفسها، وهى تبرئة الضباط المتهمين، وتلك رسالة مفهومة المعني، تطلق يد ضباط الأجهزة الأمنية فى القتل بلا تخوف من حساب، وتقول لهم «اقتلوا بقلب جامد»، فلا حساب ولا عقاب ينتظر، ولا قضاء ينتصف لشهيد ولا لمظلوم، فقد جرى تحطيم استقلال القضاء تماما، وذابت ضمائر قضاة فى حمض كبريتيك الإغواء الإدارى والترهيب الأمني، وقد يوجد قضاة مستقلون، ولكن لا قضاء مستقل، والكلام ليس من عندنا، بل هو كلام المستشار حسام الغريانى رئيس مجلس القضاء الأعلى فى ندوة عامة، ودعك من كلام الأخ أحمد الزند، ومن كلام القضاة المتهمين بالإشراف على انتخابات سبقت أيام المخلوع، وجرى تزويرها بالكامل، ما علينا، المهم أننا أمام سلطة قضاء جرى عليها ما جرى لغيرها، ونخر السوس فى عظام كل سلطات الدولة، وحولها إلى أقنعة لتشكيل عصابى بالمعنى الحرفي، ثم جرى تركها على حالها بلا تطهير، ولم يجر كنس الركام لإقامة نظام، وبدأ بناء المؤسسات المنتخبة بالمقلوب، وقبل وضع دستور يصوغ صورة النظام السياسي، ويوزع الصلاحيات، ويقيم الحدود بين السلطات، وهو ما يقودنا إلى حالة هرج ومرج وسوق خضار فى حى شعبي، وشك فى شرعية أى شيء، فالمجلس العسكرى الحاكم بلا شرعية دستورية ولا قانونية، وهو مجرد سلطة بالغصب أو بالأمر الواقع، وحين تنتهى أيامه ـ إذا انتهت ـ فى ٣٠ يونيو ٢٠١٢، فقد لا نجد سلطة شرعية تحل، فقانون انتخابات مجلسى الشعب والشورى غير دستورى بالمرة، وسوف ينتهى ـ إن آجلا أو عاجلا ـ إلى الحل الأكيد، والرئيس المنتخب ـ أيا كان اسمه ـ لا يأتى بانتخابات شرعية، وحتى لو حكمت المحكمة الدستورية بعدم دستورية قانون العزل السياسي، فقد جرى تجاهل ودوس القانون وقت سريانه، والحكم بعدم الدستورية له أثر فورى لا رجعي، ولا يحصن ما سبقه من تصرفات مخالفة للقانون، ثم إن الرئيس المنتخب ـ أيا كان اسمه ـ غير معروف الصلاحيات بالضبط، وسوف تدخل البلد فى مزايدات ومناقصات رخيصة، وفى شد وجذب لا تحسمه إنذارات المجلس العسكري،

وتلويحه باستعادة دستور **١٩٧١** من رفاته، والضغط من أجل تشكيل «جمعية دستور» لا يعرف أحد متى تنتهى من وضع الدستور، ثم إن الدستور الجديد - حين يستفتى عليه - ينهى شرعية وجود المؤسسات القائمة كلها، ويوجب إعادة انتخاب برلمان وإعادة انتخاب رئيس، وهكذا دخلنا فى سلسلة تصرفات سفيهة أضاعت على البلد وقتها وما يزيد على عشرة مليارات جنيه، جرى إنفاقها كلها فى انتخابات عبثية، فرحنا بطوابير التصويت الطويلة فيها، ثم جاء أوان الصدمات، وتحول المصريون إلى ما يشبه «الفراخ الدايخة»، وربما تمهيدا لسكين الذبح، وحتى لا يعلو صوت على صوت المجلس العسكري، ثم يلومون المتظاهرين الغاضبين فى ميادين التحرير والثورة، ويحدثونك عن خروج على القانون والشرعية، ولا نعرف - بالضبط - عن أى قانون وأى شرعية يتحدثون؟، فالكل باطل وقبض ريح، والبلد «هتعيد السنة» والثورة أيضا.

"صوت الأمة " فى ١١ من يونيو ٢٠١٢

حكم القرين

فى كتابى (الأيام الأخيرة) ـ صدرعام ٢٠٠٨ ـ رسمت صورة للمشهد السياسى فى مصر عقب خلع مبارك ، وتوقعت فوز جماعة الإخوان بالأكثرية، وبنفس النسب التى تحققت فى أول انتخابات جرت بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، لكنى توقعت أن يكون الحكم محنة لا نعمة للإخوان ، ورجحت تراجعا منتظما فى شعبية الإخوان ، ولأسباب بدت منطقية جدا .

لم أكن وقتها أقرأ الرمل ولا أضرب الودع ، بل بدت التوقعات مبنية على تحليل اجتماعى لجماعة الإخوان ، وخاصة عند قيادتها بالذات ، ودوائر التحكم فى عملها ، وهى ذات طابع يمينى خالص لا تخطئه العين ، فقيادة الإخوان تطرح الجماعة كحزب أمة ، بينما هى ـ فى الحقيقة ـ حزب طبقة ، ومليارديراتها أقرب لنمط مليارديرات جماعة مبارك ، وما من فارق جوهرى بين ملياردير إخوانى كالمهندس خيرت الشاطر ـ مثلا ـ وملياردير مباركى كالمهندس أحمد عز ، فلهما ذات المصالح ، وربما نفس السلوك الاجتماعى ، وذقن الشاطر مجرد قناع دينى ، ولو حلق الشاطر لحيته لوجدنا تحتها وجه أحمد عز ، والقصة أكبر من مشابهة أشخاص ، إنه الشبه فى العمق والجوهر ، الشبه فى السياسات الاقتصادية بالذات، فقد كانت جماعة مبارك عنوانا على اقتصاد سوق من نوع خاص جدا ، كانت عنوانا على اقتصاد ريع لا اقتصاد إنتاج ، وتبنت نوعا من الخصخصة عرفه المصريون باسم "المصمصة" ، وتضمن تجريفا كليا للقواعد الإنتاجية الكبرى ، وتدميرا تاما للصناعة المصرية ، وبيع ما تبقى منها للأجانب ، والتفرغ لتأجير البلد كسكن استثمارى ، والتركيز على عوائد السياحة وعمل المصريين فى الخارج والملاحة فى قناة السويس ، وجعل كلمة المستثمرين ـ أى المشترين ـ هى العليا فى

التشريع والتوجيه اليومى ، وزيادة معدلات النهب العام إلى حدود جنونية ، والنتيجة : أن تكونت فى مصر حالة ملغومة اجتماعيا ، ففى مصر أغنى طبقة فى المنطقة ، وفيها أفقر شعب ، والطبقة الأغنى فى مصر أكثر ثراء من طبقة أمراء وأغنياء الخليج ، وهى الطبقة ذاتها التى ينتمى إليها خيرت الشاطر وحسن مالك وغيرهم من مليارديرات جماعة الإخوان ، ولا تكاد تلحظ لهؤلاء نشاطا إنتاجيا من أصله ، بل مجرد توكيلات تجارية لشركات أجنبية ، أو أنشطة مقاولات وممارسات طفيلية ، وقد بدؤوا بتكوين جمعية رجال أعمال على طريقة أقرانهم من جماعة مبارك ، وتواجدوا فيها جنبا إلى جنب مع رجال أعمال من جماعة مبارك ، ويعيدون طرح ذات القصص التى كانت تطرحها جماعة مبارك ، ومن نوع اختيار مناطق استثمارية ، والتوسع فى تقديم إغراءات جاذبة للأجانب وشركائهم المحليين ، ومضاعفة الإعفاءات الضريبية والجمركية ، والحديث عن اتفاقات جاهزة مع مستثمرين ، وترويج اقتصاد "الضحك على الذقون" بأرقام افتراضية ، وهو ما لن تكون نتيجته مختلفة نوعيا عما كان ، وقد كان الملياردير الإخوانى حسن مالك صريحا ومباشرا، وقال ـ ما معناه ـ إن اقتصاد مبارك يحتاج فقط إلى بعض الإصلاح (!) .

وقد كنت ، ولا أزال ، مع احترام نتائج الانتخابات العامة ، وفتح الطريق لذهاب جماعة الإخوان إلى سدة الحكم إن إختارهم الناس ، وقدرت أن قيادة الإخوان أقرب إلى معنى التعايش مع جماعة مبارك ، وأن خلافهما الذى يثور أحيانا ليس عراكا على مبادئ ، بل خلاف فى التفاصيل ، وفى طرق تقسيم الكعكة ، وهو ما أثبتت صدقه الأيام ، وسوف يثبت صدقه أكثر مع توريط الإخوان فى الحكم ، فقيادة الإخوان جماعة براجماتية جدا ، والقوى المحركة فيها هم مليارديراتها لاشيوخها ، بل ربما لاتكاد تلحظ لهم شيوخا ، فباستثناء حالة الشيخ يوسف القرضاوى ، وهو فقيه مسن ترك تنظيم الجماعة من زمن ، لا تكاد تجد للجماعة شيخا ولا مفتيا يعتد به ، وما تبقى من مشايخهم رجال ضعاف فى

التكوين الديني ، وكثير منهم أقرب فى التكوين إلى خدم أو أئمة المساجد القروية، وما يغلب على التكوين القيادى فى الإخوان صنف آخر من البشر ، نعم هناك المهنيون من أطباء ومهندسين ومعلمين ومحامين وأساتذة جامعات ، وهم كثرة عددية ملحوظة ، لكن القوة الضاربة فى يد المليارديرات ، وفى يد خيرت الشاطر بالذات ، فمن يملك يحكم ، ومن يدفع يتحكم فى جماعة تحولت إلى شركة كبرى للحشد السياسى ، شركة بإنفاق مليارى ضخم ، وهو ما يفسر الاختيار الاقتصادى للجماعة حين تحكم بلدا كمصر ، فليس فى وسع مليارديرات الإخوان أن يخونوا مصالحهم ، ولا أن تغيب عنهم طبيعة "العروة الوثقى" التى تربطهم بمليارديرات جماعة مبارك ، وما تبقى من خطابهم الأخلاقى الدينى لا يكاد يستر العورات ، يغيرون أقوالهم كل يوم ، وينسون وعود الليل المدهونة بزبدة تسيح فى حر النهار ، ولا يؤمن لهم جانب فى أى اتفاق سياسى ، وتحركهم المصالح الثابتة لا المبادئ التى تتقلب بطبائع الأحوال الجارية، صحيح أنهم يختلفون فى المبنى عن جماعة مبارك المخلوع ، لكن الاتفاق فى المعنى قائم ، فهم يكررون ذات النسق من السياسات ، يكررون خط الاتفاق وقبول وصاية الأمريكان ، ويكررون خط اقتصاد "المصمصة" وانتظار الريع ، ويكررون خطة إعطاء الأولوية للمستثمرين والمشترين ، ويكررون خط الإفقار العام لأغلبية المصريين المنهكين أصلا ، ويبدون كجماعة شابة تحل فى الخدمة محل أختها العجوز ، كانت جماعة مبارك قد تحولت إلى كيان معلق بلا قواعد اجتماعية تسند ، بينما تبدو جماعة الإخوان مسنودة بقواعد اجتماعية كبرى ، تكونت من حولها بفضل الخطاب الدينى والممارسة الخيرية ، وحين تحكم الجماعة ، سوف يحل الخطاب البراجماتى محل الخطاب الدينى ، وتحل الممارسات الاحتكارية محل الأنشطة الخيرية ، وهو ما يفسر الانخفاض المطرد فى شعبية الإخوان بعد خمسة شهور من عمل البرلمان المنحل، وهو تحول سوف تزداد وتيرته بمرور الوقت ، حتى وإن استعانوا بفوائض الخطاب الدينى الخام لإخوتهم السلفيين، فقد

يفيدهم ذلك لبعض الوقت ، وفى معركة انتخابية هنا أو هناك ، لكن الفائدة تبدو عابرة جدا ، ومع المزيد من انغماس قيادة الإخوان فى الحكم ، وترك العنان لشهوة الاحتكار ، واتضاح الطابع البراجماتى الصرف لقيادة الإخوان ، وضمن أحوال بلد يمر فى أخطر مراحله ومآزقه ، وتتزايد معدلات الوعى العام فيه بصورة طفرية ، مع كل هذه الظروف يبدو تجنب المآل من المحال ، فسوف تنحسر شعبية الإخوان ، وتتخلخل قواعدهم الاجتماعية ، ويزداد الميل للخروج من صفوف الإخوان ، خاصة مع احتمالات تكون تيار إسلامى جديد أكثر وسطية ، ومع احتمالات نهوض حركة وطنية اجتماعية ديمقراطية إلى اليسار والوسط الاجتماعى ، توازن ما يتبقى من النفوذ اليمينى لجماعة الإخوان ، وتكسر أنفها فى مباريات انتخابية مقبلة .

مشكلة قيادة الإخوان أنها توحى ببديل عن جماعة مبارك ، لكن الإيحاء لا يبدو فى محله ، فهى أقرب إلى معنى القرين لا البديل .

"القدس العربى " فى ١٨ من يونيو ٢٠١٢

البقاء لله والحكم للعسكر!

قلناها بوضوح ومن أول سطر بعد خلع الثورة لرأس النظام دون النظام نفسه.

قلناها بوضوح: إن المجلس العسكرى ليس صديقا ولا حاميا للثورة، بل حفارا لقبورها، وأنه لا يمثل التقاليد الوطنية الرفيعة للجيش المصري، وإنما يمثل أصحابه، وكثير منهم انتهت مدد خدمتهم العسكرية، لكنهم ظلوا فوق رقابنا، وبالغصب وسلطة الأمر الواقع، وبدعوى قيادة مرحلة انتقالية حولوها إلى مرحلة انتقامية، لم يكن بوسعهم إصدار أوامر صريحة للجيش بفتح النار على المتظاهرين، والدخول فى حرب عنف واسع ضد الشعب المصري، فهذا مما لا تحتمله تقاليد جيش إبراهيم باشا وأحمد عرابى وجمال عبد الناصر وسعد الدين الشاذلي، وكان عليهم أن يتحايلوا على الشعب والجيش معا، وأن يوقعوا بين الجيش والثورة، وبتنسيق تام فى الخطط مع الراعى الأمريكى الإسرائيلى السعودى للنظام، كان عليهم أن يدعوا صداقة الثورة والشعب، بينما هم جزء لا يتجزأ من إدارة مبارك، وشركاء على قدم المساواة فى كل الرزايا، وشركاء فى المصالح والمطامع، وبينهم عدد من كبار المليارديرات، ثروة الواحد منهم قد تزيد على ثروة أحمد عز، وطالبناهم بإقرارات ذمة مالية معلنة على الرأى العام، ولم يفعلوا، ولن يفعلوا، وسعوا إلى تحصين أنفسهم من الحساب المحتمل، ووضعوا أنفسهم فوق القانون، وسارعوا إلى تطمين الأجنحة المكسورة من نظام مبارك، وأصدروا قوانين التصالح، وبدؤوا فى لم الشتات، وجعلوا أنفسهم قيادة فعلية ميدانية للثورة المضادة، وبدؤوا من أول لحظة فى حرب الانتقام ضد الثورة والثوريين، نشروا الفزع الأمنى والتفزيع الاقتصادي، وقادوا عملية واسعة

للتكفير بالثورة، وأصدروا المراسيم تلو المراسيم لإحكام قبضتهم، ونفذوا خطة «فرق تسد» البريطانية الأصل، وساعدتهم فيها جماعات وتيارات منافع ضيقة الأفق، وبدؤوا عملية إعدام الثورة عمليا من أول استفتاء ١٩ مارس ٢٠١١، كانوا يعرفون أن وضعهم غير دستورى وغير قانوني، وسعوا لإدخال البلد كله فى المتاهة، وأنفقوا ما يزيد على عشرة مليارات جنيه فى ألعاب انتخابية، استنزفوا عرق وقوت الشعب المصرى فى غباوة متعمدة ومقصودة، قصدوا بها الإيحاء بالجدية فى نقل السلطة، وادعاء التقدم إلى بناء مؤسسة برلمان ومؤسسة رئاسة، بينما يعرفون- كما كنا نعرف وقلناه- أن قانون انتخاب البرلمان غير دستورى بالمرة، والسبب ظاهر، فهو يهدر مبدأ المساواة فى حق الترشح، وكان ذلك متعمدا تماما، وحتى يتاح لهم حل البرلمان فى الوقت الذى يريدونه، وبعد أن يكون قد جرى إنهاك القوى الوطنية فى منافسات انتخابية، وبعد أن تكون الفتنة قد زرعت بين القوى المؤيدة أو العاطفة على الثورة، وتبددت ريحها بين أولوية البرلمان أو أولوية الميدان، وتوالت اتهاماتها المتبادلة، وتغيرت لعبة الكراسى الموسيقية، وجرى تبادل أدوار الاقتراب والابتعاد عن المجلس العسكري، وبعد أن كان التيار الإسلامى على الحجر، أرادوا أن يبعثوا به إلى القبر، وجرى الغدر علنا باسم المحكمة الدستورية، ذات المحكمة التى يترأسها - إلى الآن- رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية، وهى اللجنة التى تضم فى عضويتها الرئيس الجديد للمحكمة الدستورية من أول يوليو ٢٠١٢، ومارست عملها على طريقة المجلس العسكرى نفسه، فهى لا تسأل عما تفعل ولا عما تقول، وتقبل وترفض بحسب الأهواء لا بحسب القانون، ودهست قانون العزل السياسى الذى تظاهر المجلس العسكرى بالتصديق عليه، دهسته قبل العرض على المحكمة الدستورية وبعد العرض، فقد حكمت المحكمة الدستورية بعدم دستورية قانون العزل، وقد كان القانون بالبداهة ساريا قبل يوم الحكم، ومنتجا لآثاره، وحاكما للإجراءات كما يفترض، ومقتضى الحكم بعدم دستورية قانون العزل ظاهر حتى

للعميان، وهو أن تعاد إجراءات الانتخابات الرئاسية من أولها، وبجميع المرشحين، وليس أن تجرى جولة الإعادة فقط، لكن المجلس العسكرى يريد الإعادة هكذا، وبين مرسى وشفيق بالذات، أى بين السيئ والأسوأ، وحتى يتاح له إكمال اللعبة المدبرة، والتى فضحتها قصة بيانات قاعدة الناخبين الملغومة، والتى امتنعت لجنة الانتخابات الرئاسية عن تسليمها للمرشحين، وتثور حولها شكوك قوية، روفعت بشأنها دعاوى قضائية، وقدمت طعون، وما من سميع ولا مجيب، وما من استجابة للطلب المشروع البديهى بتقديمها إلى المرشحين، وإلى حد بدا معه السيد حاتم بجاتو ـ المتحدث باسم اللجنة ـ مثيرا للسخرية فى تبريره للامتناع، فقد قال ـ لا فض فوه ـ إن قاعدة بيانات الناخبين «سر قومي»، مع أن قواعد بيانات الناخبين جرى تسليمها للمرشحين فى الانتخابات البرلمانية، وكان ذلك متاحا حتى فى زمن مبارك نفسه، ويبدو أن بجاتو أحس بأن العذر المذكور أقبح من الذنب غير المغفور، وراح يبحث فى مخيلته الغرائبية عن عذر آخر، وقال ـ فخامته ـ إن تسليم كشوف الناخبين فيه اقتحام لخصوصية الناخبين بدون أخذ الإذن، وبدا العذر الأخير عبثيا بامتياز، فكشوف الناخبين تعلق على أبواب اللجان بدون أخذ الإذن، ولم يرد فى بال ولا خيال أحد أن توصف الكشوف بأنها كشف للعورات (!)، لكن المهم ـ على ما يبدو ـ أن يقولوا أى كلام والسلام، وأن يتستروا على المهمة التى يعرفونها، وتتضمن حشر أسماء مئات الآلاف ـ ربما الملايين ـ لمن ليس لهم حق التصويت، وبهدف دفعها كلها فى اتجاه واحد معروف، ومع ضمان عدم اعتراض أحد، لأنه ليس لأحد حق الاعتراض على أعمال اللجنة المقدسة، والتى تدير عملها على طريقة «يكاد المريب يقول خذوني»، وهكذا يحاط الرئيس المختار بالشكوك والريب، ويجرى تهديده بكشف الحقيقة، ويتحول إلى دمية فى يد المجلس العسكري، يلهو بها كما يشاء، خاصة أن الدستور غائب، وأن المجلس العسكرى يغتصب لنفسه سلطة التشريع بعد حل البرلمان، ويملك وحده حق تحديد صلاحيات مزاجية للرئيس، فإن شاء منح، وإن شاء منع،

وبحسب اسم الرئيس الجديد، والذى لا يملك من أمره شيئا، بينما يملك المجلس العسكرى كل شيء وكل سلطة، وخاصة بعد أن منح لضباط وصف ضباط المخابرات الحربية والشرطة العسكرية حق الضبطية القضائية، وفرض الأحكام العرفية بقرار من وزير عدله، وضمن لنفسه حق الاختصاص باقتصاد الجيش، وعسكرة الحياة المدنية بالكامل، وفرض ترتيبات تجعل السلطة الحقيقية بيد رئيس المجلس العسكري، ومنح سلطة صورية للرئيس المختار، والتحكم فى تشكيل لجنة الدستور، بل وفى نصوص الدستور الجديد نفسه، وإعادة انتاج النظام القديم بهيئته الكاملة، وتحت قيادة المجلس العسكرى بدلا عن مبارك هذه المرة، وتوريط الجيش المصرى - شرف الوطن المصرى - فى صدام مباشر مع المظاهرات والإضرابات والاعتصامات، وفتح سجون الاعتقال من جديد، والتنكيل بالقوى الثورية، ومطاردة الثوريين فى أعمالهم وأرزاقهم، ووضع حلم الثورة المغدورة، بل ووضع مصر كلها على «خازوق» المجلس العسكري، حتى وإن كان يبدو - للوهلة الأولى - أن جماعة الإخوان وحدها على الخازوق.

المجلس العسكرى - وليس الجيش المصرى - يكرر نفس اللعبة البائسة التى عرفها تاريخ الثورات مرارًا، نفس لعبة إجهاض الثورات، وقيادتها إلى «الموت البطيء»، ويتصور جنرالات المجلس العسكرى أنهم أذكياء بما يكفي، تماما كما كان مبارك يتصور نفسه ذكيا، ويتصور نفسه مالكا لعزبة مخصوصة، ويتصور أنه كتم أنفاس الأحرار، ثم جرى ما جري، ولحق العار بالذى يستحقه، وخلعته الثورة، وقد يتصورون أن الثورة انتهت وماتت، ولم يبق إلا أن نقيم لها مجالس عزاء، فاحذروا مكر التاريخ ومكر الثورات، إنها تخادعكم، فأنتم تمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين.

"صوت الأمة " فى ١٨ من يونيو ٢٠١٢

لا شفيق ولا مرسى.. طنطاوى ع الكرسى!

لا نريد لأحد أن يخدع نفسه، أو أن يخدعنا، أو أن يتلاعب بقداسة الدولة، أو بقداسة القضاء، أو بقداسة الدين.

ولا نريد لأحد أن يخدعنا بخلط الأوراق، فليس صحيحا أن سياسة المجلس العسكرى هى العنوان الموثوق للجيش المصرى، والجيش مؤسسة وطنية عظمى، وكان دائما فى قلب التكوين الوطنى المصرى، وكلما سرى وهن فى الجيش كان ذلك عرضا على مرض أصاب الدولة المصرية، وقد كان بناء الجيش صنوا لبناء الدولة المصرية الحديثة، وكانت عمليات إعادة بنائه متواقتة مع إعادة بناء الدولة، وقد جرت عملية عظمى لإعادة بناء الجيش بعد هزيمة **١٩٦٧**، ثم كانت عملية إضعاف الجيش جزءا من عملية تحطيم الدولة بعد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية والمعونة الأمريكية الضامنة، والمجلس العسكرى الحاضر غير المجلس العسكرى الأول الذى نشأ بعد هزيمة **١٩٦٧**، كان المجلس العسكرى وقتها يدا جماعية محترفة لقيادة وطنية معادية لأمريكا وإسرائيل، بينما المجلس العسكرى الحاضر عينه مبارك، والأخير مما لا يصح وصفه كقيادة وطنية وبأى معنى، بل كان مبارك ـ كرئيس ـ هو الخائن الأعظم لمصر ومصالح الوطن العليا، وكان «أعظم كنز إستراتيجى» لإسرائيل، ولم يحدث فى أى وقت أن عارض المجلس العسكرى الحاضر خيانات حسنى مبارك، ولم يكن لديه مانع فى تمديد رئاسة مبارك إلى يوم يبعثون، لولا أن الثورة الشعبية المصرية قلبت الموائد وغيرت الموازين، وجعلت التضحية بمبارك ضرورية للحفاظ على استمرار النظام نفسه، وهو ما قام به المجلس العسكرى الحالى بالضبط، فهو جزء لا يتجزأ من إدارة مبارك، وهو استمرار بالمبنى والمعنى لحكم جماعة المخلوع، وقد نفذ

خريطة طريق متكاملة للانقلاب على الثورة من أول يوم، ونشر الفرقة بين الأطراف الشعبية على طريقة «فرق تسد»، وأنهك عموم المصريين بالفزع الأمنى والتفزيع الاقتصادى، وقاد عملية مخططة للتكفير بالثورة، تورطت فيها التيارات الإسلامية بالذات، ثم بدا أنها «الضحية المفضلة» بعد شهور العسل، بينما الضحية الحقيقية هى مصر وشعبها وثورتها، فقد جرى الغدر بالثورة، وتوج المجلس العسكرى انقلابه بما يسمى «الإعلان الدستورى المكمل»، وبتشكيل ما يسمى «مجلس الدفاع الوطنى»،وبتلغيم كل خطوات بناء المؤسسات الديمقراطية، وتعمد الخلل فى قوانينها، وحتى يتاح هدمها فى أقرب فرصة، وكما جرى للبرلمان المنحل، ويجرى فى تقزيم صلاحيات الرئيس، وإلى حد جعله موظفا قليل الحيلة، وخيال مآتة و«رئيس طرطور» بامتياز.

لا شك عندنا فى طبيعة الدوافع والمصالح، والتى تختبئ وراء لافتات عن قداسة الجيش والأمن القومى، فليست المصلحة وطنية خالصة، بل هى مصالح سياسة لأطراف خارجية دولية وإقليمية، ومصالح بيزنس لعدد من الجنرالات، وقد طالبنا الجنرالات مرارًا بالكشف عن إقرارات الذمة المالية، خاصة مع توافر شواهد مفزعة على تضخم مرعب فى الثروات الشخصية، ولم يستجب أحد للمطالب، ولن يستجيبوا، فهم يعرفون ما جرى، ونحن نعرف، وقد سعوا إلى تحصين أشخاصهم وأملاكهم من أى حساب أو عقاب محتمل، ووضعوا المراسيم التى تمنع إحالتهم للقضاء المدنى، والذى يحدثوننا عن ضرورة احترامه، بينما هم لا يريدون المثول أمامه، وأدخلوا تعديلا على قانون الأحكام العسكرية فى المادة الثامنة، وورطوا نواب الإخوان فى الموافقة عليه، وهو التعديل الذى يمنع إحالة أى عسكرى - حالى أو سابق - إلى القضاء المدنى، ويحيل البلاغات فى جرائم المال والدم إلى النيابة والقضاء العسكرى، وحيث لا يجرى أى تحقيق أو مساءلة ذات مغزى للجنرالات، ثم كان التقدم إلى الاستيلاء على السلطة بكاملها، وتحت عنوان «حفظ المصالح العليا للدولة»، بينما لا شيء فى الحقيقة غير

حفظ المصالح العليا للجنرالات، وتحصين إمبراطوريتهم الاقتصادية، والتى تشكل قرابة ثلث الاقتصاد المصرى، وفى توافق محسوس مع حفظ المصالح الأمريكية والإسرائيلية فى مصر، وكلنا يذكر ما جرى فى قضية منظمات التمويل الأمريكى، والتى ظل المجلس العسكرى يتصاعد بالضجة حولها، ثم انتهى إلى «صمت الحملان» حين تدخل الراعى الأمريكى، وأمر بإنهاء اللعبة، وأرسل طائرة عسكرية أمريكية حملت رعاياه، وبعد أن قام المجلس العسكرى بالواجب، وأمر واحدًا من «قضاة التليفون» المشهورين بإصدار الأمر بوقف حظر سفر الأمريكيين، وهكذا انتهت لعبة الإيهام بموقف وطنى ما لجنرالات المجلس العسكرى، والتزم الجنرالات بصمتهم المخزى، وعادت ريمة إلى عادتها القديمة، وكشفت أوراقها بوضوح، وتوقفت المناورات على خط العلاقة الخاصة مع أمريكا وإسرائيل، وظلت التصريحات العلنية فى حدود المتفق عليه فى الكواليس، حتى وإن اضطرت الإدارة الأمريكية لإبداء انتقادات علنية أحيانا، وعلى طريقة ذر الرماد فى العيون، فلأمريكا مصالح دائمة لا صداقات دائمة، ولديها كل الثقة بأصدقائها وجنرالاتها فى المجلس العسكرى، فهم القوة الصلبة التى تعتمد عليها فى مصر بعد فقدان مبارك، وإن بدت الإدارة الأمريكية فى حالة غزل مع الإخوان، لكنها لا تثق فى نواياهم إلى النهاية، ولا مانع عندها من تجريب الإخوان، ولكن فى حدود لا تجعل بيدهم قرارا أساسيا ولا شبه قرار، وهو ما يفسر حماس الإدارة الأمريكية لإعلان فوز محمد مرسى بالرئاسة، ولكن مع جعل صلاحياته صورية تماما، وبالطريقة التى قررها المجلس العسكرى فى إعلانه «الدستورى» الأخير، فلأمريكا صديق مجرب موثوق به فى المجلس العسكرى، وصديق آخر تحت الاختبار فى قيادة جماعة الإخوان.

ولا يصح لأحد أن يعود فيخلط الأوراق، أو أن يتحدث عن قداسة الدولة، أو عن صدام بين قداسة الدولة وقداسة الدين، فالدولة - وفى قلبها الجيش - تحتاج إلى إعادة بناء، وإلى وضع الخطوط الحرام بين أجهزة الدولة الثابتة والحكومات

المتغيرة ديمقراطيا، والدين يحتاج إلى حمايته من تغول جماعات تتاجر باسمه، وكل هذا صحيح ومطلوب فى صيغة دستور دائم، لكن ما يجرى لا علاقة له بمعنى القداسة المطلقة أو النسبية، بل صراع شرس على المصالح، ومع ترك مصر على حالها تحت الاحتلال السياسى الأمريكى والتهديد الإسرائيلى، ومع ترك البلد فى حال الانحطاط التاريخى، وترك غالب أهلها تحت خطوط الفقر والبطالة والبؤس والعنوسة، ومن هذه الزاوية يمكن فهم نصوص ما يسمى بالإعلان الدستورى المكمل، وهى نصوص دائمة وليست موقوتة الأثر، وتنهى خرافة تسليم السلطة فى ٣٠ يونيو ٢٠١٢، ففى هذا اليوم سوف يجرى تسليم السلطة بطريقة كوميدية، فسوف ينقل المجلس العسكرى السلطة من يده اليمنى إلى يده اليسرى، وسوف يقام احتفال «تجريس» للرئيس المنتخب، ووضعه قيد الإقامة الجبرية فى قصر الرئاسة، ومع التحكم فى حركاته وسكناته، والتحكم حتى فى اختيار ملابسه الداخلية، وفى مواعيد دخوله أو خروجه من الحمام، وتركه يؤدى مشاهد بروتوكولية عبثية، ولكن بدون سلطة حقيقية، فالتشريع هو مهمة المجلس العسكرى، والقرارات المالية فى يد لواء عينه المجلس العسكرى وقرارات الدولة الكبرى فى يد مجلس دفاع وطنى يشكل العسكريون غالبيته المطلقة، ووضع الدستور فى يد المجلس العسكرى، والذى أعطى لنفسه حق تشكيل جمعية تأسيس الدستور، وحق الاعتراض على أى نص فى الدستور ينتقص من سلطاته المطلقة، والتى حولت المجلس العسكرى إلى دولة فوق الدولة، دولة تحكم القوات المسلحة وميزانياتها وإمبراطوريتها الاقتصادية، ودولة تنفرد بقرارات الحرب والسلم والأمن فى الداخل والخارج، ودولة تملك حق الاعتراض على أى سلطة منتخبة، وتؤدبها عند اللزوم بقهر المدافع والدبابات، وفى أى وقت تختاره دولة المجلس العسكري، فحقه فى الاعتراض مفتوح بلاحد من زمن ولا عائق من سقف، والمحصلة ظاهرة، فالمجلس العسكرى هو مركز السلطة الحقيقية، وبالقوة القاهرة، والمشير طنطاوى هو

الرئيس الفعلي، وحتى لو فاز مرسى بالكرسي، فلا شفيق ولا مرسي، وطنطاوى هو الرجل الجالس على رأس الكرسي.

"صوت الأمة " فى ٢٥ من يونيو ٢٠١٢

غليان فى الجيش وارتياب فى القصر

كيف ينوى أن يكون رئيسا؟، دار هذا السؤال كثيرا فى بالي، وإن لم تتح لى الظروف أن ألقيه على مسامع الرئيس المنتخب محمد مرسي، وانشغلت عن سؤالى بمراقبة طريقة جواب الرئيس على أسئلة رؤساء التحرير فى لقاء جرى بقصر الرئاسة، كانت الأسئلة فى غالبها تعامل مرسى كعضو فى جماعة الإخوان المسلمين، وتكاد تنكر عليه وجوده كرئيس فى القصر الجمهوري، وكان مرسى بسيطا ودودا و«عشريا» بامتياز، وإن كان جوابه يتوه دائما فى تفاصيل مما لا لزوم لها، أو يضيع فى أكليشيهات عامة، ودونها حس ولا خبر بذاته، فالرئيس لم يبدأ الرئاسة بعد، فقد ذهبنا كضيوف على الرئيس، ووجدنا الرئيس نفسه يعامل كضيف فى القصر الجمهوري(!).

ربما يكون الرئيس مرسى قد نجح فى تصدير صورة بذاتها، وتسويقها بعناية للمراقبين والجمهور، بدا فيها رجلا بسيطا جدا، لا يميل إلى تكبر ولا غرور ولا استعلاء، وهو كذلك بالفعل، أعنى أنه لا يمثل علينا، بل يمثل نفسه القريبة من الروح البدوية الصرفة، وقد جاء الرجل باختيار الناس، وفى ظروف اضطرار لا تتيح فسحة من اختيار، وكان مرسى ضروريا - فقط - لتجنب عار اختيار شفيق، وهذا هو النصر الوحيد ربما فى القصة كلها إلى الآن، فلم يكن اختيار مرسى لمزايا ظاهرة فيه، بل لتجنب رزايا مؤكدة فى حالة شفيق عنوان عصابة مبارك، وربما كانت هذه النقطة بالذات هى موضع اختبار مرسي، فمصر كلها تنتظر ما يفعل، ولا نريد أن نستبق الحوادث، ولا أن نصادر على المطلوب، ولا أن نتوقف عند تصرفاته الأولى، وبعضها بدا فى موضعه تماما، وكذهابه إلى ميدان التحرير، وأدائه القسم الدستورى معنويا فى مهد الثورة، وقوله للناس -

عن حق - «أنتم مصدر السلطة»، وأن من «يحتمى بغيركم يخسر»، وهذا كله حق وبديهى تماما، لكنه ليس موضع السؤال ولا الاختبار الأصلي، ولا يفصح عن قدرته - بعد نيته - على تحمل أعباء رئاسة حقيقية بصلاحيات كاملة، واتخاذ قرارات ناجزة فيها، وفى ظروف يعلمها الكل، وتتجاوز المعانى الاحتفالية إلى المواقف الجدية، فقد انتظر الناس - وعندهم حق - موقف مرسى من الإعلان الدستورى المكمل «المكبّل»، والذى يعطى المجلس العسكرى سلطة فوق سلطة الرئيس نفسه، وصمت مرسى لوقت، وربما كان ينتظر أمر قيادة الإخوان، ومساوماتها فى الكواليس مع المجلس العسكري، وكانت النتيجة على ما تعلم، فقد خضع الرئيس مرسى لشرط أداء اليمين أمام المحكمة الدستورية العليا، ونفذ الشرط الأول فى الإعلان الذى أصدره المجلس العسكرى عشية فوز مرسي، وهو ما قد يوحى بأن بساطة الرجل قد تعادل العجز وقلة الحيلة، وهذه حقيقة مفزعة لا تخفيها الهتافات ضد حكم العسكر فى استقبال مرسى بميدان التحرير، ولا الاحتفالات التى جرى تنظيمها فى القاعة الكبرى بجامعة القاهرة، ولا لقاءات مرسى المتواترة مع جماعات وطوائف فى قصر الرئاسة، ولا الجماعية السياسية فى مؤسسة الرئاسة بنوابها ومستشاريها أيا كانت الأسماء والصفات، ولا الحكومة المنتظرة أيا كان اسم رئيس الوزراء فيها، فهذه كلها تصرفات قد تضيف إلى حساب النوايا والمعنويات، لكنها لا تفيد فى جواب على سؤال الرئاسة الفعلية لمن؟، وهل هى للمشير طنطاوى أم لمرسي؟، وهل نحن بصدد شراكة ملتبسة أم مواجهة صريحة؟، وماذا يعنى اسم مرسى فى القصة كلها؟.

وقد يكون صحيحا أن مرسى رجل متواضع، والتواضع فضيلة فى حساب الأخلاق الفردية، لكنه - باليقين - رذيلة فى حساب القدرات، وقد لا يكون خضوع مرسى لشرط أداء اليمين وموضعه نهاية الدنيا، لكنه يبقى اشارة خطرة لما قد يأتي، فهذه هى الخطوة الأولى ربما فى التسليم بالإعلان الدستورى

ومقتضياته، والتي لا تبدو موقوتة بالمدى الافتراضي المتبقي حتى ساعة الاستفتاء على الدستور الجديد، والتي يقدرها الإعلان بثلاثة شهور قد تزيد إلى أربعة، فالإعلان نفسه يفتح أقواس الزمن إلى مدى مفتوح، والقصد الجوهري من الإعلان أن تكون قواعده دائمة، وأن يجرى تضمينها في صلب الدستور الجديد، وهو ما يعني بقاء سلطة المجلس العسكري فوق سلطة الرئاسة، والنزول بمقام الرئيس إلى درجة رئيس وزراء مكلف ضمنيا من المجلس العسكري ذاته، وعلى طريقة كمال الجنزوري رئيس الوزراء المنتهية ولايته، والذي قيل: إن المجلس العسكري أعطاه سلطات الرئيس التنفيذية، وهو ما يقال الآن علنا على لسان المتحدثين باسم المجلس العسكري، والتي جهدت في دفع تهم استيلاء المجلس العسكري على السلطة بعد انتخاب الرئيس، وقالت بوضوح إن مرسى لديه «السلطة التنفيذية كاملة»، وهي ذات الكلمات والحروف التي سيقت في وصف مهمة الجنزوري، والمعنى لا يخفي، وهو أن المجلس العسكري يحتفظ لنفسه بسلطة التقرير، وأن الرئيس المنتخب قد تركت له «سلطة التنفيذ»، وهو ما يعني بوضوح أكثر أن الرئيس مرسى في وضع الموظف رفيع المقام، وحتى لا نقول في وضع السكرتارية التنفيذية، وهنا جوهر الأزمة، وأصل الاختبار الذي وضع فيه مرسي، وانتظار طريقته الفعلية في التصرف الذاتي، فقد انتخبه الناس اضطرارًا، ولم ينتخبوا جماعته الإخوانية لا اضطرارًا ولا اختيارا، وهو يقول: إنه رئيس لكل المصريين، ولا بأس بالعبارة، فهي صحيحة جدًا في وصف المهمة، وتتطلب منه أن يبدى قدراته واختياراته الشخصية، فالرجل في امتحان التاريخ، وعند الامتحان يكرم المرء أو يهان، ونحن نتطلع إلى كراماته، وإلى رؤية مقدرته على الفكاك من أسر مساومات القيادة الإخوانية، والتصرف كرئيس مدنى منتخب، وقادر على مواجهة تغول الجنرالات، وقيادة معركة حقيقية لاسترداد السلطة، لا أن يكتفوا بأخذ توقيعه على ما يريدون، وإملاء القرارات الكبرى عليه، فالرجل في وضع بالغ الحرج، ويبدو كرئيس افتراضي، رئيس تحت وصاية مثلثة الأطراف، وصاية حزب

الإخوان الذى يحتفظ بعضويته، ووصاية الأمريكيين على سلطة الحكم عمومًا فى مصر، ثم وصاية المجلس العسكرى على سلطته بالذات، وإلى جوار المجلس العسكري، وبالقرب منه، سلطات خفية أكثر تربصًا بمرسي، بينها وصاية جهاز سيادى مرموق، لا يتخفى بالعداء الصريح الطافح لمرسى وجماعته، وناصر شفيق حتى النهاية، وكان وراء نشر إشاعات عن فوز شفيق فى صحف وتليفزيونات، وإبلاغها حتى لدوائر أجنبية ودولية، وفى سياق من الضيق الظاهر بالمشير طنطاوى وجماعته فى المجلس العسكري، والمسؤول - فى رأى الجهاز إياه - عن السماح بفوز مرسي، وربما يبدو ضيق الجهاز السيادى ممتدًا إلى جنرالات فى المجلس العسكرى نفسه، وإلى أوساط ضباط الجيش عمومًا، فثمة غليان مكتوم وظاهر فى الجيش، تواترت مظاهره وأماراته، وثمة تحريض على صدام مستعجل، يستخف بمرسي، ويفتح دفاتر جماعة الإخوان، ويريد أن يقطع الطريق على الحكم المدنى بدعوى تصفية الحساب مع الإخوان، وفى حادثة ذات مغزي، وخلال لقاء قائد كبير بمئات من ضباطه، بدا فيها مدافعًا عن سياسة المشير التى تتجنب تصعيد الصدام مع الإخوان، وتساءل القائد مستطردًا: «هو فيه حد عايز صدام»، وكانت المفاجأة أن المئات رفعوا أيديهم قائلين: نحن نريد الصدام!.

نعم، نحن فى لحظة خطر، ومرسى فى قلبها، فثمة غليان فى الجيش، وثمة تربص فى أجهزة الدولة العميقة، وثمة ارتباب فى القصر الجمهورى مع قدوم ساكنه الجديد.

وقد بدا مرسى متحديًا بتصرفاته الرمزية فى ميدان التحرير، وعازمًا على خوض معركة، ومحتميًا بشرعية اختيار الناس، ومصمما على انتزاع صلاحيات الرئاسة، بينما بدأت الحرب فى الكواليس، وفى سياق ذاهب لواحد من انقلابين فى ذروة الدراما، إما انقلاب مرسى لصالح مصر لا لصالح جماعة الإخوان وحدها، أو انقلاب الجنرالات على سيادة الرئيس.

"صوت الأمة " فى ٢ من يوليو ٢٠١٢

من يخون الرئيس؟

هل يجيء يوم يتحول فيه الرئيس محمد مرسى إلى مشكلة لجماعة الإخوان، وهو الذى لم يكن بدونها شيئا مذكورا؟، وهى التى جعلته رئيسا لحزب، ثم رشحته لمنصب الرئاسة(!).

صحيح أن مرسى إخوانى، لكنه فاز بالرئاسة بأصوات غير الإخوان وغير الإسلاميين، ولم تكن تكفيه أصوات جماعة الإخوان، ولا الكتل التصويتية القادرة على استنفارها، ولا كتلة التصويت المحسوبة لإخوانهم السلفيين، ففى الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية، كانت توازنات المجتمع الجديدة ظاهرة، ولم تصل كتلة تصويت الإخوان إلى ربع إجمالى المصوتين، وفى جولة الإعادة أضيفت لحسابه أصوات السلفيين، وشكلت مع كتلة الإخوان ما قد يزيد قليلا على ثلث المصوتين، لكن حسم نجاحه بكتلة تزيد على النصف كان من مصادر أخرى، ومن كتل تصويت ثورية متأثرة بآراء لرموز قومية وديمقراطية ويسارية، كرهت من حيث المبدأ أن ينفتح الطريق لنجاح الفريق أحمد شفيق،وطلبت التصويت ضد شفيق لرزاياه المؤكدة، حتى وإن لم تكن من مزايا منظورة لنجاح مرسى غير استبعاد شفيق، والصورة على هذا النحو تلخص الموقف، فمرسى إخوانى، لكن جماعته الإخوانية لم تعد تملك الأغلبية ولا الأكثرية، خاصة بعد حل البرلمان، وتبخر دور الأغلبية الإسلامية فيه، وتوقع عدم عودتها إلى ما كانت عليه فى انتخابات مقبلة، ثم أن مرسى نفسه لا يملك من أمره شيئا كثيرًا، ولا ضمان عنده بأن يكمل مدته الرئاسية، صحيح أنه صار - ولو رمزيا - أول رئيس مدنى منتخب، لكنه ذهب إلى قصر الرئاسة بلا مهام رئاسة حقيقية، فدوره محصور ومحاصر بنصوص الإعلان الدستورى المكمل، والذى جعل من الرئاسة

رئاستين، رئاسة فعلية بيد جنرالات المجلس العسكرى، تملك سلطات التقرير والموازنة والتشريع، ورئاسة افتراضية تدنت مهامها إلى ما يشبه دور رئيس الوزراء المكلف فى نظام رئاسى، أو قل - بالدقة - أن مرسى ليس رئيسا بالمعنى المفهوم، بل هو رئيس مراسم، وأقرب من الوجهة التنفيذية إلى أن يكون رئيسا لرئيس الوزراء المقرر اختياره، ولا تبدو من فسحة كبيرة لاختيار إرادى صرف، صحيح أن اختيار رئيس الوزراء من المهام التى تبقت نظريا للرئيس، وكذا اختيار الوزراء وإقالتهم عند اللزوم، لكن الرئيس مرسى يبدو حذرا، ويضيف إلى حذره بعضًا من طبائع تكوينه الشخصى، والذى يتسم بالبساطة والتواضع فى الخلق، وربما تواضع القدرات وقلة الحيلة، فالرجل يمارس عمله تحت ضغط الوصاية المزدوجة، وصاية المجلس العسكرى المؤكدة بنصوص الإعلان «المكبّل»، ثم وصاية مكتب إرشاد الإخوان، ووصاية الملياردير خيرت الشاطر رجل الإخوان القوى بالذات، والذى كان مرسى مجرد بديل «احتياطى» لترشيح الشاطر «الأصلى»، ثم أصبح الاحتياطى رئيسا، وترك «الأصلى» فى مطبخ الإخوان، ويبدو الشاطر كجنرال فى الكواليس، يفاوض جنرالات المجلس العسكرى، وينازعهم على كسب أولوية الرعاية الأمريكية، ويريد حصته من خلال مرسى، ويحيطه بمعاونين انتقاهم الشاطر على عينيه، يعدون عليه سكناته وحركاته، ويعدون مسودات القرارات والاختيارات، ويطلبون - كما جنرالات المجلس العسكرى - توقيع الرئيس، وربما يغريهم سلوك مرسى فى أيامه الأولى بالرئاسة، فقد بدا الرجل فى خانة المفعول به، وبدا فى صورة عبد المأمور، ولا تزال ملابسات تأديته اليمين الدستورية ثلاثا ماثلة للعيان وفى الأذهان، وفى أربع وعشرين ساعة فقط ألقى الرئيس المنتخب خطابين مختلفين تماما، فى خطاب ميدان التحرير، بدا كأنه يقلد جمال عبدالناصر، أو كأنه يطمح لأن يكون زعيما لا مجرد رئيس، وبدا متحديا للمجلس العسكرى، وقبل أن تنقضى الأربع وعشرين ساعة، كان خطابه فى جامعة القاهرة على العكس تماما من مغزى خطاب

التحرير، وانقلب التحدى إلى التسليم بالأقدار، وتوقف مرسى عن الارتجال العفوى المتحمس، والتزم بالنص المكتوب، وبدت المفاوضات الليلية بين الخطابين تفسيرا معقولا لما جرى، فتكوين مرسى البسيط - حتى لا نقول الهش - يجعله مطيعا نموذجيا، وقارئا جيدا لما يملى عليه، فقد أرادت قيادة الإخوان، وأراد خيرت الشاطر بالذات، أراد «مرشد الكواليس» أن يبدو مرسى فى التحرير كرئيس إخوانى، أو كعبدالناصر جديد من صناعة مكتب الإرشاد، وهو ما يفسر تناقض سلوك مرسى فى التحرير، فقد أراد أن يقلد عبدالناصر فى التصرفات وإيقاع الكلمات، ثم أن يهاجم عبدالناصر فى الوقت نفسه، وأن يهاجم الستينيات، و«ما أدراك ما الستينيات» على حد قوله، وبقدر ما بدا التعليق على الستينيات غشومًا وفائضا بجهالة عظيمة، فإنه بدا مرضيا لنفوس مريضة متحكمة فى قيادة الإخوان، وملبيا لأوامر خيرت الشاطر، والذى أراد ضرب عصفورين بحجر واحد، أراد خطابا لمرسى يصلح كتوطئة لإجلاء شباب الإخوان عن ميدان التحرير، وهو ما جرى بعدها بساعات، وفى سياق تهدئة السجال مع جنرالات المجلس العسكرى، وإنهاء اعتراض الإخوان الفعلى على نصوص الإعلان الدستورى المكمل، واللجوء مجددا لمفاوضات وتفاهمات الكواليس الليلية، وقلب سحنة مرسى فى أقل من أربع وعشرين ساعة، وجعل الزعيم المتحمس فى التحرير حمامة وديعة فى اليوم التالى، يقبل ما يملى عليه من قضاة المحكمة الدستورية فى أداء اليمين وإذاعته على الهواء، ثم أن يذهب رئيس المحكمة الدستورية عدو الإخوان، ويفتتح حفل جامعة القاهرة بخطاب إذلال لمرسى، يكرر ويؤكد مرارًا على انصياع مرسى لشرط أداء اليمين أمام المحكمة الدستورية، وعلى كون التصرف المطيع خضوعا من الرئيس لنصوص الإعلان الدستورى المكمل، ولم يرد مرسى على خطاب الإذلال، واكتفى بإشارة عبثية باهتة إلى «عودة المؤسسات المنتخبة لأداء دورها»، أراد أن يرفع رأسه قليلا، لكنه سرعان ما انتكس وانكب على الخطاب المكتوب، بدا مرسى مقهورا بحق، فقد

تكالب عليه نفوذ الشاطر مع مفاوضيه من جنرالات المجلس العسكرى، ومنع رجال الشاطر هتافات بدت تلقائية من القاعة، وكأنها تواصل سيرة هتافات ميدان التحرير فى اليوم السابق، وتؤكد على المطالبة بإسقاط حكم العسكر، لكن الهاتفين - وهم من الإخوان - صدمتهم الأوامر الجديدة، وجرى إرغامهم على هتاف آخر، ينتحل صفة الشعب وصفة الجيش، ويتحدث عن «الإيد الواحدة»، وكان القصد مفهوما بألفاظه التى لم تقل بصراحة، بينما ترجمتها الحرفية ظاهرة، وهى أن جنرالات الإخوان وجنرالات العسكرى «إيد واحدة»، كان المثال ناطقا بمشكلة مرسى، وجوهرها أنه يمارس عمله يوما بيوم، ويستطلع أحوال الطقس فى سماء علاقة الجنرالات بالإخوان، فإن كان القرار متفقا عليه، سهلت مهمة مرسى فى التوقيع الرئاسى، والعكس بالعكس.

ولا أحد يضمن بالطبع اتصال السلاسة فى علاقة الجنرالات بالإخوان، وسلاسة مهمة مرسى بالتالى، فثمة تربص لا يخفى على أحد، وثمة استنفار فى الأجهزة الحساسة ضد تيار «الأخونة»، فقد تسمح هذه الأجهزة للإخوان باللعب بعيدا، وبأداء أدوار تكميلية لا تعطيهم قرارا حاكمًا، وتجعلهم عرضة لحساب الناس باليوم والساعة، حتى وإن ضمنت لهم أدوار الوزراء أو حتى رئيس الوزراء، بينما تظل الكلمة العليا للمجلس العسكرى، والذى يملك فرصة قلب الطاولة فى أى وقت، وتخيير مرسى بين قبول وصايته أو قبول وصاية الإخوان، وعند الاختيار يكون القرار، الاختيار بين إغراءات الدولة العميقة وأوامر مكتب خيرت الشاطر، الاختيار بين مكانة الرئيس أو طاعة القيادى الإخوانى، الاختيار بين خيانة الجنرالات أو خيانة الإخوان.

"صوت الأمة" فى ٩ من يوليو ٢٠١٢

عملية تحطيم الرئيس

ليس الإعلام هو الذى يحطم مرسى، بل الرئيس هو الذى يحطم نفسه.

نعم، قد لا تكون من مصداقية لكثير من وسائل الإعلام التى تهاجم مرسى، وقد لا يصح أن يحترم أحد كثيرًا من الأقلام والأفواه، والتى تحترف الهجوم على مرسى الآن، وتنكل باسمه وشخصه، وتنزل بمقامه الرئاسى إلى الحضيض، بينما كانت الأقلام والأفواه نفسها فى خانة المنافقين المحترفين لمبارك، وكانت ترتعب إذا ذكر اسم الرئيس بلهجة انتقاد، أو بشبهة اعتراض، وتحدثك عن الذوق والأدب، واحترام مقام الرئيس، والذى رفعوه إلى مكانة الآلهة، ووضعوه فوق أن يسأل عما يفعل، وكانوا يتسابقون إلى كسب عطفه، ويفرحون بالتقرب إلى أصغر معاونيه، ويدبجون المقالات الطوال فى بيان عظمة مبارك، وفى جلال حكمته، وإلى أن تحطم الصنم وتفرقت الغنم، وتحولت هيبته إلى خيبة، ونظامه إلى ركام، وكتابه إلى متسولين، يلعقون أحذية جنرالات المجلس العسكرى، ويدعون وصلا بالثورة، وهى منهم بريئة، ولا تنتسب إلى نفاقهم الذى كان، ولا إلى حملاتهم المدفوعة بهوى وفلوس مليارديرات المال الحرام.

نعم، ليس كل هجوم على مرسى فى موضعه، ولا كل هجوم على الإخوان يعنى انتصارا للثورة، بل بعض الهجوم ملوث، ولا تخفى حدته روائح كريهة ظاهرة، والعينة بينة فى أسماء مريبة، تعلو أصواتها الآن، وكأنها تخلص القول لوجه الله ولوجه البلد، أو كأنها تنتصر لحكم القانون، بينما هى تخوض معارك مدفوعة الأجر، وما من سبب واحد يسيغ لأحد أن يصدقها، وهى تذرف دموع التماسيح، تماما كما لا يصح لأحد أن يصدق قيادة جماعة الإخوان، وهى التى

احترفت الكذب، وتضحك على ذقون الناس، وتضلل مئات الآلاف من الشرفاء فى جماعة الإخوان، وتتعامل معهم كقطيع غنم، تحشده فى الميادين لجلب المنافع، وتصرفه وقت الحاجة إلى مفاوضات الكواليس، وتدعى وصلا بالثورة، والثورة منهم بريئة، تماما كبراءتها من التنطع الكاذب لجماعة مبارك، والتى يلبس رجالها ونساؤها لباس الثورة الآن، ويتصورون أن الشعب المصرى جماعة من المغفلين، وأن كل شيء ينسى بعد حين، بينما الشعب يعرفهم اسما اسما، تماما كما لم يعد يصدق ادعاءات قيادة الإخوان، والتى تتراجع شعبيتها باطراد، وتتكشف أقنعتها كل يوم، وتسقط سياستها فى وحل الخيانة للثورة ودم الشهداء، وتحطم بمطامعها أى فرصة لنجاح الرئيس مرسى، والذى فاز على شفيق - رجل مبارك- بأصوات غير الإسلاميين، فلم يكن بوسع جماعة الإخوان أن تنجح مرسى، ولا بوسع الجماعات السلفية، بل كان بوسعهم - فقط- أن يدعموه لا أن ينجحوه، ولم يكتب له النجاح إلا بأصوات متأثرة برموز قومية ويسارية وليبرالية وطنية، أرادت بدعم مرسى تجنب كارثة ذهاب الرئاسة إلى شفيق، ودون تصور مزايا بعينها فى حالة مرسى، اللهم إلا استمرار المعركة، ومواصلة رحلة الثورة، والانتهاء سريعا من «شربة زيت الخروع» التى تمثلها قيادة الإخوان، وكشف خداعها بالتجربة المباشرة، وحتى يتطور حس المجتمع فى الدفاع عن الثورة، وتأتى اللحظة المناسبة لإسقاط طغاة الإخوان ومليارديراتهم، والذين يكررون مأساة مبارك ذاتها، ويضاربون ببضاعة الإسلام فى بورصة الطغيان.

وربما لو حلقنا ذقن مرسى لوجدنا تحتها وجه مبارك، صحيح أن مرسى يبدو أكثر ذكاء بقليل من غباوة مبارك، لكنه يكرر السياسات ذاتها، ويكرر التصريحات بالحرف ولا يقدم بديلا من أى نوع، بل يمثل «حكم القرين» لا البديل، ورأسمالية المحاسيب التى نهبت البلد، والتى كانت تلتصق بعائلة مبارك، هى ذاتها رأسمالية المحاسيب التى تلتصق بجماعة مرسى الإخوانية الآن، حتى وإن تغيرت الوجوه وتبدلت الأدوار، وصار عندنا نفوذ خيرت الشاطر الذى

حل محل نفوذ أحمد عز، ومرسى يبدو أسيرا للعنة ذاتها، حتى وإن كانت طاقته العقلية والوجدانية أفضل قليلا من مبارك، لكنه يظل ـ بحساب القدرات ـ أضعف بكثير من المنصب الذى ساقته إليه الأقدار، فقد قال الرجل إنه سيتصرف كرئيس لكل المصريين، وأطلق خطابات بدا فيها الحماس مفتعلا، ثم سقطت الحماسة سريعا فى سوق النخاسة، وتبين أن الرجل ـ رغم كونه فى سدة الرئاسة ـ يتصرف كمجرد عضو قاعدى فى جماعة الإخوان، فقد بدا متحديا للمجلس العسكرى فى خطاب ميدان التحرير، ثم بدا راكعا ساجدا بعد أقل من ٢٤ ساعة فى خطابه بجامعة القاهرة، ولم يكد يمر أسبوع واحد، حتى تغيرت الأوامر، وبدا متحديا- ثانية- لجنرالات المجلس العسكرى، وقرر إعادة برلمان الأغلبية الإخوانية والسلفية، أرادت له قيادة الإخوان أن يبدو رئيسا، ثم أراد له جنرالات المجلس العسكرى أن ينتهى حبيسا، وكانت النتيجة أن لحس مرسى قراره، وبدعوى الامتثال لحكم المحكمة الدستورية الذى أنكره من قبل، بدا الرئيس كروبوت يتصرف بحركة الأسلاك الواصلة إلى رأسه ويده، ويقرر بحسب ضغطة الزر، والنتيجة أنه حطم صورته بنفسه فى أول اختبار رئاسة، وبدا كأنه يكرر الدور العبيط لسعيد صالح فى كوميديا مسرحية «مدرسة المشاغبين»، وكلنا يذكر صيحة صالح فى المسرحية «مرسى الزناتى انهزم يارجالة» وقد أدى سعيد صالح دوره باسم «مرسى» فى المسرحية الشهيرة، بينما أدى الرئيس مرسى الدور، وباسمه شخصيا، فى عمل مسرحى ركيك، نزل بمقام الرئاسة إلى دور موظف الأرشيف أو عسكرى المراسلة، وإلى نهاية معركة عبثية، قد يصح فيها إطلاق صيحة مماثلة لصيحة سعيد صالح الكوميدية ـ وبتعديل لفظى بسيط، فمرسى ـ «العياط» هذه المرة- هو الذى «انهزم يارجالة»!

هزمته قيادة الإخوان النفعية بامتياز، وقبل أن يهزمه جنرالات المجلس العسكرى، والذين جعلوا سيادتهم فوق سيادة الرئيس، وتصرفوا بطريقة

العصابة المحترفة هذه المرة، فقد كانوا يعلمون بدور الأمريكان فى تشجيع قيادة الإخوان، وتصرفوا كأنهم أهل للثقة الأفضل عند الأمريكان، وعقدوا اجتماعين مطولين، خرج ثانيهما ببيان هادئ اللهجة، دعا فقط إلى احترام مؤسسات الدولة لحكم القضاء، وكان ظاهرا أنهم فضلوا العمل من وراء قناع المحكمة الدستورية، ومن خلال استثارة الهيئات القضائية ضد قرار مرسى، وكانت النتيجة على ما تعلم، فقد خضع مرسى، وخضعت قيادة الإخوان، فهم يعرفون ما جرى فى الكواليس، ويعرفون رسائل التحذير الشفوية التى وصلت قاطعة حازمة، وإلى عنوان مكتب الإرشاد قبل ديوان الرئاسة، وهو ما سابت معه مفاصل قيادة الإخوان، وإن واصلوا تعبئة جمهورهم سترا للخيبة، وحفظا لما تبقى من ماء الوجه الغائض، فقد احتدم النقاش داخل الاجتماع الأول للمجلس العسكرى عقب قرار مرسى، وخرج الرجل الثالث فى تسلسل القيادة العسكرية من الاجتماع غاضبا، وخرج معه جنرال كبير آخر احتجاجا على ليونة رد المجلس العسكرى، وتردده فى التأديب الفورى، وفى الاجتماع الثانى عاد القائدان العسكريان الكبيران، وجرى الاتفاق على إظهار العين الحمراء لقيادة الإخوان، ثم كان ما كان من رعب قيادة الإخوان وهزيمة مرسى.

والمحصلة ظاهرة، فقد انهزم مرسى التائه فى أول اختبار، ذبحوا له القطة، وأسالوا دم صلاحياته المفترضة كرئيس منتخب، أراد الرجل أن يكون رئيسا فانتهى حبيسا، وحطم نفسه قبل أن يحطمه الآخرون.

"صوت الأمة " فى ٩ من يوليو ٢٠١٢

اتقِ الله يامرسى

أيا ما كانت الصورة النهائية للحكومة الجديدة، فهى حكومة حزب الإخوان بامتياز، ولا معنى لثرثرات فارغة من نوع وصفها بحكومة التكنوقراط، فطريقة اختيار الاسماء، وطبيعة المشاورات، ودور مكتب إرشاد الإخوان، وسحنة الوزراء المبشرين، وأولهم رئيس الوزراء د. هشام قنديل، وأولوية اللحية التى يتم إطلاقها كسنة دينية، أو كفرض سياسى للتواؤم مع الهيئة الإخوانية، كل ذلك وغيره يقول شيئا ظاهرا جدا، وهو أن الحكومة الجديدة للإخوان، أو للمؤلفة قلوبهم إخوانيا، وحتى لو كانوا فنيين فى مجالاتهم، وأغلبهم من ذوى الكفاءة المتوسطة أو العادية جدا، وبعضهم لا يوحى بكفاءة من أصله، المهم أن معيار الكفاءة هو رضا حزب الإخوان، ونيل بركة مكتب الإرشاد، وحتى لو ادعى أنه يشكل حكومة تكنوقراط جديدة، فهى - بالدقة- حكومة «التكنوخوان» لو صح التعبير.

وقد انتظر الرئيس الإخوانى شهرا حتى يشكل حكومته، أو حتى يشكل له مكتب الإرشاد فريقه الرئاسى وحكومة «التكنوخوان»، وقد يكون مناسبا أن ننتظر أداء الحكومة السنية، وألا نحكم عليها قبل أن تبدأ عملها، وإن كان الجواب ظاهرا من عنوانه، بدا تشكيل الحكومة فرصة لاستوزار الراغبين، وبدت الفرصة كأوكازيون حكومى غير مسبوق، وبدت كحكومة موظفين طامحين للترقية، وخلت من أى لمحة تفرد، فقد سلكوا فى تشكيلها ذات السبل المألوفة المعتادة عبر عقود، وهى البحث عن أهل ثقة من أساتذة الجامعات، أو من موظفى الجهاز الإدارى للدولة، أو من المحظوظين بالعمل عن قرب مع مليارديرات كبار، ومع فارق بسيط، وهو أولوية اللحية التى تضيف معيارًا فريدا

للكفاءة فى الزمن الحاضر، فرئيس الوزراء الجديد كان وزيرا للرى، ولم يلحظ أحد إبداعا ما للدكتور هشام قنديل، ولا أداء مختلفا لأكثر الوزارات ترهلا وفسادا وعطالة وبطالة، ولم نلحظ دورا للرجل فى ملف حوض النيل، وقد كان من زمن مديرا لمكتب وزير الرى، وفى أسوأ سنوات حكم مبارك المخلوع، والتى تدنت فيها مكانة مصر، وصارت لقمة سائغة لتلاعبات دول منابع النيل، وإتفاقاتها التى تحرم مصر من امتيازاتها وحقوقها غير القابلة للتصرف، وبعد أن ترقى قنديل من منصب مدير مكتب الوزير، وأصبح هو الوزير نفسه، لم يلحظ أحد دورا ذا معنى للرجل، بل ربما لم يلحظ أحد وجوده، فلا يروى عنه سوى سيرته الشخصية الطيبة كموظف منتظم فى عمله الروتيني، وكرجل يؤدى الصلوات فى أوقاتها، ويطلق لحيته تأسيا بسنة النبى عليه أفضل الصلاة والسلام، وهى صفات تؤهله لدور إمام مسجد، وليس - بالضرورة- كوزير أو رئيس وزراء، وأمثال هؤلاء بالآلاف، وبعشرات الآلاف فى الجهاز الإدارى للدولة، ودون أن يعنى صلاحهم الفردى أو الدينى شيئا للبلد، فقد انحط الأداء الإدارى للدولة أكثر برغم انتظامهم فى أداء الصلوات، وبرغم تسابقهم المثير فى إطلاق اللحى، وعجزهم عن وقف أى فساد أو انحراف، أو الحد من الرشاوى السارية، وتعطيل مصالح الناس، وإهدار المال العام على أجور ومكافآت وترقيات تنابلة السلطان.

وقد لا يكون مهما أن يكون رئيس الوزراء إخوانيا أو غير إخواني، أو أنه كان من مريدى أمانة سياسات جمال مبارك، أو لم يكن كذلك، فالثابت أنه كان موضع رضا غامر من رؤسائه زمن سيطرة جمال مبارك، والثابت أن لحيته لم تكن عائقا ولا عنوانا لخطر ما، والثابت أنه لا فرق جوهريا بين أن يكون من جماعة مبارك أو أن يكون من جماعة الإخوان، فقد كان هشام قنديل فى وضع المؤلفة قلوبهم فى الحالين، كان من المؤلفة قلوبهم فى زمن مبارك، وهو من المؤلفة قلوبهم إخوانيا الآن، ربما الفارق أن لحيته اللطيفة تفيد أكثر فى زمن الرئيس مرسى قياسا إلى زمن

المخلوع مبارك، فمرسى نفسه لا يميزه عن مبارك سوى لحيته، ولو حلق مرسى لحيته لوجدنا تحتها وجه مبارك، وبنظرة البلادة ذاتها.

وغياب الفارق الحقيقي، سواء فى سياسة الرئيس، أو حتى فى طرق تشكيل الحكومات، أو فى الاختيارات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية البائسة ذاتها، غياب الفارق هو الذى يخلق حالة المزايدة فى المظاهر، ربما لاصطناع فارق موهوم، فالمتحمسون الإخوانيون لمرسى يحدثونك عن احتذاء رئيسهم لسيرة عمر بن الخطاب رضى الله عنه، وهو ابتذال عقلى وديني، وتحقير للتاريخ الإسلامى ورموزه الكبرى، فلا شبه ولا شبهة شبه بين مرسى وعمر بن الخطاب، وقد كان الأخير عنوانا ملهما على عبقرية فذة صنعت مجد الدولة الإسلامية فى بواكيرها، وكان عمر بن الخطاب -ولا يزال- هو العنوان المتألق على أولوية العدالة الاجتماعية فى التاريخ الإسلامي، بينما مرسى مجرد موظف منتدب من قبل هيئة تسند الظلم الاجتماعي، مرسى مجرد مندوب للمليارديرخيرت الشاطر وجماعته، والشاطر- كما أحمد عز وساويرس والأقران- عناوين لأغنى طبقة فى المنطقة، عناوين لطبقة ثراء مشكوك فى أمره ابتداء وانتهاء، عناوين لثراء بلا معنى إنتاجى ولا اجتماعى ولا قانوني، عناوين لطبقة شفط ونهب ثروة وموارد المصريين وعرقهم، عناوين لطبقة صغيرة تستأثر بما يقارب نصف الدخل القومى للبلد، وتترك غالب المصريين للعوز والفقر والبطالة والعنوسة والمرض وإهدار الكرامة الآدمية، فهذه هى مصر على حقيقتها الاجتماعية، منقسمة فى حدة بين أغنى طبقة وأفقر شعب، ولا مجال للتحايل، أو ادعاء الانتساب لمعنى العدالة الاجتماعية، بينما الرئيس مرسى مجرد موظف منتدب يخدم هيئة الظلم الاجتماعى فى المبنى والمعنى، ولاحظ سلوك مرسى خلال شهر على رئاسته، فلا إجراء اجتماعيا واحدا، لا لمصلحة العمال، ولا لمصلحة الفلاحين، ولا لمصلحة الموظفين، بل مجرد تهتهات صغيرة، وتكرار لسلوك مبارك نفسه، وقصة «العلاوة ياريس»، ولا إجراء اجتماعيا واحدا لإعادة

مصانع القطاع العام المسروقة، ولا إجراء اجتماعيا واحدا لوقف طغيان الناهبين بدعوى الاستثمار، ولا إجراء اجتماعيا واحدا لمصلحة ملايين العاطلين والمشردين والمفصولين من وظائفهم، لا شيء على الإطلاق، اللهم إلا تكرار الأسطوانات المشروخة ذاتها عن رعاية محدودى الدخل، وإعادة إنشاء «ديوان المظالم» تأسيا بالرئيس السادات، والذى كان كمرسى من كارهى عبدالناصر وعصره وعدالته الاجتماعية، وراغبا فى ابتداع مسميات تبدو إسلامية سترا وحماية للمظالم الاجتماعية، وفاتحا لطريق الإثراء الحرام مع سياسة «انفتاح السداح مداح»، وساعيا فى كسب شعبية بدجل سياسى انتحل له شعار «العلم والإيمان»، وانتهى بأن ساق البلد إلى المذلة بمعاهدة السلام والمعونة الأمريكية الضامنة، وخلع مصر من موقع القيادة عربيا بدعوى إنشاء ما أسماه وقتها «جامعة الشعوب الإسلامية»، وتصور أنه يفحم معارضيه بوصف نفسه بأنه «الرئيس المسلم لدولة مسلمة»، وانتهى بالبلد إلى عارها المتصل إلى الآن، متخفيا فى «زبيبة صلاة» كانت تتوسط جبهته، وصار مثالا يحتذيه الرئيس مرسى الآن، صحيح أن قدرات السادات الشخصية كانت أكبر، ولا تقارن إلى تواضع مواهب مرسي، والأخير يقلد السادات فى المظاهر، وإن كان يضيف إليها مددا جديدا بحكم خلفيته الإخوانية، ويبالغ فى أداء صلواته وتراويحه علانية رياء للناس، ويصلى كل جمعة فى محافظة مختلفة عن الأخرى، ويستعد لاعتكاف العشر الأواخر من رمضان فى قصر «المنتزه» الفاخر، واللهم لا اعتراض على صلوات مرسى وتراويحه واعتكافاته، فقد تفيده عند ربه علام الغيوب والقلوب، تماما كما قد تفيد الصلوات أى مسلم، وتجلب له رحمة وعفو ربه الكريم، قد يستفيد مرسى من صلواته، قد يستفيد لشخصه، لكن مظاهر تدينه لا تجعل منه بالضرورة رئيسا حقيقيا، ولا قائدا يعتد به، ولا تصنع الفارق بينه وبين مبارك، فكلاهما عنوان للمحنة الوطنية والظلم الاجتماعي، وحكومة مرسى «التكنوخوانية» هى مجرد تكرار لحكومات «التكنومبارك»، ومع مراعاة فروق

التوقيت واللحى.

نعم، مرسى يريد أن يقنعنا أنه مسلم متدين، ولا بأس، لكن تقوى الله شيء آخر، تقوى الله تعنى السعى لاستقلال مصر لا نيل بركة المستعمرين الأمريكان، تقوى الله تعنى الانحياز للشعب الأفقر لا للطبقة الأغنى، تقوى الله تعنى أن يكون الرئيس قائدا لا متدروشا، فاتق الله يامرسى، اتق الله فينا وفى الإسلام الذى تتمسح بمظاهره لا بجواهره.

"صوت الأمة " فى ٣٠ من يوليو ٢٠١٢

رئيس «مرمطون» وحكومة «على ما تفرج»!

لا أعرف من الذى اخترع كلمة «مرمطون»، وإن كانت من فعل «مرمط» و«تمرمط» مرمطة، والمعنى على أى حال ظاهر الإهانة، أى أن يهين شخص ما نفسه أو أن يهينه الآخرون، وقد مرمط الرئيس محمد مرسى نفسه، أو قل إنه ولد هكذا، وعرف أن الطاعة سبيل الترقى، فاتخذها سبيلا لنفسه فى سلك جماعة الإخوان، وظل محافظا على عهد «المرمطة» حتى بعد أن صار رئيسًا منتخبا لمصر، ووسط أجواء من تنازع المجلس العسكرى ومكتب إرشاد الإخوان فى التأثير على مرسى، وصياغة قراراته، وترك مهمة توقيعها لسيادته، وهى مهمة لا يملك أن يعتذر عنها، وكما اعتذر للناس - ببلاهة - عن انقطاع المياه والكهرباء، وكأن المسؤول شخص آخر غيره، أو كأن اعتذار سيادته سيعيد الكهرباء إلى أسلاكها والمياه إلى مجاريها(!).

ما علينا، المهم أن الرئيس مرسى ضبط متلبسا بالمرمطة فى تشكيل حكومة هشام قنديل، ويبدو أن مرسى وجد فى الأخ هشام ضالته، فالعينة بينة، والجواب ظاهر من عنوانه، ورئيس الوزراء على ما بدا من تصريحاته الأولى، يبدو شخصية ضعيفة وركيكة جدًا، والطريف أنه قال للذين اعتذروا عن قبول العمل معه «سوف تندمون»، ولا ندرى عن أى ندم يتحدث سيادته، بينما وزارته «التكنوإخوان» تمشى على سكة الندامة بالذات، فلا هى حكومة «تكنوقراط» مما يعتد بشخصياتها، أو يشار إلى خبراتهم، ولا هى حكومة سياسية بأى معنى شعبى، بل مجرد خليط من سواقط القيد التكنوقراطى، إضافة لوزراء «فرقع لوز» اختارهم مكتب إرشاد الإخوان لمرسى، ثم أخبر مرسى صاحبه هشام بالأسماء، ووجدها الأخير فرصة لتمثيل دور رئيس الوزراء، وتماما كما يمثل مرسى دور

الرئيس، فليست «اللحية» وحدها هى الرابط المشترك بين مرسى وهشام، بل خواء الشخصية الظاهر عند الاثنين، والتواضع المميت فى القدرات، وقبول الأوامر على أنها نصائح واجبة التنفيذ، فقد اختار مكتب الإرشاد وزراءه، واختارهم خيرت الشاطر بالذات، ومن رجاله المخلصين الذين لا يناقشون ولا يعقبون، بل يؤدون أدوارهم على طريقة «عساكر المراسلة»، أو على طريقة «اربط الحمار مطرح ما صاحبه يعوز»، وترك المجلس العسكرى فرصة، أو ترك «مساحة تلاعب» لمكتب الإرشاد وخيرت الشاطر، وفى وزارات لا يكاد يلحظ وجودها أحد، تماما كما لم يكن وجود رئيس الوزراء - المؤلف قلبه إخوانيا - من الذين يلحظ لهم وجود، وربما فرح مرسى بوزير واحد من الذين اختارهم مكتب الإرشاد وخيرت الشاطر، وهو الزميل صلاح عبدالمقصود وكيل نقابة الصحفيين السابق، وهو رجل طيب ذو تاريخ نقابى طويل، لكن تاريخه المهنى لا يكاد يلحظ، ولم يحدث - ولو مرة - أن جرى اختبار كفاءته إداريا فى موقع مهنى، وكل الحكاية أنه «إخوانى» منضبط تنظيميا، وعمل مستشارا إعلاميا لحملة مرسى، وربما يتصور الرئيس فائدة فى اختيار عبدالمقصود وزيرا للإعلام، وكنت أتصور أن يرفض عبدالمقصود قبول الهدية المسمومة، فلا يوجد إعلامى أو صحفى معتبر يقبل بوجود وزارة للإعلام أصلا، وهو ما يعرفه عبدالمقصود بحكم تاريخه النقابى، لكنه قبل الأمر كعضو «إخوانى» مجبول على السمع والطاعة، وحتى لو خالفت اعتقاداته المعلنة عن حرية الإعلام، قبل الأمر وهو يعرف المطلوب، فمكتب إرشاد الإخوان يشكو من الإعلام، والرئيس مرسى يشكو أيضا، ويقيم الدعاوى القضائية ضد منتقديه، وربما تصور أعضاء مكتب الإرشاد، وتصور الرئيس مرسى، ربما تصوروا أن تولية عبدالمقصود للإعلام هى الحل، وأن عبدالمقصود كفيل بتكميم الأفواه وكسر الأقلام، أو أنه قادر على تحويل ما يسمى «الإعلام القومى» إلى شركة مضافة لإمبراطورية خيرت الشاطر، وهى مهمة أكبر من الزميل عبدالمقصود، وأكبر من مكتب الإرشاد،

ومن الرئيس مرسى نفسه، ولن يكسب هؤلاء سوى «سواد الوش» من وراء تعيين عبدالمقصود وزيرا للإعلام، والخاسر الأكبر سيكون الزميل عبدالمقصود نفسه، وهو الرجل الذى كان يحظى باحترام زملائه لطيبته واستعداده للخدمة، بينما سيكون عليه - بحسب الأوامر - أن يلعب دور «الفرعون» الذى لا يقدر عليه، ودور «الأخونة الإعلامية» فى بيئة تستعصى على الترويض، فلا أحد يستطيع وقف تيار النقد الحاد للرئيس، ولا لرؤساء الرئيس فى مكتب الإرشاد، فقد مضى عهد «آلهة العجوة»، وبدأت عهود تحطيم الأصنام، وعدا عن توريط عبدالمقصود فى المهمة المشينة المستحيلة عمليا، فقد اكتفى خيرت الشاطر برمى عدد محدود من رجاله فى محرقة الوزارة الجديدة، وفضل الانشغال بمحلاته و«سوبر ماركتاته»، وبإدارة الحوار الخفى الضاغط على وزير الداخلية الجديد اللواء أحمد جمال الدين، وتهديده بأن يلقى مصير اللواء محمد إبراهيم الذى لقى حتفه الوزارى بسبب عصيانه لأوامر الشاطر، بينما يبدو المجلس العسكرى متغاضيا عن نزوات خيرت الشاطر، وراغبا فى احتواء مرسى، وفرض سلطته فى الوزارات السيادية بالذات، وبعد أن انتهى اختيار وزراء المجموعة الاقتصادية إلى طراز تابع لما قبله، طراز «فلولى» بامتياز، وكأن يوسف بطرس غالى الهارب لايزال فى الوزارة، أو كأن محمود محيى الدين صديق جمال مبارك لايزال فى الوزارة، أو كأن فايزة أبوالنجا أفرخت فى الوزارة قبل أن تتركها، والاختيار الفلولى - اقتصاديا - هو نفسه الاختيار الإخوانى، فاقتصاد الإخوان هو «القرين» المباشر لاقتصاد مبارك، والذى يخدم الأول يخدم الثانى بغير إحساس باختلاف، أو برغبة فى اختلاف، أضف إلى ذلك ذات الاختيارات الروتينية العقيمة فى وزارات الخدمات، والتى لا تعنى سوى التأكيد على انهيار الخدمات العامة، وتحلل الدولة من وظائفها الحيوية، وتركها لواجباتها تجاه الأغلبية الساحقة من المصريين، وفيما كانت اختيارات وزراء الاقتصاد والخدمات موضع اتفاق بين المجلس العسكرى ومكتب الإرشاد، بقيت وزارات السيادة شأنا يخص المجلس

العسكرى وحده، وهكذا استمر وزراء الدفاع والخارجية والمالية فى مناصبهم، وجرى اختيار اللواء أحمد جمال الدين وزيرا للداخلية، وهو ابن عائلة عبدالأحد جمال الدين زعيم الهيئة البرلمانية الأخيرة لحزب مبارك المخلوع، ومن رجال جماعة حبيب العادلى وزير الداخلية المسجون، وقد يبدو جمال الدين صيدا سهلا لمكتب إرشاد الإخوان، لكنه يظل موضع ثقة أصلية من المجلس العسكرى الوريث الرسمى لحكم مبارك، والصورة - هكذا - تقول لك أين يوجد الرئيس مرسى بالضبط؟، فهو تحت الكرسى وليس فوق الكرسي، وهو يحمل أختاما، بينما الأسفار يكتبها غيره، فظل المجلس العسكرى حاضرًا آمرًا فى مكتب الرئيس، وكل معاونى وناصحى مرسى من رجال خيرت الشاطر المقربين، ومرسى لا يملك الجرأة على خيانة أحد الطرفين، فلا هو يملك الجرأة على خيانة أوامر المجلس العسكرى، ولا هو يفكر - مجرد تفكير - فى تكسير أوامر خيرت الشاطر، لا يستطيع مرسى خيانة الطرفين والانتصاف لنفسه، ولا يجد نفسه إلا فى الطقوس الرئاسية الفارغة من المعنى، وفى أداء صلوات الفجر والجمعة، وفى تصريحات المتحدث الرسمى باسمه، والتى تختلف فى المساء عنها فى الصباح، ولا تبقى للرئيس سوى بلاهة الاعتذار عن عدم أداء مهامه، والتفرغ لمهاتفة وملاقاة رئيس وزرائه الطيب هشام قنديل، وحضور اجتماعات حكومة الخيبة، وحين يجيء الفشل المحتوم، فسوف يقال لمرسى إنه لا بأس، فهى مجرد علقة تفوت ولا حد يموت، وهى مجرد «حكومة على ما تفرج»، وسوف يصدق مرسى ما يقال له، ويواصل الرئيس دوره «المرمطونى» بامتياز(!)

"صوت الأمة " فى ٦ من أغسطس ٢٠١٢

« الدولة العبيطة » والرئيس الأعبط !

لم تكن مفاجأة أن ظهرت «الدولة العميقة» فى مصر على صورة «الدولة العبيطة»، أما «عبط» الرئيس مرسى، فلا حيلة لأحد فيه، فقد خلقه الله هكذا، ولا راد لإرادته سبحانه وتعالى.

عبط الدولة العميقة بدا فى صورة فضيحة على الهواء، فضيحة دموية راح ضحيتها ١٦ شهيدا مصريا بين ضابط وجندى، حصدتهم مجموعة إرهابية برصاصها وقت الإفطار الرمضانى، ودون أن يرد عليهم أحد بطلقة، ولا أن ينتبه لموتهم مسؤول، فلم يعلم قادة الجيش بما جرى لزملائهم، ولم يصلوا إليهم لنجدتهم، ولا حتى لنقل الجرحى إلى أقرب مستشفى إلا بعد الحادث بساعة ونصف الساعة، وبعد أن كان الأهالى قد نقلوا جثث الشهداء إلى المستشفى، أما الإرهابيون فقد مروا بسلام، وإلى أن عاجلهم القصف الإسرائيلى عند نقطة الحدود، وأرداهم جميعا فى أقل من ثانية، ونقل الجثث المتفحمة إلى الجانب المصرى، وترك للمصريين مهمة الضياع فى التخمينات، وممارسة أساليب بدائية فى محاولة التعرف على هوية الجثث، وبعرضها على شيوخ القبائل الذين لم يتعرفوا على أحد، ثم نقلها إلى مصلحة الطب الشرعى فى القاهرة.

تتابع وقائع الحادث الإرهابى الإجرامى كشف «العمى الحيثى» الذى أصاب أجهزتنا العميقة جدا، والتى بدت فى حالة عبط وهطل وكآخر من يعلم، فقد بدت القصة كلها كاستعراض إسرائيلى للقوة والمهارة، ومقابل طرف مصرى بدا كالأعمى المشلول، دوائر المخابرات الإسرائيلية أعلنت عن توقع الحادث قبلها بأيام، وأمرت رعاياها بالخروج من سيناء، وردت الدوائر المصرية المعنية بالعبط الروتينى، وقالت كعادتها البليدة «إن كل شيء تمام»، وحين وقع الحادث بالفعل،

كان الضحايا جاهزين للذبح، فلم يبلغهم أحد بأن الإفطار الجماعى لعسكريين فى مهمة خطأ بديهى، وهكذا وقع كمين الضباط والجنود فى الكمين، وقتلوا جميعا وهم فى الغفلة، واكتفينا نحن بمنحهم لقب «الشهداء»، مع أن أجهزة الدولة العميقة - العبيطة هى التى قتلتهم، وبالإهمال الذى يرقى إلى حد الخيانة، وقبل أن يقتلهم الإرهابيون الذين وصفوا بأنهم فلسطينيون، وتماما كما قالت إسرائيل التى دبرت الحادث الإرهابى، أو كانت تعرف به معرفة تامة، وهو ما يفسر سرعة وطلاقة الرد الصاروخى الإسرائيلى، والذى بدا كعمل استعراضى مثير، تحركت فيه طائرة بدون طيار بسرعة البرق، وجرى قصف المدرعة المصرية التى خطفها الإرهابيون، وقتل الجميع فى نفس واحد، وحتى تختفى التفاصيل والمقاصد، ويظهر نتنياهو وباراك فى الصباح التالى، وكأنهما فى نزهة خلوية على الحدود، وبملابس «سبور»، الأيدى فى الجيوب، والابتسامات فى العين وعلى الوجوه، والنظرات ساخرة من عبط المصريين على الطرف الآخر، والذى لم تنقله الصور الباردة المنشورة فى صحف وإعلام مصر بعد الحادث، والتى أظهرت الرئيس والمشير والقادة العسكريين والأمنيين عند الحدود، بينما بدت الحقيقة حية فى شريط فيديو نادر، بدا فيه الرئيس كجنرال مبتدئ، يجرب حظه فى خطبة مدرسية، ويطالب بالثأر الفورى من القتلة، بينما بدت ردود أفعال المشير وصحبه لا مبالية ساخرة من مبالغات مرسى التمثيلية، وعلى طريقة «إن شاء الله، المصرية التهكمية حمالة الأوجه» «!».

وفى جنازة الشهداء بالقاهرة، بدا المشهد حمالا لفضائح أخرى، فقد غاب الرئيس مرسى، وبعد أن سمع بحرب الأحذية التى نالت من رئيس وزرائه، غاب الرئيس فى ذات اللحظة التى غاب فيها مرشده الإخوانى محمد بديع، بدا الجميع كفئران مذعورة هاربة من سيل الأحذية، ولم تكن الفضيحة فقط للرئيس ولحزبه الإخوانى، بل لأجهزة الدولة العميقة - العبيطة التى حذرت الرئيس من الأحذية، وبأن حذاء شاردا قد يعصف بحياته، وبأنها عاجزة عن الصمود ضد

رماة الأحذية، أى أن قوات الجيش والشرطة العسكرية والمدنية لا تستطيع حماية شخص من ضربة حذاء محتملة، بينما كانت القوات ذاتها تحمى المشير وصحبه فى الجنازة، ولم يخل الأمر - طبعا- من رغبة أجهزة الدولة العبيطة فى إحراج رئيس لا ترغب به، أو قل إنها لا تعترف بوجوده من الأصل، لكن هؤلاء تصرفوا على طريقة الدبة التى قتلت صاحبها، أرادت أن تدفع عن وجهه ذبابة فحطمت فكه، ودمرت معنى «المهابة» الجوهرى فى الجنازة العسكرية للشهداء، وأظهرت الدولة المصرية كقبيلة بدائية يختصم أفرادها على غنيمة، ولا تعرف حرمة لموت، ولا انتظاما لمراسم، وهو الخبل الذى حاولت «الدولة العبيطة» و«الرئيس الأعبط» تداركه بعدها بساعات، وحين اجتمع مجلس الدفاع الوطنى الذى شكله المجلس العسكرى عشية انتخاب مرسى، وبأغلبية ساحقة من الجنرالات، وبحضور صورى للرئيس مرسى، وقرر مجلس الدفاع الإطاحة بمدير المخابرات وقائد الحرس الجمهورى وعدد آخر من القادة العسكريين والأمنيين، وتصور بعض البلهاء أن القرارات «ضربة معلم» لصاحبها الرئيس مرسى، بينما لم يكن مرسى سوى ضحية ضجت بالشكوى، وسوى مستعطف، وطالب لإنصاف ينقذ ماء وجهه الغائض، ووجدها الجنرالات فرصة لتثبيت أقدامهم أكثر، وتأكيد انفرادهم بالقرارات السيادية، وإعادة جهاز المخابرات العامة لهيمنة الجيش والمجلس العسكرى، وتعيين قائد للحرس الجمهورى من جنرالات الجيش، والمعروف أن تضخم دور المخابرات العامة فى زمن عمر سليمان، واستقلالية الجهاز فى عمله، وتبعيته فقط للرئيس المخلوع مبارك، المعروف أن ذلك كله كان يسبب صداعا للمجلس العسكرى، فوق ما هو معروف من نقص ثقة المجلس العسكرى باللواء نجيب عبدالسلام قائد الحرس الجمهورى إلى آخر أيام مبارك، والذى كان موقفه غامضا وملتبسا فى وقت تنحى مبارك، وإن ظل قائدا للحرس حتى تنصيب مرسى، وكان مرسى يستريح إليه، وإلى أن أطاح به الجنرالات فى الاجتماع الأخير لمجلس الدفاع الوطنى، وجاءوا بقائد قوات المظلات خلفا له،

وهكذا تدعمت سيطرة المجلس العسكرى على المواقع الحساسة، بينما سارت مظاهرات إخوانية تهتف لمرسى، وتصور القرارات كما لو كانت انتصارا مدويا للرئيس التائه، وقد نلتمس العذر لشباب الإخوان المسيرين لا المخيرين، فصحيفة كبرى بحجم «الجارديان» البريطانية وقعت فى الخطأ القاتل نفسه، واعتبرت القرارات كشفا عن أنياب مرسى وفضحا لما صورته وكأنه «تفاهة الجنرالات».

وهكذا تكتمل الصورة، فقد جرى استثمار حادث رفح الإرهابى فى صراعات السلطة المزدوجة، جرى استثمار الحادث لتهميش إضافى لدور الرئيس المنتخب، وجعله- فقط- مجرد رئيس بروتوكول، يسمح له بالإفطار مع القادة العسكريين، ودون أن يسمح له بدخول المطبخ، ولا تحرى حقيقة ما يجرى فى سيناء بالضبط، ولا حقيقة ما يجرى من اتصالات مع الإسرائيليين والأمريكيين، فقد بدت الدوائر الإسرائيلية غاية فى الاغتباط بما يجرى فى مصر الآن، فالطائرات المصرية العسكرية لا تتحرك إلى سيناء بغير إخطار، وربما استئذان من الإسرائيليين، والعملية «نسر» الجارية الآن هى استكمال لعملية سابقة حملت الاسم نفسه، وجرى فيها إخطار الإسرائيليين مسبقا بحجم القوات المصرية المنقولة إلى سيناء، وليس هذا ما يريده الوطنيون المصريون بالقطع، فالمطلوب ليس تحركا يخطر به الإسرائيليون، أو يرضون عنه، المطلوب بالدقة: إلغاء الملاحق الأمنية لمعاهدة كامب ديفيد، وإلغاء مناطق نزع السلاح، والنشر الدائم لقوات الجيش المصرى وطائراته ودباباته حتى خط الحدود الدولية، والتصفية الكاملة لجماعات الإرهاب فى سيناء، والفتح الدائم المنضبط لمعبر رفح، وليس هذا ما يريده الإسرائيليون، ولا مما يخطر فى بال أجهزة الدولة العميقة- العبيطة، ولا فى بال الرئيس الأعبط، والذى يبدو سعيدا بصورته كجنرال من ورق.

"صوت الأمة" فى ١٣ من أغسطس ٢٠١٢

يسقط طغيان الإخوان

فى مؤسسة الرئاسة للدور الأمريكى فى قرارات مرسى الإطاحة بجنرالات المجلس العسكرى بدا هزيلا، وجاء على طريقة «يكاد المريب يقول خذونى»، فقد تحدثت قناة الجزيرة- المتهمة بموالاة الإخوان- عما وصفته بالارتياح الأمريكى لقرارات الرئيس المصري، ونقلت بالصوت والصورة رد المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية على أسئلة الصحفيين بخصوص ما جرى فى مصر، كان ذلك فى اليوم التالى مباشرة لإعلان القرارات، وقالت المتحدثة الأمريكية الرسمية - بوضوح- إن الإدارة الأمريكية كانت تعلم بما جرى مسبقا، وتحديدا خلال زيارة هيلارى كلينتون للقاهرة التى جرت قبل أسابيع، وكان غريبًا أن يتحدث نفى الرئاسة الهزيل عن الاتصال بالمكتب الإعلامى للخارجية الأمريكية، وأن الاتصال الوهمي- إياه- أثمر نفيا وهميا لم يقرأه ولا شاهده أحد(!)

ما علينا، المهم أن القرارات اتخذها مرسي، أو اتخذت له، ونتائجها المباشرة واجبة التأييد من منظور ديمقراطي، فهذه أول قرارات ذات معنى تنسب للرئيس مرسي، وقد صار- وفقا لها- رئيسا كامل الصلاحيات، بل إن صلاحياته زادت عمليا عن أى رئيس سبق، وجمع فى يده سلطات التنفيذ والتشريع معا، أي أنه صار رئيسا منتخبا بدرجة ديكتاتور، ولم يعد بوسع قيادة الإخوان أن تتحدث عن غل يد الرئيس، أو عن عدم مسؤوليته عن خراب المرافق والخدمات، وعن انقطاعات المياه والكهرباء، وعن النهضة الموهومة التى لم ير منها الناس بعد غير الظلمة السابغة فى الشوارع والمنازل، وغير المطاردات المحمومة لحرية الصحافة والإعلام، وإغلاق الصحف وقنوات التليفزيون، فهذه

كلها ممارسات همجية منقولة بالنص عن ممارسات مبارك فى أيامه الأخيرة، والمؤسف أن يقدم عليها مرسي، وهو لا يزال فى أيامه الأولى، وأن تجرى على ذات الطريقة المشينة المألوفة فى عهد المخلوع، إذ يتقدم محامون أو أشخاص مجهولون، وعلى مسافة قرب أو انتساب لحزب الإخوان، يتقدم هؤلاء ببلاغات مطاردة المعارضين، تماما كما كان يفعل المحامون المغمورون من أعضاء حزب المخلوع فى زمنه، وقد لا يصح هنا الاحتجاج بنوعية المطاردين الذين بدأ بهم العصف، وما إذا كانوا من طراز توفيق عكاشة ورضا إدوارد، وهؤلاء ممن نختلف معهم فى الرأى بالجملة، والأهم أننا نختلف فى البواعث، لكن الحرية لا تتجزأ، وأبسط مبادئ الحرية أن تدافع عن حرية المخالفين قبل الموافقين، أن تدافع عن حرية كل الناس ، فقد خلق الله الناس أحرارا، وأطلقت الثورة حرية الأقلام والأفواه، ولا يصح تقييد حرية الناس بأى معني، فما بالك بالتحول إلى البلطجة والاعتداءات المباشرة على إعلاميين وصحفيين، وملء رئاسات تحرير الصحف القومية بالنوعية ذاتها من المنافقين والمرتزقة وكتاب التقارير، والادعاء بأننا بصدد تطهير الإعلام، مع أن ما يجرى هو عين التلويث والتدليس.

نعم، قضى الأمر، ولم يعد ثمة التباس من أى نوع، فنحن بصدد سلطة كاملة الأوصاف فى يد قيادة الإخوان، وفى يد الرئيس المنتدب من قبل مكتب الإرشاد، وقد فاز بفارق ضئيل فى انتخابات الرئاسة، وكنا ممن دعونا لانتخابه اضطرارا لا اختيارا، وعلى طريقة أكل الميتة ولحم الخنزير، والمعنى أنه رئيس منتخب، وقد يتأخر حسابه بالجملة إلى موعد الانتخابات الرئاسية المقبلة، لكن الحساب بالقطعة، ومن أول يوم لتنصيبه، والرقابة والمحاسبة اللصيقة ذات الطابع اليومي، كل ذلك من أبجديات ومبادئ الديمقراطية، ولا معنى للحجر على حرية نقد الرئيس، فالرئيس مجرد موظف عام، وتحمل النقد هو ضريبة الوظيفة العامة، وكلما علا شأن الوظيفة تأكد حق النقد أكثر، وحين تستدعى قيادة الإخوان حكاية إهانة الرئيس، فهى تستدعى أحط ما فى مواد قانون العقوبات

من قيود على حرية الرأي، وخاصة ما ورد فى المادة **١٧٩** من قانون العقوبات، والتى تحرم وتجرم نقد الرئيس بدعوى كونها «إهانة»، وعلى طريقة العيب فى الذات الملكية، وتلك قوانين وضعت فى ظل ديكتاتوريات طاغية، وكان ينظر إليها كمواد ميتة لاتستخدم إلا فى النادر، وقد كان كاتب السطور هو أول صحفى تعرض للمحاكمة بتهمة إهانة الرئيس مبارك، جرى ذلك فى القضية المشهورة باسم «رؤساء التحرير الأربعة»، وكنت فيها وحدى متهما بإهانة الرئيس، وكانت الدعوى على طريقة الحسبة ذاتها التى تستخدمها جماعة الإخوان الآن، إذ يتقدم شخص آخر بالدعوى، وعلى غير مقتضى يجيزه القانون فى قضايا النشر، إذ يتوجب أن يتقدم المتضرر، ويدعى بشخصه لا بالوكالة الموهومة عنه، ولم تفلح الدعوى فى أيام مبارك فى كسر قلمي، وظل مقالى المتهم «أشعر بالعار لأنك الرئيس» عنوانا على ما كان يجري، وتمهيدا لما جرى بثورة شعبية اقتلعت مبارك، وقد يظن مرسي، وقد تظن قيادة الإخوان، أنها تملك أن تفعل ما كان يفعله مبارك، ثم يفلت مرسى من مصير الخلع ذاته الذى انتهى إليه مبارك، قد يظنون أنهم أشطر من مبارك أو أكثر قوة وعنتا وديكتاتورية، أو أكثر إفزاعا وإرهابا للناس، وهذه كلها أوهام سوف تسقط تباعا، وبحركة الناس فى الشارع، ثم بالثورة المقبلة فى صناديق الانتخابات.

وقد كنا أول من طالب بإسقاط حكم المجلس العسكري، ومحاكمة جنرالاته، ولسبب موضوعى ظاهر، وهو أن الجنرالات كانوا جزءا لايتجزأ من إدارة مبارك، وقد تطورت الثورة الثانية ضد المجلس العسكرى بدون مشاركة الإخوان المسلمين، وكلنا يتذكر قوافل الشهداء الذين سقطوا فى حرب الشارع ضد حكم المجلس العسكري، ومن أول مظاهرات ميدان التحرير فى **١٩** نوفمبر **٢٠١١**، ثم توابعها ولواحقها فى محمد محمود وشارع مجلس الوزراء، وحتى صدام العباسية الشهير، وكان إخوان مرسى ضد هذه المظاهرات جميعا، بل ووصفوا

شهداء «الثورة الثانية» بالبلطجية، فقد كانوا مشغولين وقتها بعقد الصفقات إياها مع المجلس العسكري، وكان ذلك فى تقديرنا- وقتها- من طبائع الأمور، فالمجلس العسكرى كان عنوانا للثورة المضادة، وقيادة الإخوان كانت أقرب لحركة الفلول، وشكلت جناحا مدنيا للثورة المضادة، كان زواج المصالح الكبرى هو العقد الخفي- الظاهر بين الطرفين، وكانت روابط الاثنين معا مع الإدارة الأمريكية المهيمنة على مصر توثيقا للصلة فيما يشبه مصلحة دولية للشهر العقاري، كان المجلس العسكرى فى حالة زواج رسمى مع العم سام، وكان «الزواج العرفي» بين جماعة الإخوان والعم سام يتقدم إلى مظاهر إشهار رسمي، وكانت احتكاكات الطرفين التى تظهر أحيانا نوعا من الغيرة والمعارك الزوجية المفهومة، وفى لحظة تنصيب مرسى، قرر العم سام تطليق الجنرالات، واعتماد مرسى كجنرال أول لأمريكا فى مصر، ومع حفظ حقوق الأمان والنفقة للجنرالات، وهذا ما فعله مرسى بالضبط، فقد ضمن الخروج الآمن للجنرالات، والنجاة من العقاب على جرائم المال والدم التى ارتكبوها، فقد سعى المجلس العسكرى إلى تحصين جنرالاته، وحصل من برلمان الأكثرية الإخوانية على التحصين المطلوب، وبإجراء تعديلات على المادة (٨) فى قانون الأحكام العسكرية، وافق عليها برلمان الإخوان بأوامر مكتب الإرشاد، وقضت التعديلات بتحصين العسكريين من المساءلة أمام القضاء العادى حال اتهامهم بجرائم نص عليها قانون العقوبات وقانون الكسب غير المشروع، وأن يمتد هذا التحصين إلى العسكريين بعد خروجهم من الخدمة، أو إحالتهم للتقاعد، وهذا مما يصح أن تنتبه إليه القوى الثورية الآن، وأن تصر على محاكمة الجنرالات الذين كرمهم مرسي، وفى حالة امتناع مرسى، فلابد من الإصرار على محاكمة مرسى مع جنرالات الصفقات من وراء الكواليس.

لقد أزاحت الثورة- إلى الآن - طغيان مبارك وعائلته، ثم أزاحت طغيان

المجلس العسكرى الذى جاء حكمه بالتوافق مع مبارك، وهى قادرة- بإذن الله- على إزاحة طغيان الإخوان الذى جاء بالتوافق مع الجنرالات المتقاعدين ومع «ماما أمريكا»، ولا حل إلا بأن تشكل الثورة حزبها وتيارها الشعبى الواسع، وأن تبدأ الموجة الثالثة للثورة بعيدا عن تحركات فلولية بائسة من النوع المدعو إليه فى ٢٤ أغسطس الجاري، فنحن نريد- هذه المرة- ثورة كاملة الأوصاف، تستقطب أصوات الشعب المصري، وتحشدها فى حركة منظمة دؤوبة، تسقط طغيان الإخوان فى انتخابات حرة، أو تسقطهم بثورة الشارع .

"صوت الأمة " فى ٢٠ من أغسطس ٢٠١٢

«أمريكانى»يامرسى

فى أحاديث العامية المصرية المتداولة، وفى اختصاراتها وتشبيهاتها البليغة، كثيرا ما تصادف كلمة «أمريكانى»، وهى تعبر عادة عن الشيء أو السلوك المزيف أو «الفالصو»، وتنصرف إلى خداع المظاهر الذى يناقض الجواهر، كأن يعلنك أحدهم بقضية ما على عنوان غير عنوان بيتك، ثم تفاجأ بحكم بالحبس أو الغرامة المغلظة، ودون أن يكون لديك علم من أصله، أو فرصة لترتيب دفاع أو إثبات براءة، وهذا الإعلان «الأمريكانى» كثيرا ما يستخدمه محامون سيئو السمعة، أو عصابات منظمة تريد سرقتك بصورة تبدو فى ظاهرها قانونية جدا«!»، سلوك «أمريكانى» آخر يبدو لك جليا فى سوق السياسة، كأن يتبجح أحدهم بثوريته، بينما يكون المتبجح مجرد «فل» أو عبد للفلول، على أن اللفظة ذاتها- أمريكانى- لها معنى سياسى مباشر فى حياتنا، وهو معنى الولاء للسياسة الأمريكية، والعمل فى خدمتها، خاصة فى بلد تحول عبر الثلاثين سنة الأخيرة إلى مستعمرة أمريكية، وصارت «الأمريكانية» هى العلامة المميزة للسياسة المصرية الرسمية، منذ زعم الرئيس السادات أن ٩٩٪ من أوراق اللعبة بيد أمريكا، وإلى مبارك رجل واشنطن الأول فى المنطقة، وإلى أن جرى خلعه، ودون أن تنخلع معه العادة «الأمريكانية» الرذيلة فى السياسة المصرية الحاكمة حتى تاريخه.

ويبدو الرئيس محمد مرسى فى صورة «الأمريكانى» النموذجى حتى الآن، وسواء تعلق الأمر بمعانى التزييف السياسى، أو بمعانى الولاء السياسى، فمرسى وقيادته الإخوانية «ثورة مضادة» بامتياز، بينما لا يخجل إخوان مرسى من وصفه برئيس الثورة، ومرسى وجماعته الإخوانية فلقوا دماغنا بالحديث عن معارضة أمريكا، ثم حين أصبحوا فى الحكم، ابتلعوا أقوال المعارضة، وصار

الحج إلى واشنطن كأنه الفريضة الشرعية، والمسألة فى جوهرها أكبر من مرسى، والذى يبدو فى صورة المصلى العابد الزاهد طوال الوقت، وإلى حد أن صلاته، أو - بالدقة- رغبته فى مراءاة الناس بصلاته، هذه الرغبة صارت تنزح بالملايين من الخزانة المصرية المنهكة، فصلاته-مثلا- فى مسجد عمرو بن العاص كلفت البلد ما يزيد على الثلاثة ملايين جنيه، وبدا الرجل المتظاهر بالتقوى خائفا مرعوبا من الناس، فقد جلب معه إلى بيت الله خمسة آلاف من الجنود، وجماعات من قوات النخبة الخاصة، وحولوا الجامع العتيق إلى ثكنة عسكرية، وحرموا أغلب الناس من حق الصلاة فى هدوء ووقار يليق بالمناسبة الدينية العظيمة ولا أظن- وليس كل الظن إثمًا- أن صلاة كصلاة مرسى تقبل عند الله، فهى أقرب للتظاهر بالصلاة، أو قل إنها الصلاة «الأمريكانى»، فلو أنه كان يريد فعلا الصلاة لله، لكان بوسعه فعلها فى مسجد منعزل عن الناس، لا يقطع عليهم طريقهم، ولا يعكر صفو يوم عيد الفطر بجحافل قوات الحراسة، فمرسى كان يفتح صدره استعراضا فى ميدان التحرير، ويبعد الحراس، ويدعى أنه لا يخاف، لكنه انتقل فى بضعة أسابيع من موقف المتظاهر بالشجاعة إلى موقف المتسربل فى رداء خوفه، وكما بدا أن شجاعته الأولى المدعاة من النوع «الأمريكانى» بوصف العامية المصرية، فقد بدت صلاته الخائفة من النوع نفسه، صلاة «أمريكانى»، يتظاهر بها أمام الناس، ويدارى خيبة ثقيلة تلحق به، وتكشف زيف ادعاءاته فى برنامج المائة يوم، فقد وعد برنامجه الانتخابى بحل مشكلات الطاقة والخبز والمرور والنظافة والأمن فى المائة يوم الأولى بعد تنصيبه، وقد مر ما يقارب ثلثى المدة إلى الآن، ودون أن يتحقق شيء مما وعد به سيادته، بل زادت الطينة بللا، وأضيفت مشكلات انقطاع المياه والكهرباء، وتاهت مصر فى ظلامها وعطشها، وتفاقمت مظاهر الفوضى الأمنية، وتحول البلد كله إلى ميادين بلطجة، وكل ذلك يحدث، بينما الرئيس غارق فى متاهته، وخاضع لنصائح خبراء أميين فى صناعة الصور، تصوروا أن صورة «الرئيس المصلى»، وأن ابتزاز المشاعر الدينية، تصوروا أن

اللعبة تنطلى على الناس، وتتخفى بالخيبة، فقد زاد الأداء الإدارى للدولة انحطاطا على انحطاط، وبدت حكومة مرسى الأولى كأنها لاتزال فى مرحلة الحضانة التعليمية، وتجرب أن تتعلم الحلاقة فى رءوس الغلابة المصريين، مع أن كل المشكلات التى وعد مرسى بحلها لا تستلزم سوى الضبط الإدارى، وليس مظاهرات المقشات «الأمريكانى» التى كلفوا بها شباب حزبه الإخوانى دعما لرئيسه، فلم يلمس الناس فرقا، أى فرق، وزادت جرعات البؤس والقبح اليومى فى حياة المصريين، كل ذلك يحدث، بينما الرئيس مشغول بتلميع صورته، والتعويض عن عجزه المقيم بإرهاب الصحافة والإعلام، والتكرار الهزلى لما كان يفعله مبارك فى أيامه الأخيرة، وكأن مرسى جاء ليكمل أخريات مبارك فى أوليات أيامه، فمرسى وجماعته الإخوانية لا يملكون بضاعة أخرى، ولا اختيارا آخر مختلفا عما كان، وكلنا يذكر ما وعد به مرسى من إقامة محاكمات جدية، ومن قصاص للشهداء، ومن إعادة المليارات المنهوبة، ثم ذهبت الوعود كلها مع الريح السموم، ثم فوجئ به الناس يكرر نفس العادة الرذيلة الموروثة عن مبارك، والتى يدفع ثمنها الشعب المصرى فى صورة ديون خارجية وديون داخلية، فاقت فى جملتها ما يزيد على إجمالى الدخل القومى بمرة ونصف المرة، وتثقل كاهل أجيال الأبناء والأحفاد، وكما كان مبارك يقول: لن يقصف قلم ولن تغلق صحيفة فى عهدى، فقد كرر مرسى التعهد نفسه بالحرف، وأضاف إليه «ولن تغلق قناة تليفزيونية»، وكما كان مبارك يعد وينكث، فقد مضى مرسى على الطريق نفسه بالضبط وبدأ عهده بشن حملة تتارية لإرهاب الأقلام وحظر الكتاب ومصادرة الصحف وإغلاق القنوات، يريد أن يطفئ الأنوار، وحتى لا يرى أحد سوء فعلته «الأمريكانى»، فقد جرى استدعاء مرسى إلى واشنطن فى زيارة أولى قريبة لكعبة مبارك، وفى الطريق إلى الزيارة، كان عليه أن يقدم فروض الطاعة، وأن يتقبل أوامر الأمريكيين بصدد وضع القوات المصرية فى شرق سيناء، وأن يوافق على اجتماع عسكرى مع الإسرائيليين عند معبر «كرم أبوسالم»، وبهدف الاتفاق

على كل حركة وسكنة للقوات المصرية، وهكذا سلم مرسى- على طريقة مبارك- بوصاية الأمريكيين والإسرائيليين على توزيع القوات المصرية، ثم عادت «ريما» بسرعة الضوء إلى عادتها القديمة، وجرى الإقرار بالسيطرة الأمريكية على اقتصاد مصر المنهوب، والتسليم بحق واشنطن فى توجيهه من خلال صندوق النقد والبنك الدوليين، عاد البنك الدولى إلى دوره القديم فى صياغة أولويات الاقتصاد المصرى، وبقرض أولى بلغت قيمته مائتى مليون دولار، ثم عادت الحركة النشيطة لاستجداء صندوق النقد الدولى وتسول قرض جديد قيمته ٤,٨ مليار دولار، وجاءت كريستين لاجارد- مديرة الصندوق- لإملاء ذات الشروط القديمة الجديدة، والتى كان يخضع لها مبارك ونجله فى لجنة السياسات البائدة، وتماما كما يخضع مرسى ومكتب إرشاد الإخوان الآن، وسكتوا عن أحاديث «الربا» ورفض قروض الربا، وعن تظاهرهم «الأمريكانى» السابق بمعارضة قرض صندوق النقد الدولى زمن حكومات المجلس العسكرى، وعادت الحياة إلى الكلمة الكئيبة التى خربت البلد، والتى تدعى أنها تهدف إلى «الإصلاح الاقتصادى»، وظل مبارك يكرر كلمة «إصلاح اقتصادى» إلى أن عم الخراب، وقد عاد مرسى وحكومته إلى الكلمة سيئة السمعة نفسها، وقال رئيس وزراء مرسى : إن برنامج الإصلاح الاقتصادى مصرى مائة بالمائة، ياإلهى، إنها نفس الجملة بالحرف التى كان يكررها مبارك ورؤساء حكوماته كلما أحسوا أنهم يرتكبون جريمة بقبول شروط صندوق النقد الدولى، وكنوع من التعويض النفسى والضحك على الذقون، وهكذا يفعل مرسى وصحبه، يؤكدون الولاء لسياسة احتلال البلد اقتصادًا وسياسة، ويترجمون شروط واشنطن المسيطرة على صندوق النقد والبنك الدوليين، ينقلونها من الإنجليزية إلى اللغة العربية، ثم يدعون أنها مصرية مائة بالمائة لستر العورات، بينما القصص كلها مكشوفة، وكلها ألعاب «أمريكانى» ياريس مرسى.

"صوت الأمة " فى ٢٧ من أغسطس ٢٠١٢

مبارك بلحية!

لماذا تبدو حملة الحكم الإخوانى فى مصر ضد حريات الصحافة والإعلام والتعبير جنونية إلى هذا الحد ؟، ولماذا يكرر محمد مرسى فى أيامه الأولى ما كان يفعله مبارك فى أيامه الأخيرة ؟!.

الظاهرة ملفتة ومتضخمة ومطردة ، فقد عين مرسى فى وزارته الأولى صحفيا إخوانيا كوزير للإعلام ، وكانت وزارة الإعلام قد ألغيت فى التشكيل الوزارى الأول بعد الثورة الأخيرة، فالنظم الديمقراطية لاتعرف شيئا اسمه وزارة إعلام ولاوزير إعلام ، لكن الوزارة الملغاة عادت مع ميل المجلس العسكرى الحاكم وقتها للتحكم فى وسائل الإعلام ، وواصل مرسى السيرة نفسها حتى بعد التخلص من حكم المجلس العسكرى ، وجرى اختيار صحفى إخوانى ظل طوال عمره العملى نقابيا محترفا، وبلا علاقة وثيقة بالمهنة ، فلم يسبق له أن أدار أى مؤسسة مهنية عامة أو مستقلة ذات شأن، وكل مزاياه أنه كادر إخوانى ملتزم بأوامر السمع والطاعة ، وجرى وضعه على قمة جهاز إعلامى يملك عشرات الإذاعات والقنوات التليفزيونية ، والتى نزحت من خزينة الدولة مئات المليارات من الجنيهات ، وعملت كرديف إعلامى للجهاز الأمنى فى خدمة مبارك وعائلته ، ثم يراد الآن أن تتكرر القصة نفسها، وأن يعمل الجهاز الإعلامى المتضخم فى خدمة مرسى وجماعته ، وعلى حساب اقتصاد منهك يتسول القروض والهبات ، وسرت رغبة السيطرة ذاتها فيما يخص ما يسمى فى مصر بالصحف القومية ، ومن خلال سبع مؤسسات تصدر عنها عشرات الصحف والمجلات ، وتنزح من موارد الخزينة العامة أيضا ، فكلها خاسرة ماليا ومنهكة إداريا ، وباستثناء مؤسستى «الأهرام» و «الأخبار» ، لديهما توازن

اقتصادى نسبى ، وكانت وسيلة السيطرة الإخوانية على إمبراطورية الصحف مختلفة قليلا عن حكاية تعيين وزير إعلام ، فقد لجأت الجماعة الإخوانية إلى وسيلة «مجلس الشورى» ، والمجلس إياه فى حكم المنحل قانونا ، وثمة دعوى معروضة ببطلان تشكيله على المحكمة الدستورية العليا ، والتى سبق أن قررت حل مجلس الشعب لبطلان قانون انتخابه ، وهو ذات القانون الذى جرى على أساسه انتخاب مجلس الشورى ، ومع فارق ملموس جدا ، وهو أن نسبة الإقبال التصويتى على انتخاب الشورى كانت عظيمة الهزال، ولم تصل حتى إلى نسبة عشرة بالمائة من إجمالى الناخبين المقيدين ، أى أن مجلس الشورى القائم بلا شرعية قانونية ولا حجية شعبية ، وإن كانت الأغلبية فيه للإخوان والسلفيين ، ولم يعبأ الحكم الإخوانى بعوار مجلس الشورى ، وهو «المالك الأسمى للصحف القومية» بحسب الصيغة الركيكة الموروثة عن عهد مبارك ، وعين رؤساء تحرير جدد للصحف القومية من عينة المنافقين وكتاب التقارير ومندوبى الإعلانات ، وتحولت الصحف الحكومية - إياها - إلى الطبل والزمر لمرسى ، وبالضبط كما كانت تفعل مع المخلوع مبارك ، ومع كل هذه السيطرة لم يحس الحكم الإخوانى بالأمان ، واندفع فى تقليد مبارك إلى النهاية ، وتوسع فى تنظيم اعتداءات بدنية على الصحفيين والإعلاميين ، ثم فى إقامة دعاوى ضد صحفيين كبار ورؤساء تحرير صحف مستقلة، وبتهمة «إهانة الرئيس» مرسى ، ووصلت الهجمة الهمجية إلى ذروتها باتهام الكاتب الصحفى عادل حمودة وكاتب هذه السطور .

وقد بدا ملفتا لكثيرين اتهام شخصى بالذات، وبتهمة إهانة الرئيس ذاتها ، والتى وجهت لى فى أيام مبارك ، وقد كنت وقتها الصحفى المصرى الوحيد الذى أحيل للمحاكمة بتهمة إهانة مبارك ، جرى ذلك فى أواخر سنة **٢٠٠٦** ، وكانت المناسبة مقالا نشرته فى جريدة «الكرامة» التى كنت وقتها رئيسا لتحريرها ، حمل المقال عنوان «أشعر بالعار لأنك الرئيس»، بينما حمل المقال المتهم هذه المرة عنوان «الدولة العبيطة والجنرال مرسى» ، وقد نشرته فى جريدة

«صوت الأمة» التى لا أزال رئيسا لتحريرها حتى وقت كتابة هذه السطور، ويلفت النظر أن حزب الإخوان استخدم ذات الطريقة التى استخدمها حزب مبارك، وهى تكليف أعضائه برفع الدعوى، وفيما يعرف باسم «دعاوى الحسبة»، وهى طريقة شاذة من الزاوية القانونية المجردة، فبحسب قواعد الإجراءات الجنائية المصرية، لايصح إلا أن يكون المدعى هو المتضرر نفسه فى قضايا النشر، وليس أى شخص آخر غير ذى صفة فى الخصوص، أى أن مبارك كان يجب أن يكون المدعى المباشر فى قضية اتهامى بإهانته، وأن يكون الشيخ مرسى هو المدعى فى القضية الجديدة، وهذا ما لم يحدث، ويفترض بصحيح القانون أن يبطل الدعوى، لكن مرسى يعول على ما كان يستند إليه مبارك نفسه، وهو خراب النظام القضائى المصرى، ووجود عدد لا بأس به من قضاة التليفون فى محاكم الجنايات، هذا بالإضافة إلى تبعية جهاز النائب العام عمليا للسلطة التنفيذية، وهو ما يفسر إحالة البلاغ المقدم ضدى إلى نيابة أمن الدولة العليا «طوارئ»، وكأننى متهم فى جريمة إرهابية، وهو ما يثير العجب والسخرية من القصة كلها، ويعطى الحريات إجازة، ويبعث الحياة فى واحدة من أحط مواد قانون العقوبات وأكثرها غلظة، وهى المادة (١٧٩) من قانون العقوبات، والتى تجرم وتحرم ما تسميه «إهانة الرئيس» على طريقة العيب فى الذات الملكية، وتجيز الحبس الاحتياطى للصحفى المتهم فيها، ناهيك عن عقوبة الحبس عند الإدانة النهائية، وعلى طريقة ما جرى مؤخرا للزميل إسلام عفيفى رئيس تحرير جريدة الدستور، والذى أفرج عنه بقرار من مرسى تلافيا لمزيد من الفضائح الرئاسية.

وقد يقولون لك: إن هناك فرقا، وأن مرسى رئيس منتخب، بينما مبارك لم يكن كذلك، وهذا صحيح شكلا، فقد فاز مرسى بفارق ضئيل فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وكنت ممن رجحوا كفته، ودعوت إلى التصويت لصالحه على طريقة أكل الميتة ولحم الخنزير، وليس لمزايا تصورتها فى مرسى وجماعته

الإخوانية، بل لرزايا كانت مؤكدة فى حالة منافسه أحمد شفيق ، وقد كان من المعاونين المقربين لمبارك ، وقلت وقتها إننى سوف أكون أول المعارضين لمرسى وجماعته الإخوانية ، وتماما كما كان موقفى من مبارك ، ومع فارق أن مرسى منتخب ، وتتيح الديمقراطية التى أتت به حرية أن تعارضه، لا أن يتحول إلى ديكتاتور يحتمى بإجراءات القهر ، وهو مايتحول إليه مرسى الآن ، وبصورة تلغى الفارق فى المضمون - لا الشكل - بينه وبين مبارك، فقد تحول الشيخ مرسى إلى «مبارك بلحية » إن صح التعبير ، ولو حلق مرسى لحيته لوجدنا تحتها وجه مبارك الكئيب .

"صوت الأمة " فى ٢٧ من أغسطس ٢٠١٢

حرب الرئيس ضد الجيش

فى الأيام الأخيرة، جرت «وكسة» ربما أخطر فى مغزاها من نكسة **١٩٦٧**.

انسحبت دباباتنا من منطقة شرق سيناء، وعادت إلى قواعدها البعيدة غرب قناة السويس، وبأمر أمريكى - إسرائيلى مباشر، وليس لاعتبارات عسكرية تكتيكية كما يقال، وبدت النهاية حزينة لمعركة قصيرة، تصور البعض أنها قد تفيد فى استرداد إرادتنا السياسية واستقلالنا الوطنى.

ولا نريد لأحد أن يظلم الجيش، فالقرار سياسى وليس عسكريا، فالرئيس مرسى استرد صفته الطبيعية كقائد أعلى للقوات المسلحة، ولم يعد من قرار سياسى مستقل للمجلس العسكرى بعد إزاحة طنطاوى وعنان، والرئيس مرسى هو الذى عين الفريق أول عبدالفتاح السيسى وزيرا للدفاع وقائدا عاما للقوات المسلحة، والسيسى قائد عسكرى وطنى من طراز رفيع، ورجل محترف ينفذ القرار السياسى، والمعنى ظاهر وبسيط، وهو أن قرار انسحاب الدبابات كان أمرًا لمرسى نفذه السيسى، ولم تكن النتيجة غير إهانة الجيش هذه المرة، وإصابة الشعور الوطنى المجروح بضربة فى الصميم.

ولم يتخذ مرسى القرار المهين للجيش من تلقاء ذاته، بل بدا قراره تنفيذا وخضوعا أمينا لرغبة إسرائيل، والتى تحالفت معها موضوعيا رغبات لقطاعات من التيار الإسلامى فى مصر، ولا تسأل عن دور إسرائيل، فالقصة شبه علنية، والحوادث توالت منذ عملية رفح الإجرامية، والتى راح ضحيتها ستة عشر ضابطا وجنديا مصريا، سالت دماؤهم الزكية على طعام إفطارهم فى رمضان، وبدوا فى غفلتهم جزءا من فضيحة مذلة، بدت فيها أجهزتنا الحساسة فى حال تقصير وإهمال يرقى إلى حد الخيانة، فقد تحدثت إسرائيل عن الهجوم الإجرامى

قبل وقوعه بأيام، وقالت أجهزة فى القاهرة إنها علمت وأبلغت، وكل ذلك جرى، ودون أن يتخذ إجراء طارئ واحد، ولا رفع لحالة الاستعداد، ولا تنبيه الضحايا قبل أن يسقطوا غيلة، ولا التحرك الفورى لنجدتهم، بل تركهم فى دمائهم ساعات، وقبل أن تعلم قياداتهم النائمة فى العسل، وبعد أن وقعت الواقعة، جرى ما نعرف، وتوالت زيارات الجنرالات «المتكرشين» لمواقع الخطر، ثم زيارة لطنطاوى وعنان بمعية مرسى، ثم تصريحات ساخنة للرئيس، توعد فيها بالويل والثبور وعظائم الأمور، وتحدث عن الثأر لقتل ضباطنا وجنودنا، وفى فيديو عجيب جرى تداوله وقتها، بدا مرسى كجنرال مبتدئ يأمر طنطاوى وعنان بسرعة تنفيذ عملية الثأر، والتعجيل بسحق المجرمين، وبدا طنطاوى وقتها كأنه يستمع بنصف أذن، ثم يجيب بنصف لسان، وعلى نحو مستخف جدا بأوامر الرئيس المنتخب، ويردد كلمة «إن شاء الله» بإيقاع منخفض مستهين، وكأنه يقول للرئيس «ابقى قابلنى»، وذهب طنطاوى وعنان عن كرسى القيادة باتفاق الغنيمة، وتغيرت القيادة، وصارت يد مرسى طليقة، لكن شيئا لم يحدث، وثأرا لم يتم، بل لم نعرف حتى الآن طبيعة العناصر الإجرامية التى نفذت حادث رفح، كل ما حدث أن جلبة كبرى قامت، وانتقلت قوات بكامل عتادها إلى شرق سيناء، وفيها بدا تحديا وطنيا لأوضاع نزع السلاح المفروضة بمقتضى الملاحق الأمنية المصاحبة لما يسمى معاهدة السلام، وبدا الجيش فى موضع الترحيب الغامر من أهالى وقبائل سيناء، بدا أن سيناء تستعيد مصريتها، وتحتفل بقوات جيشها، لكن ما جرى فيها بعد بدا صادما، وفى صورة جريمة ترقى إلى خيانة أفدح من سابقتها التى ذهبت بأرواح ضباطنا وجنودنا فى حادث رفح الدموى.

وفيها كانت إسرائيل - على الأغلب - وراء حادث رفح، فقد لعبت - أيضا - دورا مقدرا فى إفشال مهمة جيشنا فى سيناء، فقد بدت العملية كلها كاختبار سياسى للرئيس مرسي، وكعملية «خض ورج»، وكشف وبيان لنوايا الرئيس

المفترضة، وما إن بدأت قواتنا بعتادها ودباباتها تذهب إلى شرق سيناء، حتى زمجرت إسرائيل، وصدرت عنها اعتراضات علنية صاخبة على تواجد الدبابات بالذات، ورد مرسى - من خلال متحدثه الرسمى - برفض ما أسماه التدخل فى شؤوننا واعتبارات أمننا القومى، لكن مرسى نفسه ظل صامتا، ولم يتحدث فى الموضوع إلا لوكالة أنباء «رويترز» قبيل زيارته الأخيرة للصين وإيران، قال مرسى: إن قواتنا لا تهدد «أحدًا»، وأضاف: إننا نحترم المعاهدة، واستقبلت إسرائيل كلام مرسى برضا غامر، وتحدثت عن وفاء مرسى بواجب «طمأنة إسرائيل»، ولم تكن القصة المريحة لإسرائيل فى كلام مرسى، بل فى فعله الذى سبق كلامه، فقد التقى ضباط مصريون وإسرائيليون عند معبر «كرم أبوسالم»، واستمع المصريون إلى اعتراضات الإسرائيليين كما طلبت واشنطن، وتركزت الاعتراضات على وجود الدبابات المصرية بالذات، وطلب الأمريكيون من مرسى اتخاذ اللازم، وهكذا صدر أمر مرسى بانسحاب الدبابات من شرق سيناء، وإلى قواعد فى غرب قناة السويس، وثبت أن كلمة إسرائيل هى العليا، وأن مرسى مجرد قطعة صلصال تشبه مبارك، وسقط فى أول اختبار وطنى، فقد قال مرسى مرارا : إنه يتولى بنفسه قيادة العمليات العسكرية فى سيناء، والتى انتهت إلى «وكسة» قد تليق بمرسى وجماعته الإخوانية، والتى يبدو أنها تريد اضعاف الجيش، أو - بالدقة - إبقاءه على ضعفه الموروث من أيام مبارك، وتماما كما تريد أمريكا وإسرائيل، وتحقق لهم جميعا ما أرادوا، وجرت إهانة الجيش المصرى، وإهالة التراب على سمعته وهيبته، وصناعة «الوكسة» الأخيرة.

حرب أخرى جرت ضد الجيش وضد عمليته الأخيرة فى شرق سيناء، ولم يكن مرسى بعيدا عنها أيضا، فقد بدت عمليات الجيش متلكئة متعثرة، وجرى إصدار بيانات عجيبة عن قتل عشرات الإرهابيين فى بداية العمليات، ثم لم تظهر جثث لأحد، وبدت البيانات مثار تندر عند المصريين السيناويين، فلم تجر سوى عملية ناجحة وحيدة فى «العشة» التى احترقت بساكنيها الإرهابيين الخمسة،

وهم من جماعات «السلفية الجهادية»، وهنا بدا التربص بالجيش وقوات الشرطة ظاهرا، فقد جرى تهميش أهالى وقبائل سيناء المحتفلين بعودة الجيش، وقفزت إلى الواجهة «جماعات الذقون» من الإخوان والسلفيين، وعقدوا مؤتمرات حاشدة، يحذرون فيها الجيش من اعتقال سلفيين مشتبه بهم، وكان المقصود: شل يد الجيش، وتهديد قياداته الميدانية بنفوذ الإخوان والسلفيين فى بيت الرئاسة، ثم ذهبت وفود سلفية من القاهرة إلى شرق سيناء بدعوى النقاش الدينى، وافتعلت لنفسها أدوار وساطة بين الجيش وجماعات «السلفيين الجهاديين» من حملة السلاح، وسعت مع وفد إسلامى «جهادى» آخر ذهب إلى هناك فى سيارات الرئاسة الرسمية، سعى الكل إلى إبرام ما قد تصح تسميته بالهدنة العرفية، أى الاعتراف بوجود الجماعات الإرهابية المسلحة من ذوى «الرايات السوداء»، وكف يد الجيش عن مطاردتهم واعتقالهم، ومقابل وعد بعدم تنفيذ عمليات ضد قوات الجيش المصرى، وهكذا اكتملت المأساة الملهاة، وبدا الجيش المصرى كأنه «الحيطة المايلة»، وسقط العشرات من قوات الجيش والشرطة مصابين فى عشرات الإغارات المنتظمة على كمين «الريسة» بمدينة العريش، وهكذا بدا الوسطاء المزورون، وبدت مؤسسة الرئاسة التى يتواصلون معها، بدا الكل كأنهم «يد واحدة» ضد الجيش، واعتبروا انسحاب دبابات الجيش نصرًا لهم كما هو نصر لإسرائيل.

وباختصار، أدار الرئيس مرسى، ومع الجماعات المرتبطة به، أدار الكل حربا ضد الجيش لا تخدم سوى إسرائيل، وترك سيناء على حالها كمزرعة للمجرمين، وأرضا براحا تمرح فيها إسرائيل، وعلى طريقة «الطائرة بدون طيار» الإسرائيلية التى قتلت بصاروخها مواطنا مصريا قبل أيام، وعلى عمق ١٥ كيلو مترا داخل حدود مصر، والبركة فى قيادة الرئيس مرسى.

"صوت الأمة " فى ٣ من سبتمبر ٢٠١٢

السيدة عائشة أم المؤمنين والسيدة كلينتون «أم الإخوان»!

هل ثمة سياسة عربية وخارجية جديدة لمصر الآن؟، وهل من فارق حقيقى بين خط الرئيس محمد مرسى العياط وخط المخلوع محمد حسنى مبارك؟

هناك - بالطبع - متغيرات دراماتيكية فى الخرائط العربية، وبسبب جوهرى هو تلاحق الثورات التى انتقلت سريعا من تونس إلى مصر، ثم شملت ليبيا، واتجهت إلى الشرق فى اليمن ثم سوريا والبحرين، ونشأت فى مواجهة الثورات محاولات دءوبة للاحتواء، ولا تزال المعركة جارية فصولها، والسجال مفتوح، ودون أن يصل المشهد بعد إلى صورة ختام.

ومن ثم لا يصح - مثلا - أن تقارن بين موقف مرسى فى الموضوع السورى وموقف مبارك، ولسبب بسيط جدا، وهو أنه لا يمكن تخيل أن الثورة كانت ستقوم فى سوريا أيام بقاء مبارك فى رئاسة مصر، فلم تكن الثورة لتقوم فى سوريا دون أن تنشب أولا فى مصر، والمعنى: أن موقف مرسى الداعم للثورة فى سوريا، ومطالباته المتكررة بتنحى بشار الأسد، هذا الموقف ليس من موضوعات المقارنة الجائز تصورها عقلا بين خط مرسى وخط مبارك، فهو موضوع مستجد تماما، وموقف الشعب المصرى فيه ظاهر تماما، فالكتلة الغالبة من الشعب المصرى وقواه الحية تستشعر عذاب الشعب السورى، وتؤيد ثورته وأشواقه إلى الحرية، ولسوريا - كما هو معروف - مكانتها المميزة فى ضمائر وقلوب المصريين.

عدا قصة سوريا المستجدة، والتى ليس بوسع مرسى أن يقول فيها كلاما آخر، فلا يبدو من جديد ملفت فى سياسة مرسى العربية يميزه عن مبارك، بل إن التشابه إلى حد التطابق يبدو ظاهرا، برغم أن مرسى يبدو مختلفا فى أدائه

الشخصى، وفى ثرثراته السياسية المرتجلة غالبا، والتى يحاول بها أن يوحى بفارق ما عن مبارك، والذى كان يقرأ نصوصا كتبت له، لا يتجاوزها، ولا يبدى انفعالا بشيء يحرك وضعه «الشمعى» الجامد.

أصل التقارب - إلى حد التطابق - بين مرسى ومبارك فى داخل مصر ذاتها، وقبل أن يمتد بأثره إلى خارجها، وربما لا يكون لمرسى شخصيا حيلة فى القصة كلها، فمرسى كادر إخوانى ملتزم ومطيع نموذجى، وصعد إلى رئاسة حزب الإخوان بفضل طاعته للمرشد، ويواصل نفس سلوك الطاعة وهو فى كرسى الرئاسة المصرية، وقراراته تصاغ له فى مكتب إرشاد الإخوان، ثم تترك له مهمة توقيعها، وليس لدى جماعة الإخوان اختيار مختلف جوهريا عن سابقتها «جماعة مبارك»، لا فى السياسة ولا فى الاقتصاد ولا فى الثقافة، وسياسة مرسى - فى المحصلة - هى سياسة مبارك، وإن كان جائزا إضافة بعض التنقيحات الإخوانية، أو التمتمات والثرثرات والتبريكات، والإكثار من ذكر الآيات القرآنية، وإضفاء طابع دينى مموه على اختيارات مبارك ذاتها، وهذه اختلافات فى المبنى لا تجد مكافئا لها فى المعنى، فمصر - تحت رئاسة مرسى - لا تزال فى القيد الاستعمارى نفسه، ولا تزال خاضعة للهيمنة الأمريكية الإسرائيلية، وأقرب إلى وضع المستعمرة الأمريكية كاملة الأوصاف، واقتصادها لا يزال محتلا، وتحت وصاية صندوق النقد والبنك الدوليين، ونخبتها الاقتصادية هى ذاتها «رأسمالية المحاسيب» الموروثة عن جماعة مبارك، ومع إعادة تشكيل فرق مليارديرات الغفلة، وبحيث تؤول القيادة إلى «كابتن» من جماعة الإخوان لا من جماعة مبارك، وعلى طريقة إحلال أدوار لخيرت الشاطر أو حسن مالك - الإخوانيين - محل دور أحمد عز «المباركى»، والمحصلة : أن مصر لا تزال فى الأسر، ولا يتوقع من بلد أسير أن تكون له إرادة يعتد بها، أو أن يصوغ سياسة عربية وخارجية حرة، أو أن تكون له إستراتيجية تخصه، وليست ملحقة بالآخرين، وحتى فى الموضوع السورى الذى يبدو فيه موقف مرسى محقا، فإنه أقرب إلى استعادة لمواقف

آخرين فى منطقة الخليج الخاضعة للأولويات الأمريكية، والذين لا تهمهم حرية الشعب السورى بقدر ما يهمهم اضعاف سوريا وتفكيكها.

وفى خطاب مرسى الأخير بالجامعة العربية، بدت مصر كأنها دولة «صغيرة» الشأن تتبرع بتأييد أدوار الآخرين، وعلى طريقة أفراح القرى الصغيرة فى مصر، والتى يتبرع فيها مذيع الحفل بتحية و«مشوبشة الرجالة والمعلمين» مقابل نقود توضع فى حجره، فمرسى ـ فى خطابه ـ يؤيد ويحيى دور السعودية فى اليمن (!)، ويؤيد ويحيى دور قطر فى السودان (!)، ودون أدنى التفات لدور مصر ذاتها، وحتى فى الموضوع الفلسطينى، وهو منطقة نفوذ تقليدى لمصر، فقد بدت ثرثرات الرجل تكرارا لأراجيز مبارك عن السلام الذى لا يأتى أبدا، وعن دعم مصر لعباس فى توجهه للأمم المتحدة، ودون أن يذكر مرسى ـ الإخوانى ـ إسرائيل بصفة «العدو»، ولا لمرة واحدة، بل ذكرها بصفة «الطرف الآخر»، وبدا الأمر كله أشبه بمسخرة حقيقية، انتهت إلى ذات النهاية العاجزة المكررة، وهى تقدم الجامعة العربية بشكاوى ورجاءات إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة فى الموضوعين السورى والفلسطينى، وانفضاض الاجتماع كما بدأ، ومع فارق كئيب إضافى، وهو غلق الشوارع المحيطة بمقر الجامعة العربية على نيل القاهرة لتسهيل مرور موكب مرسى وحراساته الأمنية الكثيفة، وعلى طريقة مبارك المخلوع ذاتها(!).

وقد يقال لك: إن مرسى زار الصين فى أول رحلاته للعالم غير العربى، وأن فى هذا مؤشر على تغير ما، وهذه قراءة خاطئة تماما، فقد أعلنت مؤسسة رئاسة مرسى عن موعد زيارته لواشنطن قبل أن يذهب إلى الصين، ثم إن رحلة مرسى للصين كانت محض اقتصادية و«تسولية»، تماما وعلى ذات الطريقة التى كان يذهب بها مبارك إلى الصين، وفى بكين لم يتذكر «الشيخ» مرسى معاناة مئة مليون مسلم فى مقاطعات غرب الصين، وهو الذى لا يفتأ يكرر حكاية أهل السنة

والجماعة، ويتعمد إغاظة الشيعة المسلمين على طريقة «كيد النسا»، وعلى النحو الذى افتتح به خطابه فى مؤتمر حركة عدم الانحياز فى طهران، وبدا كأنه يستعيد زمن الفتنة الكبرى التى فرقت المسلمين شيعا وفرقا ومذاهب، ولم يكن فى ذلك سهو ولا خلط، بل كان كل شيء متعمدا، فقد غضبت أمريكا وقتها من اعتزام مرسى زيارة طهران، وغضب أهل أمريكا فى الخليج، والذين تعودوا على إذلال السياسة المصرية، ومنع مصر من إقامة علاقات طبيعية مع إيران، كان ذلك فى زمن المخلوع، وسرى الأمر ذاته فى زمن مرسى، والذى بدا كأنه يتمرد على القيد، ويعتزم مغازلة طهران، وكان على مرسى أن يبحث عن حيلة للخروج من الحرج، كان عليه أن يفاقم الخلاف مع إيران، لا أن يرمم الجسور المقطوعة معها، وهكذا فعل فاستعاد رضا السادة فى واشنطن وفى عواصم الخليج، واستخدم اسم مصر فى إشعال المزيد من الفتنة والفرقة بين السنة والشيعة، وعلى الطريقة التى تريدها واشنطن بالضبط، والتى تتبنى سياسة بريطانيا القديمة «فرق تسد»، وترسم خرائط المنطقة على أساس الحرب الدائمة بين «الهلال الشيعى» و«القوس السنى»، وفى سياق التعبئة ضد إيران «الشيعية» وصناعاتها العسكرية وبرنامجها النووى المتقدم، وكأننا بصدد مسخرة دينية وحفل للأقنعة التنكرية، تبدو فيه السيدة عائشة أم المؤمنين، والتى عارضت الإمام علىّ وشيعته، وكأنها تحولت ـ والعياذ بالله ـ إلى السيدة هيلارى كلينتون «أم الإخوان»، وبما يجعل مرسى ينهض بالدور التخريبى نفسه الذى كان موكولا لمبارك، وبكفاءة دينية أكبر(!).

وربما كان ذلك التطابق هو الذى حمل متظاهرين فى القاهرة على رفع لافتة ملفتة، غيروا فيها اسم الرئيس محمد مرسى العياط إلى الرئيس محمد مرسى «مبارك».

"صوت الأمة " فى ١٠ من سبتمبر ٢٠١٢

اطردوا الأمريكيين من مصر

كعادتها، تلعب قيادة جماعة الإخوان بسياسة الوجهين، تخاطب الداخل بلغة الاستهلاك المحلى دفاعا عن النبى الأكرم، وتخاطب الأمريكيين على الموقع الإلكترونى للإخوان باللغة الإنجليزية، ويكتب رجل الجماعة الأقوى خيرت الشاطر منددا باقتحام السفارة الأمريكية فى القاهرة وبمقتل السفير الأمريكى فى بنغازى، ويقدم خالص التعازى لأصدقائه الأمريكيين باللغة الإنجليزية طبعا، وهو ما لحظته السفارة الأمريكية، فشكرت للشاطر «تغريدته» الصديقة بالإنجليزية، لكنها لفتت نظره إلى ما ينشره موقع «إخوان أون لاين» باللغة العربية، وهجومه الضارى على الولايات المتحدة وصناع الفيلم المسىء للنبى محمد - صلى الله عليه وسلم - وأمهات المؤمنين.

وفى الشارع، بدا ارتباك جماعة الإخوان أكبر، فقد انكشفت دعايتها الإسلامية المزورة، وقررت التراجع عن تنظيم مليونية النصرة لرسول الله، واكتفت بوقفات متفرقة، وسعت لحض الآخرين - من السلفيين بالذات - على تهدئة الغضب ضد الأمريكيين، بل وطالب خيرت الشاطر - على موقع الإخوان بالإنجليزية - بإجراء تحقيق مع القوات المصرية لفشلها فى حماية السفارة (الأمريكية)!.

وبعيدا عن قصة الفيلم الحقير، وعن صناعه ومنتجيه وممثليه، وما إذا كانوا مصريين من أقباط المهجر، أو من شبكات صهونية، بعيدا عن القصة الملتبسة كلها، فإن أحدًا لا يمارى فى شيء محسوس جدًا وأكبر من أثر الفيلم إياه، وهو العداء الظاهر للسياسة الأمريكية فى نفوس أغلبية المصريين، وهو العداء الذى يمثل عقبة كأداء للإدارة الأمريكية وقيادة جماعة الإخوان معا، وهما ينسجان صلة

«شراكة عن قرب» على حد تعبير الرئيس الأمريكى باراك أوباما فى حوار لشبكة تليفزيون «تيليموندو»الأمريكية، وبدا التعبير الجديد بديلا عن تعبيرات أخرى استبعدها أوباما فى ذات الحوار التليفزيونى، فقد قال الرئيس الأمريكى إن مصر الآن «ليست دولة حليفة ولا دولة معادية»، وتحدث عن حكم الإخوان قائلا: «إنها حكومة تحت الإنشاء»، والمعنى ظاهر، وإلحاح أوباما عليه مفهوم بدواعى اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وتهديد «ميت رومنى» الجمهورى المتشدد لرغبة أوباما فى كسب الرئاسة الثانية، المعنى ظاهر، ومؤداه أن الأمريكيين يضعون الإخوان فى موضع الاختبار الحاسم، وقد اختبر الأمريكيون موقف رئيس الوزراء الجديد المقرب من الإخوان فى ليبيا، والذى رحب مع «إخوانه» بغزو قوات المارينز الأمريكى لليبيا، وبدعوى البحث عن واعتقال المشتبه بدورهم فى قتل السفير الأمريكى اختناقا بدخان الحرائق، فيما بدت نتائج الاختبار ملحوظة فى مصر عند محيط السفارة الأمريكية، وظهرت فى عنف قوات الأمن الذى راح ضحيته مئات من المتظاهرين المصابين.

وبالطبع، لا تلقى ازدواجية الإخوان الظاهرة رضا أمريكا بالكامل، فهى تريد ما هو أبعد من جهد أمنى لحماية السفارة الأمريكية بالقاهرة، ومنع الاقتراب منها أو التصوير، فأمريكا تريد خضوعا معلنا كاملا، وشراكة إخوانية فيما يسمى بالحرب ضد الإرهاب، لا أن يقول الإخوان باللغة العربية شيئا يضاد ما يقولونه باللغة الإنجليزية، ولأن يؤدوا فروض الطاعة فى الكواليس، ثم يتظاهرون بادعاء وطنى أو إسلامى فى العلن، وهذه محنة مرسى ومحنة الإخوان بالضبط، فهم يعرفون حقائق دعم الأمريكيين لوجودهم فى السلطة، وترحيب واشنطن بصفقة «الخروج الآمن» لرجال المجلس العسكرى السابق، ثم ارتياح تل أبيب المعلن للتعاون الأمنى الخفى مع حكومة مرسى، وخضوع مرسى الفورى لطلب إسرائيل بسحب الدبابات المصرية من منطقة شرق سيناء، وقد لعبت واشنطن دور المسهل الضاغط لإزالة عقبة الدبابات التى أزعجت إسرائيل، ثم جاء الوفد

الاقتصادى الدبلوماسى المخابراتى الأمريكى لفحص نوايا مرسى عن قرب، وبدا الوفد مرتاحا لأن كل شيء فى مصر بقى على حاله،ولم يتغير هوى الإدارة المصرية الجديدة عن مثيلتها أيام المخلوع مبارك، وها هى الإدارة الأمريكية تشن الهجوم المعاكس بمناسبة الفيلم المسيء وردود أفعاله، وتريد إعلانا صريحا من الإخوان والرئيس مرسى بالخضوع التام، والقبول بالوضع الممتاز للسفارة الأمريكية باعتبارها دار المندوب السامى فى مصر.

وفى قواعد جماعة الإخوان، وفى الكثير من مراتبها الوسطى، ثمة عناصر وطنية معادية حقا للسياسة الأمريكية، وعندها غيرة حقيقية لا مفتعلة على الإسلام، وهو ما لا يبدو متوافرًا بذات القدر عند أهل الحل والعقد فى الإخوان، وعند قيادتهم المسيطر عليها من قبل الملياردير خيرت الشاطر بالذات، وإلى هذه العناصر الوطنية فى الإخوان نتوجه بالحديث، فالأمر جد لا هزل فيه، ومصر الموروثة عن مبارك مستعمرة أمريكية بامتياز، جيشها تسيطر عليه دواعى ومضاعفات المعونة الأمريكية، واقتصادها محتل بوصاية صندوق النقد والبنك الدوليين، وسياستها العربية والخارجية تابعة للأمريكيين ومحابية للإسرائيليين، وهذا هو الوضع الذى انتهت إليه مصر منذ عقد ما يسمى «معاهدة السلام»، وتبعتها المعونة الأمريكية الضامنة، انتهت ما تسمى معاهدة السلام إلى نزع سيادة السلاح فى سيناء، وانتهت قيود المعونة الأمريكية إلى نزع سيادة القرار فى القاهرة، وإلى الحد الذى جعل جنرالات تل أبيب يصفون مبارك بأنه «أعظم كنز إستراتيجى لإسرائيل»، فيما تبدو قيادة الإخوان، ويبدو رجلها المنتدب فى قصر الرئاسة محمد مرسى، تبدو قيادة الإخوان كأنها تتقدم إلى دور مبارك نفسه، وبتحريف بسيط، وتحت غطاءات دينية مموهة، تتقدم قيادة الإخوان إلى دور «الكنز الإستراتيجى للأمريكيين» هذه المرة، وبالطبع فلا فارق بين خدمة الأمريكيين وخدمة الإسرائيليين، فما بين أمريكا وإسرائيل حالة اندماج إستراتيجى، واحتلال مصر سياسيا جرى بمعرفة الأمريكيين ولخدمة الإسرائيليين، والاحتلال الأمريكى له ركائزه فى مصر، ولا نريد هنا أن نناقش تصريح المتحدث باسم الجيش عن عدم وجود قواعد عسكرية

أجنبية فى مصر، فهم يعرفون الحقيقة كما نعرف، يعرفون حقيقة كثافة وجود قوات المارينز فى نقاط حساسة بينها السفارة الأمريكية، وبما يجاوز اعتبارات حفظ أمن السفارة إلى اعتبارات أخطر، ويعرفون أن السفارة الأمريكية فى القاهرة هى ثانى أكبر ثكنة من نوعها فى العالم، وتأتى فى الترتيب مباشرة بعد سفارة أمريكا فى العراق بعد احتلاله، وفى السفارة الأمريكية بالقاهرة توجد المحطة الرئيسية للمخابرات المركزية فى منطقة الشرق الأوسط، وفى شرق سيناء توجد ثلاث قواعد لقوات متعددة الجنسيات بقيادة أمريكية، ثم أن واشنطن ـ من خلال جهاز المعونة الأمريكية ـ خلقت طبقة موالية لها فى مصر من رجال المال ورجال السلاح، ولا نريد أن نزيد، فالعلاقة الراهنة مع الأمريكان آثمة، وسواء وصفت بالتحالف أو بتعبير أوباما الجديد «شراكة عن قرب»، والسكوت عليها أعظم إثما من السكوت عن إهانة الرسول، والمطلوب الوطنى صريح ومباشر، فالمعونة الأمريكية تافهة فى قيمتها المالية (مليار ونصف مليار دولار)، لكنها تشكل قيدا إستراتيجيا على الرغبة الوطنية فى إعادة بناء الجيش، وعلى هدف النهوض بمصر من انحطاطها التاريخى، والمطلوب خطوات وطنية مدروسة ومتدرجة، تبدأ بإعلان مصر عن رفض المعونة الأمريكية وحل هيئاتها فى مصر، وما من حاجة لسؤال عن بديل مالى، فتطبيق نظام الضريبة التصاعدية على المليونيرات والمليارديرات يوفر للخزانة سنويا عشرات أضعاف قيمة المعونة المذلة وقروض صندوق النقد والبنك الدوليين، ورفض المعونة من جانب مصر يشل اليد الضاغطة للإدارة الأمريكية، ويفتح الباب لخطوات لاحقة نستعيد بها استقلال قرارنا الوطنى، ونطرد بها النفوذ الأمريكى من مصر، ونسترد كرامة وطننا وديننا ونبينا الكريم.

ونتحدى قيادة الإخوان أن تفعل، أو أن تطلب من مرسى أن يفعل،هذا إن كانت صادقة حقا فى الغيرة على مصر والعرب ودين الإسلام.

"صوت الأمة" فى ١٧ من سبتمبر ٢٠١٢

أمريكا هى الطاعون

العنوان مأخوذ عن شاعر المقاومة الفلسطينية الراحل محمود درويش، كان الشاعر العربى البارز يؤكد أن «أمريكا هى الطاعون والطاعون أمريكا»، ولم يكن التشديد المضاف من فراغ، فقد راح مئات الآلاف من العرب والمسلمين ضحايا للهمجية الأمريكية، وبدت السياسة الأمريكية كوباء قاتل مهلك للحرث والنسل فى أوطاننا .

وربما يكون العداء الغالب للسياسة الأمريكية من أبرز القواسم المشتركة بين شعوبنا، وهو ما يفسر تحرك الناس التلقائى لاقتحام السفارات الأمريكية فى القاهرة وبنغازى وصنعاء وتونس، ورغبتهم العارمة فى طرد الأمريكيين من سفراء الشر، وهى الرغبة التى بلغت ذراها بحرق القنصلية الأمريكية فى «بنغازى»، وأدت ـ ربما دون قصد ـ إلى موت السفير الأمريكى وعدد من أعضاء بعثته اختناقا بدخان الحرائق، وقد لايكون قتل السفراء مرغوبا، وقد يكون الأفضل هو طردهم، وطرد قوات «المارينز» التى ذهبت إلى ليبيا فى غزو عسكرى مباشر، وبدعوى اعتقال مهاجمى القنصلية الأمريكية، وهو تصرف أحمق سوف يزيد من حدة العداء للأمريكيين، ويسقط الأقنعة عن وجوه كالحة تتصدر المشهد الليبى الآن .

نعم، كان الفيلم الحقير المسيء للنبى ﷺ وأمهات المؤمنين هو السبب المباشر فى موجة الغضب الشعبى الأخيرة، وهى ليست غضبة لجماعات بعينها، بل للعرب والمسلمين جميعا، وإن كان ظهورها أكثر سطوعا فى عواصم الثورات الجديدة، فثمة حريات عامة مكتسبة تسمح بالاحتجاج الظاهر، بينما بدا الاحتجاج مكتوما فى عواصم أخرى، لا تزال فى الأسر، ولا يزال حكامها

يتعاملون مع المنشآت الأمريكية كأنها الأماكن المقدسة، لا يسمح لأحد بالاقتراب منها أو التصوير، وحتى لو كانت المناسبة تعبيرا عن غضب من إهانة لحقت بخاتم الأنبياء والمرسلين، هذه الإهانة التى تعاملت معها واشنطن كأنها من حريات التعبير، وتغاضت عن انتاج الفيلم الحقير، وعن عرضه بالتعاون بين جماعات صهيونية والقس تيرى جونز ـ حارق المصحف ـ وقلة شاردة مأفونة من أقباط المهجر، ووفرت أمريكا الحماية لكل هؤلاء، وأتاحت لهم حرية الطعن البذيء فى الإسلام وسيرة نبيه الكريم، وبدعوى أن الحكومة الأمريكية لا تتدخل فى حريات التعبير، وما دام الأمر كذلك، فمن حق الناس فى بلادنا أيضا أن يعبروا عن غضبهم بحرية، وحتى لو أخذ الغضب صورة اقتحام السفارات الأمريكية، فحرمة السفارات ليست أقدس من حرمة النبى، وإذا كان بوسع واشنطن تحريك قوات المارينز بدعوى حماية سفاراتها ورعاياها، فإن بوسع العرب والمسلمين، بل ومن واجبهم، أن يدافعوا عن ديارهم ودينهم ونبيهم بأغلى ما يملكون .

ولقد حاولت واشنطن أن تبدو فى صورة المناصر للثورات العربية المعاصرة، وجهدت فى احتوائها، وفى بناء تفاهمات علنية وسرية مع تيارات بعينها من نوع جماعات الإخوان المسلمين، وتصورت أمريكا أن هؤلاء سيحفظون لها طيب المقام، وأنها استبدلت خدمة الإخوان بخدمة تابعيها الديكتاتوريين المخلوعين، وبدا كأننا بصدد «إسلام أمريكانى» تختلط فيه الصور، ولم تدرك واشنطن، ولا أدرك التابعون الجدد، لم يدرك هؤلاء وأولئك أن القصة لم تنته بعد، وأن الثورات قامت أساسا ضد الأوثان لتحرير الأوطان والسكان، وأن جمهور الثورات الواسع معاد للسياسة الأمريكية بالجملة، وأن ريح الثورة التى اقتلعت الأوثان لن تغفل عن حرية الأوطان، وأنه لا إمكانية لتنمية حقيقية ولا لديمقراطية ناجزة مع بقاء التبعية للأمريكيين، وهذا هو الخطر المحدق بجماعات الوثنية الجديدة المتخفية وراء مسوح إسلامية، والتى بدت غيرتها على

مصالح الأمريكيين أظهر من غيرة البيت الأبيض نفسه، ورحبت ـ فى ليبيا ـ بقدوم «المارينز» الأمريكى لغزو البلاد، ولم تطلب ـ فى مصر ـ استدعاء السفيرة الأمريكية، ولا سحب السفير المصرى من واشنطن، وبدت ردود أفعالها فى تونس واليمن باهتة جدا، وراحت جميعا تنتقد سلوك المحتجين العرب، وتحملهم المسؤولية عن اضطراب الأمن وتعكير السكينة العامة، وكأن المحتجين ـ وليس واشنطن ـ هم الذين سمحوا بإنتاج وعرض الفيلم الحقير المسيء للنبى والمستهزئ بقداسة الإسلام.

وبالطبع، فإن مكانة النبى ﷺ فوق كل الافتراءات والترهات، وإنتاج مليون فيلم حقير ضد الإسلام لن يحد من قوته وانتشاره السريع فى أربع جهات الدنيا، فالإسلام هو الدين الخاتم، والنبى محمد ﷺ هو المثل الأعظم بإطلاق مراحل التاريخ الإنسانى، وعظمة الإسلام ـ فوق امتيازه الذاتى ـ أنه يدعو أتباعه للإيمان بالله وكتبه ورسالاته وأنبيائه جميعا، لا نفرق بين أحد منهم، والإساءة للسيد المسيح تغضب المسلمين كما تغضبهم الإساءة للنبى، وحين ترتبط الإساءة للنبى باسم أمريكا يتحول الشعور الغاضب إلى عبوة ناسفة، فأمريكا هى التى تدعم وتسلح وتطور كيان الاغتصاب الإسرائيلى لفلسطين، وأمريكا هى التى احتلت العراق وأفغانستان وقتلت الملايين، وأمريكا هى التى تسيطر على ثروات البترول فى الخليج، وهى التى تنشر قواعدها العسكرية بامتداد أراضينا وسواحلنا، وأمريكا هى التى تحتل قرار مصر ـ أكبر الدول العربية ـ منذ عقد ما يسمى معاهدة السلام، وهى التى تضعف الجيش المصرى، وتنشر فيروس الخراب فى كيان الدولة المصرية باسم المعونة، وجهاز المعونة تحول إلى سلطة انتداب، وهى التى دمرت ـ عبر وكلائها ـ قلاع التصنيع المدنى والإنتاج الحربى فى مصر، وقد لا يتسع المقام لشرح أو حتى مجرد ذكر عناوين الشرور الأمريكية، فالعلة ظاهرة دون احتياج لمزيد من الشروح، والغضب الحالى من الفيلم الحقير يحمل معنى الرفض للهيمنة الأمريكية على قرارنا ومقدراتنا،

لا ندعو - بالطبع - إلى قتل السفراء الأمريكيين، بل إلى طرد النفوذ الأمريكى من بلادنا، ورفض معونات الأمريكيين المسمومة، وإزالة قواعدهم العسكرية، ومقاطعة بضائعهم ومنتجاتهم، وخلع الحكومات الموالية للأمريكيين، وتحرير الديار واستعادة استقلال القرار، فلن يحسب أحد لنا حساب مادمنا على حالنا من الضعف والوهن والاستجداء، وحرية أوطاننا هى أعظم ضمان لحماية مقدساتنا، وقطع اليد التى تسيء لديننا ونبينا العربى العظيم.

"صوت الأمة " فى ١٧ من سبتمبر ٢٠١٢

«أخونة الدولة» أم «تحطيم الدولة»؟

القصة رمزية وشهيرة جدًا، وتحكى أن جهاز المخابرات فى دولة قوية أبلغ الرئيس بمعلومة غاية فى الخطورة، وهى أن رئيس الوزراء عميل للمخابرات المركزية الأمريكية، وصدم الرئيس الطيب بالخبر، وطلب مراقبة رئيس وزرائه بدقة متناهية، وعلى مدى ساعات ودقائق وثوانى الليل والنهار، ودون أن تنتهى المراقبة إلى شيء يريب، فلم يلتق رئيس الوزراء المتهم بأحد من جهاز المخابرات المركزية، ولا هاتف ولا راسل أحدًا منهم، وكتم الرئيس حيرته إلى أن أحيل للتقاعد الاجبارى بعد عشرين سنة، فقد تحطمت الدولة، وأتى زمن الذكريات الباردة، وتذكر الرئيس المتقاعد حكاية رئيس وزرائه العجيبة، وصمم على أن يفاتحه فيما علم ، وكانت المفاجأة أن رئيس الوزراء المتهم اعترف لرئيسه بالحقيقة، وأخبره أنه كان بالفعل عميلًا للمخابرات الأمريكية، لكنه لم يلتق بأحد من رجالها سوى مرة واحدة عابرة فى حفل عام، ولم تطلب منه المخابرات الأمريكية سوى طلب واحد وحيد، وهو أن يجلب الرجل الأسوأ فى أى منصب يخلو، وفعلها الرجل، فكانت نهاية الدولة التى كانت قوية.

وفى مصر، لا تبدو هذه القصة خيالية بأى معنى، فقدجرى تحطيم الدولة بالطريقة نفسها، وهى إحلال الأسوأ من أهل الثقة، وتواترت دواعى التحطيم الإدارى عبر الثلاثين سنة الأخيرة بالذات، كان جهاز أمن الدولة هو عنوان الثقة، وتقاريره هى التى ترفع وتخفض، وكلما خلا منصب رشحوا الأسوأ، ثم أصبحت التقارير الأمنية تباع وتشترى، وبالذات مع دخول زمن البيزنس، وتصاعد دور مليارديرات المال الحرام، وتركز الثروة والسلطة فى يد عائلة مبارك، وفى الدائرة الضيقة اللصيقة بالعائلة، وهو ما سارع بمعدلات تحطيم

الدولة، بل وتحطيم الأجهزة الأمنية نفسها، وتحويل الأجهزة الحساسة إلى خشب مسندة، فقد جرت «خصخصة» الوظائف العامة عمليا، وتحويل المقامات إلى أوراق بنكنوت، وتحويل المناصب إلى ماكينات نقود، وبدت النتائج ظاهرة مقتحمة للعين، وأصبح البحث عن وزير أو موظف نزيه كالبحث عن ابرة فى «كومة قش»، وتداعت الثقة العامة فى جهاز الدولة المفرط بالتضخم فى مصر، وتحول النظام إلى ركام، وتحولت «الدولة العميقة» إلى «دولة عبيطة»، وبدا تآكل دور الأجهزة الحساسة ملحوظا، فالجيش فى حالة مريعة، وجهاز المخابرات تآكلت همته وكفاءته، فقد أخذت اعتبارات البيزنس من أولويات الواجب الوطنى، وترافقت التبعية للأمريكيين مع عملية التحطيم الذاتى للدولة، وتفاقمت ظاهرة الرؤساء المفسدين و«الجنرالات المتكرشين»، ولاتزال العملية المدمرة جارية متصلة، فقد بدت الدولة عند رأسها - فى زمن مبارك - عائلية وشخصية إلى أبعد حد، ولم تتغير فكرة «الدولة الشخصية» إلى الآن، وبدت «جماعة الإخوان» عند رأسها بديلا لعائلة المخلوع، وتواترت دواعى عملية تحطيم الدولة، وبدا الإحلال فى المناصب الكبرى كما كان بالضبط، ومع فارق صورى بسيط، وهو أن محاسيب الجماعة حل عليهم الدور بدلا عن محاسيب العائلة، ويكفى أن تقرأ لوائح تعيينات الرئيس الإخوانى، وسوف تجد القاعدة المدمرة سارية بالحرف، وباستثناءات قليلة جدا، لعل أهمها تعيين القاضى الجليل هشام جنينة رئيسا للجهاز المركزى للمحاسبات، وقد صدر قرار تعيين جنينة من الرئيس «الإخوانى» محمد مرسى، وكان أول تصريح للمستشار جنينة قاطعا فى طلب الاستقلال، ورفض تبعية جهاز المحاسبات لأى أحد، حتى لو كان الرئيس، وهو ما يكشف - بمفهوم المخالفة - عوار التعيينات الأخرى، والتى بدت صادمة مفزعة، ليس فى «إخوانيتها»، بل فى «متأخونيها»، فليست لدى جماعة الإخوان كفاءات تصلح لإدارة دولة، وإن وجدت فهى كفاءات من الدرجة العاشرة، ويجرى إكمال النقص «الإخوانى» بإحلال المتأخونين والمؤلفة

قلوبهم وجيوبهم من الفلول، وتأمل من فضلك تشكيلات الرئيس مرسى، ومن أول طاقمه الاستشارى إلى ما يسمى بالمجلس الأعلى للصحافة، مرورًا بتشكيلات المجلس القومى لحقوق الإنسان، وتعيينات الحكومة، ورؤساء مجالس إدارات وتحرير الصحف المملوكة للدولة، وإلى تشكيلات ماسبيرو والأجهزة الرقابية والأمنية، وسوف تجد قاعدة «إحلال الأسوأ» سارية، وعلى طريقة توزيع الهبات والعطايا والغنائم، والنتيجة: إضعاف وتركيك الدولة، وتحويل بنيان الدولة إلى حطام وركام.

ونظن أن ظاهرة «تحطيم الدولة» هى ما يستلفت الانتباه، وربما بصورة أكبر من «أخونة الدولة»، والتحطيم الجارى بهمة انتقامية ملحوظة، قد يغرى بالتصور التالى، وهو أننا بصدد خطوة التحطيم إفساحًا فى المجال أمام «خطة الأخونة»، فقد كانت قوة الدولة المصرية دائما عقبة كأداء وسدا عاليا فى وجه خطط الغزو والاحتواء، ولعلك تلحظ ما جرى فى الثلاثين سنة الأخيرة بالذات، ومنذ سريان ما يسمى «معاهدة السلام» والمعونة الأمريكية الضامنة، فقد جرى نشر فيروس الانحلال فى جهاز الدولة الضخم، جرى تفكيك وظائفه الاجتماعية والاقتصادية والدفاعية، وبوصاية صندوق النقد والبنك الدوليين، جرى خفض الإنفاق الاجتماعى، وتغليب تيار «الخصخصة» التى تحولت إلى «مصمصة»، وجرت «الخصخصة المجازية» للوظائف العامة، وتفكيك المجمع الصناعى العسكرى، وتحويل الجنرالات الكبار إلى رجال مال وأعمال، وإحلال «العائلة» محل «الدولة»، وإحلال ظواهر «اللبننة» و«الأفغنة»، وهو ما تتضاعف معدلاته الخطرة مع إحلال «الجماعة» محل «العائلة» عند رأس الدولة المحطمة، وهذا أخطر ما يجرى فى مصر الآن، فليست القصة فى محاكمة عناصر فساد زكمت رائحتها الأنوف، بل فى الطريقة ذاتها المنتجة لفساد وتحلل لا ينتهى، ليست القصة فى منتجات الفساد، بل فى «مصنع الفساد» الذى انتهى إليه حال الدولة المصرية، وفى تحول الأجهزة الرقابية ذاتها إلى مزارع فساد، بل وفى طوفان

الفساد الذى أغرق «النزاهة المفترضة» فى الجهاز القضائى ذاته، فقد كانت الطريقة المعتمدة هى هى لا تزال، وهى أن أفسدوا ما شئتم، ولكن بشرط واحد، وهو أن تحفظوا الولاء أولا للرئيس، وهو ما يفسر الدوران السريع لماكينة «النفاق الآلى»، ولصق اسم «مرسى» على الشفاه بدلا من اسم «مبارك»، وما يفسر القسم العجيب الذى أداه مدير جهاز المخابرات الجديد اللواء محمد رأفت شحاتة، وليس العجب - لا سمح الله - فى وضع شحاتة يده على المصحف الشريف أثناء أداء القسم أمام الرئيس مرسى، وربما لا يكون العجب فى تلوين ألفاظ القسم بطابع دينى غلب على طابعه الوطنى والدستورى، فلا إشارة فى نص القسم المذاع إلى الدستور ولا إلى النظام الجمهورى، بل حلت عبارة «أن يكون ولائى كاملا لرئيس الجمهورية»، وكأن مدير المخابرات مجرد موظف عند سيادة الرئيس، ولا محل هنا للقول إن جهاز المخابرات - بطبيعته - تابع لمؤسسة الرئاسة، فالتبعية المؤسسية شيء، والولاء الشخصى شيء آخر، والرئيس نفسه - فى أى نظام دستورى - عرضة للاتهام بجريمة الخيانة العظمى، فهل يكون مدير المخابرات وقتها فى حال «الولاء الكامل» لرئيس خائن، إنها ظاهرة خصخصة الوظائف العامة نفسها، وتحطيم مناعة أجهزة الدولة، وتحويلها إلى مكاتب خدمات وتسهيلات لجماعة الرئيس، وإحلال طغيان جماعة محل طغيان عائلة تداعى نفوذها مع طرد المخلوع.

وقد لا يكون الكلام متاحا الآن - وإلى حين - عما يجرى فى كيانات أخطر من جهاز المخابرات ذاته، فنحن بصدد عملية تحطيم دولة تمهد لأخونة الدولة.

"صوت الأمة " فى ٢٤ من سبتمبر ٢٠١٢

كذااب يا مرسى

الرئيس محمد مرسى رجل ثرثار، يخرج من خطاب إلى خطاب، وإذا عزت عليه المناسبة افتعل مناسبة، وقد حول مناسبة صلاة الجمعة إلى فرصة أسبوعية إضافية للكلام، لا يذهب ليؤدى سنة التعبد الخاشع بصلاة الجمعة، بل ليحولها إلى استعراض دينى ودنيوى، يرائى فيه الناس بصلاته، ويحيط نفسه بآلاف من الجنود والضباط، ويمنع آلاف المصلين من الصلاة فى مساجد كبرى، ويحمل أوزار وذنوب الجنود والمصلين الذين يحول وجوده وحراسته دون صلاتهم، هذا بالطبع فوق تكليف ميزانية الدولة الخاوية ثلاثة ملايين جنيه أسبوعيًا لتأمين صلاة سيادته (!).

وبعد مرور مائة يوم على تنصيبه، لايزال مرسى يتصرف كأنه فى حملة انتخابية، يطلق الوعود والتعهدات، ويردد الإكليشيهات المحفوظة، ودون أن يتذكر وعوده أيام كان لايزال مرشحا للرئاسة، لا يتذكر حكاية المائتى مليار دولار التى ستهبط على مصر فور انتخابه، ولا ملايين الأفدنة التى قال إنها جاهزة للزراعة فورًا، و«عنده ميتها»، ولا مشروع النهضة الذى تبين أنه مطب هواء، ولا حكاية التعهدات الخمسة التى وعد بإنجازها فى المائة يوم الأولى بعد تنصيبه، وهى حل مشاكل الطاقة والمرور والأمن والعيش والنظافة، وقد مرت المائة يوم، ودون أن تحل مشكلة واحدة، ولا حتى جرى التقدم لحل مشكلة واحدة سنتيمترا واحدًا، بل زادت الطينة بلة، وتحول المشهد العام إلى فوضى شاملة، وزادت بركات مرسى المشاكل تعقيدًا، وأضيفت للأزمات الخمس التى وعد بحلها أزمات أخرى، ومن نوع انقطاع المياه وتسميم مياه الشرب، ولأن الذى يكذب ينسى، ولا يعمل ـ دائما ـ بالحكمة القائلة «إذا كنت كذوبا فكن

ذكورًا»، فإن مرسى لا يكاد يتذكر الوعود الخمسة، ويتذكر ــ فقط ــ بحسب تصريحاته المتكررة ـ أنه تربى فى جماعة الإخوان، وأن حزب الإخوان هو الذى رشحه للرئاسة، وكأنه يلقى باللائمة غريزيا على الإخوان، فهم الذين نصحوه أن يقول ما قال، وأن يقسم ويعد بمزاجه وبلا حساب، فليس على الكلام جمارك فى هذا البلد، وربما وعدت جماعة الإخوان ـ التى يحتفظ بعضويتها ـ أن تفعل اللازم دينيا، وأن تنظم أيام استغفار لله عن الأكاذيب المجانية، فالإخوان ـ فى السياسة ـ يقلدون التاجر الغشاش، والذى يستغفر الله صباحا عن أكاذيبه طوال اليوم على الزبائن، ويتصرف الإخوان مع المصريين كزبائن مغفلين، ولا بأس من خداعهم وغشهم، حتى وإن اضطررت للكذب عليهم، فالكذب عند الإخوان من أمارات التاجر الشاطر، والكذب السياسى من أمارات الجماعة الشاطرة، ومع إدمان الكذب، تحول الكذب السياسى عند الإخوان من عادة إلى عبادة.

انظر ـ مثلا ـ إلى حملة هجوم الإخوان على حكومة قنديل التى شكلها الرئيس مرسى، وبهدف يبدو ظاهرًا، وهو تبرير فشل مرسى والتغطية على أكاذيب الإخوان فى حملته الانتخابية، فهم يريدون البحث عن كبش فداء لإنقاذ مرسى وإنقاذ شعبية الإخوان من التدهور المتسارع، وبقدر ما يبدو الهجوم مثيرًا للسخرية، فإنه يكشف حقيقة قيادة الإخوان، والتى لا عهد لها ولا ميثاق، وتحترف الكذب، فالقاصى والدانى يعلم أن مرسى لا يقرر شيئا بنفسه، وأن تعليمات مكتب الإرشاد عنده بمثابة الوحى الإلهى، وأن حكومة التكنوخوان ــ برئاسة هشام قنديل ــ من بنات أفكار مكتب الإرشاد الإخوانى، ونالت بركات المرشد الذى قال إنه لا يلتقى الرئيس بانتظام، وأنه التقاه على مرات متباعدة، ودون أن يعلم أحد أين ومتى جرت هذه اللقاءات المتباعدة؟، والتى جرت على ما يبدو بصفة سرية تامة، فمرسى الذى يقول إنه رئيس لكل المصريين يلتقى فئات مختلفة علنا، ويتحفنا بخطاباته وثرثراته المملة، بينما يلتقى مرشده العام فى السر، ويقرر ما يملى عليه، ومن خلال تنظيم دقيق فى بيت الرئاسة، تكفل

الملياردير خيرت الشاطر ــ رجل الإخوان القوى ــ بنسج خيوطه، فجميع معاونى الرئيس الأساسيين من الإخوان، ومن رجال خيرت الشاطر بالذات، حسن مالك ــ شريك الشاطر ــ هو حلقة الوصل مع رجال الأعمال، وعصام الحداد ــ رجل الشاطر ــ هو وزير الخارجية الحقيقى، بينما يتولى الشاطر بنفسه ملف الأجهزة الأمنية، ومرسى الذى شكل حكومة قنديل، ويحكم من خلالها فى الملفات اليومية، هو نفسه مرسى المحكوم بحكومة خيرت الشاطر فى مؤسسة الرئاسة، وهو ما يعنى ــ ببساطة ــ أن مرسى لم يفشل وحده، وأن الفشل محسوب على الذين صنعوه وربوه ورشحوه، ويديرون قراراته، والحقيقة ساطعة لا تحتمل التلاعب ولا الكذب، حتى لو كان الكذب فى شريعة الإخوان حلالا، فليس بوسعهم خداع الناس بهجوم مفتعل على حكومة أنشأها الرئيس المنتدب من مكتب الإرشاد، والرئيس - الذى هو مرسى - قليل الحيلة، ويتصور أن بوسعه ملء فراغ الفشل بكثرة الثرثرة.

وقد بدا مرسى ــ أحيانا ــ كأنه يكسب شعبية مضافة، وخصوصا حين جرى التخلص من حكم المجلس العسكرى، فقد أدى ذهاب طنطاوى وعنان إلى ارتياح كان ملموسا وقتها فى الشارع، وبدا مرسى وقتها كأنه «الرئيس القوى»، وكسب تأييدا إضافيا سرعان ما تبدد، فقد راحت السكرة وجاءت الفكرة سريعا، وبان للشعور العام حقيقة ما جرى، وهو أن مرسى ضمن «الخروج الآمن» للجنرالات، وتحصينهم ضدّ أى محاكمات محتملة عن جرائم المال والدم التى ارتكبوها، وهو التحصين الذى ضمنه برلمان الإخوان من قبل، وبتعديلات مريبة على نص المادة الثامنة من قانون الأحكام العسكرية، وهو التعديل الذى يحصن العسكريين، وحظر إحالتهم للقضاء العادى، ويحيل البلاغات ضدهم إلى النيابة العسكرية، وحيث تدفن فى الإدراج كالعادة، وهو ما يفسر تصريحات مرسى الأخيرة فى لقائه مع الجالية المصرية بأمريكا، والتى أبرأ فيها ساحة المجلس العسكرى السابق من المسؤولية عن جرائم قتل وضرب الثوار، ونسب مرسى

الجرائم إلى بعض «الآحاد» المجهولين، وهو ما قد يذكرك بحكاية «الطرف الثالث» المجهول، والتى دأب مجلس طنطاوى وعنان على نسبة الجرائم إليه، أضف إلى حكاية «الآحاد» المثيرة للسخرية، أن مرسى نسى تماما تعهداته بالقصاص للشهداء، وإعادة المحاكمات، نسى مرسى أو تناسى، ولم يتذكر تعهداته بإعادة محاكمة مبارك وعصابته بالذات، لم يتذكر مرسى لسبب بسيط، وهو أن الكذوب فى العادة لا يكون ذكورا، وتوالت أحكام البراءة لجنرالات الشرطة فى عهد مرسى، وتماما كما كانت الأمور تجرى عليه أيام المجلس العسكرى، وتعهد مرسى ـ كما تعلم ـ برد مليارات الأموال المنهوبة، ولم يعد للبلد مليمًا، وهكذا أثبت مرسى أنه ابن حقيقى لقيادة الإخوان، ومطيع نموذجى لأكاذيبها، ومردد «ببغاوى» لادعاءاتها عن العمل بشريعة الإسلام، وهى الادعاءات التى ثبت عكسها بالضبط، فشريعة الإخوان هى شريعة البيزنس، وقد مرت مائة يوم على حكم الرئيس الإخوانى، وهى فترة اختبار كافية، والنتيجة على ما تعرف، فمرسى يكرر فى أيامه الأولى ما فعله مبارك بالضبط فى سنواته الأخيرة، ولا فرق ملموسًا سوى أن مرسى يستفتح خطاباته وثرثراته دائما باسم الله وبالثناء على رسوله الأكرم، ثم لا تجد لا فى النص ولا فى الفص، ولا فى الكلام ولا فى الفعل، أى شيء مختلف عما كان، فالمحصلة: مجرد لصق «تيكيت إسلامى» على بضاعة مبارك ذاتها، فهى التبعية ذاتها للسياسة الأمريكية، وهى الطاعة ذاتها لرغبات الإسرائيليين، وهو الاقتصاد المعلق المعتل ذاته، والذى لا يخدم سوى «رأسمالية المحاسيب»، وهو الظلم الاجتماعى المريع ذاته، والذى يترك غالبية المصريين العظمى نهبا للفقر والبطالة والعنوسة وإهدار الكرامة الإنسانية، وهو التعامل ذاته مع مصر كحكر مخصوص، كانت مصر «عزبة خاصة» لمبارك وعائلته ومليارديراته، وصارت «غنيمة خاصة» لمرسى وجماعته ومليارديراتها.

إنها مائة يوم من الكذب.

"صوت الأمة" فى ١ أكتوبر ٢٠١٢

نهاية الإخوان

أعظم عدو لحكم الإخوان هو جماعة الإخوان ذاتها.

وحين تكتب نهاية حكم الإخوان، فسوف ينسب الفضل لكثيرين، أولهم قيادة الإخوان، والتى لا تسمع ولا ترى، وتنساق وراء شهوات مليارديرات كبار من عينة خيرت الشاطر وحسن مالك.

أعلم أن كثيرين لا يتوقعون يوما تكون فيه النهاية لحكم الإخوان، ولديهم اعتقاد عبثى صارم، مفاده أن الإخوان يصلون للحكم مرة واحدة، ثم يبقون فيه إلى يوم يبعثون، وهؤلاء - غالبا - من المصابين بمرض (فوبيا الإخوان)، وليست عندهم حيلة سوى الدعاء على الإخوان، أو انتظار مصيبة أو وباء جماعى يصيب الإخوان خاصة، وكأن الإخوان قوة احتلال خارجى لا قبل لأحد بإزاحتها.

وبقدر ما يبدو الاعتقاد العبثى كارهًا للإخوان، ومعاديا لهم إلى يوم الدين، فإنه يبدو - بالمقابل - محابيا للإخوان، ويرفعهم إلى مقام القوة الأسطورية، والتى لا يخيب لها عمل أبدًا، فهى مستعدة دائما، وقادرة أبدًا على الحشد الدينى، وعلى سد منافذ التغيير حتى لو أراد الناس.

وكاتب السطور يعتقد فى العكس بالضبط، وليست لديه مخاوف ولا هواجس من أى نوع دينى، وليس علمانيا، تماما كما يعتقد أن الإخوان ليسوا قوة دينية، بل هى جماعة تتوسل بالدين إلى طلب الدنيا، وتؤثر الغنيمة على الشريعة، وهو ما يبدو ظاهرًا فى تصرفات السياسة والاقتصاد، فالإخوان - عند القيادة بالذات - قوة رجعية ويمينية بامتياز، وما من فارق ملموس بين جماعة الإخوان وجماعة مبارك، اللهم إلا فى هيئة الذقون، والتى لا يزال يحتفظ بها بعض قادة الإخوان، وعلى سبيل التضليل الدينى، وإن كان بعضهم - قادة الإخوان -

يختصرون المسافة حتى فى الذقون، فالميل السلوكى ظاهر فى تخفيف الذقون وإثقال الجيوب، والتصرف بذات الطريقة الموروثة عن جماعة مبارك، تأمل ـ مثلا ـ صورة الملياردير الإخوانى حسن مالك، والذى اختاره خيرت الشاطر كبديل و«دوبلير» لدور أحمد عز، مالك خفيف الذقن، وأصبح بسرعة حلقة الوصل بين الرئيس الإخوانى ومجتمع البيزنس، وتأمل ـ أيضا ـ صورة عصام الحداد شريك خيرت الشاطر فى البيزنس، والرجل حليق الذقن، وجرى اختياره عينا لمرسى على شبكة علاقات الخارج، وصار وزير الخارجية الفعلى، ويبدو كنسخة مكررة لدور عمر سليمان إلى جوار مبارك، ثم تأمل أكثر فى السلوك التنظيمى لحكم الإخوان، وبعد أن نقل الملياردير خيرت الشاطر أخلص رجاله إلى مؤسسة رئاسة مرسى، يستعد هو الآخر للانتقال إلى هناك، وبعد أن سبق بإيفاد خفيفى الذقون مالك والحداد وياسر على المتحدث باسم مرسى، وربما لا نفاجأ بنقل اجتماعات مكتب الإرشاد قريبا إلى قصر الرئاسة، وحتى تكتمل هيئة التطابق مع سلوك عائلة مبارك، فثمة حكومة خفية وأخرى ظاهرة للعيان، الحكومة الظاهرة تسكن مبنى مجلس الوزراء، والحكومة الخفية فى بيت الرئاسة، والذى حلت فيه حكومة الجماعة محل حكومة العائلة، كانت الرئاسة مزدوجة لمبارك ونجله، وصارت الرئاسة مزدوجة لمرسى وخيرت الشاطر، والأخير يفضل استخدام جماعة «حليقى الذقون»، وربما اكتفاء بذقنه الشخصية الكثيفة، وكأننا بصدد عملية غسيل ذقون، وإحلال حسابات البيزنس محل صلاة التراويح، فلم يعد للذقن من فائدة بيزنسية ترتجى، وآن الأوان لخلع الذقون وكشف الأقنعة.

يبدو التطابق فى السلوك مثيرًا للدهشة، وإن كان التطابق فى الأفكار أكثر ظهورًا، فليس لدى الإخوان اختيار آخر غير ما كانت عليه قيادة مبارك، ربما الفارق الوحيد فى لصق «تيكت إسلامى» شفاف على بضاعة مبارك ذاتها، ففى السياسة يستمر التقديس لأولوية مصالح الأمريكيين فى القاهرة، ولرغبات الإسرائيليين فى سيناء، ولروشتة صندوق النقد والبنك الدوليين فى الاقتصاد،

ولشهوات «رأسمالية المحاسيب» على حساب الأغلبية العظمى من الشعب المصرى، وبتلخيص لا يبدو مخلًا، فقد ظلت مصر على حالها كمستعمرة أمريكية بامتياز، ومع تغير اسم الوكيل المحلى، ونقل التوكيل من عائلة مبارك إلى جماعة الشاطر، وما من سبيل لتصور نجاح هذه السياسة، ولا لتصور إمكانية إفلات قيادة الإخوان من مصير مبارك، خاصة أن الشعب المصرى لم يعد كما كان قبل الثورة، لم يعد ذلك الصابر الأبدى المحتمل للأذى بلا نهاية، بل نفد صبر المصريين، وسقطت حواجز الخوف.

وقد يرى البعض أن الإخوان قادرون على الصمود، وأن مهارات التنظيم والعمل الخيرى قد تعوض الخلل فى السياسة، وقد لا تصح الاستهانة بالخبرة التنظيمية المميزة لقيادة الإخوان، تماما كما لا تصح الاستهانة بالتغيرات المتسارعة الجارية فى وعى المصريين، فقد كان فوز الإخوان فى أول انتخابات بعد خلع مبارك من البديهيات، وكان ذلك نتاجا لأربعة عقود توالت من غربة مصر وخروجها من سباق التاريخ، وما جرى من تحلل للدولة، وتحلل المجتمع فى الوقت نفسه، وتحول المجتمع المصرى إلى غبار بشرى، تسوده مشاعر البؤس واليأس، وقد خاطبت تيارات اليمين الدينى بؤس المجتمع كجمعية خيرية، ثم إنها خاطبت يأسه كجمعية دينية، وهو ما يفسر تغول التيار الإسلامى وتضخم الكنيسة معا، وتقلص المجال السياسى، وسيادة التصويت الدينى فى أول بروفة انتخابية بعد خلع مبارك، لكن المجتمع المصرى راح بعدها يتلمس طريق الوعى المحسوس، وعلى طريقة «الوعى باللمس» فى غرفة مظلمة، وإدراك الحقيقة بلسع النار، وهو ما يفسر تراجع التأييد الشعبى لجماعة الإخوان، وبرغم أن تنظيم الجماعة زاد قوة وعتادًا ومعنويات، لكن زيادة قوة التنظيم الإخوانى لم تؤد آليا إلى زيادة شعبية الإخوان، بل جرى الانكشاف سريعا، وتقلصت فوائض العطف الشعبى مع التجربة القصيرة البائسة لبرلمان الإخوان، وفى خمسة شهور لا غير، فصلت انتخابات البرلمان عن انتخابات الرئاسة، تراجع الدعم الشعبى للإخوان

بمقدار الثلث، ويبدو اتجاه التراجع متصلا برغم مناورات مرسى «الشعبوية»، وثرثراته التى لا تنتهى، وصحيح أن حزب الإخوان لايزال فى مكانة الحزب الأول حتى هذه اللحظة، لكن فوائض العطف الشعبى عليه يجرى تجريفها، وبسبب جوهرى هو السلوك السياسى والاقتصادى لجماعة الإخوان فى الحكم، فقد حفر مبارك قبر حكمه بيديه، وبغباوة سياسته، وهو ما يتكرر بالحرف مع حكم الإخوان، إنها الشهوة ذاتها التى تغلق السمع وتعمى البصر، وإن كانت جماعة الإخوان تبدى تخوفا غريزيا من النهاية، وهو ما يفسر رفضها لنظام الانتخابات بالقائمة النسبية غير المشروطة، ويفسر رغبتها فى إلغاء ضمانة الإشراف القضائى على الانتخابات، وحتى تتاح الفرصة لتزوير همجى على طريقة مبارك فى أيامه الأخيرة.

لقد كان توقعى ـ فى كتابى (الأيام الأخيرة) عام ٢٠٠٨ ـ أن يفوز الإخوان بالأكثرية فى أول انتخابات تجرى بعد مبارك، وتوقعت فوزهم بذات النسبة التى فازوا بها، وقلت ـ وقتها ـ إن شعبية الإخوان مرشحة للتراجع باطراد مع محنة الحكم، وهو ما يحدث الآن بالضبط .

نعم، انتظروا نهاية حكم الإخوان، وبيد قيادة الإخوان ذاتها، فتغول الإخوان عرض لمرض كان اسمه «مبارك» (!).

"صوت الأمة " فى ٨ من أكتوبر ٢٠١٢

سقوط الإخوان فى ميدان التحرير

أغلب شباب جماعة الإخوان أطهار وأنقياء وأتقياء، لكن قيادتهم البائسة تورطهم فى وحل الخطيئة، وتنتهى بهم إلى مرتبة المجرمين المحترفين، وعلى النحو الذى جرى فى دراما ميدان التحرير الأخيرة، وبدا فيه شباب الإخوان كأنهم عصابة بلطجة، أدارت حربًا ضد المتظاهرين من القوى الوطنية والديمقراطية والاجتماعية، استخدمت فيها طوب الأسفلت والخرطوش والقذائف النارية، وأصابت المئات بجروح بليغة، لكن شباب الثورة الوطنية العفية صمم على الصمود لخطر القتل، وأزاح شباب الإخوان عن الميدان مرتين، وفى المرة الثانية بدا انسحاب شباب الإخوان كأنه الهزيمة الأخيرة، والتى تذكرك بانسحاب بلطجية المخلوع مبارك فى موقعة الجمل الأولى، وهو ما تكرر هذه المرة فى «موقعة جمل ثانية» أدارتها هذه المرة قيادة الإخوان البائسة، وراح ضحيتها هذه المرة شباب الإخوان بانسحابهم المخزى من ميدان الثورة، وفرارهم إلى «أوتوبيسات» الحشد مدفوع الأجر، وعودتهم إلى منازلهم مجللين بعار الاشتباك، والصدام الدموى مع شباب الثورة التى لا تهزم.

وقد قلت ــ فى لقاء تليفزيونى ــ عشية ما جرى فى ميدان التحرير، إن قيادة الإخوان تخطط لضرب الثوار المتظاهرين فى جمعة «كشف حساب مرسى»، وتكرر ذات السلوك الموروث عن جماعة مبارك، وبفروق شكلية بسيطة، ومن نوع أن جهاز أمن الدولة كان هو المسؤول عن «الأعمال القذرة» وقت حكم مبارك، وكانوا يجلبون جماعات من البلطجية المحتجزين فى أقسام الشرطة، ويضيفون إليهم مددًا من المجندين بلباس مدنى، ثم يقولون ــ للناس ــ إن الشعب تصدى لمتظاهرى حركة «كفاية» وأخواتها، وهذا ما تفعله قيادة الإخوان بالضبط الآن،

وبفارق أن الجهاز التنظيمى لجماعة الإخوان حل محل جهاز أمن الدولة، ويحشد شباب الإخوان المطيع فى «أوتوبيسات» مكيفة إلى مواقع التظاهر المقررة، ويزودونهم بأدوات الاعتداء على المتظاهرين، ويحشون أدمغتهم بدعوى أن ضرب المتظاهرين الثوريين واجب دينى، تماما كما كان جهاز أمن الدولة يصور المتظاهرين كأعداء للوطن (!)، ولأن قيادة الإخوان تتصرف كالفيل الأعمى فى متحف الخزف، ولا تدرك حجم الغضب الاجتماعى والسياسى المتزايد فى الشارع، وتصاعد النداء للثورة من جديد ردًا على إخفاقات وانكشافات الرئيس الإخوانى محمد مرسى، وتبين سلوك «ريمة» التى عادت إلى عادتها القديمة، وجعلت من حكم مرسى تكرارًا لحكم المجلس العسكرى، بل وتكرارًا لحكم جماعة مبارك ذاتها، وزادا للثورة المضادة من موقع الحكم، وكلها حقائق مما لا تطيقه قيادة الإخوان، ولا تتصور أن الناس اكتشفت خداعها، وتنفض عنها، وتضعف شعبيتها، وكلما زاد ضعف مصداقية قيادة الإخوان، ملأ الرعب قلبها، ولجأت إلى توريط شباب الإخوان الطيب فى العدوان على المتظاهرين، ودفعهم لارتكاب جرائم ربما تتطور إلى قتل المتظاهرين، وعلى أمل الإفلات بالبراءة الأمنية على طريقة «البراءات المشينة» لبلطجية مبارك فى عهد مرسى.

والعجيب أن الرئيس الإخوانى يواصل ثرثراته العقيمة، ويخرج من خطاب إلى خطاب، ولا ينجز شيئا سوى كثرة الكلام التى تميت القلب، وقد تحدث فى المائة يوم الأولى لأكثر من ٣٢ ساعة، ويواصل السيرة ذاتها فى مئويته الثانية، ويتصور ـ بسذاجة مرئية ـ أن الاستفتاح باسم الله وذكر نبيه الكريم يغفر له الخطايا السياسية، وهو ما يعد نوعًا من الاستخفاف المزرى بعقول الناس، فلن يقبل الله صلاة المرائى، ولا «الصلوات الأمنية» المحمية بعشرات الألوف من قوات الأمن، والتى ترهق خزانة الدولة المنهكة، وتحجز ألوف الناس عن أداء الصلاة فى الجوامع المبتلاة بزيارات مرسى، فلا يصلى مع مرسى سوى قوات أمن بملابس مدنية، ولا يصلى معه سوى رجال الحراسة المفتوحة أعينهم على أبواب

الخطر لا على قبلة الله، والأغرب أن مرسى نفسه يدرك ما يفعل، ففى كلمته بعد صلاة الجمعة الأخيرة بجامع «سيدى جابر» بالإسكندرية، كانت قوات الأمن قد أغلقت الشوارع فى أحياء بكاملها، وحظرت المرور فيها تماما، وكان رد مرسى على ما جرى لافتا للنظر، فقد عقب على عنت وكثافة قوات الأمن بقوله «ده شغلهم»(!)، ثم اعتذر فى سماجة لأهل الإسكندرية، ثم فضح حقيقة الذين معه بقوله «فين الإسكندرانية هما مش هيعزمونا ولا إيه»، ثم ذهب مرسى فى الزفة الأمنية إياها، وعلى طريقة مبارك ذاتها المرعوبة دائما من الشعب (!)، ولا حاجة من قبل - ولا من بعد - لذكر ما قاله مرسى، فالرجل يتصرف كأنه «لابس مزيكا»، ويكاد لا يصدق - بعد أكثر من مائة يوم على حكمه - أنه صار رئيسا، ويكاد لا يملك نفسه من الانبساط و«الانشكاح»، ويطالب الناس بالصبر عليه، فهو يعتبر نفسه - على ما يبدو - كرئيس تحت التمرين، ويطلق وعودًا فى الهواء على طريقة الكلام المعفى من الجمارك، ويتحدث - لا يزال - عن القصاص للشهداء، وهو الذى خان دم الشهداء، وخان قضية الثورة، وضبط متلبسا بخيانة الدم بعد حكم البراءة لأبطال موقعة الجمل الأولى، وهو الذى وعد من قبل بمحاكمات جدية وثورية لعصابة مبارك، لكن النتيجة جاءت كما توقعنا بالضبط، وظهرت جلية فى تحصين جماعة مبارك من العقاب، فلم تتقدم المحاكمات فى أيام مرسى سنتيمترا واحدًا، ولا جرى رد مليم واحد من المليارات المنهوبة، وهو ما أضاف إلى «عقد الصفقة» بين جماعة مبارك وجماعة الإخوان، والتى ظهرت فى تحصين جنرالات المجلس العسكرى من المساءلة القضائية، ثم فى «البراءات المنتظمة» لجماعة مبارك، ثم فى تصالحات «الفلوس المنهوبة» بين رجال أعمال جماعة مبارك ورجال أعمال جماعة الإخوان، وهو ما حاول مرسى - باتفاق مع قيادته الإخوانية - أن يغطى عليه، بتقديم «أكباش فداء» جديدة، وتعليق تواطؤ مرسى فى رقبة النائب العام المعين من قبل مبارك، وإثارة زوبعة إقالة النائب العام للإفلات برقبة مرسى، ثم بقرار قيادة الإخوان البائسة الدفع بشباب الإخوان للاشتباك الدموى مع شباب

الثورة فى ميادين التظاهر، وبقصد «الغلوشة» وإثارة غبار يتخفى بمسؤولية قيادة الإخوان عما يجرى، وهى القيادة ذاتها التى وصفت شباب الموجة الثانية للثورة بالبلطجية، وتواطأت على دماء شهداء الموجة الثانية للثورة ضد حكم المجلس العسكرى، وحالت - بعد وصول مرسى للسلطة - دون إجراء محاكمات لقتلة مئات الشهداء فى حوادث ماسبيرو ومحمد محمود ومجلس الوزراء وميدان العباسية، وتريد قيادة الإخوان البائسة - مع هذا كله - أن تبدو وكأنها تنتصر لدم الشهداء، وعلى طريقة الذين يقتلون القتيل ويمشون فى جنازته، ويذرفون دموع التماسيح.

ونعرف أن قيادة الإخوان البائسة لن تجد من يحاكمها ما دام رجلها مرسى فى الرئاسة، لكنها لن تفلت من العقاب حتى لو تأخر زمنه، وقد أضافت لسجلها الأسود جريمة جديدة، وقد ضبطت متلبسة بتوريط شباب الإخوان فى «موقعة جمل» جديدة، خرجت منها مهزومة، وسوف تهزم فى كل مرة مقبلة، فقد بدأ العد التنازلى لحكم الإخوان، ودنت ساعة سقوطهم فى ميدان التحرير.

"صوت الأمة" فى ١٥ من أكتوبر ٢٠١٢

أسبوع هزائم الرئيس!

تذكروا هذه الأيام جيدًا، وتذكروا مظاهرة الجمعة ١٩ أكتوبر ٢٠١٢، فقد بدأ فيها العد التنازلى لحكم الإخوان، وبدأ الرئيس «الإخوانى» محمد مرسى فى التدحرج على منحنى الهزيمة النهائية، والإخفاق المذهل.

كان حكم الإخوان قدرًا لا يمكن تجنبه، وقبل أكثر من أربع سنوات، توقعت فوز الإخوان الانتخابى فى كتاب بعنوان «الأيام الأخيرة»، توقعت فوز الإخوان، وبالنسبة التى فازوا بها بالفعل عقب خلع مبارك، وقلت: إن حكم الإخوان هو أفضل وسيلة لخفض شعبية الإخوان، ولسبب بسيط، هو أن جماعة الإخوان حزب اليمين الرئيسى فى مصر، وأنها تمثل مصالح طبقة المليارديرات، وأن سياسة الجماعة لا تمثل بديلًا لسياسة جماعة مبارك، فليس بين الجماعتين تناقض سياسى جوهرى، بل التناقض فيزيائى محض، ويركب الطرفان (الباص) نفسه، وإلى ذات الوجهة والهدف، وعنف التزاحم الفيزيائى كان السبب الرئيسى فى حملات اعتقال الإخوان، فقد بدت جماعة الإخوان كقرين مخيف لجماعة مبارك، خاصة أن جماعة مبارك فى نهاية أيامها بدت كرأس بلا قاعدة اجتماعية، بينما بنت جماعة الإخوان قاعدة اجتماعية واسعة، بالعمل الخيرى والدعوة الدينية، بدت جماعة مبارك كرأس معلقة تتبنى سياسة معلقة، وراحت ضحية تآكل قواعدها الاجتماعية، راحت ضحية عزلة الرأس، بينما بدت جماعة الإخوان على العكس بالضبط فيزيائيا، لكن بلا بديل سياسى اقتصادى اجتماعى، فليس عندها سوى سياسة مبارك المعلقة ذاتها، وهو ما تدافعت مظاهره مع الحكم الفعلى للإخوان، وخاصة بعد فوز الرئيس الإخوانى فى ظروف اضطرار سياسى، فلم تفلح اللحى فى افتعال فرق، ولا صلوات مرسى الأمنية كل يوم جمعة، وبدت القصة على حقيقتها الصادمة،

وتبين أن مشروع النهضة مجرد مطب هواء، وأن السياسة المعلقة الموروثة عن مبارك تفعل فعلها، وتؤدى إلى تآكل القاعدة الاجتماعية للإخوان، ففى خمسة شهور فصلت انتخابات البرلمان الأولى عن انتخابات الرئاسة الأولى، فقد تنظيم جماعة الإخوان ثلث قاعدته التصويتية، وبدا الميل لانخفاض شعبية الإخوان مطردا، وهو ما يفسر تزايد العنف اللفظى والبدنى المدار من قبل قيادة الإخوان، وهو ما يؤدى بدوره إلى مزيد من تآكل القاعدة الاجتماعية، وعلى نحو ما جرى فى مظاهرات جمعة **١٢** أكتوبر **٢٠١٢**، والتى جربت فيها قيادة الإخوان نفس أساليب عمل جهاز أمن الدولة أيام مبارك، وورطت شباب الإخوان فى حرب دموية ضد المتظاهرين من القوى الثورية، وفى ذات التوقيت الذى بان فيه تخبط مرسى بإثارته زوبعة إقالة النائب العام، والتى هزم فيها مرسى بالضربة القاضية، وتماما كما حدث فى سقوط الإخوان بميدان التحرير، والنجاح المبشر لمظاهرة الثوريين فى **١٩** أكتوبر **٢٠١٢**، والتى حملت شعار (مصر مش عزبة) لا لجماعة مبارك ولا لجماعة الإخوان.

وفى أسبوع هزائم مرسى والإخوان، بدت المصادفات فى حكم الأقدار، فقد أرادت إسرائيل إحراج صديقها مرسى الذى حل فى دور مبارك نفسه، وقامت بتسريب صورة ضوئية من رسالة مرسى الحميمية إلى «عزيزه وصديقه العظيم شيمون بيريز» رئيس كيان الاغتصاب الإسرائيلى، والتى بدت مفرطة فى عاطفيتها المذهلة، وتحدث فيها مرسى عن «علاقات المحبة» مع إسرائيل، وختم قائلا لبيريز بالنص «أعرب لفخامتكم عما أتمناه لشخصكم من السعادة ولبلادكم من الرغد»، ووقع الرسالة على طريقة «صديقك الوفى محمد مرسى»، وعلى قدر ما مثلته الرسالة من صدمة للرأى العام الوطنى فى مصر، وانكشاف لحقيقة موقف قيادة الإخوان من إسرائيل، فقدأثارت الرسالة ارتباكا معتادًا فى مؤسسة رئاسة مرسى، والتى فكرت فى النفى قبل أن تعترف، ثم ادعت أن الرسالة روتينية(!)، مع أنها

بعيدة جدا عن المعنى الدبلوماسى البارد، وأقرب ما تكون إلى الخطاب الغرامى الحار، وهو ما كشف ركاكة مؤسسة الرئاسة، وركاكة مرسى نفسه، والذى حاولت قيادة الإخوان تصويره فى صورة البطل المغوار، والذى أزاح السلطة السياسية للمجلس العسكرى السابق بجرة قلم، فإذا بالدنيا كلها تكتشف حقيقة ما قلناه مبكرًا، وبالذات عن «الدولة العبيطة» والرئيس الذى هو كذلك، فلم تجر إزاحة مجلس طنطاوى وعنان بقرار منفرد كما أشاعوا، بل كانت القصة كلها مجرد صفقة وعهد أمان، وأديرت برعاية الأمريكيين المتحمسين لمرسى وجماعته الإخوانية، وبشرط تحصين طنطاوى وعنان، ومنع مساءلتهما ــ مع الآخرين ــ قضائيا فى جرائم المال والدم، وإحالة كل البلاغات بالخصوص إلى مدافن النيابة العسكرية، وقد جرب مرسى أن يناور فى هذه النقطة بالذات، وصدرت عنه تصريحات توحى بأنه لا أحد فوق الحساب، وكانت الإشارة ظاهرة إلى طنطاوى وعنان بالذات فى خطابه أمام طلبة جامعة القاهرة، وفى حشد إخوانى مختار، ثم تواترت الإيحاءات ذاتها مع غياب طنطاوى وعنان عن الاحتفال بذكرى حرب **١٩٧٣**، ثم تحولت الإيحاءات إلى حوادث بإحالة البلاغات لقاضى تحقيق مكلف من وزير العدل أحمد مكى، وهو ما بدا معه كأن طنطاوى وعنان على شفا المحاكمة فعلًا، أو كأن الصفقة يجرى الخروج عليها من قبل مرسى، وبدواعى كسب شعبية ما تنقذه من حرج موقفه، وهنا جاءت اللطمة مدوية، ومن جهة قيادة الجيش الجديدة التى عينها مرسى نفسه، وأصدرت قيادة الجيش أمرًا لمرسى بإقالة رئيس تحرير جريدة «الجمهورية»، لنشره خبرا عن متابعة التحقيقات الجارية بشأن طنطاوى وعنان، ونفذ مرسى أمر قيادة الجيش على الفور، وبسرعة صاروخية لافتة للنظر، ثم جرت استتابته علنا أثناء حضوره لمشروع تدريبى للجيش الثانى، وتراجع مرسى إلى نقطة الصفر، وأكد رفضه المطلق لما ينشر عن القيادة السابقة للقوات المسلحة، وقال بالنص «إنه يتشاور دائما مع طنطاوى وعنان»، ووصف ما

ينشر عن طنطاوى وعنان بأنه «محاولة للوقيعة» بينه وبين الجيش، بدا مرسى مذعورًا هذه المرة من غضب الجيش، وتراجع بصورة مخزية تماما، كتراجعه المخزى فى زوبعة إقالة النائب العام المعين من قبل المخلوع مبارك، وكذا تراجعه أمام غضب «الفلولى» الكبير أحمد الزند رئيس نادى القضاة، والذى حذر مرسى بقوله «لسنا طنطاوى وعنان»، وهو ما استثار حمية قيادة الجيش، والتى بادرت ببسط حمايتها على طنطاوى وعنان، ورفعت إصبع «الفيتو» على طريقة القضاة، وخضع مرسى فى الحالين، وبدا كرجل مذعور يريد أن يفلت فقط بمزايا البقاء فى منصبه، وحتى لو تحول إلى ديكور فارغ من المعنى، وحتى لو اقتصرت مهامه على أداء صلوات الجمع فى حراسة الآلاف من قوات الأمن والحرس الجمهورى(!).

وهكذا، بدا أسبوع (١٢ أكتوبر - ١٩ أكتوبر ٢٠١٢) أسبوع هزائم مرسى بامتياز، وانكشاف صورته المصنوعة، وركاكة مؤسسته الرئاسية، وحيرة قيادة الإخوان التى تتلف أعصابها، وتحاول الابتعاد بمصيرها عن فشل مرسى، وقبل أسبوع الهزائم، كانت قيادة الإخوان تتخوف مما تتصوره تناقضا فى المصائر، كانت القيادة تلاحظ مفارقة ما أسمته زيادة شعبية مرسى مقابل انخفاض شعبية الإخوان، ثم لحقت الخيبة بالاثنين معا فى أسبوع واحد، ولم يتبق لمرسى سوى عروضه الهزلية البائسة، والتى يبدو فيها على حالة «الانبساط المرضى»، تماما كحالة «الضحك المرضى» المعروفة فى عالم الطب، فأنت تلاحظ أن مرسى يبدو أكثر تأنقا، يبدو فرحا بنفسه، و«لابس مزيكا»، وكأنه لا يصدق بعد أنه صار رئيسا، وتلك حالة مزاجية غريبة، تستثمرها بيروقراطية الدولة المصرية، وتحيطه بمظاهر أبهة، وحشود أمن، وبروتوكولات احترام منافق، تعطيه «يونيفورم الرئاسة»، وتسلب منه صلاحيات الرئاسة، وتتركه معلقًا كقميص رئاسة بلا جسد رئاسة.

"صوت الأمة " فى ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢

موسم «ذبح» مرسى

بالطبع، لا علاقة للمقال أدناه بعيد الأضحى المبارك، ولا بذبائح الموسم، فالقصة سياسية محضة، وليست دينية بأى معنى، والرئيس مرسى يتعرض لعملية ذبح سياسى، يشارك فيها الرئيس بنفسه، ويضع رقبته تحت حد السكين كرهًا أو طوعًا، وينزل بمقام الرئاسة إلى الدرك الأسفل، وربما لا تنجيه صلواته الأمنية، ولا استفتاحات خطبه وثرثراته اليومية باسم الله وبالصلاة والسلام على النبى الأكرم، فليس الإيمان ما يقال، بل ما وقر فى القلب وصدقه العمل، وعمل الرئيس - حتى تاريخه - مما لا يدخل الجنة فى الآخرة ولا يقيم السعادة والعدل فى الدنيا(!).

وقبل أسبوعين، التقيت بالمصادفة صديقًا شخصيًا من قادة الإخوان المسلمين، وقال لى - فيما قال - إن سير الحوادث ينطوى على مفارقة، وهى أن شعبية الرئيس مرسى تزيد، بينما تنخفض شعبية الإخوان، قالها لى فيما يشبه الغيظ الممزوج بالحسرة، بدا الشعور مفهوما، وإن احتمل ضيقا إخوانيا من شخص مرسى، وعلى طريقة أن الحسنة - إن وجدت - تخص مرسى، أما السيئات فتعم على الإخوان جميعا، بدت زاوية نظر الصديق الإخوانى محقة فى لحظ انخفاض شعبية الإخوان، وبمعدلات تبدو مطردة، وبرغم ما يتيحه وجود مرسى فى الرئاسة من إمكانيات مضافة لعمل الإخوان، وتسخيرهم لموارد الجهاز الإدارى للدولة، وكأنها غنيمة مضافة لمليارات الإخوان مجهولة المصدر، ما علينا، المهم أن ملاحظة القيادى الإخوانى عن انخفاض شعبية جماعته فى محلها تماما، لكن الحديث عن ارتفاع شعبية مرسى لا يبدو كذلك، وقد نجح مرسى فى الوصول لكرسى الرئاسة، وفاز ــ بالكاد ــ بدعم قوى وطنية وديمقراطية من خارج

التيار الإسلامى فى عمومه، فلم يكن بوسع الإخوان والسلفيين إنجاح مرسى، والذى أضاف إليه نسبة الفوز الحرج دعم قوى وطنية ثورية أرادت تجنب ذهاب الرئاسة لأحمد شفيق، وكان كاتب السطور ممن فعلوها، وعلى قاعدة وجود خلاف جنائى مع شفيق، بينما الخلاف مع مرسى سياسى، ودعوت وقتها إلى التصويت لمرسى على طريقة أكل الميتة ولحم الخنزير، فضلت اختيار النار على الوقوع فى العار، وقلت - وقتها - إننى سأكون أول المعارضين لحكم مرسى، ولسبب موضوعى غاية فى البساطة، وهو أن حكم مرسى لن يكون غير نسخة أخرى من حكم مبارك، ومع مراعاة فروق التوقيت، وصدقت الحدوس والتوقعات والرؤى، ولم يعد من فارق ملموس بين حكم مرسى وحكم مبارك فى اختيارات السياسة والاقتصاد الأساسية، فالفروق كلها شخصية عابرة، ومن نوع أن بيانات بطاقة الرقم القومى لمرسى مختلفة عن بيانات المخلوع، ثم إن مبارك كان يبدو كتمثال جامد من الشمع، كان يبدو كإنسان آلى يقرأ نصوصا مكتوبة بحروف بارزة، بينما مرسى الأقل سنا، يحتفظ بلحيته بعد التهذيب الرئاسى، ويبدو ثرثارًا بالخلقة، وميالا إلى الارتجال الخطابى، ولا يكف عن الكلام، وإلقاء الخطب والمواعظ، ومراءاة الناس بصلواته الأمنية كل يوم جمعة، ويبدو كخادم مسجد بأكثر منه سيادة الرئيس، وكلها فروق شخصية مفهومة، لولا أنها تستنزف الملايين من خزانة الدولة المنهكة، فوق حرمان الآلاف من قوات الأمن المكلفة بحماية مرسى من أداء صلاة الجمعة، وتلك آثام دينية يتحملها مرسى أمام شعبه وربه، وتفرغ افتعالاته الدينية من مضمونها الافتراضى، وتضلها عن غايتها فى كسب شعبية مصنوعة، وبابتزاز المشاعر الدينية لشعب مؤمن وموحد بالفطرة، وقد بدا بالقرب من لحظة التنصيب الرئاسى، أن صورة «الرئيس المؤمن» المتواضع قد تجلب العطف الشعبى، مع أنها استنساخ بالكربون للصورة ذاتها التى أرادها لنفسه الرئيس الأسبق أنور السادات، والذى كان يقول دائما إنه «رئيس مسلم لدولة مسلمة»، وأنشأ ما أسماه

وقتها «ديوان المظالم»، وهو التقليد ذاته الذى استعاده الرئيس مرسى، لم يكن السادات إخوانيا، لكنه أراد استخدام المشاعر الإسلامية كذخيرة للانقلاب على خط عبد الناصر، وهكذا يفعل مرسى «الإخوانى»، ويمشى على خط الوطنية المصرية بـ«أستيكة»، وكما اشتهر الرئيس السادات ـ صاحب المزاج العالى ـ بتعبيرات من نوع «صديقى كيسنجر» و«صديقى بيجين»، فقد قلده الرئيس مرسى فى خطابه الغرامى الفضائحى إلى رئيس كيان الاغتصاب الإسرائيلى، وخاطبه بعبارة «صديقى العزيز العظيم شيمون بيريز»، وختم الخطاب ـ الفضيحة – بعبارة «صديقك الوفى محمد مرسى»، وزاد الطين بلة بتدنيس اسم الجلالة، ووضع عبارة بسم الله الرحمن الرحيم أعلى الخطاب الخيانى، كان انزلاق السادات إلى صداقة إسرائيل نذير شؤم شخصى، وانتهى باغتياله الدامى فى حادث المنصة الشهير، وقد لا يلقى مرسى نفس مصير السادات الدموى، لكنه يتعرض ـ بالفعل ـ لعملية اغتيال وذبح معنوى، كانت الجماعات الإسلامية هى التى اغتالت السادات جسديا، ولم تكن جماعة الإخوان ـ وقتها ـ عند منصة إطلاق النار، لكن جماعة الإخوان حاضرة عند منصة الاغتيال المعنوى لمرسى، وحتى إن كانت تظن أنها تحسن صنعا.

صحيح أن مرسى يبدو فى صورة الكادر الإخوانى المطيع، وعقيدته الثابتة أن الطاعة سبيل الترقى، لكن جماعة الإخوان تريده أن يطيع فوق ما يطيق، وتفرض عليه حصارا مشددا فى بيت الرئاسة، وتحيطه بمستشارين غاية فى الرداءة، يوقعونه فى الخطيئة بعد توالى الأخطاء، بعض هؤلاء المستشارين والمساعدين من جماعة خيرت الشاطر رأسا، ومن ماركة حسن مالك وعصام الحداد وأحمد عبدالعاطى وياسر على، وهم يتعاملون مع مرسى كموظف فى بلاط الجماعة صاحبة الجلالة، وآخرون من المتأخونين، أو من ذوى الانتماء «السرى» لجماعة الإخوان، هؤلاء جميعا يورطونه فى نصائح قانونية مهلكة، وفى دفعه لقرارات غير مدروسة، وهو ما جعل الرئيس يبدو فى صورة فنان الكوميديا الشهير عبد الفتاح

القصرى، والذى لعب دورًا تمثيليا لا ينسى فى فيلم «ابن حميدو» دور «المعلم حنفى» بشواربه التى يقف عليها الصقر، لكنه يبدو غاية فى الضعف والتردد أمام زوجته المفرطة فى بدانتها الجسدية، واشتهر «المعلم حنفى» بعبارته الشهيرة «كلمتى ما تنزلش الأرض»، وبعد أقل من عشر ثوان، وبعد أن يلمح شرر النار فى عين الزوجة البدينة، تجد عروق «المعلم حنفى» النافرة قد ارتخت، وتجد المعلم حنفى، وقد أحنى رأسه، وأضاف عبارة المذلة بعد عبارة البجاحة، وتجد عبارة «كلمتى ما تنزلش الأرض»، وقد انتهت إلى إضافة «تنزل المرة دى»، وهكذا بدا مرسى فى قرارات كبرى، يقلد «المعلم حنفى» بالضبط، يصدرون له أخطر القرارات، ومن نوع إعادة البرلمان المنحل وإقالة النائب العام، ثم يضطر الرجل إلى سحب القرارات، ويبتلع خيبته، وحتى القرار الوحيد المهم الذى لم يتراجع فيه، وهو إقالة المشير طنطاوى والفريق عنان والذى زاد شعبيته وقتها قليلا، عاد فتراجع عنه عمليا، وخضع لـ«فيتو» قيادة الجيش الجديدة، والتى قررت فرض حمايتها على طنطاوى وعنان، وهو ما يثير ذعر مرسى، ويجعله خائفا مستريبا فى نهاية لعبة ورطته فيها جماعته الإخوانية، والتى تدير له قراراته، وتهوى بسمعته الرئاسية، وتذبحه معنويا، ولن تتردد فى خيانته إن فكر فى خيانتها، وخرج من بيت الطاعة.

"صوت الأمة " فى ٢٩ م أكتوبر ٢٠١٢

رئيس تحت التمرين

أربعة شهور كاملة قضاها محمد مرسى إلى الآن فى بيت الرئاسة، ولم يتعلم الرجل بعد أن يكون رئيسا، والله وحده يعلم كم من الزمن يحتاج مرسى، وحتى ينتقل بسلامته من فئة «رئيس تحت التمرين» إلى معنى «الرئيس الحقيقى» لبلد بحجم مصر.

ولا نريد من أحد ولا لأحد أن يتفذلك، أو أن يذكرنا بأن مرسى رئيس منتخب، فهذه واقعة معروفة إجرائيا، وتوفر لمرسى صفة الرئيس من حيث الشكل، لكن المضامين تبقى فارغة، فمصر تبدو بلدا بلا رئيس إلى الآن، برغم أن مرسى يملك سلطات التنفيذ والتشريع كلها فى يده، لكنه يبدو كبطة عرجاء، يأخذون له القرارات المتخبطة فى أغلبها، ويتركونه وحده فريسة لدواعى الحرج، ولمهمة الذهاب فى الصلوات الأمنية، يحيطونه بأبهة الرئاسة، ويأخذون منه صلاحياته، وربما لا تكون فى حاجة للسؤال عن هؤلاء الذين يسلبون الرئيس صلاحياته، ويحولونه إلى «خيال مآتة»، فالمعنى ليس فى بطن الشاعر، بل فى بطن قيادة جماعة الإخوان، والتى نقلت مقرها القيادى عمليا من مبنى المقطم إلى قصر الرئاسة، ونقلت مهام مكتب الإرشاد إلى دولاب الرئاسة، وخلطت ميزانية الرئاسة بأموال الإخوان مجهولة المصدر، وأحاطت بمرسى، تعد عليه الأنفاس، وتنصح وتقترح، وتحصل على مناصب حاكمة كل يوم، وتزدرى مؤسسات الدولة كلها، وتحتقر حتى حكومة «التكنوخوان» التى شكلها مرسى، وتدبر لها المقالب والمؤامرات، وتوقعها فى شر أعمالها، وتصدر قرارات الخلع والتعيين فى سرية تامة، وتفاجئ بها رئيس الوزراء والوزراء والمحافظين، وهو ما جعل هؤلاء فى حالة فزع يومى، يخافون من أصغر عضو فى جماعة الإخوان،

وينفذون طلباته كأنها الأوامر الإلهية، وعلى ظن أنهم يكسبون الرضا السامى، ويضمنون دوام البقاء فى المناصب، ويلتمسون لأنفسهم الأعذار، فهم يرون الرئيس نفسه مجرد قناع، بينما القوة الحقيقية فى يد أعضاء مكتب الإرشاد، والسلطة الحقيقية فى يد خيرت الشاطر وأعضاء تنظيمه السرى داخل جماعة الإخوان، والذين يغتصبون السلطة العامة على طريقة اغتصاب عائلة مبارك لها تماما بتمام، فإذا كان صحيحا ـ وهو صحيح ـ أن مرسى رئيس منتخب، فإن أحدا لم ينتخب جماعة الإخوان ولا مكتب الإرشاد، ولا فوضهم بإدارة البلد، ولا مجال للادعاء بأن حزب الإخوان صاحب الأغلبية الشعبية، فهذه أغلبية موهومة، لم تتحقق أبدا، ولم يكن لحزب الإخوان فى البرلمان المنحل أغلبية، بل مجرد «أكثرية» أقل من نسبة الخمسين بالمائة، ثم إن هذه «الأكثرية» لم تعد موجودة بعد حل البرلمان، ولا يمكن استظهار وجودها من عدمه قبل إجراء انتخابات برلمانية جديدة، والمعنى: أن حزب الإخوان ليست له الآن أى «أكثرية» ولا أغلبية وبأى معنى دستورى، وأن الحديث عن «أغلبية» قائمة لحزب الإخوان كلام فارغ، فهذه الأغلبية موهومة ووهمية، ولا يوجد مسوغ شرعى واحد لاختيار أحد من الإخوان وزيرا ولا محافظا، ولا نائب محافظ ولا نائب وزير، اللهم إلا إذا كان اختياره قائما على أساس الكفاءة، وأغلب كوادر الإخوان التى جرى اختيارها معدومة الكفاءة والحمد لله، وبعضها ـ فى أفضل الأحوال ـ كفاءات درجة عاشرة، لكن هذا كله لا يبدو مهما فى نظر مكتب الإرشاد، والذى يدير قرارات مرسى، ويغتصب السلطة والقرار بغير سلطة شرعية، ولا يهمه تحطيم مصر، ولا تحويل مؤسسات الدولة إلى أطلال، ما دام الهدف يتحقق، وهو «تحطيم الدولة» تمهيدا لأخونة الدولة، وتنظيم انقلاب شامل لا يستثنى السيطرة على الجيش، وهو ما يفسر تصرفات مريبة غايتها شل يد الجيش فى سيناء، ويضيف إلى توقعات الإطاحة المحتملة بقيادة الفريق أول عبدالفتاح السيسى، والذى اختاره مرسى بعد إطاحة طنطاوى، وعلى سبيل المسايرة تمهيدًا للمغامرة،

والخلاصة أن مرسى يجرى استثماره كحامل أختام الرئاسة، وليس كرئيس عنده القرار الأول والأخير، فقد تحولت مؤسسة الرئاسة إلى ثكنة إخوانية، وتحول مرسى إلى رئيس تنفيذى تحت التمرين، وهو تحت الرقابة اليومية اللصيقة لمكتب إرشاد الإخوان، وهو ما يفسر تخبط القرارات التى تصدر باسم الرئيس، ويفسر فشله الذريع فى القيام بمهام الرئاسة، واضطراره دائما إلى التراجع عن قرارات يورطونه فيها، وكل ذلك لا يهم عند قيادة الإخوان، والأهم أن يظل مرسى فى وضع المطيع النموذجى، وأن يعين الجماعة فى الاستيلاء على مقدرات البلد، وفتح مجال البيزنس للمليارديراتها ورجال أعمالها، وزرع عناصر الإخوان فى إدارات الدولة، ثم الادعاء ـ بعد ذلك ـ أن الإخوان لا يحكمون، مع أنه ليس من حقهم الحكم لا شرعا ولا وضعا، ومع أن الوضع الحالى هو وضع اغتصاب سلطة، وتحويل للبلد إلى عزبة إخوانية، وتماما كما كان مبارك يتعامل مع مصر كعزبة خاصة لعائلته الفاسدة.

والمحصلة، أن مرسى مجرد رئيس تحت التمرين، ولا يهم قيادة الإخوان أن ينجح مرسى، أو أن يفشل، ويكفى عندها – أى الجماعة ـ أن يؤدى مهمته فى تمهيد الطريق للاستيلاء والتمكين، وله أن يقضى وقته فى التسلية، أو فى الدعوة لحوارات «خض ورج» مع أحزاب وقيادات وطنية كبرى وصغرى، المهم أن يجرى كل شيء تحت رقابة الإخوان، وفى حضورهم وتحت إرشادهم بالذات، فالجماعة تعرف طريقها، وتسعى للتصالح مع «جماعة مبارك» وأفواج الفلول، وبدعوى أن «ربنا يقبل التوبة» كما قال مرسى بعد صلاته الأمنية الأخيرة، وهو ما يفسر اقتراحه أو قراره العبثى الأخير، والخاص بفتح حساب برقم معلن فى البنك المركزى، ودعوة الفاسدين لوضع الأموال المسروقة فى حساب **٣٣٣-٣٣٣**، و«اللى عايز يتطهر يضع مال الفساد فى الحساب ده» كما قال السيد مرسى، وربما لم يعرف التاريخ السياسى قرارًا أعبط من قرار مرسى، فهذه «اقتراحات مصاطب» تليق بدرجة ذكاء قيادة الإخوان، والمقصود: التغطية على مصالحات خفية تجرى

على طريقة «شيلنى وأشيلك»، وتسهل استيلاء مليارديرات الإخوان على مشروعات وموارد بعينها، ولا بأس عند الجماعة من توريط مرسى فى قرارات ظاهرة العبط، فهى تحتفظ بحق التملص والتبرؤ من قراراته عند اللزوم، بينما هو لا يملك فتح فمه، وإذا فتح فمه فإنه يورط نفسه أكثر، وعلى طريقة كلامه وثرثراته الأخيرة عن «تسجيلات» لأعداء الثورة، وتأكيد «المصيبة» التى كشفها القيادى الإخوانى زلق اللسان عصام العريان، والخاصة بتسجيل «مكالمات الرئاسة» دون إذن قضائى، ولاستخدامها فى إرهاب الخصوم والسيطرة عليهم، وقد بدا حديث مرسى عن التسجيلات كأنه تأكيد رسمى على صحة تصريحات العريان الخطرة، وبدت ورطة الرئيس على طريقة المريب الذى يكاد يقول «خذونى»، وصحيح جدا ما قاله مرسى عن أعداء للثورة يتحدثون باسم الثورة الآن، لكنه نسى أن يذكر الأسماء، ربما لأن ذكر الأسماء قد يورطه وجماعته فى الفضيحة، فلم تكن قيادة الإخوان أبدا من الدعاة ولا المبادرين للثورة، وهى أقرب لمعسكر أعداء الثورة، وإلى التصالح والمساومة مع جماعة مبارك، وعلى طريقة قرارات مرسى التى تلغى قبل أن يجف حبرها على الورق.

"صوت الأمة " فى ٥ من نوفمبر ٢٠١٢

الخيانة العظمى فى سيناء

ما يحدث فى سيناء الآن أكبر من خطأ وأفدح من خطيئة، ويرتقى إلى مقام الخيانة العظمى كاملة الأوصاف.

وليس لأحد عاقل أن ينخدع بالتصريحات الرسمية الملوثة، وهى تؤكد - كالعادة - أن كل شيء تمام، وأن الوضع تحت السيطرة، بينما لا سيطرة فى شرق سيناء لغير الجماعات الإرهابية التكفيرية، والتى تفرض سطوتها، وتنفذ عملياتها فى وضح النهار، وتستهين بقوات الجيش والشرطة، والتى تحولت إلى وضع الرهائن، تقيم غالبًا حول المنشآت الرسمية، ومن نوع مبنى المحافظة ومديرية الأمن وأقسام الشرطة، ولا تجرؤ على التحرك خيفة القتل المفاجئ، وتجهل خرائط المنطقة كأنها قوات احتلال أجنبى(!)، وهو ما أضعف ثقة المصريين من أهالى سيناء فى قوات الشرطة المذعورة، بل وأوهن تقديرها لقوات الجيش نفسها، وهذه حالة تنذر بتدهور مضاعف، فثمة جماعات مجهولة ومعلومة تتحكم فى الوضع، وصلات الجماعات المريبة ممتدة مع جهاز «الموساد» الإسرائيلى من وراء الحدود، ثم إن صلاتها - على الجانب الآخر - ممتدة إلى مؤسسة الرئاسة المصرية، وعبر وسطاء ينتمون لأحزاب سلفية وجماعات إسلامية، وتجرى المفاوضات رأسًا مع مكتب الرئيس مرسى، وقد سبق أن ذهبت وفود وساطة فى سيارات الرئاسة الرسمية، ثم إن مرسى كلف مساعده - السلفى - بوساطة أحدث، وهى القصة ذاتها التى ترددت فى اجتماع لمرسى مع من يسمون أنفسهم بعلماء السلفية، والمعنى - ببساطة - أن ثمة اعترافًا رسميًا بجماعات الإرهاب فى شرق سيناء، وأن مرسى ينظر لهؤلاء بوصفهم رفاقًا فى التيار الإسلامى، وحتى لو كانت الرؤى والمصالح مختلفة، ومقابل الاعتراف الواقعى لمرسى بجماعات

الإرهاب فى شرق سيناء، وإقامته لخطوط اتصال ومفاوضات وساطة بدعوى الوعظ والإرشاد، فوق هذا السلوك المشين من رئيس منتخب للدولة المصرية، فإن أوامر مرسى الرسمية لقوات الدولة الرسمية مشكوك جدًا فى أمرها، فقوات الجيش تدعم تعزيزاتها فى شرق سيناء، لكنها تبدو فى وضع احترازى عاجز جدًا، فليست هناك ـ على ما يبدو ـ أوامر صارمة باقتحام أوكار الإرهابيين، وليست هناك ـ على ما يبدو ـ من تكليفات بالقضاء على الجماعات المريبة، ومرسى ـ كما هو معروف ـ فى وضع القائد الأعلى للقوات المسلحة، وامتناع القوات عن فرض السيطرة والقضاء على الإرهابيين، واستعادة سيناء بكاملها لسلطة الدولة لا سلطة الإرهاب، هذا الامتناع قد لا يصح تفسيره إلا بغياب الأوامر، أو بوجود أوامر بالتريث وكف إطلاق النار، والتفسير مفهوم، فلا يمكن لمرسى أن يجمع بين سياستين فى نفس واحد، أى أن يفاوض جماعات الإرهاب المنتمية إلى تياره الإسلامى، وأن يحاربها فى آن واحد، فما خلق الله لرجل من قلبين فى جوفه، وقلب مرسى ـ بالطبيعة ـ مع هوى جماعاته.

نعم، ما يحدث فى سيناء الآن جريمة خيانة عظمى كاملة الأوصاف، والضحايا ليسوا ـ فقط ـ من قوات الشرطة والجيش، والذين تساقط العشرات منهم قتلى وجرحى، ودون مقدرة على تعقب الجناة، ولا على الثأر لدماء الشهداء، وبما أضعف ثقة الأهالى فى قوات الدولة المصرية، وتركهم نهبًا للفزع من جماعات القاعدة وأخواتها، فالأمر جدّ لا هزل فيه ولا مصادفات، وثمة سلطتان الآن فى شرق سيناء، سلطة واقعية متزايدة النفوذ لجماعات الإرهاب، وتستقوى بصلاتها الظاهرة والخفية مع مؤسسة الرئاسة، ومع الرئيس مرسى بالذات، فيما تذوى السلطة الافتراضية للدولة، وتتحول قواتها المرابطة حول المنشآت إلى صور للزينة، وإلى موضوع سخرية الأهالى الخائفين على حياتهم وممتلكاتهم، وكل ذلك يجرى ببركات الرئيس مرسى، والذى يأخذ أوامره وتوجيهاته من مكتب إرشاد جماعة الإخوان، ويتنكر لقسمه الرئاسى، ويتذكر ـ

فقط - بيعته لمرشد الإخوان، ويسارع بعملية تحطيم الدولة تمهيدًا للأخونة اللاحقة، فجماعات الإرهاب لا تعد خطرًا فى تفكير قيادة الإخوان، بل هم رصيد إضافى قد يلجأ الإخوان إليه عند الحاجة، وإقامة خطوط وتواصل مع الإرهابيين قد تكون مفيدة للإخوان، وهو ما يتصرف مرسى على أساسه، ويتعهد لهم بالحفاظ على وجودهم وسلاحهم، ومقابل عدم إحراجه بالتوالى السريع للعمليات، والوعد بإضعاف ثقة الجيش المصرى بنفسه، و«خض ورج» قيادته الحالية لدفعها إلى مواضع حرج، وتمهيدًا - على مايبدو - للاستغناء القريب عنها، وتسريحها بالمعروف أو بدون معروف، وتنصيب قيادة تكون أكثر سلاسة وطاعة للإخوان، وهو ما يفسر إحباط عمليات الجيش، والتى يقول مرسى إنه يتولى قيادتها بنفسه(!)، وتحويل قوات الجيش إلى ما يشبه «الفيل الأعمى»، وبغير معلومات مخابرات دقيقة تيسر عملها وتنير طريقها، وتحويل الخطة «نسر» إلى الخطة عصفورة، وإرباك قيادة الجيش بالأوامر السياسية المريبة المتضاربة، والتى تصدر بتنسيق كامل مع الإسرائيليين والأمريكيين، فقد سبق أن دفع الجيش بأعداد كبيرة من المدرعات والدبابات إلى شرق سيناء، ثم صدرت أوامر مفاجئة بسحبها تنفيذًا لتعليمات الإسرائيليين، وهو المشهد نفسه الذى يتكرر الآن، إذ يجرى الدفع بقوات ودبابات ومدرعات، ثم يجرى سجنها فى أطواق تحيط بالمنشآت العامة، وقد لا تكون من مفاجأة إذا تكررت الخيبة مرة أخرى، وإذا صدرت أوامر مرسى بسحبها مجددًا، فقد كان تفريغ سيناء من السلاح المصرى هدفًا إسرائيليًا ثابتًا، وهو ما حدث بعد توقيع معاهدة العار المعروفة باسم معاهدة السلام، كانت تلك خيانة كامب ديفيد، والتى لا تمحى بمجرد العودة الرمزية لقوات ومعدات تابعة للجيش، بل بفرض السيطرة كاملة على أراضى سيناء، وفرض الأمن كاملا لأهالى سيناء، وفرض سيادة الدولة المصرية حتى حدودنا الدولية، والقضاء المبرم على الإرهابيين وجواسيس إسرائيل، وحرمان إسرائيل من امتياز نزع السلاح المصرى فى سيناء، وهو ما لا يبدو أن مرسى

يريده ولا جماعته الإخوانية، أو ـ بالدقة ـ لا توجد أمارات على أنّه يريده، وبقدر ما توجد أمارات خطر على خطط عكسية تمامًا، تنفصل فيها سيناء عمليًا عن المجموع والبدن المصرى، ويتحول فيها وجود الدولة المصرية إلى «خيال مآتة»، لا يخيف أحدًا، ويتحول شرق سيناء ـ بالذات ـ إلى منطقة نفوذ مشترك للإسرائيليين وجماعات الإرهاب، وهو ما تساعد سياسة مرسى على تنفيذه بالقصد أو بدونه، فهو يفضل التفاوض مع الإرهابيين شركائه فى تياره «الإسلامى»، ويلجأ لشل يد الجيش وجهاز المخابرات، ويبعث برسائل تطمين إلى الإسرائيليين، ويريد أن يثبت جدارة سيادته برعاية السادة الأمريكيين المحتلين لمصر.

وباختصار، ثمة خيانة عظمى تتم الآن فى سيناء، وسياسة الرئيس مرسى لا تبدو بعيدة عنها، والصمت على ما يجرى هناك جريمة، والمطلوب: تحرك عاجل قبل أن نصحو ذات يوم قريب على خبر انفصال سيناء.

"صوت الأمة " فى ١٢ من نوفمبر ٢٠١٢

عن الإخوان والإسرائيليين والفلسطينيين

لا نريد لأحد أن يخلط الأوراق، ولا أن يحل الفلسطينيون محل العدو الإسرائيلى، ولا أن يستصحب مع كراهية حكم الإخوان كراهية للفلسطينيين بالمرة.

فلسطين ليست قضية إخوانية، ولا قضية محصورة باهتمامات التيار الإسلامى، وإن كان التيار الإسلامى - كغيره - من المهتمين بالشأن الفلسطينى، شأنهم فى ذلك شأن تيارات الوطنية المصرية كلها، فالليبراليون واليساريون وأهل الوسط ليسوا أقل اهتمامًا من الإسلاميين بالقضية العربية الكبرى، والتيار القومى الناصرى أكثر اهتماما بالقضية من الإسلاميين، ومواقفه أكثر أصالة، ودعمه لاختيار المقاومة نهائى وحاسم، بينما تميل قيادة الإخوان إلى المساومة، وتعطيها أسماء أخرى من نوع «الهدنة» عوضًا عن لفظ «التسوية»، وقد لا تكون هذه قصتنا الآن، المهم أن نستبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود فى غبشة الفجر، وألا نضلّ السبل بدواعى كراهية الإخوان وحكمهم الفاشل، أو حتى الريبة - غير المشروعة - فى سلوك حماس وفصائل المقاومة الفلسطينية، فصحيح جدًا أن فلسطين هى قضية الفلسطينيين بامتياز، وصحيح جدًا أن فلسطين هى قضية الأمة العربية، وصحيح جدًا أن فلسطين هى قضية العالم الإسلامى والمسيحى الشرقى، وصحيح جدًا أن فلسطين هى قضية الضمير الإنسانى، كل ذلك صحيح وفى محله تمامًا، لكن الصحيح أيضًا - قبل ذلك وبعده - أن فلسطين قضية وطنية مصرية، وليس هذا الكلام عاطفيًا، بل يعبر عن الحقيقة الأم فى التاريخ المصرى بإطلاق عصوره، فقد كانت كل حروبنا مع إسرائيل دفاعا عن مصر، بل إن التطورات الكبرى فى التاريخ المصرى المعاصر جاءت

من الباب الفلسطينى، فقد ولدت فكرة تنظيم الضباط الأحرار على تراب فلسطين، وكانت نهضة مصر الكبرى مرتبطة دائمًا بالحروب مع إسرائيل، وبين عامى **١٩٤٨** و**١٩٧٣**، أى فى ربع القرن الذى نهضت مصر فيه، جرت أربع حروب مصرية مع إسرائيل، وكانت كلها حروبًا دفاعية عن مصر، سقط فيها مائة ألف شهيد وجريح ومعاق مصرى، سقطوا دفاعًا عن الوجود المصرى، فوجود إسرائيل فى ذاته خطر على الوجود المصرى فى ذاته، وهى القاعدة التى تتأكد الآن بعد أربعين سنة من السقوط المصرى، وفى أجواء مخاض عنيف يرج الوجود المصرى رجا، ويستعيد إحساس مصر بذاتها، ويستدعى شعورها بالألم على سنوات الضياع المسماة زورًا باسم سنوات السلام، فقد كانت مصر -بعد حرب **١٩٧٣** - رأسا برأس مع كوريا الجنوبية فى معدلات التنمية والتقدم والتصنيع والاختراق التكنولوجى، وصارت بعد أربعين سنة فى القاع تقريبًا، نزلت من الحالق إلى الفالق، وصارت تنافس بوركينا فاسو على مؤشر الفساد الدولى، كان السقوط صنوًا للخضوع وإضعاف الجيش وتفكيك الصناعات الحربية، وتماما كالتفكيك والتجريف الذى جرى على حياتنا المدنية الصناعية والزراعية والسياسية والثقافية، ولا نريد أن نستطرد فى شرح ما جرى، فالمعنى الذى نريده ساطع كالشمس، وفحواه أن مصر المتأهبة على جبهة الحرب هى مصر التى تنهض فى التاريخ، والعكس بالعكس، وأن حدود مصر السياسية أبعد كثيرًا من حدودها بالجغرافيا، وأن حصر مصر داخل حدودها الجغرافية لا يعنى سوى تضييع وجودها ذاته، وتأملوا التاريخ المصرى منذ عهد مينا موحد القطرين، فقد دارت معارك الوجود المصرى الكبرى فيما نسميه الآن بالشرق العربى، وفلسطين فى قلبه، وابحثوا من فضلكم عن جغرافيا معارك الوجود المصرى الكبرى، من «مجدو» تحتمس إلى «قادش» رمسيس، وإلى «عين جالوت» قطز و«حطين» صلاح الدين، وإلى معارك إبراهيم باشا سارى عسكر عربيستان ومؤسس الجيش المصرى، وإلى معارك جمال عبد الناصر، كلها دارت فى الشرق

العربى، وهو ما يعنى بالبداهة أن تفكيك كيان الاغتصاب الإسرائيلى شرط لازم لضمان سلامة الوجود المصرى، وأن حروب المقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل هى خط الدفاع الأول عن مصر، وهذا -بالضبط- ما نعنيه بقولنا: إن فلسطين قضية وطنية مصرية، وإن الانتصار لفلسطين هو فى حقيقته انتصار لمصر أولًا، ولمصر بالذات.

نعرف أن البعض بحسن النية أو بسوئها، يلجأ إلى خلط الأوراق، وإلى تزييف وعى الرأى العام، ويقول لك: إنها المؤامرة، وإن إسرائيل تخطط لطرد الفلسطينيين من غزة، وتوطينهم فى سيناء كوطن بديل، والمخطط حقيقى، ولم يولد الآن، وتضمنته خطط إسرائيل المعلنة منذ عقود، بل إن بريطانيا عرضت على اليهود توطينهم فى سيناء، وقبل أن يستقر المزاد الاستعمارى الاستيطانى على التهام فلسطين، وهذه حقائق تاريخية لا تتناطح فيها عنزتان، فالمخطط الإسرائيلى موجود، لكنه ليس قابلًا للتحقق بالضرورة، وأفضل طريقة لإحباط المخطط هى دعم بقاء الفلسطينيين على أرضهم وفك حصارهم، والفلسطينيون - بالتأكيد- ليسوا طرفا فى خطط إسرائيل، وثباتهم على أرضهم التاريخية يرتقى إلى مقام القداسة، وغزة - بالذات - هى التى تلد حركات المقاومة الفلسطينية جيلا فجيل، ومنذ عصر «فتح» إلى عصر «حماس»، وليس صحيحًا بالمرة أن أهل غزة يريدون الانتقال إلى سيناء، وتذكروا من فضلكم وقائع قريبة جدًا، ففى يناير **٢٠٠٨** ضاقت غزة بالحصار المجرم المفروض عليها، وتدفق قرابة ستمائة ألف فلسطينى إلى مدن وقرى شرق سيناء، واشتروا بضائع وسلعًا من التجار المصريين بأسعار مضاعفة، وأنعشوا السوق المصرية الراكدة، وعادوا جميعًا إلى غزة دون أن يتخلف أحد، وفى يناير **٢٠٠٩**، شنت إسرائيل حربها الطويلة ضد غزة، وقتلت ألفًا وخمسمائة فلسطينى فى حملة الرصاص المصبوب، ولم تترك حجرًا قائمًا على حجر فى غزة، ولم ينزح من الفلسطينيين أحد إلى مصر، وربما يكفى المثالان للذى يريد أن يقتنع أو يطمئن، فقد روجت جماعة مبارك لخرافة

الاحتلال الفلسطيني لسيناء، وكان القصد ظاهرًا، فقد أرادت أن تتخفى بعمالتها وخدمتها للاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، وأن تحجب عن الشعب المصرى أم الحقائق، وهى أن سيناء ذاتها ظلت رهينة لسلاح العدو الإسرائيلي، وظلت منزوعة السلاح المصرى في غالبها، وبعمق مائة وخمسين كيلومترًا، وظلت الدولة المصرية محرومة من سيادة السلاح في سيناء، وتركتها نهبًا لشراكة ثلاثية بين عائلة مبارك في شرم الشيخ، وجماعات الإرهاب في شرق سيناء، والسلاح الإسرائيلي المتأهب على الحدود، والراعى لجواسيس الموساد في قلب سيناء. وقد كان يشار إلى مبارك بوصفه أعظم كنز إستراتيجي للإسرائيليين، بينما قد يصح أن يشار إلى حكم الإخوان بوصفه كنزًا لطرف آخر، ليس لإسرائيل على طريقة إذعان مبارك المباشر، بل كأعظم كنز إستراتيجي للأمريكيين، وراقبوا - من فضلكم- تصرف الرئيس الإخوانى محمد مرسى مع العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة، فقد سحب مرسى سفير مصر في تل أبيب كتعبير احتجاجي، وهو ما اضطر مبارك نفسه لفعله غير مرة، ثم إن مرسى أرسل رئيس وزرائه هشام قنديل إلى غزة، ليس دعمًا للمقاومة بل دفعًا للمساومة، وصحيح أن مبارك لم يقدم أبدًا على مثل هذه الخطوة، لكن الخطوة لا تعبر عن اختلاف نوعى بالمرة، فقد ظل الهدف هو نفسه متعلقًا بامتصاص عابر لغضب الرأى العام، وظل السقف المنخفض هو نفسه، أى التحرك دون المساس بكامب ديفيد، وعلى طريقة الوسيط المصرى الضاغط على الفلسطينيين كما تريد واشنطن، وهو ما أرادت إسرائيل اختباره مجددًا بعدوانها الأخير على غزة، وتركت مرسى لاختبار الولاء للأمريكيين وعلى أن تظل سيناء كما هى منزوعة السلاح المصرى، وعلى أن يظل جيشنا مقيدًا ومأمورًا بوقف عملياته لتحرير سيناء من قبضة الإرهابيين وهيمنة الإسرائيليين.

"صوت الأمة " في ١٩ من نوفمبر ٢٠١٢

ثورة إسقاط الديكتاتور

محمد مرسى فقد شرعيته كرئيس منتخب فى لحظة إصدار قراراته الديكتاتورية الأخيرة، وفتح الباب للخروج عليه وخلعه لمن استطاع إلى ذلك سبيلا.

ويخطئ مرسى لو تصور أنه سيحتمى بتنظيم جماعته الإخوانية، وبمليارات المال الحرام من قطر وغيرها، وبدعم الأمريكيين المحتلين لقرار مصر، وربما كانت مصادفة بليغة، أن قرارات مرسى المتجبرة العبثية صدرت بعد لقائه مع هيلارى كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية، وبعد تهنئة الرئيس الأمريكى أوباما لمرسى على أداء الدور المطلوب منه فى حرب غزة، وإثبات ولاء الإخوان لواشنطن، فقد فقدت إسرائيل برحيل مبارك «أعظم كنوزها الإستراتيجية»، لكن واشنطن عوضت الخسارة الإسرائيلية بكسب مرسى وجماعته، وجعل الجماعة «أعظم كنز إستراتيجى للأمريكيين»، وهو ما بدا جليا فى تصرف مرسى وجماعته مع حرب غزة الأخيرة، وتحت ذات السقف المنخفض الموروث عن مبارك، أى دون المساس بكامب ديفيد مع الوساطة الضاغطة على الفلسطينيين. يقولون لك: إن مرسى رئيس منتخب، وأنها إرادة الشعب، بينما الحقيقة فى مكان آخر، فهم يدوسون إرادة الشعب، ويخونون مصر، وينقلبون على الثورة، وعلى طريق التحول الديمقراطى، فقد انتخب المصريون مرسى كرئيس، انتخبوه كرأس للسلطة التنفيذية، وبأغلبية محدودة جدا، وبتفويض محدد جدا، انتخبوه كرئيس وليس كملك، ولا كحاكم بأمر الله، ولا كقراقوش، ولا كعميل لجماعة الإخوان فى قصر الرئاسة، وما حدث مع القرارات الديكتاتورية الأخيرة، أن مرسى تحول من رئيس إلى ديكتاتور، وجمع السلطات كلها فى يده، وكأنه يقول:

«أنا الدولة» على طريقة لويس السادس عشر، وكأنه يقول: «أنا ربكم الأعلى»، ونحن لم ننتخب مرسى كرب لأن الكل عباد الله، وقد اخترق بقراراته حدود التفويض الشعبى، ولم يعد بقاؤه فى منصبه مشروعا، فقد هدم أى معنى أو مبنى للدولة أو للشرعية، وأشعل موجة غضب جديدة جارفة فى ميدان التحرير، أشعل الثورة الثالثة فى مصر خلال سنتين، فقد أنعم الله على مبارك بالغباء المفرط، وكانت النتيجة: خلعه فى موجة الثورة الأولى فى **٢٥** يناير **٢٠١١**، وأنعم الله على خلفائه فى المجلس العسكرى بالغباء والفساد، وكانت النتيجة: خلع المجلس العسكرى بثورة ثانية بدأت دون الإخوان فى **١٩** نوفمبر **٢٠١١**، وبعد عام واحد، جمع حكم الإخوان زاد مبارك من الغباء إلى زاد المجلس العسكرى من الفساد، وأضافوا عليه تواطؤا وخيانة للشعب والوطن والدين، وكانت النتيجة الفورية أن بدأت وقائع الثورة الثالثة بميدان التحرير فى **٢٣** نوفمبر **٢٠١٢**، ولم يجرؤ الإخوان على الاقتراب من ميدان التحرير هذه المرة، وهربوا للتظاهر بنصرة مرسى أمام قصر الاتحادية، وفى ذات المكان الذى كان مفضلا لمظاهرات جماعة «آسفين يا مبارك»(!).

وتصور أن مرسى يُنسب للثورة هو فضيحة عقلية ووجدانية، فمرسى وجماعته هم قوة ثورة مضادة بامتياز، وراجعوا سجل جرائمهم بحق الثورة، فقد عقدوا مفاوضات سرية مع عمر سليمان رجل مبارك فى عز مظاهرات ميدان التحرير، وكان مرسى بشخصه ضمن وفد الإخوان فى مفاوضات الغدر بالثورة، ثم عقدوا الصفقات المريبة مع مجلس مبارك العسكرى بعد ذهاب المخلوع، وتآمروا على شهداء الثورة الثانية التى بدأت من ميدان التحرير وشارع محمد محمود، واختارتهم أمريكا حكاما بالوكالة لرعاية مصالحها فى مصر والمنطقة، وقد بدت ارتباطات الإخوان بالثورة المضادة ظاهرة فى قرارات مرسى الديكتاتورية، فقد ادعى زورًا أنه سيعيد محاكمات قتلة شهداء الثورة، ولم يلحظ كثير من الناس نص العبارة التى انتهى بها قراره الخادع بإعادة المحاكمات، والذى

حصر إعادة المحاكمة فى «كل من شغل منصبًا سياسيا أو تنفيذيا فى عهد النظام السابق»، أى أن المقصود بالمحاكمة مجددًا هم مبارك ورجاله، وأن المقصود بجرائم القتل التى يعاد التحقيق فيها يتوقف عند تاريخ ١١ فبراير ٢٠١١، أى عند يوم إعلان مبارك تخليه عن الرئاسة، وتسليمها لمجلسه العسكرى، وهو ما يعنى - بالبداهة - أن كل من شغل منصبا سياسيا أو تنفيذيا فى عهد المجلس العسكرى لن يحاكم أصلًا، وأن كل من شغل منصبا سياسيا أو تنفيذيا فى عهد مرسى لن يحاكم أيضا، والمعنى: تحصين القتلة فى جرائم قتل مئات الشهداء، وبمن فيهم الشهيد الشاب جابر صلاح الذى قتلته قوات مرسى، فقد ارتكب مرسى نفس الجرائم المنسوبة لمبارك، ويريد أن يوهم الناس أنه يقف مع الشهداء، بينما هو المثال الساطع لخيانة دم الشهداء، ولم يقصد بدعوى إعادة المحاكمات سوى تضييع الوقت وذر الرماد فى العيون، وطمس الأدلة، والضحك على الذقون، ثم وضع «ملعقة عسل» على حلة السم التى هى قرارات مرسى، وهو ما ينطبق على قرار مرسى بإقالة النائب العام عبد المجيد محمود المكروه عندنا، وتنصيب القاضى طلعت إبراهيم بدلا منه، فقد أزيح النائب العام المعين من قبل مبارك، وجاء نائب عام معين من قبل مرسى، أى أنه أحل «نائب عام» من إخوان مرسى محل آخر من إخوان مبارك، أى أن «التسييس» المفرط فى الحالتين فاضح وفادح، واحتلال السلطة التنفيذية للسلطة القضائية هو نفسه فى الحالتين، وقد كان مبارك دائما يتحدث عن استقلال القضاء مع كل قرار يتخذه باحتلال القضاء، وهى الطريقة نفسها التى يتحدث بها مرسى، ويفعل، والنتيجة: تحويل القضاء إلى مرفق صرف صحى، وتسييد شريعة الغاب لا شريعة الله، وتحويل القضاة إلى موظفى أرشيف، وإلغاء أى جهة يصح التحاكم إليها فى خلافات السياسة والمجتمع، وهو ما لم يخجل مرسى من الجهر به علنًا فى جوهر قراراته الأخيرة، فقد ألغى سلطة القضاء كليا فى هذا البلد، وزعم أنه يطهر القضاء بينما يرتكب أعظم جريمة إفساد للقضاء، والدوس على كرامة القضاة، جميعا، والتغول على السلطة الوحيدة التى يصح الاحتكام إليها، وتحصين نفسه وقراراته وتأليهها،

وتنصيب نفسه «فرعون» يأمر فيطاع، ومنح شخصه حق اتخاذ جميع الإجراءات التى ترد على بال سيادته، أو تخطر فى عقل مستشاريه البؤساء، فقد قرر مرسى الخروج عن طوع ناخبيه، والدخول فى طاعة مرشده المأمور من الأمريكيين والخليجيين، وهو يتصور أن قراراته تضمن له طول البقاء، وتضمن لجماعته فرصة أخذ البلد كغنيمة، وهكذا كان يفكر مبارك بالضبط، ثم كانت نهايته، وهو القدر الذى لن يفلت منه مرسى ولا جماعته، مهما حشدوا من حشود ممولة بمليارات المال الحرام، فإرادة الشعب من إرادة الله، وحشود الثوريين أعظم من حشود الإخوان، و«جمعة الغضب» التى أطاحت بمبارك تتكرر الآن مع مرسى، ومع فارق ملموس لصالح نقاء الثورة هذه المرة، فقد غاب الإخوان واتبعوا سبيل الشيطان، وراحوا يحرفون الكلم عن مواضعه، وينقلون الكلمات من كتاب الله إلى كتاب الشياطين.

وباختصار، مصر الآن فى لحظة فارقة، مصر فى احتقان وطنى بسبب تورط الرئيس وصمته عن مؤامرة فصل سيناء، وفى احتقان اجتماعى بسبب خيانة الرئيس للشعب وانحيازه لمصالح المليارديرات، وفى احتقان سياسى بسبب خيانة الرئيس وتجاوزه لحدود التفويض الشعبى، وربما تكون غباوة مرسى مفيدة فى شفاء البلد من داء الإخوان، وتذكروا جيدا يوم جمعة الغضب الجديدة فى **٢٣** نوفمبر **٢٠١٢**.

"صوت الأمة " فى ٢٦ من نوفمبر ٢٠١٢

مرسى خارج الشرعية والإخوان ضد الشريعة

أقول لمرسى وجماعته احشدوا ما شئتم، وأنفقوا مليارات المال الحرام على جلب الأنفار، فلن يرتعب أحد، فقوة الحق أكبر مما تجمعون وتكنزون، ولن ينخدع أحد فى دعواكم بنصرة الشرعية والشريعة، فمرسى صار الآن خارج أى معنى للشرعية، وكذب الإخوان على الناس انكشف وبان، وثبت أن قيادتهم ضد شريعة الإسلام، وأنها لا تعرف من شرائع الدنيا غير شريعة الغاب. عن أى شريعة تتحدثون، وأنتم خدم للأمريكان وجنود لأعداء الأمة والإسلام، يفرح بكم أوباما، وتفرح بكم هيلارى، ويثنى شيمون بيريز على حكمة رئيسكم مرسى، ويصفه بأنه «رجل دولة»، فقد حل الرجل المنتدب من مكتب الإرشاد إلى قصر الرئاسة محل مبارك، يؤدى وظيفته نفسها، ويلصق «تيكت إخوانى» على البضاعة نفسها، وبقصد خداع البصر، كان المخلوع أعظم كنز إستراتيجى للإسرائيليين، وبدأ مرسى من حيث انتهى مبارك، وكرر فى أيامه الأولى ما فعله مبارك فى أيامه الأخيرة، وصار رجل الإخوان أعظم كنز إستراتيجى للأمريكيين، وتدفقت عليه مدائح الأمريكيين والإسرائيليين، فهو يؤدى المهمة المطلوبة بكفاءة أكبر من المخلوع، ويجد التغطية المطلوبة شعبيا من حشود جماعته، وعلى الطريقة ذاتها الموروثة عن مبارك، وهى عدم المساس بعجل أبيس، أى عدم المساس بكامب ديفيد، والقيام بدور الوسيط الضاغط على الفلسطينيين، والمتعهد بلجم تصرفات حماس، وتحقيق هدف إسرائيل فى إلحاق غزة بمصر، وفصلها عمليا عن هم المجموع الفلسطينى، ووقف عمليات الجيش المصرى فى سيناء، والتفاوض مع الإرهابيين أبناء عمومة الإخوان، وتكريس سلطتهم المنفردة فى شرق سيناء، والتى لا يشاركهم فيها غير جواسيس الموساد، وقواعد القوات

المتعددة الجنسيات بقيادتها الأمريكية، ومحطات الإنذار المبكر، و«المجسات» الإلكترونية الإسرائيلية التى وافق مرسى على زرعها عند خط الحدود، وقد سبق المخلوع مبارك إلى مثل هذه المخازى الخيانية، لكن مرسى تفوق على المخلوع فى ارتكاب جرائم الخيانة العظمى، ويتصور أن السفارة الأمريكية فى القاهرة سوف تحميه، وأن قواعد المارينز فى القاهرة وما حولها سوف تسنده، وأن محطة المخابرات المركزية الأمريكية فى السفارة سوف توفر له الدعم المعلوماتى، وهو ما يفسر اللغة الناعمة للإدارة الأمريكية تعقيبا على رفض المصريين لإعلان مرسى الديكتاتورى، فقد أعربت الخارجية الأمريكية عن قلق مائع، ثم مالت التعليقات اللاحقة إلى صف مرسى، وانهالت بالثناء والشكر على دور مرسى فى تنفيذ تكليفات أوباما خلال حرب غزة الأخيرة.

عن أى شريعة، وعن أى إسلام، يتحدث مرسى، أو تتحدث جماعته، وهم أبناء البؤس نفسه الموروث عن المخلوع، بحل ملياردير اتهم محل مليارديرات مبارك، ويهدرون مال الدولة ليضيفوه إلى خزائنهم، ويسلكون سبل العصابات المحترفة، وينتصرون لرأسمالية المحاسيب، ويواصلون سياسة «يسرقونا ويشحتوا علينا»، ويعرضون البلد فى سوق النخاسة، ويرفض رجلهم مرسى تنفيذ أحكام القضاء بإعادة الشركات الصناعية المسروقة ــ باسم الخصخصة ــ إلى ملك يمين الشعب، ويجعلون يد مصر هى السفلى، تتسول هبات أمراء الخليج العملاء لإسرائيل وأمريكا، أو هبات تركيا العضو فى حلف الأطلنطى، أو هبات الأمريكيين باسم المعونة، والتى لا يجرؤ مرسى، ولا تجرؤ جماعته، لا يجرؤون على رفضها أو الاستغناء عنها، برغم تفاهة قيمتها المالية، وبرغم كونها لا تمثل عشر معشار ثروة واحد من مليارديرات المال الحرام عن الإخوان أو من غيرهم، وبرغم أن المعونة التافهة هى واسطة العقد فى تكريس احتلال مصر سياسيا، وإخضاعها للشروط الأمريكية، ولوصاية البنك وصندوق النقد الدوليين، والتى يواصل مرسى سيرة مبارك نفسها فى الخضوع للوصاية، ويرهق

كاهل الشعب المصرى بديون جديدة، وإلى حد أن كل مولود مصرى يولد، وفى عنقه دين قدره خمسة عشر ألف جنيه، ثم يتحدث هؤلاء عن شريعة الإسلام، وكأنهم لا يعرفون مقاصد الشريعة الإسلامية، وهى مقاصد خمسة، أولها: حفظ النفس، وثانيها: حفظ العقل، وثالثها: حفظ الدين، ورابعها: حفظ المال، وخامسها: حفظ العرض، فأين هذه المقاصد من شريعة الغاب التى ينتصر لها الإخوان، أين حفظ النفس وحق الحياة؟، وفى بلد غاطس بأغلبيته العظمى تحت خطوط الفقر والبطالة والعنوسة والمرض والمذلة، أين مقاصد الشريعة، وأين هم منها؟، وهم يساعدون على سرقة البلد، بل ويشاركون فى السرقة، بجعل رجالهم فى المناصب وعلى مفاتيح الثروة، وبغير مسوغ من شرعية أغلبية لم تكن لهم فى البرلمان المنحل، ثم صارت عدما مع حل البرلمان، فبأى حق يشغلون مناصب الوزراء والمحافظين ورؤساء الهيئات، وبأى حق يغرفون من مال الشعب لتمويل وسائل إعلام مملوكة للدولة، وحولوها إلى وسائل إعلام تابعة لمكتب إرشاد الإخوان، وبأى حق يحولون مؤسسة الرئاسة إلى تكية، وإلى «مولد وصاحبه غائب»، وما هو حجم الملايين التى ينفقها مرسى فى بيت الرئاسة؟، وأتحدى مرسى وجماعته أن يعلنوا ميزانية مؤسسة الرئاسة الآن، وهم لن يفعلوا، تماما كسلوك مبارك الناهب السارق للبلد، والذى حول البلد وموارده إلى تكية وعزبة خاصة لعائلته، وتماما كما تفعل جماعة الإخوان الآن، والتى تحول الكذب عند قادتها من عادة إلى عبادة، وخانت الوطن والشعب وشريعة الإسلام، وغلبت منطق الغنيمة على مقاصد الشريعة.

وأعرف الكثير من شباب الإخوان وشباب السلفيين، وهم من بين أفضل الشباب المصرى تربية وخلقا، لكن قادتهم الذين أعرف أغلبهم من صنف آخر، يرددون أراجيز الكهنة، ويسلكون سبيل اللصوص، ويدوسون مقاصد الشريعة، ويحشدون الشباب لنصرة العصبية الجاهلية، وليس دفاعا عن شريعة هم أول من يخونها، ودفاعا عن شرعية موهومة للديكتاتورية والظلم والخيانة،

فقد جرى انتخاب مرسى كرئيس للجمهورية، أى كرأس للسلطة التنفيذية لا غير، وليس كملك ولا كقراقوش ولا كحاكم بأمر الله، ولا كطاغية يحتل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية جميعا، وإعلان مرسى الديكتاتورى، ثم إصراره المتبجح عليه، هذا السلوك يفقد مرسى الشرعية التى انتخب على أساسها، ويعطى شرعية مقابلة للخروج السلمى عليه، ولا محل هنا لترهات من نوع تحصين الشريعة للحاكم الظالم، أو تحريم الخروج عليه، وعلى ذات الطريقة التى روج لها «مشايخ» كاذبون بصدد تحصين مبارك، فالأصل فى الإسلام أن العقد شريعة المتعاقدين، وقد أقدم مرسى على فسخ العقد بينه وبين ناخبيه، وتجاوز حدود صلاحياته طبقا للعقد، وجعل نفسه فى وضع «المعصوم» الذى لا يسأل عما يفعل، لا يسائله الناس ولا يخضع لأحكام القضاء، ويحول البلد إلى غابة ينهى فيها ويأمر، ويحصن نفسه، ويحصن «مجلس شورى» لم يشارك فى انتخابه سوى سبعة بالمائة من الناخبين، أى أنه مجلس لا يعبر عن إرادة الشعب بأى معنى، ثم إنه فى حكم المنحل بعوار قانون انتخابه، ثم يأتى مرسى ليحصن مجلس الشورى، وتأتى جمعية الإخوان والسلفيين لتعطيه حق تشريع لم يكن له ساعة انتخابه، وعلى طريقة وعد بلفور، والذى أعطى فلسطين للصهاينة، وهى الطريقة ذاتها التى سلكها مرسى وجمعية الدستور المزورة، فقد أعطى من لا يملك لمن لا يستحق، والمعنى: أن مرسى فقد شرعيته بالكامل، وتوجب ـ شرعا ووضعا ـ أن يجرى خلعه إن لم يرجع عن غيه، فلا يصح لأحد عاقل أن يأتمن من يخون الشرع والشرعية، لا يصح لأحد عاقل أن يأتمن مرسى على إجراء انتخابات جديدة، وما من حل لضمان السلم الأهلى بغير إجراء انتخابات رئاسية مبكرة وانتخابات برلمان جديدة، وبشروط تكفل ضمان نزاهة الانتخابات، **أولها:** أن تشكل حكومة محايدة تدير الانتخابات، **ثانيها:** الإشراف القضائى الكامل، **ثالثها:** أن يجرى تأمين لجان الانتخاب بقوات الجيش، فلم تعد القصة فى دستور أعور ولا فى إعلان دستورى مؤكد البطلان، وأصل القصة أن قادة الإخوان

يخافون من إعـادة الاحتكـام للـشعب فى انتخابـات نزيهـة، وهـم يريـدون إرهـاب القضاة لتسهيل عملية التزوير، ويريدون إثارة الفزع وإسالة الدماء لفرض سلطة بلا شـرعية، وبدعوى الشـريعة التى هى براء منهم ومن مخازيهم إلى يوم الدين.

"صوت الأمة " فى ٣ من ديسمبر ٢٠١٢

القاتل

لا نفرق فى المصريين بين دم ودم، فكلهم شهداؤنا، وسواء كانوا من الإخوان أو من الثوريين، كلهم شباب فى عمر الورد قصفت أعمارهم مبكرًا، وراحوا ضحية قاتل أصلى واحد وحيد، صارت مصر كلها تعرف اسمه، وتعرف يده الملطخة بالدم الحرام، ولن يفلت من عقاب الناس، ولا من عقاب الله الذى يمهل ولا يهمل.

ولا أظنك ـــ عزيزى القارئ ـــ تسألنى عن الاسم، فأنت تعرفه كما أعرفه، إنه محمد مرسى المغتصب الآن لصفة رئيس الجمهورية، محمد مرسى الذى ينتحل صفة المسلم التقى، وهو لا يتورع عن سفك الدم فى الشهر الحرام، وتحويل البلد كلها إلى أطلال، وقتل المصريين جميعا، ولا لشيء إلا ليبقى مرسى على الكرسى، وبلا أدنى شرعية، فقد زالت عنه صفته كرئيس منتخب، وتحول إلى ديكتاتور و«قراقوش»، يصدر إعلانات عبثية استبدادية، وينقلب على أبسط معانى الشرعية، ويحكم كرئيس عصابة لا كرئيس لبلد عظيم فى حجم مصر، ثم يحس بضآلة حجمه، وصغار شأنه، وتمرد مصر الحية على سلطانه المغصوب، فيفقد أعصابه، ويستدعى أهله وعشيرته لنصرته، فيأتون كجيوش التتار، ويهجمون كعصابات الظلام، يضربون ويكسرون ويقتلون، ويسيلون الدماء فى كل مكان، وبغير تمييز بين رجل وامرأة، ولا بين صحفى ومتظاهر، ولا بين عابر ومعارض، ويقيمون غرف السحل والتعذيب على باب قصره، وينزعون من نفوسهم أى معنى للآدمية، ويتحولون إلى وحوش كاسرة، يريدون إرهاب الناس، وإجبارهم على ابتلاع مرسى، لكن الناس لا ترتعب ولا تبتلع، وتصمد فى وجه القتلة المحترفين، وتذيقهم كأس الهزيمة، وتنبذهم نبذ النواة، فيصرخون ويولولون، ويدعون أن القتلى جميعا من عشيرة مرسى، بينما الشهداء بالعشرات،

والمصابون بالآلاف، وبينهم الشهيد محمد السنوسى الذى ساوم الإخوان أهله بإغراءات مالية مقابل ادعاء نسبته للإخوان، وبينهم مناضلون من طراز رفيع كأحمد دومة والحبيب الكفائى الصحفى الشاب الحسينى أبوضيف، وقلة قليلة بينهم من شباب الإخوان، والذين راحوا ضحايا لبرامج غسيل الأدمغة، ولأوامر العصابة التى تتحكم فى قيادة الإخوان، وهى ذات العصابة التى انتدبت مرسى لقصر الرئاسة، وتعاملت مع مصر كغنيمة وعزبة خاصة، وراحت تكرر جرائم عصابة المخلوع مبارك، وتحول جهاز الإخوان إلى ما يشبه جهاز أمن الدولة، وتحول شباب الإخوان إلى عساكر أمن مركزى، وتحول قيادات الإخوان الوسطى إلى ضباط تعذيب، وفى مشاهد دموية بشعة مسجلة بالصوت والصورة، تفضح وحشية القتلة، والذين يدعون انتسابا للإسلام، بينما الإسلام برىء منهم ومما يفعلون، وإلى يوم يبعثون.

نعم، لم يعد الصمت ممكنا، ولا المواربة ولا الإخفاء، ولا قول الكلمات الباهتة فى مواسم الدم، فدماء الشهداء جميعا، وبمن فيهم من قتل بين شباب الإخوان، دماء هؤلاء جميعا فى رقبة مكتب إرشاد الإخوان، وفى رقبة خيرت الشاطر الرجل القوى فى قيادة الإخوان، وفى رقبة محمد مرسى دوبلير الشاطر وتابعه المطيع، ولا قيمة هنا لما يسمى تحقيقات النيابة، والتى يجريها نائب عام اصطفاه الإخوان، ورغم ذلك أفرجت عن كل الذين اتهمهم مرسى علنًا فى خطابه الكذوب، ولا قيمة لتحريات أجهزة الأمن المجبرة على موالاة الإخوان وموالاة مرسى، والتى وقفت عاجزة عن إنهاء المذابح ومنع الحرائق، ثم يحدثك مرسى فى خطابه الفارغ من المعنى عن «المندسين»، وهى صيغة جديدة لما كان المجلس العسكرى يطلق عليه صفة «الطرف الثالث» و«اللهو الخفى»، والتى حالت دون أى تحقيق جدى فى مقتل مئات الشهداء أيام حكم مجلس طنطاوى وعنان، بينما القتلة معروفون بالاسم والرسم، وما من طرف ثالث ولا يحزنون، والمسؤولية عن الجرائم معلقة فى رقاب جماعة طنطاوى وعنان، وتماما كما كانت

المسؤولية معلقة فى رقبة المخلوع عن شهداء الموجة الأولى للثورة فى ٢٥ يناير ٢٠١١، والتى صدر فيها بحقه حكم قضائى بالسجن المؤبد، وبسبب تركه لأنهار الدم تجرى، ودون أن يصدر أمرًا بوقف القتل، بينما جرى إعفاء جماعة طنطاوى وعنان من العقاب الرمزى الذى طال مبارك، وبسبب تواطؤ وتحصين قيادة الإخوان لرجال المجلس العسكرى السابق، وتضامنهم معه فى وصف شهداء الموجة الثانية للثورة بالبلطجة، وهو نفس ما يفعله الإخوان الآن فى وصف شهداء الموجة الثالثة للثورة، فقد تعودوا على الكذب وأدمنوه، وعلى خداع الآلاف من شباب الإخوان طيبى القلب، والذين تدفعهم قيادتهم إلى ارتكاب الجرائم، وعلى ظن أنهم سيفلتون من العقاب، وهو ما لن يحدث أبدًا، فمسؤولية مرسى وجماعته عن المذابح هى مسؤولية مبارك ذاتها، وهو ما يفسر تشابه خطاب مرسى بعد المذبحة مع خطاب المخلوع الأول وقت الثورة الأولى، وإلى حد التطابق المثير للانتباه، وبنفس اللغة الأمنية البائسة، وبذات الطريقة فى تزوير وقلب الحقائق، فقد كانت مظاهرات الزحف العظيم ـ فى الثلاثاء ٤ ديسمبر ٢٠١٢ ـ سلمية تماما، وكانت واحدة من أروع مشاهد الثورة المصرية الجارية، ولم تسل ليلتها قطرة دم واحدة، وبدا التفوق الأخلاقى فيها ساطعا وعلى أفضل صورة، وبدت عبقرية الشعب المصرى مفاجئة فى عطائها المتدفق كنهر النيل، بينما حاول مرسى المرعوب تشويه الصورة المتألقة، وادعى أن عدوانا وقع على إحدى سيارات الرئاسة، وهو ما لم يقع أصلا ولا وقع له شبيه، فالمشهد كله كان منقولًا على الهواء بالصوت والصورة، بينما هرب مرسى ليلتها من باب جانبى لقصر الرئاسة، وراح يدبر مع سادته فى مكتب الإرشاد طريقة للرد على الزحف الشعبى السلمى، وجاء الرد بعد ساعات عصر اليوم التالى، وأرسلوا ميليشيات الإخوان المحمولة برا، وبدأ الضرب والتحطيم والقتل، أى أن ساعة الدم كانت مضبوطة على توقيت وصول ميليشيات الإخوان، وهو ما يعلم به مرسى يقينا، وبصفته عضوا لايزال فى جماعة الإخوان، وهنا مربط الفرس، والقرينة الكبرى

التى تغنى عن زحام التفاصيل التى جرت بعدها، فالمسؤولية عن الدماء التى سالت ظاهرة تخترق العين، وطوال ليلة القتل لم تصدر كلمة عن مرسى، ولا صدر أمر واحد لأى جهة بإيقاف المذبحة، وهو ما يجعل من مرسى متهما أول فى الجريمة كلها، وهو المسؤول الأول عن جرائم الترك والتحريض والتدبير، والمطلوب: أن يخضع مرسى للتحقيق والمحاكمة، وقبل أن يخضع سادته فى مكتب إرشاد الإخوان للتحقيق والمحاكمة ذاتها، فقد زالت شرعية مرسى كرئيس منتخب لحظة إصداره للإعلان الديكتاتورى، ثم فى تناقضات قراراته اللاحقة الصادرة بحسب أوامر مكتب الإرشاد، فقد مد عمل جمعية الدستور فى الإعلان لشهرين، ثم أنهى عمل جمعية الدستور فى يومين، وبدا كأنه يقايض الناس على أمرين كلاهما شر مطلق، فإما الخضوع لإعلانه الديكتاتورى، أو الموافقة فى استفتاء مزور على دستور مزور، وحين فوجئ بالزحف الشعبى الهائل إلى محيط قصر الرئاسة، تصور أن عميلة قرصنة ـ على طريقة موقعة الجمل ـ قد تنقذ كرسيه المهزوز، ونفذ المذبحة التى انتهت إلى هزيمة سياسية وأخلاقية كبرى للإخوان ولمرسيهم، وسالت فيها دماء غزيرة بريئة حتى من شباب الإخوان، وهو ما يتحول بوضع مرسى من رئيس فاقد للشرعية إلى متهم بالقتل، ولن ينفع مرسى عناده ولا كبره، ولا ميليشياته، تماما كما لم ينفع المخلوع عناده وجبروت أجهزة أمنه، فقد تحول الرجل إلى رئيس لعصابة بالمعنى الحرفى، تحول إلى رجل هارب من شرطة التاريخ، وقد دقت الساعة واقتربت النهاية، وجاء أوان القبض على القاتل الحقيقى، وبقرار الشعب صاحب الثورة وصانع التاريخ.

وتستطيع قيادة الإخوان أن ترتكب ما شاءت من مذابح، وأن تعتقلنا أو تغتالنا، لكن رئيسها مرسى لن يفلت من عقاب الناس، ولا من عقاب الله الذى لا يفلت المجرمين.

"صوت الأمة " فى ١٠ من ديسمبر ٢٠١٢

لك يوم يا مرسى

ربما تكون واقعة الاستفتاء على الدستور مجرد حادثة عرضية، وقد لا تكون للنتائج - أيا ما كانت - قيمة كبيرة فى مجرى حوادث صراع سياسى اجتماعى عاصف تتقدم إليه مصر الآن.

فالاستفتاءات على الدساتير عمل شكلى تماما، وليس فيها معنى استظهار الإرادة الشعبية، ولدواع مفهومة ومنطقية جدًا، فالاستفتاء يتم - كما هو معروف - على **٢٣٦** مادة، وقد يكون لكل ناخب رأى بالقبول أو بالرفض فى كل مادة على حدة، وهذا هو المعنى المحدد لإبداء الرأى، أما أن يتم الاستفتاء على كومة مواد بالجملة، وأن تصل هذه المواد إلى مئات، خصوصا فى دستور تتناقض مواده، ويبدو فيه التلفيق ظاهرا، وكذا خدمة مصالح بعينها لجماعة بعينها، وإلى حد فرض استمرار مؤسسات بعينها كمجلس الشورى سيئ الصيت، والذى هو فى حكم المنحل دستوريا، ولم يشارك بانتخابه سوى سبعة بالمائة من الناخبين، وفى مقابل تحطيم المحكمة الدستورية، ووضع مواد تقيل ثمانية من قضاتها على طريقة «كيد النسا»، وإلى آخره من نصوص بدا فيها العبث فجًا ووقحًا، وبما جعل من مشروع الدستور عملًا غاية فى الركاكة، وأقرب إلى عناوين الفضيحة منه إلى عناوين القانون، ومليئا بصنوف عوار يعترف بها نائب الرئيس نفسه، ثم يطلب من الناس أن يصوتوا على أشياء لا يعلم بها أغلبية الناخبين، ولا أتيحت فرصة معقولة للنقاش فيها، وفى أجواء من إعراض القضاة المستقلين عن السلطة، ودهس القانون بتقسيم الاستفتاء مزاجيا على مرحلتين، وانعدام صور الرقابة الجدية على التصويت، وكلها دواع تجعل نتائج الاستفتاء مشكوكا فى أمرها، وتضاعف صور الاحتقان السياسى.

ولا يصح لأحد أن يزعم موافقة الشعب على الدستور فى استفتاء العبث، تماما كما لا يصح لأحد أن يزعم موافقة الشعب على معاهدة العار المعروفة باسم معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، ولمجرد أنه قيل وقتها إن استفتاء شعبيا جرى على المعاهدة المشؤومة، ووضع الرئيس السادات فيه وقتها أسئلة أخرى مضافة إلى سؤال المعاهدة، فكل استفتاء مركب مما لا يصح الاعتداد بنتائجه، والدساتير بالذات تنتهى قصتها وقت أن توضع الأقلام، ووقت أن توضع آخر نقطة بعد آخر كلمة فى مشروع الدستور، ثم لا يكون الاستفتاء الشعبى عليها غير احتفال وطنى لتدشين الوثيقة الكبرى، وليس على طريقة لعبة الثلاث ورقات، ووضع مبدأ الشريعة إلى جوار مبادئ الاستبداد والظلم الاجتماعى، فالشريعة فوق أن يستفتى عليها، وقد كانت دائما مبدأ حاكما فى كل الوثائق الدستورية المصرية، ولم تكن أبدًا موضعا لجدال سفيه، ولا موضعًا للخلط بينها وبين مدارس الفقه، ولا مذاهبه الوضعية البشرية، ثم إنه لا علاقة تربط سمو الشريعة بتدنى مواد الحقوق والحريات والنظام السياسى فى الدستور الجديد، والتى بدا الغرض من وضعها واضحًا جليًا، فهى تفترض ألوهية الحاكم أو رئيس الجمهورية، وتضعه فوق المساءلة أو المحاسبة، وتفتعل كيانًا مشوهًا اسمه مجلس الشورى، تعطيه صلاحيات تشريع مقررة لمجلس النواب، وتضيف «زائدة تشريعية» تنهك خزينة الدولة بمصروفاتها، ثم تستبقى لرئيس الجمهورية صلاحيات شبه إلهية، وتجعله رئيسا للدولة ورئيسا للجيش ورئيسا للشرطة، ومهيمنا على تعيينات الأجهزة القضائية والرقابية، وتخلط معنى الدولة بمعنى الحكومة، ثم يتضح قرب نهاية النص ما هو الهدف؟، فالمواد الانتقالية تعطى الحق لمحمد مرسى فى الاستمرار بولايته الرئاسية إلى يونيو **٢٠١٦**، وفى انتهاك فاضح للقاعدة الأصولية فى تطور النظم السياسية، والتى تقضى بإجراء انتخابات رئاسة وانتخابات برلمان مع بدء سريان أى دستور جديد. إذن، فالهدف مفضوح، وهو فرض مرسى على الكرسى، والحيلولة دون

الاحتكام للشعب، وفى سؤال واحد صريح، كان ينبغى طرحه على الناس فى استفتاء عام، وتكون صيغته كالتالى: هل توافق على استمرار مرسى فى قصر الرئاسة؟، ولو طرح الأمر على الناس بهذه البساطة، وأتيح للناس أن يقولوا رأيهم فى حرية ونزاهة، فالنتيجة معروفة ومرعبة للإخوان بالذات، فالأغلب الساحق من الناس لا يطيقون رؤية مرسى، خصوصا بعد أن تكشفت خيبته الثقيلة، وبدائية تكوينه العقلى والوجدانى، وعجزه الخلقى عن حمل مهام رئاسة بلد عظيم بحجم مصر، فالرجل لا يصلح حتى لإدارة مجلس محلى، وقد انتخبه الناس لمجرد تجنب ذهاب الرئاسة لأحمد شفيق رجل المخلوع مبارك، وكان اختيار السيئ تجنبا للأسوأ، لكن أحدًا لم يكن يتخيل درجة البؤس التى سيكون عليها مرسى، وبدا الرجل ـ بعدها ـ على حقيقته، وعلى تواضع قدراته العقلية والسياسية، بدا الرجل مقيما فى قاع البؤس الذى لا قاع بعده، وبدا كالروبوت لا يتحرك بغير «الريموت كنترول» الإخوانى، وهو ما يفسر تضارب وركاكة قراراته، واتخاذه لقرارات بعد منتصف الليل، ثم يعود عنها فى الصباح التالى، فمرسى لا يسأل ولا يأتمر سوى بقادة الإخوان، وليس المسؤول بأعلم من السائل، وقادة الإخوان لا يملكون أمورهم فى أيديهم، وينتظرون دائما إشارة «الضوء الأخضر» من واشنطن، أو من وكلائها الإقليميين على عنوان قطر، وهذه الدواعى كلها جعلت الحكم فى مصر مسخرة العالمين، وضاعفت معدلات السخط السياسى والاجتماعى فى مصر، وكشفت حقيقة جماعة الإخوان كنسخة مكررة لجماعة مبارك، وإن كانت بكفاءة أقل، فترزية جماعة مبارك الفاسدة كانوا قد أكملوا تعليمهم، ويستخدمون علمهم ـ القانونى ـ فى خدمة الطغيان، بينما ترزية جماعة مرسى الفاسدة من صنف أقل تعليما، وكما لو كانوا حصلوا على شهاداتهم بالغش، أو أنهم تركوا التعليم متسربين من المدارس الابتدائية، وبدا ترزية جماعة الإخوان على درجة عظيمة من الجهالة، ويورطون مرسى فى مصائب أكبر من مصيبته الشخصية الخلقية، ويتناسون القاعدة الكبرى

الناظمة لوعى الشعوب الحية، وهى أن أحدا لا يستطيع خداع كل الناس فى كل الوقت، وقد أفاق الشعب المصرى من غيبوبته، وتسترد ملايينه وعيها بسرعة لافتة من سنوات، وكشفت خداع «ترزية» مبارك الأذكياء نسبيًا، ولن تصمد أمامها حيل خداع الجهلاء من «ترزية» مرسى، وكما سقط مبارك فى النهاية، فسوف يسقط مرسى بالتأكيد، ولن ينفعه الدستور المزور، ولن تفيده استفتاءات العبث، ولا افتعال معارضة مستأنسة على الطريقة ذاتها الموروثة عن مبارك، ومنحها المناصب والامتيازات نزحا من عرق الناس وكدهم وضرائبهم، ولا توزيع مقاعد مجلس الشورى - غير الشرعى - على عناصر مريبة، تدعى دور الوساطة الآن، وتخدم سلطة الثورة المضادة والفلول الإخوان، فقد سقطت الأقنعة، واحترقت الصور المراوغة.

وباختصار، مصر تريد التغيير الآن، وبثورة الشارع، وبانتخابات رئاسة مبكرة مع انتخابات البرلمان، وكما كان لمبارك يومه، فسيكون لمرسى اليوم الآخر، يوم النهاية الطبيعى لكل ظالم جهول، ولكل قاتل سفاك لدم المصريين، وسوف يأتى اليوم قريبا جدًا، ويفرح الشهداء، ويتحقق حلم شهيدنا العظيم الحسينى أبوضيف.

"صوت الأمة " فى ١٧ من ديسمبر ٢٠١٢

مصر فى البرزخ

البرزخ ـ فى الدين ـ طريق الانتقال من الحياة للموت، ومصر الآن فى برزخ عكسى من الموت إلى الحياة، وفى الحالين تسهل ملاحظة مشاعر الضيق والاختناق والحيرة، والخوف من المجهول.

قد لا يكون الأمر مقصورا على مصر، بل الشعور نفسه موجود فى أقطار الثورات العربية المعاصرة، لكنه يظهر فى مصر أكثر وضوحا بدواعى حجمها السكانى الهائل، وثقل أوجاعها وأحزانها، وحرارة أشواق المصريين الطافحة إلى عالم جديد لا يبدو فى قبضة اليد.

وربما هى قصة الثورات العربية نفسها، وهى ـ أى الثورات ـ من طراز فريد حقا، خاصة فى صورتها السلمية الراقية كما جرى نسبيا فى مصر وتونس واليمن بالذات، فهذه الثورات لا تشبه ما كان قبلها من ثورات، وبدأت عفية هادرة صاخبة، وبلا قيادة مطابقة، وبغير إمكانية لتحقق فورى لأهدافها، واجتيازها لطرق غاية فى الصعوبة والوعورة، فقد بدت الفجوات منظورة، وبالذات بين الثورة العفية والمجتمع المنهك، وربما كان ذلك هو ما دفع كاتب السطور لتنبيه أطلقه قبل سنوات من الثورة، فقد قلت مبكرا إن مصر سوف تدفع ثمن مبارك مرتين، مرة فى وجوده، ومرة أخرى بعد خلعه، وتوقعت مزيجا من حكم العسكر وحكم الإخوان لمصر بعد ذهاب مبارك، وقلت: إن حكم الإخوان سيكون قرينا ـ لا بديلا ـ لحكم مبارك، وأن ما يبدو من تناقض بين جماعة الإخوان وجماعة مبارك مجرد خداع صور، وأن التناقض فيزيائى لا سياسى، فالطرفان فى ذات المركبة وعلى ذات وجهة السير، وهو ما أظهرته حوادث متدافعة تجرى الآن، فالتطابق تام فى اختيارات السياسة والاقتصاد، وهو ما يفاقم من تعقيدات المأساة

المصرية، ويتدهور بالحال العام أكثر، ويمد الثورة المصرية بوقود يجدد نارها، ويزيد من دواعى الإحباط، واحذروا شعبا يصيبه الإحباط.

غير أن برزخ الضيق والإحباط لا يبدو بلا نهاية، فالثورة المصرية المعاصرة توالى سيرتها الفريدة، سيرة «إيزيس» فى الأسطورة المصرية الرمزية القديمة، سيرة «إيزيس» التى تلم أشلاء زوجها وحبيبها «أوزوريس»، وتضمها جسدا واحدا متحدا، وتحمل منه فتلد «حورس» رمز مصر الجديدة، والمعنى الرمزى للأسطورة يبدو ظاهرا فى أحوال مصر الآن، فالبلد يمر بلحظة اختناق واضطراب مؤلمة حقا، لكنها ـ فى الوقت ذاته ـ واحدة من أعظم لحظات التغير السريع فى الوعى، فقد دخلت لحظة الثورة العفية على مجتمع غاية فى الإنهاك، يعيش ما يزيد على ثلثى سكانه تحت خطوط الفقر والبطالة والعنوسة والمرض بالمعنى الحرفى، وبدت المفارقة ظاهرة بين حيوية الثورة وركود المجتمع الذى تدهورت حالته، وقضى أربعة عقود قبل الثورة فى حالة انحطاط تاريخى، تحول فيها المجتمع المنهك إلى غبار بشرى، خرج من سباق التاريخ، وسادته مشاعر بؤس ويأس، وخاطبت تيارات اليمين الدينى بؤسه كجمعية خيرية، ثم إنها خاطبت يأسه كجمعية دينية، وبدا تغول اليمين الدينى كأنه القدر الزاحف، وعلى نحو ما أظهرته البروفات الانتخابية الأولى بعد الثورة، والتى عكست استسلام المجتمع المنهك لدواعى الخداع، لكن عدوى الثورة العفية دفعت بدماء جديدة إلى شرايين المجتمع المنهك، وراح المصريون ـ فى كتلتهم الغالبة ـ يفيقون من الغفلة ونومة أهل الكهف، وتستعيد ملايينهم وعيها بسرعة، وعلى طريقة «كبش النار» لا الوعى المسبق، وكشف خداع الصور المراوغة، وهو ما يفسر الاختلاف الجوهرى فى النتائج المعلنة للاستفتاء الأخير، فقد لا يكون الدستور المستفتى عليه مهما، وهو قابل للتغيير فى أقرب فرصة بإذن الله، لكن اللافت حقا فى القصة كان شيئا آخر، وهو حجم المعارضة لنص مجرد لم يطلع عليه الأغلب الساحق من الناخبين، فقد قاطع سبعون بالمائة من الناخبين عملية الاستفتاء

كلها، ونزلت نسبة المشاركة إلى ما يقارب النسب المعتادة فى أواخر سنوات مبارك، وهو ما يعكس حالة الإحباط والضيق من حكم الإخوان بدستوره وسياسته، وفى الهامش الضيق للمشاركة، بدت المعارضة لافتة جدا، فقد أدارت ظهرها لنص الدستور المطروح، وصوتت بالرفض الجذرى لوجود الرئيس الإخوانى، وقد جرى - بالطبع - تحريف واسع للنتائج، وبما زاد صوريا من نسبة التصويت بالقبول، وهى لا تزيد فعليا - لا صوريا - على نسبة النصف بين الناخبين المشاركين، ونصف النصف الموافق كانوا من عوام الناس الطيبين، والذين وقعوا فى ظن أن إقرار الدستور يعنى الانتقال للاستقرار، وواصلوا سيرة التصويت المصرى التقليدى الموافق على أى نص يطرح للاستفتاء، وسواء قرؤوا أم لم يقرؤوا، بينما نصف النصف من المشاركين كانوا فى خانة أخرى، وكانوا ممن وقعوا تحت التأثير المباشر لدعاية جماعات اليمين الدينى، وهو ما يعكس تراجعا دراميا لتأثير اليمين الدينى، وانكشافا لفساد بضاعته، وانفضاحا لتمسحه التجارى بالشريعة والإسلام، فلا أحد فى مصر ضد الشريعة ولا ضد الإسلام، وسياسات اليمين الدينى معادية فى الجوهر لتعاليم الإسلام، وهو ما يفسر لا مبالاة المصريين المتزايدة بالدعاية الكاذبة، وتدافع حوادث الرفض الشعبى لاستخدام منابر المساجد لدعايتهم الحزبية، ولعل تأمل جغرافيا الرفض يزيد من وضوح الصورة، ففى القاهرة - العاصمة - كانت كفة الرفض كاسحة بامتياز، وهو ما سرى فى المدن الكبرى والصغرى، وفى تناسب طبيعى مع مستويات الوعى الأكثر تقدما، بينما تزيد نسب الموافقة فى الريف والجنوب ومحافظات الأطراف القبلية النائية، والتى ظلت بعيدة عن معنى الثورة، وغارقة فى أوحال البؤس والتخلف الاجتماعى والفقر «الدكر»، فضلا عن عار الأمية التى يصل معدلها فى مصر إلى أربعين بالمائة من السكان، وليس هذا ذنبهم بالطبع، وهذه معضلة يصح أن تلتفت إليها تيارات الثورة العفية، وأن تبتكر أساليب جديدة لرفع وعى المحرومين، وشرح برامجها المنحازة لحقوقهم الضائعة.

وباختصار، تبدو مصر كأنها تتقدم فى البرزخ، وتفيق من غيبوبة طويلة، وتستعيد وعيها بسرعة لافتة، وتصمم على الانتصار لمعنى الثورة «الموءودة» فى قبور اليمين الدينى.

"صوت الأمة " فى ٢٤ من ديسمبر ٢٠١٢

عـام النـار

الاحتقان السياسى هو الجزء الظاهر من جبل النار فى مصر، بينما قواعد الجبل الغاطسة تبدو أخطر، وفيها احتقان اجتماعى، نتوقع أن تتدافع مظاهره عاصفة فى عام **٢٠١٣**، وهو العام الذى قد يستحق صفة «عام النار» فى التاريخ المصرى.

وبالطبع، لا توجد خطوط فاصلة بين الاحتقان السياسى وانذارات الغضب الاجتماعى، والصلة وثيقة بين عجز السياسة واحتمالات الانزلاق لانفجار اجتماعى، ومعارك السياسة ظاهرة، ولا فرصة كبيرة للوصول إلى مشهد ختام لنظام قابل للاستقرار، وحتى لو جرت الانتخابات البرلمانية بصورة مرضية، فالخلل أعمق بمراحل، ودواعى القلق أكبر من دواعى الاطمئنان، وأصل القصة معروف، فقد ولدت الثورة المصرية الأخيرة بلا قيادة مطابقة، ولا تزال الثورة بأحلامها وأهدافها إلى الآن على رصيف الشارع، وفى خانة المقاومة، تقوم كالعنقاء دائما من رماد، وتتوالى موجاتها العفية ضد صور مستنسخة من حكم المخلوع مبارك، فقد بدا مجلس طنطاوى وعنان امتدادًا بالمبنى والمعنى لإدارة المخلوع، وبدا الحكم الهجين «التكنوخوانى» بإخوانه وفلوله امتدادًا لإدارة المخلوع بالمعنى دون المبنى، وهو ما يفسر استمرار الاختيارات ذاتها فى الاقتصاد والسياسة، وإن بدت الكفاءة أقل كثيرًا، فقد كان ترزية مبارك ممن أكملوا تعليمهم، بينما يبدو ترزية الإخوان كأنهم خرجوا من المرحلة الابتدائية، أو أنهم حصلوا على شهاداتهم المضروبة بالغش وتداعى القيم العلمية، وبدا الرئيس الإخوانى تائها فى سروال الرئاسة، لا تسعفه بلاغة خدام المساجد، ولا الصلوات الأمنية فى كل يوم جمعة، وفى وسط رأى عام أكثر تنبها ويقظة، لا

ينخدع بالمسوح الكاذبة، وتفزعه ركاكة حكم الإخوان، وشهواتهم الغلابة فى جمع الغنائم، وإدارتهم للبلد على طريقة الذين يتعلمون الحلاقة فى رءوس اليتامى، وانتهاء حكم الإخوان بسرعة إلى صورة عائلية طبق الأصل من حكم عائلة مبارك، فمرسى «رئيس افتراضى»، وعائلة خيرت الشاطر التجارية تدير قصر الرئاسة وتصدر الأوامر نهارًا، ثم يقوم مرسى بتوقيعها وإصدارها فى منتصف الليل، وبطريقة لصوصية للغاية، وبنصوص تطيح بأبسط الاعتبارات القانونية والدستورية، وتشكل جريمة اغتصاب كاملة للسلطة، فقد أخذ مرسى لنفسه سلطة تشريع لم تكن له وقت انتخابه، ثم أعطاها لمجلس الشورى الذى يترأسه صهره أحمد فهمى، وهكذا أعطى من لا يملك لمن لا يستحق، وعلى ذات طريقة وعد بلفور الذى أعطى فلسطين لكيان الاغتصاب اليهودى، وما من مبالغة فى المقارنة، فوجود مجلس الشورى فى ذاته جريمة إهدار للمال العام فوق إهدار القانون، فقد جرى انتخابه بفضيحة، ولم يشارك فى انتخاب ثلثيه سوى سبعة بالمائة من جملة الناخبين، ثم إن المجلس المنكود فى حكم المنحل قانونا بسبب عوار دستورى فى قانون انتخابه، وهو ذات العوار الذى انحل بسببه مجلس الشعب السابق، ثم يجىء مرسى فى نوبة «قراقوشية»، ويعطى المجلس الباطل سلطة التشريع كلها، ويعين تسعين عضوا من عشيرته وأخواتها من جماعة أمن الدولة، وبدعوى أنه يستدرك حقا له سكت عنه لستة شهور عن رئاسته، واستنادًا للإعلان الدستورى الصادر فى **٣٠** مارس **٢٠١١**، والذى جرى انتخاب مرسى على أساسه، ثم تعامل معه كمنديل كلينكس رماه فى أقرب سلة مهملات، ثم تذكره بعد أن جرى الاستفتاء على الدستور الجديد، والذى أقره مرسى بالمخالفة الصريحة لنص المادة ستين من الإعلان الدستورى نفسه، والتى تقول فى عجزها بالنص.. «ويعمل بالدستور من تاريخ إعلام موافقة الشعب عليه فى الاستفتاء»، وهو ما يعنى موافقة هيئة الناخبين التى يقترب عددها الراهن من **٥٢** مليونا، أى موافقة **٢٦** مليونا على الأقل، بينما لم يوافق سوى عشرة

ملايين ناخب على الدستور فى الاستفتاء الأخير، وهكذا اجتمع «المتعوس» مع «خايب الرجا» على البطلان الكامل، فالدستور «المتعوس» لا يمثل سوى أقل من عشرين بالمائة من الشعب، ومجلس الشورى المنكود لم يحصل ثلثاه على ثقة أحد سوى سبعة بالمائة من الناخبين، ثم لم يحصل الثلث الثالث سوى على موافقة ناخب واحد هو مرسى نفسه، وهو رجل فقد بالكامل شرعية وجوده فى قصر الرئاسة، وإن كان لم يفقد بعد ثقة مكتب الإرشاد وخيرت الشاطر، وهؤلاء يتخوفون من انتخابات مجلس النواب المقبلة، واحتمالات فقدانهم لأكثرية فى المجلس الجديد، وأرادوا افتعال سلطة تشريع لمجلس الشورى الباطل، وحتى يعرقل عمل مجلس النواب لدى انتخابه، ويتيح الفرصة لمرسى لطرح استفتاء على حل مجلس النواب إن جاء بأغلبية من القوى الوطنية والديمقراطية، وهكذا تتضح الصورة، وتتكشف تداعيات القلق السياسى المرشح للتزايد كلما تقدمت شهور **٢٠١٣**، فوق ما يعرفه القارئ العزيز، وتعرفه القارئة العزيزة من تداعيات ساخنة فى الشارع السياسى، يتوقع لها أن تبدأ فى الذكرى الثانية لثورة **٢٥** يناير **٢٠١١**، ترفع راية العصيان السياسى، وترفض بالجملة دستور الإخوان وحكم الإخوان.

وبالتداخل مع نار القلق السياسى ومليونيات الشارع، تبدو حالة الاقتصاد غاية فى التردى، وتبدو مصر كبلد على شفا إفلاس، وبسبب اتصال نفس السياسات الموروثة عن المخلوع، والتى تزيد الأغنياء غنى، وتزيد الفقراء فقرًا، وتشعل الأسعار، وتحطم سعر الجنيه المصرى، وتتجه إلى الخصخصة الكاملة لما تبقى من أصول الدولة وشركاتها، وعلى طريقة «الصكوك الإسلامية» التى هى تكرار حرفى لصكوك محمود محيى الدين رجل جمال مبارك، وهو ما يعنى أن عملية بيع البلد متصلة، فوق رهن الأصول لمصلحة قروض أمير قطر المخول أمريكيا برعاية حكم مرسى، ودعك من التغييرات المحتملة فى حكومات

مرسى، وسواء أتى بوزراء من الإخوان أو من المريخ، فسوف تلاقى المصير ذاته، وسوف تحقق ذات الفشل المذهل الذى تحقق لمرسى، فقد انكشف كل شيء وبان، وسوف يخرج رجال مبارك من السجون تباعا، وربما يخرج المخلوع نفسه، وتنتهى المحاكمات الهزلية إلى «الفاشوش»، تماما كما لم يعد مليم واحد من الأموال المنهوبة، كما لن يحاكم ـ طبعا ـ أحد من مجلس طنطاوى وعنان، وكلها عناصر تكمل الصورة البائسة لحكم الإخوان، والتى تبدو مستنسخة بالحرف من دفاتر حكم المخلوع، فقد كانت سياسة مبارك معلقة، ويديرها حكم عائلى معلق، وبلا قاعدة اجتماعية تسند أو تدافع فى لحظة الخطر، وهى ذات الصورة التى يبدو عليها حكم الإخوان بفارق وحيد، فسياسة حكم الإخوان معلقة أيضا، أى أنها تتبع وتخدم مصالح القلة الثرية على حساب الأغلبية الفقيرة، وتستند إلى شبكة ولاء خارجى تنتهى خيوطه إلى واشنطن، لكن حكم الإخوان يختلف فى شيء واحد، وهو استناده لقاعدة اجتماعية تكونت فى عقود من حول تنظيم الإخوان، وهو ما قد يبطىء من حكم الأقدار، لكنه لا يمنع، وقد جرى استنزاف جزء كبير من قاعدة الإخوان الاجتماعية فى شهور القلق السياسى، وبدت أمارات الضعف المتزايد ظاهرة على هيئة الإخوان، وبدا كيان الإخوان مترنحا فى انتظار الضربة القاضية، والتى تتداعى المواقيت إلى ساعتها مع انفجار شعبى وارد جدًا فى «عام النار».

"صوت الأمة " فى ٣١ من ديسمبر ٢٠١٢

٨٠٪ من المصريين رفضوا الدستور

صحيح أن مصر ليست بلدا لحروب أهلية، هكذا خلقها الله، وهكذا تكونت تاريخيا، وهى بلد عصى جدا على أى انقسام أو انفصال جغرافى، لكن الانقسام السياسى فيها لا يبدو مرشحا لالتئام قريب، فثمة مخاض سياسى واجتماعى عنيف، وثمة ثورة عظمى تتوالى موجاتها، ولم تصل بعد إلى مشهد ختام صالح للاستقرار، وحديث البعض عن «إقرار دستور» مجرد حبر يجف بسرعة على ورق دشت.

وباليقين، فإن الدستور الجديد ـ المدعى بإقراره ـ لا يليق ببلد عظيم كمصر، فوق أن الحديث عن إقراره بصفة شرعية زعم مشكوك فى أمره، فقد جرى استفتاء على الدستور، وجرى إعلان نتائج، وبادر «الرئيس» مرسى إلى إعلان بدء العمل بالدستور، بينما أعلنت المعارضة الديمقراطية عن استمرار المعركة من أجل إسقاطه، ولا تزال عشرات الدعاوى القضائية منظورة، كما لا يزال الجدل متصلا، واعتصامات الشارع متجددة، والقلق الاجتماعى تتدافع مظاهره، تماما كما لايزال الخلاف متفاقما حول شرعية وجود مرسى فى قصر الرئاسة، وحول شرعية عملية إقرار الدستور.

قد يقول البعض إن القصة انتهى أمرها، وأن نتائج الاستفتاء أعطت مؤيديه نسبة ثلاثة وستين بالمائة وتزيد، وهذه قراءة خادعة، فبصرف النظر عن التزوير والخروقات الانتخابية الواسعة، فإن نسبة التأييد المذكورة لا تعنى شرعية إقرار الدستور، ويلزم أن نتأمل النتائج فى سياق أوسع، فعدد الناخبين المسجلين فى مصر يصل إلى **٥٢** مليونا، وعدد المشاركين فى الاستفتاء أقل من **١٧** مليونًا، أى أن نسبة المشاركة فى الاستفتاء تزيد قليلا على ثلاثين بالمائة، أى أقل من نسبة الثلث،

وهذه أقل نسبة تصويت انتخابى بعد الثورة المصرية الأخيرة، وباستثناء وحيد هو فضيحة انتخاب مجلس الشورى بسبعة فى المائة من الناخبين، فقد وصلت النسبة فى استفتاء ١٩ مارس ٢٠١١ إلى الأربعين بالمائة، ووصلت فى انتخابات مجلس الشعب إلى ستين بالمائة، ووصلت فى انتخابات الرئاسة إلى ستة وأربعين بالمائة، ثم تراجعت فى الاستفتاء الأخير إلى حاجز الثلاثين بالمائة، وهو ما يعنى أن نسبة المقاطعين قاربت السبعين بالمائة، والمغزى ظاهر، فقد أدارت أغلبية الناخبين ظهرها لحكاية الدستور، وعبرت بالمقاطعة الواسعة عن تشاؤمها وإحباطها.

نسبة المقاطعة العالية جدا تبدو ملفتة، وتكشف عوار التعميمات الإعلامية عن الإقبال الزائد والكاسح، وعن طوابير التصويت الممتدة أحيانا إلى كيلومترات، وإن كانت ملاحظة الطوابير فى حد ذاتها صحيحة، وهى لا تعود إلى إقبال استثنائى على التصويت، وبقدر ما تعود إلى هرج ومرج صاحب عملية تنظيم الاستفتاء، وبسبب مقاطعة أغلبية القضاة للإشراف على الانتخابات، وهو ما أدى إلى تجميع أعداد كبيرة من اللجان فى مكان واحد، ومن ثم بدت صور الطوابير خادعة، فهى تعكس زحاما مختلقا لا إقبالًا زائدًا، والأرقام الرسمية ذاتها تكذب دعوى الإقبال الزائد، وقد اعتمدنا عليها فى السطور أعلاه، ثم إنها - أى الأرقام الرسمية - تكشف الأثر الفادح للخروقات الانتخابية، فقد أحالت اللجنة الرسمية المشرفة على الانتخابات آلاف البلاغات إلى النيابة العامة، وكشفت الأرقام الرسمية ذاتها وجود ٣٠٣ آلاف صوت باطل، وهى أصوات أبطلها أصحابها فى صورة مقاطعة نشيطة ورفض أكيد، وهذه نسبة كبيرة جدا قياسا إلى إجمالى المشاركين فى التصويت، أضف إليها عدد المصوتين الرافضين للدستور الجديد، وعددهم - طبقا للأرقام الرسمية - يزيد كثيرا على ستة ملايين صوت، وهذه أكبر نسبة رفض فى تاريخ الاستفتاءات المصرية بإطلاق العصور،

والمحصلة: أن نسبة القبول بالدستور الجديد تزيد قليلا على ستين بالمائة من المشاركين بالتصويت، أى أنهم أقل من ثلثى المصوتين فعلا، وأقل من عشرين بالمائة من إجمالى الناخبين المقيدين، وهو ما يؤكد أن النتائج المعلنة على عوارها تعنى رفض الدستور لا اقراره، فقد رفضته وامتنعت عن التصويت له نسبة ثمانين بالمائة من هيئة الناخبين المصريين، وهذه نقطة قانونية بالغة الأهمية، فلا يوجد فى القوانين المصرية تحديد معين لنصاب الفوز فى الاستفتاءات عموما، لا فى قوانين الانتخابات، ولا فى قانون مباشرة الحقوق السياسية، لكن الاستفتاء الأخير بالذات بدا محكوما بنص غاية فى الأهمية، وافق عليه المصريون فى استفتاء ١٩ مارس ٢٠١١، وبنسبة قاربت الثمانين بالمائة، وتضمنه الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١١، وهو الإعلان الذى دارت على أساسه انتخابات البرلمان والرئاسة، وظل ساريا حتى تاريخ الانتهاء من الاستفتاء على الدستور الجديد، فقد جاء نص المادة ٦٠ من الإعلان المذكور على النحو التالى «..ويعمل بالدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه فى الاستفتاء»، أى أن النصاب المطلوب هو «موافقة الشعب»، وبدون أدنى إشارة إلى مشاركين أو مقاطعين، وبدون تحديد لنصاب أقل، فلم يقل - مثلا - إن موافقة نسبة الثلثين من المشاركين تكفى، والنتائج الرسمية تؤكد أن الموافقين أقل من ثلثى المشاركين بالتصويت، فما بالك بالنصاب الذى توحى به عبارة «موافقة الشعب»، أى موافقة هيئة الناخبين، وأقل نصاب مفترض لها أن يصوت نصف الناخبين بالموافقة، أى أن يوافق على الدستور ٢٦ مليون ناخب، بينما المشاركون جميعا ــ بمن وافق ومن رفض ــ أقل بعشرة ملايين عن الحد الأدنى المفترض لنصاب الموافقة، وهو ما يشير إلى بطلان عملية الاستفتاء بكاملها، وإلى انعدام أبسط معانى شرعية إقرار الدستور الجديد.

وقد يقول لك أحدهم: إن دساتير فى دول أخرى، أو أن تعديلات دستورية

جرى إقرارها بنسب تصويت شعبى أقل مما جرى فى مصر مؤخرا، وهذه كلمة حق يراد بها الباطل، والسبب ظاهر، فالفارق كبير جدا بين دساتير تتغير فى نظم ديمقراطية مستقرة، أو أن تجرى تعديلات ما على دساتيرها الأصلية، وهذه حالات قد تقبل فيها أغلبية النصف زائد واحد بين المشاركين بالتصويت، وتختلف تماما عن دستور مصر الجديدة، والذى يفترض أنه دستور تأسيسى لنظام جديد بعد ثورة عظمى، وهو ما يستدعى توافقا وطنيا جامعا، لم يتوافر الحد الأدنى منه فى عملية إعداد الدستور، ولا توافر الحد المرضى منه فى التصويت الشعبى، ويكفى أن تعلم أن دساتير مصر - بما فيها الدستور الجديد - تشترط موافقة الثلثين فى البرلمان على تعديل مادة واحدة فى الدستور، فما بالك بدستور كامل، فشل مروجوه فى ضمان نسبة الثلثين لتأييده من بين ثلث من لهم حق التصويت، ومع ذلك يعلن محمد مرسى - الرئيس الافتراضى - عن إقراره بنسبة لا تكفى لتمرير قانون مرور.(!)

"صوت الأمة " فى ٣١ من ديسمبر ٢٠١٢

خيبر خيبر يا إخوان!

كم يبدو حظ صديقي – السابق – د.عصام العريان في جماعة الإخوان مماثلا لحظ د.مصطفى الفقي في جماعة مبارك المخلوع.

الفقي والعريان كلاهما يبدو مثقفا بطريقة معقولة، وكلاهما لم يبلغ الطموح الذي يرى أنه يستحقه في جماعته، فلم يصل الفقي، وهو الدبلوماسي القدير، والمثقف زلق اللسان، والمحدث اللبق، لم يصل الفقي في رحلته مع جماعة مبارك إلى المنصب الذي حلم به، وهو أن يكون وزيرا لخارجية مصر، وكان كلما صعد درجة على السلم الوظيفي، يجد من يدفعه دائما إلى أسفل، وفي روايات الفقي غير الذائعة عما جرى، تجده دائما يشير بأصابع العتب والغيظ والاتهام إلى شخصيات كانت نافذة التأثير أيام مبارك، وإلى أسامة الباز بالذات، وأحيانا إلى عمرو موسى، وبعد الثورة، جرت محاولة أخيره للفقي، وحاول القفز إلى منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية، وحصل على موافقة دول عربية مؤثرة، وعلى جواز عدم ممانعة من المجلس العسكري الحاكم وقتها، لكن النتيجة النهائية كانت استبعاده وتنصيب وزير الخارجية المصري د. نبيل العربي أمينا عاما للجامعة العربية، وهكذا أوى الفقي إلى كهف اعتزاله الأخير، واكتفى بختام سجله الوظيفي، والذي كان أرفع منصب فيه هو مندوب مصر الدائم في الجامعة العربية، مع أنه قبلها بسنوات طويلة، كان قد اقترب جدا من أذن وعقل المخلوع، وكان سكرتير مبارك للمعلومات أواخر ثمانينيات القرن العشرين، وعلى طريقة الفقي ذاتها، تمضي سيرة عصام العريان في جماعة الإخوان التي حلت مؤقتا محل جماعة مبارك، فالعريان أكثر ثقافة من غالبية أعضاء مكتب الإرشاد، وبدا لوقت في صورة المثقف الإصلاحي في جماعة تكره التفكير، وخلا الجو

لدوره بعد فصل الجماعة للرمز الإصلاحى البارز د. عبد المنعم أبو الفتوح، وتصور العريان أن طريقه للقمة بات سالكا، ورشح نفسه لرئاسة حزب الحرية والعدالة التابع للإخوان، وكان يبدو واثقا جدا بالفوز، ومع أن الكل - باستثناء العريان - كانوا يعرفون النهاية مسبقا، فالرجل القوى وصانع الألعاب فى الجماعة الملياردير خيرت الشاطر كان له رأى اخر، وهو رجل صامت لا يتكلم إلا لماما، لكن يده الباطشة فعلت فعلها فى انتخابات رئاسة حزب الإخوان، وأسقطت العريان بلمسة يد خفيفة، وأطاحت بالعريان الذى لا ييأس من تكرار المحاولة، وعلى أمل أن ينال الرضا فى جولة تالية، ويصبح رئيسا لحزب الإخوان ومرشحا محتملا لرئاسة مصر باسم الإخوان.

وجه شبه آخر بين الفقى والعريان بدا ظاهرا مع مرور الوقت، وهو المجازفة بإعلان المخبوء الذى تتكتمه جماعته، نظرة خاطفة إلى الخلف قد تفيدنا قليلا، فقد كان الفقى هو الذى اختار نفسه لإعلان سر أسرار جماعة مبارك، وغامر الفقى بالدفاع الصريح عن أولوية خلافة جمال مبارك لأبيه فى الرئاسة، وبطريقة بدت صادمة كاشفة، فقد أعلن الفقى - قبل سنوات - عن الشرط الجوهرى للحلول فى قصر الرئاسة، وهو الرضا الكامل لأمريكا وإسرائيل أولا، وبعد أن تقلبت الأيام، وذهب مبارك الأب، وذهبت فرصة جمال مبارك معه إلى سجن مزرعة طرة، وحل الإخوانى محمد مرسى فى قصر الرئاسة، وذهب زمان مصطفى الفقى، أتى زمن «الفقى» الآخر فى صورة عصام العريان، و «الفقى» فى العامية المصرية هو «الفقيه» فى العربية الفصيحة، والعريان مثقف عصرى يحمل لحية خفيفة تناسب دور الفقيه، وهيئته الشقراء تجعله يبدو كما لو كان أمريكيا متمصرا، وقد عاد العريان مؤخرا من رحله غامضة إلى واشنطن، وتطوع بالمجازفة عوضا عن جماعة الإخوان، وكشف السر الذى تتحرج فى البوح به قيادات الإخوان التقليدية، وأعلن عن مبادرة لقيطة تكشف طبيعة الالتزامات السرية، وتكشف استمرار سريان القاعدة ذاتها التى كشفها مصطفى الفقى قبل

سنوات، فقد أعلن العريان عن مبادرة ترحيب بعودة اليهود من إسرائيل إلى مصر، وعن حقهم فى الحصول على تعويض عن ممتلكاتهم التى تركوها فى مصر، ولم ينس العريان أن يهاجم عبد الناصر «بعبع» إسرائيل والإخوان معا، وأن يتهم عبد الناصر بطرد اليهود وتأميم ممتلكاتهم ، وكان لكلام العريان وقع المفاجأة المفرحة فى إسرائيل، وبين الجاليات اليهودية الصهيونية فى عواصم الغرب، فقد أمطروا العريان بوابل من المديح، ووصفوا العريان بأنه «البطل المحب لليهود»، والرجل الذى اعترف لليهود الصهاينة بحق لم يجرؤ على البوح به مصرى واحد، ولا حتى حسنى مبارك الذى كان يوصف بأنه «أعظم كنز إستراتيجى لإسرائيل»، فما بالك برجل من قادة جماعة الإخوان، والتى بنت رصيدها التاريخى على أساس دينى محض، واعتبرت دوما أن الصراع مع إسرائيل صدام أزلى أبدى مع اليهود، وإلى أن تقول الشجرة للمسلم: «إن ورائى يهوديا فاقتله»، ولا مجال هنا للزعم بمعنى إنسانى أو أخلاقى لهذيان العريان، فهو يعرف يقينا أن من أسماهم «اليهود المصريين» لن يتركوا كيان الاغتصاب الإسرائيلى، ولن يتركوا بيوتهم - كما زعم - لفلسطينيين يعودون إلى أراضيهم المحتلة، ثم إنه يعرف أن عدد «اليهود المصريين» فى إسرائيل قليل جدا، وقد مات غالبهم فى نحو سبعين سنة مضت على بدء الصراع العربى الإسرئيلى، ولن تؤدى مبادرة العريان إلا إلى مزيد من الهلاك لمصر، وأن تفتح أبوابها لأحفاد وأبناء هؤلاء «اليهود المصريين»، وأن يدخلوها آمنين، وأن يقيموا أمام محاكمها دعاوى تعويض عن ممتلكات مزعومة، وأن يحصلوا على الجنسية المصرية إلى جوار الجنسية الإسرائيلية، وهذه هى المكافأة الحقيقية التى حلمت بها إسرائيل، وهى الغزو المباشر العلنى والمسلم به للاقتصاد والموارد المصرية المنهكة، وفتح ملفات مفصلة أعدتها إسرائيل من زمن طويل، وتطلب تعويضات مصرية تقدر بمئات المليارات من الدولارات، وابتزاز مصر على طريقة ابتزاز إسرائيل للألمان إلى الآن، وتأكيد الرواية الصهيونية بأن اليهود كانوا ضحايا عبد الناصر، وأن

الإخوان – بدلالة تصريحات العريان – هم الأقرب مودة للذين «هادوا»، وقالوا «إننا الإسرائيليون»، وهم العون والمدد الذى تستند إليه إسرائيل فى تحقيق حلمها المكتوب على واجهة الكنيست، والذى يقول نصه «من النيل إلى الفرات أرضك يا إسرائيل»، وقد فتح لهم العريان – باسم الإخوان – طريقا سالكا، وهو ما يفسر تدفق برقيات التهنئة «اليهودية» على الرئيس الإخوانى مرسى بعد تصريحات العريان مستشاره الرسمى، فقد أثبتت الأيام أن مرسى أعظم فائدة لإسرائيل من مبارك، فقد ترك معاهدة السلام مع إسرائيل بلا مساس، ثم تعهد بلجم تصرفات حماس، ثم جاء العريان ليقول للإسرائيليين ما لم يحلموا به يوما، وهو أن يسكنوا مصر كما سكنتم فلسطين، وأن إخوانيا واحدا لن يقول لهم بعد الآن «خيبر خيبر يا يهود»، والسبب بسيط جدا، وهو أن «خيبر خيبر» صارت للإخوان أيضا، فلمصر جيش وشعب يحميها، وسيعلم العريان والإخوان أى منقلب ينقلبون.

"صوت الأمة " فى ٧ من يناير ٢٠١٣

الشعب يريد إسقاط "الرئيس"

قد لا ينتهي حكم مرسى بمظاهرات ٢٥ يناير ٢٠١٣، قد لا ينتهي حكم الإخوان بالضربة القاضية فى هبة العيد الثانى للثورة المغدورة، لكن الحكم الرذيل سوف يموت من الإنهاك والاستنزاف المتصل، وبعد حروب الاستنزاف يأتى يوم النصر.

نعم، ٢٠١٣ هو عام النار فى مصر، ليس بمعنى أن مصر ـ لا سمح الله ـ على شفا حرب أهلية، فمصر محروسة بعناية ربها وجيشها وناسها، ولن تنقسم جغرافيا أبدًا، كما لن تنقسم دينيا وأيديولوجيا، لكن الانقسام السياسى والاجتماعى سوف تتلاحق إشاراته على خرائط الشارع، وبتكلفة دم وعنت قد لا يريدها أحد، لكنها بعض ضرائب المأزق الذى انحشرت فيه مصر، وتاهت فيه أهداف ومطامح ثورتها العظمى، وانتهت - حتى اشعار آخر - إلى وضع فريد، تبدو فيه مصر بعد ثورة عظمى، وهى محكومة لاتزال بقوى الثورة المضادة، كان مجلس طنطاوى وعنان هو الصورة الأولى للثورة المضادة، وشكل امتدادًا طبيعيا بالمبنى والمعنى لإدارة المخلوع ذاتها، ثم حلت الصورة الثانية للثورة المضادة فى مشهد حكم الإخوان، بينما لا تزال الثورة فى خانة المقاومة وعلى رصيف الشارع، تقوم دائما كالعنقاء من رماد، وتتلاحق موجاتها عفية نقية، فبعد الموجة الأولى التى أطاحت بالمخلوع فى ١١ فبراير ٢٠١١، جاءت الموجة الثانية التى بدأت فى ١٩ نوفمبر ٢٠١١ ضد مجلس طنطاوى، ثم صعدت الموجة الثالثة بعدها بعام، ولا تزال مظاهرها متصلة، وتتجدد حيويتها فى الذكرى الثانية لموجة الثورة الأولى، وبالشعار العفوى ذاته الذى بدأت به الثورة الأولى، وهو «الشعب يريد إسقاط النظام».

وليس صحيحا أن استعادة شعار «إسقاط النظام» الآن فيه خروج على أى شرعية، فليس فى المشهد الراهن أى كيان ذى شرعية، فالرئيس محمد مرسى فقد شرعيته التى انتخب على أساسها، وتواصل دهسه للشرعية منذ إصدار الإعلان الدستورى سيئ الذكر، والذى ادعى أنه ألغاه، فقد ظلت آثاره باقية ممتدة، وأدخلت البلد فى أزمة متفاقمة، فقد جرى انتخاب مرسى كرئيس ورأس للسلطة التنفيذية، وليس كملك ولا كقراقوش ولا كحاكم بأمر الله، ولا كمنشيء لسلطة تشريعية بغير طريق الانتخاب الحر المباشر، ولا كمحطم لسلطة القضاء، وقد أقدم مرسى على كل الموبقات التى تنزع شرعيته، فقد عين من عنده نائبا عاما، أقال النائب العام الذى عينه مبارك، وارتكب ذات الخطيئة بتعيين نائب عام موصى به من جماعة الإخوان، وهكذا أصبح «النائب الخاص» للإخوان فى منصب النائب العام، وهذا عبث مجانى بأبسط اعتبارات الشرعية وفصل السلطات، وشكل تجاوزا لمرسى فسخ به عقده الضمنى مع الناخبين، ثم دبر مرسى عملية تعطيل المحكمة الدستورية لحين تمرير دستور جماعته، ونظمت له جماعة الإخوان - وأخواتها - حملة إرهاب وتنكيل بقضاة المحكمة الدستورية، والعدوان على المحكمة الدستورية فى ذاته يهدم شرعية الرئيس، خاصة أن مرسى أقسم اليمين أمام قضاة المحكمة الدستورية، وكان هدف العدوان ظاهرًا مكشوفًا، وهو الحيلولة دون صدور حكم بحل مجلس الشورى وجمعية الدستور التأسيسية، والنتيجة: أننا انتهينا إلى مصيبتين، أولهما: إجراء استفتاء على دستور صنعته جماعة الإخوان، والأخرى: نقل سلطة التشريع كاملة لمجلس الشورى المنعدم وجوده حكما، والمصيبة الأولى معروفة بآثارها الهادمة للشرعية، فلم يوافق على الدستور - إياه - سوى عشرين بالمائة من هيئة الناخبين البالغ عددهم نحو ٥٢ مليونا، أى أنه دستور الأقلية بامتياز، وجرى فرضه على الناس جميعا دون إرادتهم، ثم جرى فرض وجود لمجلس منعدم تماما، فلم ينتخب مجلس الشورى سوى سبعة بالمائة من الناخبين، ثم إنه فى حكم المنحل بعوار مؤكد فى قانون انتخابه، ثم أضاف مرسى من عنده تسعين عضوًا لمجلس الشورى

بالتعيين، أى أن مرسى الذى فقد الشرعية ينشئ مجلسًا معدوم الشرعية، وكل ذلك بدعوى التدابير الاستثنائية التى أعطاها لنفسه فى إعلانه سيئ الذكر، وهكذا أصبحنا أمام انقلاب كامل الأوصاف على أى معنى للشرعية، وإزاء رجل موجود فى قصر الرئاسة بسلطة الغصب والأمر الواقع.

والمحصلة: أن مرسى فقد الشرعية وافتأت عليها، وأعطى - بالمقابل - شرعية لكل صور الخروج السلمى عليه، وإسقاطه سلميا لمن استطاع إلى ذلك سبيلًا، أضف - من فضلك - ظاهرة فريدة يمتاز بها حكم مرسي، ففوق فقدانه للشرعية، فقد ثبت أنه لا يمتلك الأهلية لحكم بلد بحجم مصر، ولا فى كثرة أوجاعها، فقد خاض الرجل انتخابات الرئاسة مروجا لما أسماه «مشروع النهضة»، وقدم وعودًا عاجلة تعهد بتنفيذها فى المائة يوم الأولى لرئاسته، ثم ثبت فشله المذهل، لا فى المائة يوم الأولى وحدها، بل حتى فى المائة يوم الثانية التى انقضت الآن، والتى بدا فيها رجلًا عديم الكفاءة، وبدا فيها مشروع النهضة - إياه - كمجرد «فنكوش»، ولم يتحقق شيء سوى تمكين الإخوان من مفاصل الدولة، مما انحط بالأداء العام إلى القاع، وصار طبيعيا فى حياتنا، أن تصدر قرارات مرسى فى منتصف الليل، ربما لأنه يتفرغ فى النهار لتلقى أوامر مكتب الإرشاد، وبعد أن تصدر القرارات الليلية، يجرى إلغاؤها فى الصباح، وهكذا فى دورة عبث أنهك البلاد والعباد، وفى غياب خطة طريق من أى نوع، اللهم إلا احتذاء طريق المخلوع حذو النعل بالنعل، وبكفاءة أقل كثيرًا، أظهرت مرسى كشخص مفلس، ويمضى بالبلد على طريق الإفلاس والخراب المستعجل، وكلما أعوزته الحيل، لجأ إلى الاقتراض والاستدانة، فقد كانت ديوننا الخارجية فى حدود ٣٠ مليار دولار عند نهاية حكم المخلوع، كانت تلك بعض تكلفة حكم الثلاثين سنة، لكن مرسى أضاف إلى ديوننا الخارجية ١٢ مليار دولار فى ستة شهور لا غير، أضف إلى ذلك تكلفة الديون الداخلية، وبما جعل الديون فى مجموعها تفوق الناتج القومى الإجمالى، وجريمة الاستدانة المفتوحة تضيف إلى آثام مرسى، فلن تدفع هذه الديون عائلة مرسى ولا جماعة الإخوان، بل سيدفعها

الشعب المصرى بأجياله الحالية، وبأجياله التى لم تولد بعد، وفى غياب أى سلطة تشريع وحساب شرعية، يواصل مرسى سياسة «عشانا عليكِ يا قطر»، ليس بهدف إلحاق مصر العظمى بقطر الصغرى، بل بهدف آخر تماما، وهو تكريس التبعية لواشنطن وتل أبيب، وأمير قطر هنا مجرد وكيل إقليمى، و«متعهد حفلات»، يدفع من جيبه على طريقة الاستعمار مدفوع الأجر، والهدف المباشر: إغراق مصر فى مزيد من الديون، وتسهيل السيطرة على مقدراتها وقراراتها وثرواتها، ودعم مصالح طبقة «رأسمالية المحاسيب» التى خلف مرسى سلفه المخلوع فى رعايتها، وبما يزيد غنى الأغنياء، ويزيد فقر الفقراء الذين يشكلون أغلبية الشعب المصرى، وهو ما يتحقق الآن بصورة مطردة، مع انهيارات سعر صرف الجنيه، وإشعال نار الغلاء فى كل بيت، ومع تآكل قيمة الدخول المنخفضة، أصلا، وزيادة معدلات البطالة المتضخمة، والتضييق على الإنفاق الاجتماعى فى مجالات الصحة والتعليم، وترك الأغلبية العظمى من المصريين نهبا للبؤس والعنوسة والجهل والمرض بالمعنى الحرفى، والسبب: أن جماعة الإخوان تدرك غريزيا أنها تقتات وتعيش على بؤس المصريين، وهى نفس خطة جماعة مبارك، والتى تبنت فى سنواتها الأخيرة «سياسة معلقة» تماما، سياسة ترتبط برعاية وضمان الخارج الأمريكى الإسرائيلى، وتدعم طبقة المليارديرات فى الداخل، وهى ذات «السياسة المعلقة» التى تتبناها قيادة الإخوان، وقد فقد مبارك فى النهاية قاعدته الاجتماعية، وهو ما جعل خلعه سهلًا، وبسبب انصرافه إلى تقوية جماعته، وزيادة نفوذها وثرائها، وهو ما تكرره جماعة الإخوان الآن، فهى تنصرف إلى تمكين أفرادها، وبسط سيطرتها على السلطة والمال، وبما يؤدى إلى تجريف قاعدتها الاجتماعية، وهو ما يجعل إسقاطها ممكنا، إن لم يكن فى يوم **٢٥** يناير **٢٠١٣**، ففى تواريخ أخرى تتداعى مواعيدها، وتصبح أقرب من طرف الأصبع.

"صوت الأمة " فى ١٤ من يناير ٢٠١٣

معنى استدعاء عبد الناصر

عبر عامين من تاريخ بدء الثورة المصرية الأخيرة، لفت نظر المراقبين ذلك الإقبال الهائل على زيارة ضريح جمال عبد الناصر فى منطقة «كوبرى القبة» بالقاهرة، وهو إقبال عفوى تماما، لا تنظمه أى جهة أو جماعة أو حزب ناصرى، ويمتاز بكثرة غالبة من الشباب الذين ولدوا بعد سنوات طويلة مضت على رحيل القائد العظيم.

وتبدو الظاهرة مطردة، وتصل إلى ذروتها فى تواريخ ميلاد عبد الناصر ووفاته وذكرى ثورة ١٩٥٢، وهو ما راجت معه عملية شعبية عفوية تماما، تعيد طبع صور عبدالناصر، وترفعها مع علم مصر فى مظاهرات الثورة المتصلة، وعلى خيام الاعتصامات فى ميدان التحرير وأمام قصر الرئاسة. وقبلها كانت صور عبد الناصر هى الأكثر شيوعا فى مظاهرات الثمانية عشر يوما التى خلعت مبارك من الحكم، ولم تظهر وقتها صور لزعيم مصرى تاريخى آخر، فوق أن أغنيات ميادين الثورة كانت كلها تنتسب إلى عصر عبد الناصر، وبدت كأنها تنتسب للحظة الثورة الأخيرة، أو أنها كتبت لها بالذات، ومن نوع أغنية عبد الحليم حافظ الشهيرة «كلنا كده عايزين صورة»، «واللى هيطلع م الميدان ــ عمره ما هيبان فى الصورة».

تنطوى الظاهرة على مفارقة لأول وهلة، فقد اتصلت الحملة الرسمية لتشويه جمال عبد الناصر على مدى أربعة عقود، ومنذ أن أطلقها السادات عقب حرب ١٩٧٣، وبدت الحملة المنظمة جاذبة لأطراف من داخل مصر وخارجها، فقد شارك فيها الراعى الأمريكى لانقلاب السادات فمبارك على خط عبد الناصر، ومولتها مليارات البترو دولار، وعملت فى خدمتها قوى وعناصر اليمين الدينى

واليمين الليبرالى، وبدا كأن الكل اجتمعوا على تحطيم صورة عبد الناصر، ومحوه تماما من التاريخ المصرى والعربى، ثم فاجأتهم قوافل صور عبد الناصر فى ميادين الغضب، تماما كما فاجأتهم الثورة المصرية الأخيرة، والتى تتوالى موجاتها العفية فى عناد وإصرار، وتكتسح فى طريقها كل قوى الثورة المضادة، سواء التى انتسبت إلى إدارة مبارك مباشرة كمجلس طنطاوى وعنان، أو التى بدت بعيدة عن إدارة مبارك، لكنها تحمل ذات الجينات الكارهة لمعنى الثورة الحقيقى، وتدعى انتسابا زائفا للثورة كقيادة جماعة الإخوان، وتلعب دور «حصان طروادة»، وتخون الثورة باسم الثورة، وتمتلئ حقدا وغلا ضد جمال عبد الناصر، وضد ثورة **١٩٥٢** التى أعادت سيرتها فى ثورة **٢٠١١**، وبذات الأحلام والمطامح فى «العيش والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية».

وأقرب تفسير لحالة الحنين المتنامى إلى عبد الناصر يبدو ظاهرا جدا، فالثورة المصرية الأخيرة ولدت بلا قيادة مطابقة، واستدعاء صورة عبد الناصر تعبير رمزى عن الحاجة إلى قيادة، ولا يوجد فى التاريخ المصرى الحديث اسم أكثر جدارة من معنى عبد الناصر، فهو يلخص رحلة كفاح وطنى طويلة، تدافعت على طريقها أسماء وعلامات كأحمد عرابى ومصطفى كامل وسعد زغلول ومصطفى النحاس، ووجدت تتويجها فى ظاهرة عبد الناصر الاستثنائية الفذة، والتى كانت خلاصة تطور الوطنية المصرية فى ارتباطها الشرطى بالقومية العربية، وأحدثت قطيعة مع عصور الذل والهوان، وأزالت صور الاستعمار البريطانى الفرنسى القديم عن مشرق الأمة ومغربها، وفى خلال عشر سنوات فقط على قيام ثورة **١٩٥٢**، ثم حولت مصر إلى قلعة حقيقية للنهضة فى العالم المعاصر خلال العشر سنوات التالية، فقد كانت مصر رأسا برأس مع كوريا الجنوبية فى معدلات التقدم والتصنيع والاختراق التكنولوجى، وبعد أربعين سنة من الانقلاب على تجربة عبد الناصر، خرجت مصر من سباق العصر بالجملة، ونزلت من حالق إلى الفالق، وصارت رأسا برأس أو قل ذيلا بذيل مع بوركينا

فاسو على مؤشر الفساد الدولى، فوق أن مصر عادت إلى القيد الاستعمارى من جديد، واستبدلت الاستعمار الأمريكى الراهن بالاستعمار البريطانى القديم، وهو الواقع المرير الذى لا يزال قائما حتى بعد الثورة المصرية الأخيرة، وتكرسه جماعة الإخوان بعد زوال حكم جماعة مبارك، وتعمل كوكيل محلى للاستعمار والهيمنة الأمريكية، وهو ما يفسر الحنين الشعبى المتزايد إلى جمال عبدالناصر، وهو فى جوهره حنين إلى نصرة الثورة الأخيرة المغدورة، وميل إلى فهم محنة الثورة بغياب قيادة من طراز جمال عبدالناصر.

وبالطبع، فنحن لا نشترى الثورات من السوبر ماركت، فالثورة التى تناسبنا حدثت وتحدث، ومتأثرة بأحوال مجتمعاتنا، وقد ولدت الثورة الأخيرة هكذا، وبطاقة دفع شعبى تلقائى من آبار الغضب المخزون، وكان دور المبادرين مفهوما، فقد رفعوا الغطاء عن آبار الغضب، ودون أن تتوافر قيادة مطابقة لفيض غضب تدفق إلى الشارع بملايين الناس، وهذه سمة ظاهرة فى الثورات العربية الحالية، أقول أنها سمة وليست عيبا بالضرورة، صحيح إنها تجعل رحلة الثورة أطول وأصعب، ولا تجعل قطوفها دانية عند طرف الأصبع، وتجعل احتيال قوى الثورة المضادة على الثورة يبدو أسهل، ولكن إلى حين، فالفجوة متسعة بين طبع طلائع الثورة العفية وأحوال المجتمع المنهك، والبروفات الانتخابية الأولى تعكس حال المجتمع المنهك، وهو ما قد يصيب الثوريين بإحباط مفهوم الدواعى، لكن هذا الإحباط ذاته، يعود فيلعب دوره كقوة دفع ثورى بامتياز، وهكذا تتكرر موجات الثورة، أى استدعاء الميادين لمدد متجدد من آبار الغضب، ومع كل دورة يتغير وعى المجتمع المنهك، ويصبح أكثر استعدادا لتقبل فكرة الثورة، وهو ما يجرى مع دورات انتخابات واستفتاءات تالية للتجربة الأولى، وهكذا إلى أن نصل إلى تقارب فتطابق بين إرادة الثوريين والوعى المضاف لحال المجتمع المنهك، وقتها تتكون قيادة من نوع مختلف، قيادة تجتمع أطرافها على كلمة الثورة، وتحظى بدعم طوعى غلاب من المجتمع المنهك الممزق، وعلى

طريقة «إيزيس» فى الأسطورة المصرية القديمة، والتى راحت تجمع أشلاء زوجها وحبيبها «أوزوريس»، وتصنع منها جسدا واحدا متحدا، تعيد إليه الحياة، وتحمل منه لتلد «حورس» رمز مصر الجديدة، وتلك سيرة تختلف عن سيرة وتكون قيادة جمال عبدالناصر، لكنها تحمل ذات المعنى والمغزى الكامن فى ظاهرة الاستدعاء الشعورى لجمال عبدالناصر، والتسابق إلى زيارة ضريحه.

"صوت الأمة " فى ٢١ من يناير ٢٠١٣

مصر ليست عزبة "أبوكم"

مظاهرات استرداد الثورة فى ٢٥ يناير ٢٠١٣ ليست طلقة أخيرة، بل مشهد افتتاحى عفى لعام ثورة، وليس يوم ثورة وغضب عابر، وترقبوا - من فضلكم - تدافع الحوادث اللاحقة على منحنى شهور عام النار.

فالثورات لا تشترى من السوبر ماركت، ولا تقوم لمجرد أننا نريدها أن تقوم، وقد كانت لنا تجربة موحية فى حركة كفاية التى هى الأب الروحى للثورة المصرية الجارية فصولها، كانت الدعوة سارية والإرادة مؤكدة لدى المبادرين، وكانت الهبات تقوم، ثم يبدو أن كل شيء عاد إلى حاله، وتسرى مشاعر إحباط، ثم كانت مشاعر الإحباط ذاتها وقودًا لهبات أكبر، تزاوج فيها الغضب السياسى مع الغضب الاجتماعى، وعند لحظة انتفاضة ٦ أبريل ٢٠٠٨، قلت وقتها إن القصة انتهت، وأن انتفاضة ٦ أبريل ٢٠٠٨ هى البروفة الأخيرة للثورة المقبلة، وقد كان. لا نعنى أن القصة ستطول هذه المرة أيضًا، أو أن سنوات سوف تمضى فى انتظار انتصار الثورة، والسبب بسيط جدًا، وهو أن الشعب المصرى عرف الطريق إلى انتفاضات الشارع، وتدفقت حيويته طافرة بعد ركود دام لعقود، وخرج من غيبوبة مميتة، وهو يفيق الآن، وتتفتح الورود فى روحه المتعبة، ويستعيد الشعور بالألم، واحذروا شعبًا يتألم، ويفقد بلادة الصبر المستكين، فقد نفد صبر المصريين، وتوالت عليهم المحن، وتولد وعى جديد تزداد ثوريته وراديكاليته كل يوم، فقد انتقل وعى الثورة العفية إلى شرايين المجتمع المنهك، كانت الموجة الأولى للثورة الجارية عملًا رياديًا مباشرًا لشباب من شرائح الطبقة الوسطى المستورة، ولم يكن مطلوبًا غير مائة ألف من المبادرين، يرفعون الغطاء عن آبار الغضب متعدد الموارد، فتنزح الملايين من آبار بلا قرار، وأعطت ملايين الثورة

عمقًا شعبيًا، ووفرت مددًا هائلًا للمائة ألف مبادر، وبدت جموع الفقراء والكادحين فى صدارة المشهد، لكن إنهاك المجتمع بالفقر والبطالة والعنوسة والمرض بدت آثاره ظاهرة، وهو ما بدا فى صورة فجوة مقلقة بين طبع الثورة العفية وأحوال المجتمع المنهك، وقد عبرت أحوال المجتمع عن نفسها فى دورات استفتاءات وانتخابات تلاحقت، وبدت كأنها تخاصم الثورة، وتعطى غالب أصواتها لجماعات تخلفت عن الثورة، أو التحقت بها بطريق النفع البراجماتى، وبعد أن بدا خلع مبارك قدرًا محتومًا، فأرادت الجماعات أن تزور الصورة، وأن تدعى وصلًا بالثورة، وأن تحرفها عن أهدافها، وأن تتقدم لملء فراغ جماعة مبارك، وهو ما بدا أنه يحدث، أو أنه قابل للاستقرار، وبما يعنى هزيمة كاملة للثورة، وهو ما حاولته جماعة طنطاوى وعنان، والتى فتحت الطريق لاستيلاء جماعة الإخوان، وكانت المحصلة على ما نعرف، فقد بدت المفارقة مؤلمة، بدت مصر بعد ثورة محكومة بالثورة المضادة، وفى طبعتين متواليتين، طبعة طنطاوى وعنان، ثم طبعة قيادة الإخوان، وهو ما بدا معه كأن مبارك انتصر موضوعيًا، فقد ظل كل شيء على ما كان، ظلت اختيارات السياسة والاقتصاد على بؤسها، وتبين أن بؤس مرسى صورة طبق الأصل من بؤس مبارك، ومع فوارق التقادم فى المأساة، فقد تدهورت أكثر أحوال الغالبية العظمى من المصريين، وبان عجز مرسى، والذى بدا كأنه مصاب بشلل أطفال عقلى، ثم بدت نخبة الإخوان فى صورة مثيرة للشفقة، فقد تصورت غالبية المجتمع المنهك أن حكم الإخوان هو البديل، ولم يكن بمقدور المجتمع المنهك أن يدرك الخديعة فى زحام الصور، وأن يعرف أن الحقيقة ليست كذلك، وأن حكم الإخوان «حكم القرين» لا حكم البديل، وهى الحقيقة التى نبهنا إليها لسنوات حين قلت: إن ما بين جماعة الإخوان وجماعة مبارك مجرد تناقض فيزيائى، وليس تناقضًا سياسيًا ولا اجتماعيًا، وهو ما كان يفسر حرص جماعة مبارك غريزيًا على رمى جماعة الإخوان من النافذة، فقد ركبت الجماعتان فى المركبة ذاتها، وعلى خط السير نفسه، وحين خلت

المركبة من جماعة مبارك، قفزت إليها جماعة الإخوان، ولتواصل الرحلة نفسها، وتدير - بالوكالة - بلدًا تحول إلى مستعمرة أمريكية بامتياز، تستنزف ثروته، وموارده جماعة من «رأسمالية المحاسيب»، وتستثير التناقضات الكامنة فى مجتمع منقسم إلى أغنى طبقة وأفقر شعب، تزيد الأغنياء غنى، وتزيد الفقراء فقرًا، وتذهب بمصر إلى جحيم حقيقى، ولا تعنيها سوى المكاسب العائلية المباشرة، وتحل عائلة مكتب الإرشاد محل عائلة مبارك، وتتعامل مع بلد التسعين مليونا كعزبة خاصة، يتصورون أنهم ورثوها عن الآباء والأجداد «!».

ودعك من حكاية أن مرسى رئيس منتخب، بينما لم يكن مبارك كذلك، فصحيح أنه جرى انتخاب مرسى بأغلبية بسيطة جدًا، وليس حبًا فى مرسى، بل كراهية لشفيق رجل جماعة مبارك، لكن مرسى مزق بنفسه أوراق عقد انتخابه رئيسًا، وفقد شرعيته الانتخابية بالكامل من وقت إصدار إعلانه الديكتاتورى، انقلب مرسى على الشرعية، وأعطى - بالمقابل - شرعية للثورة عليه، وشرع فى إقامة مؤسسات باطلة بالجملة. وفرض دستور الأقلية المفصل على مقاس الإخوان، والذى حصل - فقط - على عشرين بالمائة من أصوات هيئة الناخبين، ثم سلك طريق وعد بلفور، وعلى طريقة الذى يعطى ما لا يملك لمن لا يستحق، أعطى مرسى «مجلس الشورى» سلطات التشريع كاملة، وهو المجلس الذى كان منتخبًا بأصوات سبعة بالمائة فقط من هيئة الناخبين، ثم إنه فى حكم المنحل، ولم تكن سلطة تشريع تذكر وقت انتخابه، ثم واصل مرسى رحلة التلفيق والانقلاب على الشرعية، ودعا - على طريقة مبارك ذاتها - إلى حوار تحول إلى خوار، وبدا مرسى كأنه يحاور نفسه، ثم بدا أنه مجرد دمية فى يد مكتب إرشاد الإخوان، دمية مدربة على السمع والطاعة، وتتحكم به جماعة ليس لها وجود شرعى من أصله، ولا يعرف أحد من أين تأتى مواردها وملياراتها، وبدا أننا أمام عصابة سرية تحكم البلد، وتتعمد تفكيكه وتخريبه، وتتآمر مع أعدائه لتهدم ما تبقى له من عناصر الأمن والسلامة، وهو ما أظهر حقيقة قيادة الإخوان،

وكجماعة ترتكب جنايات وخيانات عظمى بحق البلد، وتأتمر بأمر أمريكا ووكلائها الإقليميين فى قطر وغيرها، وتتقنع بالإسلام الذى سقط عنها قناعه، وبانت حقيقة مودتها لليهود والإسرائيليين، وهو ما جعل البلد - بالجملة - فى كابوس مخيف، يضغط على الأرزاق والأعصاب، وهو ما يفسر تحول مقرات حزب الإخوان - كما كانت مقرات حزب مبارك - إلى عناوين للشر، وقد لا نستسيغ حرق مقرات أو منشآت، ولا نوافق على الخروج عن المعنى السلمى للثورة، لكن قيادة الإخوان أفقدت الشعب المصرى عقله، وأحرقت أعصابه، وغدرت بثورته وحلمه فى استرداد آدمية وكرامة المصريين، والذين تقتلهم قوات الداخلية المأمورة من مرسى فى ميادين الغضب، وتحاول إبادتهم بقنابل الغاز السام المستورد من أمريكا.

وبالجملة، نحن إزاء حكم «افتراضى» غير شرعى بالمرة، وإزاء شعب نفد صبره، وقد تحاول ميليشيات الإخوان إطالة عمر الحكم العبثى، فهى تدرك - غريزيًا - أن هذه فرصتها الأخيرة، لكن الشعب المصرى - بالمقابل - يبدو أكثر تصميمًا، وتتلاحق موجات غضبه السياسى والاجتماعى، وينتصر لثورته المغدورة، ويستفيد من الغباوة الخلقية لحكم الإخوان، وهى تماثل تمامًا غباوة مبارك، فالقوة العارية من العقل غبية بطبعها، ويقودها سباق الغرائز من القصر إلى القبر، وهو ما حدث لمبارك، وسيحدث يقينًا لطغاة الإخوان.

"صوت الأمة" فى ٢٨ من يناير ٢٠١٣

وما أدراك ما "قطر"

فى واحدة من برقيات «ويكيليكس» الشهيرة، يلتقى الشيخ حمد بن جاسم - رجل قطر القوى - مع مسؤول أمريكى فى الدوحة، ويدور الحديث عن دور مصر - زمن المخلوع مبارك - فى خدمة السياسة الأمريكية، ويصب ابن جاسم جام غضبه وانتقاداته اللاذعة لمبارك، ويحاول إقناع المسؤول الأمريكى بعدم جدوى اعتماد واشنطن على مبارك، ويشبه مبارك بالطبيب الذى يترك مريضه مريضًا دونما علاج، وحتى يتاح له الاستمرار فى تلقى المكافأة.. من أمريكا طبعا.

البرقية مثال نادر لتأكيد ما هو مؤكد، وهو أن الإدارة القطرية تقدم نفسها للأمريكيين كبديل أكثر كفاءة، فلديها موارد مالية هائلة، ومكنتها زيادة دخول الغاز والبترول من ثروة فلكية، جعلتها الأعلى دخلًا فى دول الخليج بعد السعودية مباشرة، ولا تحتاج - والأمر كذلك - إلى مكافأة مالية من الأمريكيين، بل هى التى تدفع بسخاء، وتمول نوعا من الاستعمار الأمريكى مدفوع الأجر، وتجنب الإدارة الأمريكية حرج السؤال فى الكونجرس عن مبالغ ومعونات تصرف من الخزينة الفيدرالية، وهكذا تبدو قطر اختيارا مثاليا عند الأمريكيين، ولا تطلب قطر مقابلا لخدمتها سوى ما هو متحقق بالفعل، فعلى أراضى قطر أكبر قاعدة عسكرية أمريكية فى المنطقة، ورضا البيت الأبيض يعنى الحماية المباشرة لأمن وبقاء الإدارة القطرية، مقابل القيام بدور الوسيط النشيط، والذى تبرز معه الدبلوماسية القطرية كأنها صانعة المعجزات والخوارق، تروض حكم البشير فى السودان لمصلحة الأمريكيين، وتفتتح مكتبا لحركة «طالبان» فى الدوحة هو الوحيد من نوعه، ولكى تقيم قناة مفتوحة بين طالبان والأمريكيين، تدير من خلالها مفاوضات التهيئة للخروج العسكرى الأمريكى من أفغانستان، ثم

تواصل قطر - فى الوقت نفسه - علاقاتها السلسة مع الإسرائيليين، فلم يحدث أبدا أن قطعت قطر علاقاتها مع إسرائيل، واكتفت بتجميد المكاتب الدبلوماسية والتجارية دون إلغائها، وحتى تتمكن من إقامة صلات وثيقة على الجانب الآخر، وتعطى بسخاء لحركة «حماس» فى غزة، وحتى تشجعها على الانخراط فى معنى المساومة بدلا من معنى المقاومة، وعلى تكريس معنى مزور للقضية الفلسطينية، يصورها كمشكلة لجماعة بشرية بائسة تستحق العون والغوث، وليس كقضية شعب يسعى لتحرير أراضيه المحتلة، وتفكيك كيان الاغتصاب الإسرائيلى.

وخلال حرب غزة الأخيرة، بدا الشيخ حمد بن جاسم صريحا إلى حد الفجاجة، وأملى على زملائه من وزراء الخارجية العرب ما يجب أن يعلموه من وجهة نظره، ووصف العرب - والفلسطينيين ضمنا - بأنهم جماعة من «النعاج»، وهو يدرك - طبعا - أنه يصف نفسه قبل أن يصف غيره، وبعيدا عن فجاجة اللفظ والوصف، فقد بدا المعنى المقصود ظاهرا، وهو أن «النعاج» لابد لها أن تحتمى بأحد يحرس ويرعى، وما من حماية ولا ملجأ ولا ملاذ «للنعاج» غير الإدارة الأمريكية، خاصة أن الشيخ حمد بن جاسم يرى فى نفسه نتائج الوصفة التى ينصح بها، فهو يبدو - فى اجتماعات الجامعة العربية - كالديك المنفوش، ويبدو كأنه أذكى وأقوى وزراء الخارجية العرب، ويبدو السيد نبيل العربى الأمين العام للجامعة العربية إلى جوار حمد، وكأنه المطيع الأمين والخادم المستعد، ليس لأن قطر دولة عظمى، بل لأن ممثلى الدول العربية الكبرى صاروا صغارا إلى جوار الشيخ حمد، فأموال قطر وملياراتها على مدد الشوف، ثم إن الشيخ حمد واصل الذكر إلى البيت الأبيض، ويجرى الاستماع لكلماته فى الاجتماعات العربية كأنها رأى الإدارة الأمريكية بالضبط، ويجرى النظر إلى الشيخ كأنه الوزير الاحتياطى للخارجية الأمريكية (!) .

وفى زيارة إلى مصر قبل أسابيع، سخر الشيخ حمد بن جاسم من مخاوف استيلاء قطر على مصر، وكان الرجل محقا فى سخريته، فهو يعرف ما يعرفه المبتدئون فى الحياة والسياسة، وهو أن قطر دولة صغيرة، وعدد سكانها - الأصليين والوافدين - أقل من عدد سكان حى شبرا فى القاهرة عاصمة مصر، وليس لدى قطر جيوش جرارة، اللهم إلا إذا اعتبر حمد أن جيوش أمريكا هى جيشه الشخصى، وهو ما يفسر تلك العنجهية الزائدة فى كلام سيادته، فلا أحد فى مصر يتخوف من نفوذ قطر فى ذاتها، وناس قطر - على أى حال - جزء عزيز من شعب الأمة العربية، ولهم كل المحبة والاحترام، لكن الإدارة القطرية تتصرف بفوائض الغاز والبترول لخدمة الأمريكيين والإسرائيليين بالذات، وهنا بيت القصيد، فالإدارة القطرية تعمل كمتعهد حفلات ومسهل خدمات، تدفع ليحصد الأمريكيون، وتدفع ليطمئن الإسرائيليون، ولا بأس - فى المقابل - من كسب «برستيج» دور عربى لقطر، بل وثورى أحيانا، وإلى حد بدا معه أمير قطر كأنه المتجول الثورى شى جيفارا، أو كأنه عبدالناصر آخر، واسع الثراء هذه المرة، ويعمل - بالمفارقة - ككفيل لجماعات الإخوان بالذات، ويسعى لضم الإخوان معه إلى كفالة الأمريكيين فى الوقت ذاته، فقد بدت الإدارة الأمريكية حائرة إزاء موجة الثورات العربية المتلاحقة، وفضلت التريث على أمل احتواء هذه الثورات، وتنشيط جسور التواصل مع جماعات الإخوان، واستخدام المال القطرى لترويض جموح الفئة الحاكمة الجديدة، ثم إجراء اختبارات جس نبض للفئة الإخوانية الحاكمة فى مصر بالذات، وبعد الاطمئنان المبدئى، راحت الإدارة الأمريكية تدير شبكة معقدة من الضغوط، وتشجع القطريين على دور مفيد فى عملية الاحتواء، وهو ما يفسر الدور الموكل إلى قطر فى مصر، خاصة مع ضعف الاستعداد السعودى لتوثيق الصلة مع الإخوان، وتمسك «الإمارات» بصلاتها الوثيقة مع جماعة مبارك المخلوعة، وهو ما يزيد من فرص الدور القطرى ككفيل مالى حصرى للإخوان، وقد سبق لقطر أن قامت بالدور نفسه

فى ليبيا، وقامت بدور الكفيل المالى لحملة «الناتو» العسكرية التى خلعت وأعدمت الديكتاتور القذافى، لكن تعقيدات الساحة الليبية ـ الثرية بتروليا ـ حرمت قطر من اتصال الدور بالكفاءة الأولى، وفضلت قطر التركيز على كسب دور معترف به أمريكيا فى سوريا، وحيث تحولت الثورة إلى حرب أهلية طاحنة لا تبقى ولا تذر، فعلها نظام الديكتاتور بشار ليطيل عمر سلطته، وتجاوبت «الفئة الإخوانية» مع قصد بشار الطائفى نفسه، وهو ما يفسر اتجاه الدعم القطرى إلى «جماعة الإخوان» فى سوريا، وهى الجماعة المؤهلة لتقديم ضمانات للأمريكيين ووعود أمان للإسرائيليين، بينما تبدو جماعات أخرى مقاتلة ـ كجبهة النصرة ـ خارج التحكم، وقد تشكل خطرًا عسكريًا مباشرًا على الإسرائيليين عبر خط الجولان فى حال رحيل بشار .

"صوت الأمة " فى ٢٨ من يناير ٢٠١٣

دفاعًا عن "البلاك بلوك"

أنا من المؤمنين - طبعًا - بأن «السلمية» هى معيار التفوق الأخلاقى للثورة المصرية، وللثورات العربية المعاصرة عمومًا، وأن الخروج عن السلمية يضر أكثر مما ينفع، ويسيء إلى قضية الثورة العادلة، ويحولها إلى قضية متنازع فيها، ويحجز الجموع الواسعة من الناس عن المشاركة فى مظاهرات الثورة ومليونياتها المتصلة.

وأنا لا أعرف أحدًا من شباب «البلاك بلوك»، وإن كنت أقرأ ما يكتب وأسمع ما يقال عنهم، سواء فى تجارب مظاهرات أوروبية، أو فى مصر خلال الموجة الراهنة للثورة المغدورة، ولا تبدو الحالة فى مصر على تطابق مع سوابقها الأوروبية، وإن أخذت عنها الاسم والرسم، وبعض الأزياء والأقنعة، لأن الحالة المصرية تبدو جدا مختلفة، وبنت معاناة حقيقية لأجيال طالعة من الشباب، تنفر من السلمية الباردة التى يدعو لها أمثالنا، وتحمل كراهية مفهومة لرمزية القمع النظامى، وبما يجعلها تقول «خالتى سلمية ماتت»، ولكن دون التحول إلى منظمة إرهابية بالمعنى المحدد، وعلى النحو الذى تروج له الجماعة الإخوانية الحاكمة افتراضيًا، ويصوره النائب العام الذى هو «نائب خاص» للإخوان بدلالة قرار تعيينه غير القانونى، ودعواه أن «البلاك بلوك» جماعة مهدورة الدم والحقوق الإنسانية، وأن ارتداء زيها فى ذاته جريمة إرهابية، وأن سواد المواطنين مدعوون لمطاردة سواد «البلاك بلوك» فى كل مكان، وقبل أن يعود النائب العام - نفسه - ليتحفظ قليلًا، ويضيف - فى لفتة قانونية هذه المرة - أنه لا يجوز ضبط أحد أو اعتقاله إلا فى أحوال التلبس بجريمة.

وبرغم عودة النائب العام - المعين إخوانيًا - إلى بعض التحفظ والرصانة،

فقد تصاعدت الحملة السياسية والأمنية والإعلامية ضد شباب «البلاك بلوك» إلى درجة جنونية، وقيل إن أجهزة الأمن ضبطت شابا منشقا عن «البلاك بلوك»، وبحوزته خرائط ومخططات إسرائيلية لحرق وتفجير مواقع حيوية بينها منشآت بترولية، وسرعان ما انكشفت الفضيحة، وأثبت التحقيق مع الشاب - إياه - خبل القصة المفبركة، وتبين أن الشاب المضبوط مجرد شخص مهتز نفسيًا، وأنه حاول الانتحار من قبل لصعوبة ظروف المعيشة، وأنه لا مخطط إسرائيلى ولا يخزنون، وأن المضبوطات مقالات وتدوينات متاحة للجميع على شبكة الإنترنت، ثم إن الشاب - أصلا- لا يعرف أحدًا من «البلاك بلوك»، وكل ما هنالك أنه ضبط بالقرب من ميدان التحرير، ضبطه حارس عقار أثناء محاولته سرقة شقة، وحاول التملص من الورطة بادعاء الانشقاق عن جماعة «البلاك بلوك»، وبتقديم شخبطات على ورق أبيض ادعى أنها خطة جهنمية(!)، فالجنون فنون كما تعرف، وإن كان جنون الشاب المخبول مما يلتمس له العذر بظروفه، لكن خبله بدا أقل ضررًا من قادة الحملة الملوثة ضدّ شباب «البلاك بلوك».

ولا تبدو جماعة «البلاك بلوك» مسلحة من أصله، لا بالسلاح النارى ولا بالسلاح الأبيض، وهو ما ستثبته تحقيقات النيابة على الأرجح، وأغلب الروايات المتداولة - بما فيها مواقع «الفيس بوك» متفلتة الضوابط - لا تصف «البلوك» بأنها جماعة مسلحة، فالقناع الأسود ليس سلاحا بل مجرد زى مميز، ومما يدخل فى باب الحريات الشخصية المسلم بها، ثم إن السلاح «الخطير» الذى يحملونه ليس أكثر من عصا بيسبول، وقد يحمل بعضهم «نبلة» ليرمى بها الحجارة، أو عود كبريت يشعل به زجاجة مولوتوف أو إطار من الكاوتشوك، وكلها وسائل قد تودى لإيذاء الأبدان أو إيذاء الطرق، لكنها ليست أسلحة قتل بالتأكيد، ولا يصح خلطها مع مظاهر بلطجة مسلحة تمتلئ بها مصر وشوارعها، وتعتدى على أرزاق الناس، أو تقتل نفوسهم، أو تدمر المنشآت العامة والخاصة، وإلى غيرها من ملامح عنف دموى، لم يثبت بعد أن أحدا من شباب «البلاك بلوك» اقترف إحدى هذه الجرائم، أو شارك فيها على نحو ما تدعى أبواق السلطة المهترئة، أو

تروجه وسائل إعلامها الكذوب، وأجهزة أمنها المتورطة للآذان فى جرائم الدم، فقد وضع شباب «البلاك بلوك» - كما يقولون - لحركتهم هدفًا وحيدًا، وهو حماية المتظاهرين، والزود عن حقوقهم فى التعبير السلمى، وفى بلاد الدنيا الديمقراطية كلها، تقوم المظاهرات السلمية، وقد تنتهى دون صدام، أو تداخلها حوادث شغب مع الشرطة، خاصة حين تلجأ قوات الأمن إلى عنف واسع، فتطلق قنابل الغاز المسيل للدموع، أو تستخدم الهراوات والعصى المكهربة، أو حين تلجأ إلى السلاح النارى أو الخرطوش كما يحدث فى مصر، ويسقط المئات جرحى وصرعى، مصابين باختناقات الغاز، أو جرحى بالخرطوش، أو قتلى بالدهس أو بالرصاص، أو تفقأ عيونهم، وهو ما حدث فى مصر بصور مفزعة، راح ضحيتها المئات من الشبان والشابات، وفى مظاهرات سلمية، حولها القمع الرسمى إلى مواسم عنف دموى، وهو ما يعطى مبدأ حماية المتظاهرين - الذى تتحدث عنه «البلاك بلوك»- معنى واقعيًا ملموسًا ومفهومًا، فهو - على ما نعتقد - مبدأ دفاعى محض، ولا يعنى مبادلة العنف بعنف مثله، وبقدر ما يعنى الحد من خسائر المتظاهرين فى مواجهة وحشية قوات الأمن، وفى مواجهة جماعات بلطجة ترتدى الزى المدنى، وتعمل إلى جوار قوات الأمن، قد يكون بعضها من «المواطنين الشرفاء» على حد التعبير الأمنى الذائع سيئ الصيت، أو من عناصر الجماعة الحاكمة وميليشياتها، وعلى نحو ما شهدنا وثائقه المصورة فى المواجهات الشهيرة أمام قصر الاتحادية، والتى ظهرت فيها ميليشيات بالزى المدنى، تعتقل الناس، وتستجوبهم، وتقيم لهم غرف التعذيب فى الشارع، أو ترشد إلى قتلهم، وكما جرى مع الصحفى وقيادى «كفاية» الشهيد «الحسينى أبوضيف»(!).

جماعة «البلاك بلوك» ولدت - إذن - كرد فعل على جرائم دم، ولم تولد كميل غريزى إلى العنف، ولا تبدو جماعة «البلاك بلوك» تنظيما بهياكل أو بتمويلات، بل تبدو أقرب إلى ميل يتنامى فى أوساط جيل أصغر من شباب الثورة، جيل البراءة الأولى، والذى اقتحمت عينه مشاهد الدم الأحمر، ذهب إلى ميادين الثورة بأحلام البراءة البيضاء، ذهب إلى مباراة تصورها سلمية تمامًا، وفوجئ بسيل الدم

يجرى من حوله أنهارًا، وبرفاق العمر البرىء يسقطون شهداء فى لحظة، أو تنخلع عيونهم فى غمضة، أو يصابون بالعاهات المستديمة، ودون أن يتحقق شيء مما وعدوا به، فلا الثورة انتصرت، ولا القصاص جرى للشهداء، بل يجرى القصاص من الشهداء، والقصاص من الثورة نفسها، وتبرئة القتلة وإدانة الثورة، وكلما ذهبت قافلة من الشهداء تبعتها قوافل، قرابة الألف شاب استشهدوا فى موجة الثورة الأولى، وقرابة الخمسمائة شاب استشهدوا فى موجات الثورة اللاحقة، ناهيك عن آلاف فقدوا نور عيونهم، أو حجزتهم العاهات المستديمة عن طلاقة الحركة، وكل ذلك جرى ويجرى دون أن يعاقب قاتل واحد، وهو ما يعنى أن الثورة انتهت - مؤقتًا - إلى حكم الغابة، ينجو فيها الكبار بجرائمهم، ويسقط الشباب فى دمائهم، وما من سميع ولا مجيب، ولك أن تتخيل شابا فى العشرين أو ما حولها، شاب فى عمر الورد، ذهب مع رفيقه إلى مظاهرات تصورها سلمية، ثم فوجئ بالعنف القاتل، وسقط رفيقه إلى جواره مضرجًا فى دمه، ويعود إلى بيته كسيفًا حزينًا، وقد تحول رفيقه إلى ذكرى، أو إلى مجرد صورة معلقة على حائط، أو ساكنة فى محفظة جيب صغيرة، لك أن تتخيل شابا فى العشرين أو ما حولها يسقط هكذا فى آبار الأحزان، وكل شباب «البلاك بلوك» - على ما يبدو - فى هذه السن الصغيرة أو حولها، وقد جرى لهم ما جرى، وتحول رفاقهم إلى صور فى محفظة جيب، ودون عزاء بقصاص أو بانتصار الثورة، وبنفوس مرهفة لا تحتمل الصبر على العذاب، ولا تفهم فى ملاوعات السياسة، ولا تنتظر مدد التاريخ، وفى أجواء حداد متصل على الشهداء والثورة وسيرتها، إنهم شباب «البلاك بلوك» أو الكتلة السوداء بالعربى الفصيح، فقدوا الأمل فى «سلميتنا» نحن الذين لم نقتل كرفاقهم، وارتدوا السواد طلبًا للتخفى بأحزانهم، وطلبًا للثأر من قتلة الرفاق، وبما ملكت الأيدى من حجارة «ونبال» و«مولوتوف»، وعلى طريقة الهتاف الشبابى الشهير بالعامية المصرية «يا نجيب حقهم.. يا نموت زيهم».

"صوت الأمة " فى ٤ من فبراير ٢٠١٣

موعظة الشهداء

يحتلنى الحزن على فراقهم، وتسبح وجوههم فى شراييني، فهم قبلة الصلاة، وصوت المؤذن، وسورة الفاتحة، وكلمة الخلق، وسجدة الابتهال إلى الله، وركعة العشق لهذا البلد المسكين العظيم،والذى يواصل ثورته ببركة دم الشهداء، ويثق فى النصر الذى قد يراه البعض بعيدًا، وأراه أقرب إلينا من طرف الإصبع ورمش العين.

إنهم ألف وخمسمائة شهيد من أجمل وأذكى وأطهر أبناء مصر، هم القادة والسادة، والنسل الصالح، ونحن التابعين بإحسان إلى يوم النصر، فلا توجد قوة فى التاريخ قادرة على هزيمة الشهداء، وهؤلاء اجترحوا المعجزات، وجعلوا الحلم فى قبضة اليد، ومن أول مصطفى رجب سيد شهداء الموجة الأولى للثورة فى ٢٥ يناير ٢٠١١، وإلى الشيخ عماد عفت وعلاء عبدالهادى ومينا دانيال عناوين شهداء الموجة الثانية للثورة التى بدأت فى ١٩ نوفمبر ٢٠١١، وإلى جابر صلاح «چيكا» ومحمد الجندى وعمرو سعد والحسينى أبو ضيف ومحمد كريستى سادة شهداء الموجة الثالثة للثورة، والتى بدأت فى ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢، وقد خلع الشهداء الطواغيت واحدًا إثر آخر، خلعوا الطاغية مبارك فى الموجة الأولى، وخلعوا مجلس طنطاوى وعنان فى الموجة الثانية، ويخلعون حكم جماعة الإخوان القرينة لجماعة مبارك فى الموجة الثالثة المتصلة فصولها، ودون أن يدعى أحد غير الشهداء فضلًا فى قيادتها وإلهامها، فبركة دم الشهداء هى التى تزيح الغشاوات عن الأبصار، وتجعل بصر الأمة اليوم حديدًا، وتسقط أقنعة الزيف، وتحاصر القتلة، وتمد الثورة بزاد متدفق من أجيال جديدة وطبقات جديدة، تواصل الشوط إلى آخره، وتنتصر للشهداء على طريقة الوعد الحق «يا نجيب حقهم.. يا نموت زيهم».

نعم الشهداء وحدهم هم قادة هذه الثورة، وهم صناعها وأنبياؤها بامتياز، وليس أكرم عند الله من دم الشهداء، وهم أحياء فى جنة ربهم يرزقون وينعمون، وعند الناس يبقى الشهيد وعدا بانتصار الحق، وشهداء ثورة مصر هم وعودها الأكيدة بالنصر، وخيط دم الشهيد هو خط سير الثورة، فلم تحقق الثورة نصرها النهائى إلى الآن ولسبب ظاهر جدًا، وهو أن القصاص للشهداء لم يحدث إلى الآن، ولا استراحت أرواحهم، بل جرى القصاص من الشهداء، وجرى القصاص من الثورة، وتوالت وجوه القتلة على كراسى الحكم، فقد قتلت جماعة مبارك «فوج أول» من الشهداء، وقتلت جماعة طنطاوى وعنان فوجا ثانيا، وتقتل جماعة مرسى الفوج الثالث، وقد تضامن القتلة على اختلاف راياتهم وأسمائهم المموهة، ولكن دون أن يتغيروا أو يتبدلوا، فهم جميعا متحدون فى المبنى والمعنى، متحدون فى معنى الانقلاب على الثورة، ورعاية الثورة المضادة، وتصالحوا فى المصالح على حساب الدم، وبذات الاختيارات اللصوصية الخوانة فى السياسة والاقتصاد، وبذات الطريقة فى القمع والتعذيب والسحل والقتل، يريدون أن يطفئوا نور الله ونور الثورة، ويأبى الله إلا أن يتم نوره، ويأبى الأوفياء لدم الشهداء، ويواصلون ثورتهم فى الشوارع وميادين التحرير، لا يهابون القنص، ولا يخافون الموت، بل يسعون إلى نيل الجائزة الكبرى عند الرب والشعب، وهى الاستشهاد فداء للثورة، وطاعة لقادة الثورة، الذين لم يحملوا سلاحا بل حملوا أرواحهم، وحصلوا على وسام الشهادة ووشاحها، وهو أرفع وشاح تمنحه ثورة النيل لبنيها المخلصين الطائعين لدين الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية.

نعم قادة الثورة هم شهداؤها، وقد طلعوا من أوجاع مصر وأحلامها، تأمل حيوات الشهداء الشبان، وتأمل وجوههم، وتأمل شجاعتهم الخارقة لحواجز الاحتمال البشرى، تأمل هؤلاء الذين ولدتهم مصر من روحها العبقرية، وأسكنتهم منازل الصديقين والأبرار وحسن أولئك رفيقا، تأمل وجوه الشهداء الندية النقية، تأمل الذين كان بوسعهم الهروب من القهر كله، لكنهم واجهوا

الشر فى عينه، لم يفزعوا من لقاء الموت، ولا قالوا خبزنا كفافنا، ولا ابتعدوا عن الخطر، بل تقدموا الصفوف فى ميادين الخطر، وهم يحملون ألم أمة، ويحلمون بأمل الأمة، لم يكونوا فريقا ولا حزبا ولا جماعة، بل كانوا أئمة لكل الفرق والجماعات، وقادوا حزب من لا حزب لهم، وجمعوا قلب مصر على كلمة سواء، وجسدوا معنى الوطنية المصرية الجامعة، وتعالوا على جبن التردد، ولم يقبلوا فى الحق لومة لائم، ولا نصيحة رجال ونساء ملأتهم الشروخ، وقالوا كلمة «لا» فى وجه من استكانوا، ورسموا بدمائهم علامة النصر، لم يروحوا ضحايا لنار القتلة، بل هم الغالبون لأنهم الشهداء، وملكوا طلقات الروح التى هزمت طلقات الرصاص، لم يروحوا ضحايا لطغيان فرعون وسيف هامان، ولم يغوهم مال قارون ولا ذهبه، بل هدموا ويهدمون ملك الغاصبين والقاتلين واللصوص، وصنعوا تيارا جديدا من كهرباء القوة يسرى فى بدن مصر المنهك، ويسقط عن البلد تلال تعبه وأدران خضوعه وتراب مذلته، ويحيى كبده المحروق، وينبض بدفق الدم فى قلبه، ويعيد إلى مصر شبابها، وينزع عنها قيودها، ويزيح ركام البلادة، ويشفى من أمراض الشيخوخة، ويبنى مصر الجديدة الطالعة بأشواقها إلى سموات الله الفسيحة، ولا يترك المصريين إلى بكاء الجزع، بل إلى غسيل أرواح بسيل الدموع الحبيسة، فنحن لا نبكى شهداءنا خوفا، ولا ننوح على أجمل شبابنا، بل نهتدى بما صنعوا، ونزف وجوههم إلى أرواحنا المتعبة، ونقتدى بالقدوة العظمى التى تنير طريقنا إلى يوم النصر.

نعم الشهداء هم القادة، ونحن التابعين، وذخيرتنا هى تضحياتهم النبيلة، ودعاؤنا هو أسماؤهم الحسنى، فلا تخونوا شهداءكم، ولا تبيعوا الدم، ولا تقايضوا عليه، بل اسمعوا صوته يدوى فى قلوبنا، يحذرنا من الإحباط، ويعصمنا من التململ، ويمدنا بزاد الطريق، ويهدينا مصابيحه، فلا تصالح على الدم حتى بدم، ولا حوار مع القتلة، ولا انزلاق إلى مساومة، بل هى المقاومة المتصلة، والاعتصام بقوة الناس، والاحتشاد الدائم بالأمل فى نصر الله، والاستعداد

الفائق للتضحية، وبدون الوقوع فى خية التفاضل والجمع والطرح وحساب المثلثات، فليس فى الثورة حوارى ودروب جانبية، فالثورة هى الثورة، الثورة أن نكنس القبح كله، الثورة أن نقيم الحلم كله، وهذه وصية الشهداء، فالثورات - كما الجروح والحروب - قصاص.

"صوت الأمة " فى ١١ من فبراير ٢٠١٣

متى ينتهى حكم الإخوان؟

فى كتابى «الأيام الأخيرة»، والذى صدرت طبعته الأولى فى يونيو ٢٠٠٨، توقعت أن يفوز الإخوان فى أول انتخابات بعد خلع مبارك، وأن يحصلوا على النسبة التى حصلوا عليها بالسحتوت، وأن يمتد حكم الإخوان لمصر لفترة تصل إلى أربع أو خمس سنوات.

وحدث ما توقعت، وما اعتبرته وقتها ثمنا فادحًا ثانيا يدفعه المصريون لحكم مبارك، فقد دفعنا الثمن الأول غاليا قبل خلعه، وندفع الآن ثمن السكوت الشعبى عليه طيلة ثلاثين سنة من الهوان، فقد انحدرنا إلى انحطاط تاريخى طويل المدى، وساد الركود الذى غيبنا عن سباق العصر، وتحولنا من دولة كانت تنافس كوريا الجنوبية رأسًا برأس فى التقدم والتصنيع والاختراق التكنولوجى حتى ما بعد حرب ١٩٧٣، وسقطنا من حالق إلى الفالق، وانتهينا إلى دولة تنافس ـ الآن ـ «بوركينا فاسو» على مؤشر الفساد الدولى، وكان ما كان من تجريف التربة الوطنية، وكأثر مباشر لتجريف الصناعة والزراعة والسياسة والثقافة، وتحولنا من مجتمع حى ناهض إلى غبار بشرى على أرصفة التسول فى الدنيا كلها، وطغت مشاعر البؤس واليأس، وهو ما خلق بيئة خصبة لنمو تيارات اليمين الدينى، والتى خاطبت بؤس المصريين كجمعية خيرية، وخاطبت يأسهم كجمعية دينية، وهو ما يفسر تضخم دور الكنيسة فى حياة المسيحيين المصريين، ويفسر ـــ أكثر ـــ تغول دور التيارات الدينية فى مصر كلها، ولم يكن لتسلط مبارك، ولا لنظامه الأمنى الوحشى، لم يكن لذلك أن يخفى الحقيقة، والتى بدت فيها تيارات اليمين الدينى ظاهرة بأماراتها وطقوسها فى الشارع المصرى، ومع خلع مبارك، زال الغطاء عن وجه المجتمع المصرى

المنهك، والذى انفصلت عرباته عن قطار التقدم الذى بلغ أقصى سرعاته فى الثلاثين سنة الأخيرة بالذات، ونقل شعوبا وأمما إلى ركب التقدم بعد سكنى التخلف لمئات السنين، وقد كنا مهيئين ــ قبل الثلاثين سنة ـ لكى نكون فى أول الصف، فإذا ببلادنا تخرج بالجملة من السباق، وتجر معها الأقطار العربية كلها إلى الهاوية السحيقة، وإلى وعى بدائى معصوب العينين، وإلى أفكار صحراوية مهينة لدين الإسلام وحيويته العظمى، وهو ما أدى إلى الصورة البائسة لنتائج أول انتخابات جرت بعد ثورة مصر الشعبية الكبرى، فقد زال الغطاء الملصق بالصمغ الأمنى، ورأى المصريون صورتهم الفعلية فى المرآة، وبدا اكتساح تيارات اليمين الدينى كأنه حكم الأقدار، ثم بدا حكم الإخوان كأنه غاية نصيبنا من الحياة الدنيا.

وأعرف أن البعض يفكر بطريقة أخرى، ويتصور أن حكم الإخوان لا راد له، وأنه ما إن يصل الإخوان إلى الحكم مرة، فلا تعود تسلم الجرة، ويظل الإخوان فى الحكم إلى يوم يبعثون، وإلى حد أن كاتبا كبيرا صدم قراءه فى حوار أخير، وتوقع أن يستمر حكم الإخوان لثلاثين ألف سنة، ومع كامل الاحترام للأشخاص الذين يفكرون بهذه الطريقة، ومع حفظ ألقاب الدكتوراه والأستذة والفذلكة، مع عظيم الاحترام لأشخاصهم، فإننى أعتقد أن هذه الآراء على قدر عظيم من الضلال، وبعيدة بالجملة عن أى تحليل اجتماعى وتاريخى مقنع، فظاهرة الإخوان ـ كأى ظاهرة سياسية ـ لها سياق بعينه، وقد صعدت إلى أعلى ذراها فى السنوات الأخيرة، ليس فى مصر وحدها، بل فى الأقطار العربية كلها، وليس لها أن تصعد أكثر، بل أن تبدأ رحلة الانكسار الدراماتيكى، والذى تبدو فيه كتمثال خشبى يتحطم فجأة، أو بالتدريج مع خلع أساساته، ومع الأخذ فى الاعتبار حقيقة مهمة، وهى أن ما ستصير إليه الأمور فى مصر، سوف يعود فيطبع بطابعه، ويسرى بنظرية «الأوانى المستطرقة» إلى الدنيا العربية بعامة، والذى يراقب الأمور بعناية فى مصر الآن، ويلحظ التحولات فى مزاج الرأى

العام، الذى يفعل ذلك بحياد عقلى بارد، سيصل إلى النتيجة بغير لف ولا دوران، وهى أن منحنى الإخوان يشهد هبوطا متواترا مؤثرا، ولا يبدو الهبوط عابرا، بل مطردا، وفى زمن قياسى مدهش، فقد حدث ما يمكن تسميته «صدمة الإخوان»، ومن السهل أن تلحظ ذلك فى الشارع أو فى المقهى، أو فى «التاكسى» أو فى «الأوتوبيس»، أو حتى فى «الميكروباص» أو «التوك توك»، وليس فقط فى برامج «التوك شو»، والمفارقة الملموسة فيما يجرى، أن تنظيم الإخوان يزداد قوة ومالا ومعنويات، ويكدس المليارات فوق المليارات من موارد مريبة، وتزداد مطامحه بفضل وجود رجاله عند مفاتيح المال والسلطة، ويواصل عمله الخدمى و«الخيرى» بنشاط فائق، ويتمتع بانضباط صارم يكفله مبدأ السمع والطاعة، لكن ذلك كله لا يجلب للتنظيم العتيد ـــ عمره ٨٥ سنة ـــ شعبية أكبر، بل تنحسر الشعبية باطراد، وبمعدلات تبدو أكبر مما كان متوقعا، ولسبب مفهوم، وهو أن الإخوان أثبتوا فشلا عظيما فى إدارة الحكم، وأبدت كوادرهم وقياداتهم بدائية مفزعة، وبدا أن الشهادات الدراسية التى حصلوا عليها مضروبة، بل ويمكن اعتبار كفاءتهم المتدنية دليلا عظيما على تردى مستوى التعليم فى مصر، بل قد يصح اعتبار محمد مرسى ـ الذى بدأ رئيسا منتخبا ـــ أسذج من جلس على كرسى حكم مصر فى تاريخها الألفى، فلا جدال فى أن الرجل لا يصلح لحكم بلد فى حجم مصر، بل ربما لا يصلح لإدارة مجلس قروى، وهذا التدنى المريع فى الكفاءة كان سببا مباشرا للصدمة الشعبية فى حكم الإخوان، غير أن السبب غير المباشر، أو قل «السبب الأعمق» بدا حاضرا بقسوة، وصدم الناس الذين تصوروا فى الإخوان عنوانا لعدالة الإسلام، فقد تبين بسرعة أن حكم الإخوان لا علاقة له بصحيح الإسلام، وأن الإخوان لا علاقة لهم بالشريعة، فقد كان الإسلام والشريعة مجرد وسائل جمع بها الإخوان أصوات الناس، لا ليقيموا عدالة الله فى خلقه، بل لتقوية «جماعة البيزنس» التى تحكم تنظيم الإخوان، ومليارديرات التوكيلات التجارية الذين يدفعون ويتحكمون فى

التوجيه الإخوانى، ومع الوصول إلى الحكم، بدت الصورة محبطة جدًا لقطاعات كبرى من جمهور الإخوان، والذين اكتشفوا ببساطة مدى تطابق «جماعة الإخوان» مع جماعة «مبارك»، فلهما ـ أى للجماعتين ـ ذات الاختيار الأساسى فى الاقتصاد والسياسة، وذات الولاء الأساسى لمصالح وأولويات الأمريكيين فى مصر والمنطقة، وكأننا يا ثورة لا رحنا ولا جئنا، وهو ما يفسر التراجع الدراماتيكى فى شعبية الإخوان، وبمعدلات تفوق ما توقعته فى كتابى «الأيام الأخيرة» عام ٢٠٠٨، وهو ما يرجح معه ألا يستمر حكم الإخوان ، فقد بدأت رحلة السقوط، سقط حكم الإخوان معنويا، وكما حدث لحكم مبارك فى أيامه الأخيرة، والباقى تفاصيل ومنعرجات ومنحنيات، وإلى أن تبدأ مراسم تشييع الجنازة.

"صوت الأمة " فى ١٨ من فبراير ٢٠١٣

نحن والجيش والإخوان

لا نريد أن نتخلص من حكم الإخوان ليحكم الجيش، ثم إن الجيش نفسه لا يريد حكم البلد، وإن كان الجيش لن يسمح بانهيار مصر النهائى على يد الإخوان.

والجيش المصرى ليس كأى جيش آخر كبير فى المنطقة، فلا هو الجيش الإيرانى وحرسه الثورى بعقائديته الشيعية المفرطة، ولا هو الجيش التركى المرتبط تاريخيا بعلمانية أتاتورك، ولا هو جيش كيان الاغتصاب الإسرائيلى طبعا، فالجيش المصرى محترف، ويمتاز بتقاليد الانضباط الصارم، وبتقاليده الوطنية الأصيلة، وقد ولد الجيش مع نشأة الدولة المصرية الوطنية، وكان بمثابة عمودها الفقرى، فقد نشأت حركة التصنيع الأولى أيام محمد على من حول الجيش، وكان تحطيم الجيش سبيلًا لكسر نهضة محمد على بتوقيع «اتفاق لندن» الاستعمارى، وبعد أن تحالفت جيوش أوروبا مع الدولة العثمانية المريضة، وأوقفت حملات إبراهيم باشا - ابن محمد على - على أبواب الآستانة، بعدها كان التحكم الأجنبى يشق طريقه إلى جميع مجالات الحياة فى مصر، ووصل الغزو الأجنبى إلى الاحتلال الكامل مع تحطيم جيش أحمد عرابى، وإلحاق مصر بالإمبراطورية البريطانية التى كانت لا تغيب عنها الشمس، وعبر ما يزيد على سبعين سنة انتهت بجلاء الاحتلال البريطانى، كانت الحركة الوطنية ممتدة بنشاطها إلى داخل الجيش، وتكونت مئات الخلايا الوطنية فى الجيش، وعندما انتهت سيرة حزب الوفد إلى ضعف وإفلاس، كان تنظيم الضباط الأحرار عنوانا على أعظم مراحل النهوض فى تاريخ مصر وأمتها العربية، وكانت عملية إعادة بناء الجيش بعد هزيمة ١٩٦٧ ختاما لعصر من الملاحم، كانت مصر

العفية فى أعلى ذراها التاريخية، حررت المنطقة كلها من الاستعماريين البريطانى والفرنسى فى عشر سنوات تلت قيام ثورة ١٩٥٢، وفى عشر سنوات لاحقة، حققت أعلى معدلات التنمية والتصنيع والاختراق التكنولوجى فى العالم الثالث وقتها، وبنت السد العالى فى دراما العشريتين، وأقامت العصر الذهبى للعدالة الاجتماعية، ومسحت عار الهزيمة بالعبور إلى النصر فى حرب ١٩٧٣، ثم كان ما تعرف، جرى الانقلاب على النهضة كلها، وبدأ تحطيم التصنيع والجيش مع عقد معاهدة العار المعروفة باسم معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، والتى تشبه فى مغزاها التاريخى أثر «اتفاقية لندن» التى حطمت نهضة محمد على، وهكذا جرى تحطيم ركائز الدولة المصرية الحديثة، وبيد الاستعمار الأمريكى الزاحف هذه المرة، وجرى فرض القيود على حركة الجيش فى سيناء، وتقليص الصناعات العسكرية، وإضعاف الجيش، والتحكم فى تسليحه، وفرض الوصاية بخبراء جهاز المعونة الأمريكية، وضرب محاولة المشير أبوغزالة للخروج عن النص أواخر الثمانينيات من القرن الفائت، وتسييد إغراءات «البيزنس» فى أوساط القيادات العليا، ثم تسييد الركود الطويل فى العهد الأطول للمشير طنطاوى، والذى وجد نفسه أخيرًا منقادا لروح الجيش الوطنية الكامنة، ونفذ أمر الشعب بخلع مبارك، ولكن دون خلع نظامه، والتركيز على فرصة «الخروج الآمن» مقابل «الدخول الآمن» للإخوان.

ولم يكن حكم مجلس طنطاوى وعنان مما يذكر بالخير، فقد بدت ثقافة الجنرالات غاية فى البؤس، ولم يتورعوا عن ارتكاب جرائم دم لا تليق بشرف الجيش المصرى، ثم إنهم تصرفوا كهاربين من شرطة التاريخ، وليس كقادة لجيش مصر العظيم، ثم كانت المقايضة المريبة، والتى ضمنت لطنطاوى وعنان خروجا آمنا، وتنصيب قيادة جديدة للجيش فى لحظة خطر عاصف، وبدت القيادة الجديدة أكثر شبابا وحيوية ووعيا، وإن حاول البعض تشويهها، وبادعاءات من نوع «إخوانية» الفريق أول عبد الفتاح السيسى وزير الدفاع

والقائد العام للقوات المسلحة، ولمجرد أنه شخص متدين كعموم المصريين، وقد التقيت الفريق أول السيسى لمرة واحدة زمن حكم المجلس العسكرى، التقيته بدعوة كريمة، كما التقاه غيرى من المثقفين والساسة والإعلاميين الوطنيين، وبدا لى السيسى رجلا ذكيا واعيا ووفيا لأعظم تقاليد الجيش المصرى، فوق نظافة يده وذمته التى لم تشبها شائبة فى زمن الفساد المعمم، واستبشرنا خيرًا حين انتقلت القيادة إليه، ليس لأننا نريد حكم الجيش للبلد، بل لأننا نريد للجيش أن يسترد عافيته، وفى ظروف خطر غير مسبوق يعصف بمصر، ففوق المخاطر القديمة، وتحكم الأمريكيين الاستعمارى، ولدت مخاطر جديدة مع حكم الإخوان، والذى تفضله واشنطن، ويبدو مطيعا لها، حتى لو تعلق الأمر بالمزيد من إضعاف الجيش وقصم ظهر مصر، وإخلاء المنطقة من أكبر جيوشها فى مواجهة الجيش الإسرائيلى، وهو ما يفسر تربص الإخوان بالجيش، فهو – أى الجيش — العقبة الرئيسية المانعة لتحطيم الدولة المصرية بالكامل، فقد نشر مبارك «فيروس الإيدز» بالإفساد فى جهاز الدولة المصرية، وسرى «مرض الإيدز» المدمر لمناعة دوائر الرقابة والدوائر الحساسة، وجاء حكم التتار الإخوانى ليواصل السيرة ذاتها، ويعمل بقاعدة مبارك ذاتها، وهى «إحلال الأسوأ» عند مفاتيح التحكم، وبدت نخبة الإخوان أسوأ وأجهل من نخبة مبارك، وكل ما يهمها - كما كان يفعل مبارك بالضبط - هو شفط السلطة والثروة لصالح الجماعة، ويبدو أن جنون التتار الإخوانى جاوز حدود الخطر، وتخيل أن الدولة المصرية غنيمة لمكتب الإرشاد، ولم يفرق بين «معنى الدولة» و«معنى الحكم»، فمن حق حزب الأغلبية أن يحكم فى النظام الديمقراطى، لكن الحكم شيء والدولة شيء آخر، فقد يشكل حزب الأغلبية الحكومة، لكن دولاب الدولة يظل يعمل وفق قواعده وتقاليده غير الحزبية، فما بالك وحزب الإخوان ليس بأغلبية ولا يحزنون، فقد جرى حل البرلمان بحكم المحكمة الدستورية، ثم إن السيد مرسى لم يعد رئيسا شرعيا بأى معنى، فقد فسخ العقد

الضمنى مع ناخبيه، وتحول إلى ديكتاتور صغير منذ لحظة إصداره للإعلان المنكود فى ٢١ نوفمبر ٢٠١٢، وإقراره لدستور الأقلية بموافقة عشرين بالمائة فقط من هيئة الناخبين، وتنصيبه لمجلس الشورى - غير الشرعى - كسلطة تشريع، وعدوانه المتصل على سلطة القضاء بقصد المزيد من إفسادها بالأخونة، ثم جرائمه فى أخونة إدارات الدولة، وإحلال أطفال مكتب الإرشاد فى المناصب الرئيسية، ثم ارتكاب إداراته لجرائم سحل وتعذيب وخطف وقتل المتظاهرين، تم التطلع إلى السيطرة على الجيش نفسه، وتحويله إلى ميليشيا مضافة لميليشيات الإخوان.

وما نريده ـــ بوضوح ـــ أن يسترد الجيش عافيته ودوره الأصلى، وأن يتخلص من عبء المعونة العسكرية الأمريكية، وأن يتوسع فى خطط استعادة الصناعات العسكرية، وفى كسر احتكار السلاح، وفى بسط السيطرة العسكرية كاملة على سيناء حتى الحدود الدولية، وأن يطهر صفوفه من «جماعة البيزنس»، وأن يواصل صموده ضد محاولات الإخوان لإضعافه، وأن يحفظ سلامة البلد المهدد فى أمنه الداخلى، وألا يصطدم بحركة الشعب الثائر، والذى نعول عليه وحده فى التخلص من حكم الإخوان غير الشرعى بالجملة، فالشعب وحده قادر على دحر الطغاة، الشعب الذى خلع مبارك سوف يخلع حكم المرشد، وبالأساليب الديمقراطية السلمية، على خط الشارع، أو على خط صندوق الانتخابات، فقد احتدمت الأزمة الداخلية فى مصر، والثورة المغدورة مازالت تقاوم، وتبتكر خططا مبدعة للتحرك كل يوم، بمزج الغضب الاجتماعى مع الغضب السياسى، وبالتحول المطرد إلى العصيان المدنى السلمى، وليس المطلوب من الجيش أن يزيح مرسى وعصابته، فالشعب وحده يقدر على إنجاز المهمة، ودون أن يصطدم بالجيش الذى هو درع مصر وسيفها، والذى لن يتحول أبدًا إلى ميليشيات لحزب أو جماعة أو رئيس غير شرعى.

"صوت الأمة" فى ٢٥ من فبراير ٢٠١٣

مرسى "لابس مزيكا!"

فى حواره التليفزيونى الأخير، لا تجد خبرا جديدًا ولا قديما، اللهم إلا إلحاح السيد محمد مرسى على وصف نفسه بعبارة «أنا رئيس الجمهورية»، والتى كررها أكثر من عشرين مرة فى حوار فارغ من المعنى والجدوى.

وقد لا نعلم شيئا يقينيا عن الحالة الصحية العضوية للسيد مرسى، اللهم إلا كلامًا متواترًا عن عمليات جراحية فى المخ، لكن الحالة الصحية النفسية للرجل تبدو ظاهرة للعيان، فهو فى حالة انبساط وانشكاح دائم، وكلما حلت مصيبة بالبلد زادت سعادته، واتسعت ابتسامته، وقد تحتار فى تفسير ضحكته، فهل هى من نوع ابتسامة «الشرقاوى» الطيب البسيط؟، أم هى من نوع بلاهة جندى الأمن المركزى الذى يفتح فمه للعابرين؟، أم أنها نوع من «الضحك المرضى» المعروف فى عالم الطب؟، والذى يبدو فيه المريض فاتحا فمه كأنه يضحك، مع أنه لا سبب للضحك ولا قصد فيه، بل مجرد حالة عضوية مرضية، ما علينا من التفاسير، فالله أعلم بعبيده، المهم أن مرسى لا يكف أبدًا عن ترديد عبارة «أنا الرئيس» فى سعادة غامرة، وكأنه لا يصدق حتى الساعة، وبعد ثمانية شهور على توليته المنصب، وإقامته المرفهة فى قصر الرئاسة، لا يصدق الرجل أنه أصبح بالفعل رئيسا، وكأن لم يصله الخبر بعد، أو كأن الخبر وصله للتو، فالرجل يبدو على الدوام، وكأنه يلبس «مزيكا»، وينفخ فى مزمار «أنا الرئيس»، وربما لم يعد ينقصه غير استحضار جمع غفير من بلدته الشرقاوية، يركبون سيارات الفرح، وكلما قال مرسى «أنا الرئيس»، يرد الكورس القروى من ورائه بأصوات «كلاكسات» السيارات «بيب.. بيب.. مرسى!«

ولست أنصح السيد مرسى بشيء، فالرجل يعيش مع مزماره، ويتصور أنه

فاز فى «مسابقة يانصيب»، وربح ورقة «الرئيس»، بينما تعيش مصر فى بؤس كظيم، ولا تملك أن تضحك له، بل أن تضحك عليه، فلا أحد يتصور هم وحزن المصريين لو كفوا عن إطلاق النكات، وقد كان لمرسى فضل إنعاش سوق النكتة المصرية، وعلى طريقة شر البلية ما يضحك، وقد كان مبارك فى سنواته الأخيرة موضوعا مفضلا لنكات المصريين، وبدا المخلوع كرئيس أصغر من حكم بلد بحجم مصر المزدحمة بأحلامها وأوجاعها، لكن مرسى حطم أرقام مبارك فى البلادة، وبدا فى أيامه الأولى على حال عظيم من الغياب العقلى والوجدانى، وبدا كأنه لا يعرف من مهام الرئاسة سوى اسمها، وقد قلت - قبل سنوات بعيدة - إن مبارك حول مقام الرئاسة الرفيع إلى «محل كشرى»، وبدا إغراء التشبيه ظاهرًا وقت أن قال مبارك «ابنى بيساعدنى»، لكن مرسى — والحق يقال — جاوز مبارك إلى درك أسفل، وحول مقام الرئاسة الرفيع إلى «دوار العمدة»، وأثبت ليس — فقط — أنه أخفض مقاما من حكم بلد بحجم مصر، بل ربما لا يصلح الرجل حتى لإدارة مجلس قروى، ودعك من إنجليزيته الركيكة المخزية على طريقة «إنجليزى ده يا مرسى»، والتى يصر على التحدث بها رغم جهله بأبجديتها، وحتى صارت حكايته مضغة فى أفواه الأمم، ثم انظر إلى لغته العربية الغرائبية، فهو يتحدث كخدام المساجد، وربما يفيد الناس لو عمل بوظيفة مشابهة، فهو لا يعرف من السياسة سوى عبارة «الحق أبلج والباطل لجلج»، ثم «يتلجلج» الرجل حين يسألونه فى أى موضوع، ويروح فى نومة كلام تغرقه وتغيبنا، فلا يعود المستمع يعرف ما هو الموضوع، ولا الذى دفعه لأن يسمع لجاجا بلا معنى، وفى آخر النومة يصحو السامعون على عبارة مرسى الأثيرة «أنا رئيس الجمهورية»، ودون أن تعرف أى جمهورية يقصد، ولا عن أى رئيس يتحدث، والانطباع الذى يبقى فى نفسك يبدو موحشا، وتكاد تحس أن منصب الرئيس لايزال شاغرًا، وأن وجود شخص كمرسى هو والعدم سواء، فلا أحد هناك.(!)

وبوضوح، فإن السيد مرسى يبدو كرئيس افتراضى، قد تتخيله على الكمبيوتر، أو على «اللاب توب»، أو على شاشة «الآى فون»، لكنك لا تحس أبدًا بوجود رئيس، ولا وجود سلطة من أصله، فالسلطة أى سلطة، وسواء كانت ديكتاتورية أو ديمقراطية أو مهلبية، السلطة ــ أى سلطة ــ لها تعريف واحد، السلطة تعنى الإذعان مقابل الإشباع، فالأب لا يكون أبا فى بيته بغير نهوض بمسؤولياته، والأم كذلك، والحاكم يكون حاكما بقدر ما تفرح به أو تتألم، لكن مرسى يبدو لا شيء على الإطلاق، أعرف أن الرجل موجود فيزيائيا، وأنه من مواليد بلدة بسيطة فى الشرقية، ولابد أن له شهادة ميلاد وبطاقة رقم قومى، لكن ذهابه إلى منصب الرئاسة يبدو ككرة فى «الآوت»، ودعك من شرعية رئاسة مرسى أو عدم شرعيتها، فقد فقد الرجل شرعيته الانتخابية باليقين، ومنذ صدر إعلانه الدستورى المنكود فى ٢١ نوفمبر ٢٠١٢، نقول «منذ صدر إعلانه»، وليس «منذ أصدر إعلانه»، فالرجل لا يصدر شيئا، بل تصدر له الأشياء، وهو مجرد عنوان بريدى، تصل عليه أوامر مكتب إرشاد جماعة الإخوان، تعد له القرارات والقوانين وكشوف التعيين، ولا تترك له سوى مهمة وضع خاتمه الكريم، ولابد أنه يشعر بالنشوة مع وضع توقيعه أسفل عبارة «رئيس الجمهورية»، لكنه لا يدرى ـ على الأرجح ـ علام يوقع بالضبط، تذكر ـ مثلا ـ قراره الذى اختار يوم «عيد القيامة» ـ بالذات ـ موعدا لإجراء الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية، فلم ينظر الرجل فى أجندة موضوعة على مكتبه، ولا فكر فى استعارة أجندة من «محل كازوزة» أمام قصر الرئاسة، ولم يعد عن الاختيار الغريب الشاذ إلا بعد ضجة أثيرت فى وسائل الإعلام، وهكذا كانت كل قراراته، يوقعها دون أن ينتبه لما فيها، ويعلنها تحت الأضواء الكاشفة قرب منتصف الليل، ثم يلغيها أو يستبدلها مع طلوع شمس الصباح، والمهم ـ عنده ـ أن ينظر فى مرآة نفسه، وأن يزهو بعبارته العبثية «أنا رئيس الجمهورية»، وقد تراءى له مرة أنه أصبح الرئيس فعلًا، ونصحه مكتب الإرشاد أن يظهر العين

الحمراء، وأن يعلن حالة الطوارئ وحظر التجوال بمدن القناة فى بيان متلفز، وكرر خلال إلقاء البيان إشارة إصبع التهديد الواهن، ولم يلغ الرجل قراره إلى الآن، ولسبب بسيط جدًا، وهو أن القرار ألغى من تلقاء نفسه، وتحول حظر التجوال إلى حظر النوم، وتحولت الطوارئ إلى عصيان مدنى بطولى فى بورسعيد بالذات، فلا أحد يذعن لمرسى، ولا أحد يرهب تهديداته، أو يخاف قواته المندفعة فى قتل وتنكيل جنونى، فقد بدا الرجل زائدًا عن الحاجة، وبدا كأن لا أحد يعترف عمليا برئاسته سوى عشيرته، وسوى مكتب إرشاد الإخوان الذى انتدبه فى مهمة رسمية، وكلما أوقعوه فى خطأ انتهى إلى خطيئة، وكلما دعا إلى حوار، تحول إلى خوار، فليس لدى الرجل أى مقدرة على التصحيح الذاتى، ولا على ضبط خطوات السير، ولا التعلم من الخطأ، ومكتب إرشاد الإخوان لا يبدو مهتما بمصير مرسى الشخصى، فهم يتعاملون معه كأنه منديل كلينكس، لا يعنيهم مدى مقدرته على إثبات أنه رئيس لكل المصريين، والمهم ـ عندهم ـ أن يطيع وينفذ، ولا بأس ـ عندهم ـ أن تنهار البلد، وأن يتحطم اقتصادها، أو أن تتفكك، أو أن تسود الفوضى، أو أن تسيل الدماء، كل هذا لا يهم، المهم أن يتمكن أفراد العصابة من مفاتيح المال والسلطة، ومن وراء غطاء رئاسة مرسى، والذى أصبح ـ للأسف ـ عنوانا على العصر الذهبى للعبط، وعلى زمن ازدهار النحس، وكلما ساءت أحوال البلد، انتعشت أحوال مرسى، وبانت نواجذه، وأصبح فى قمة سعادته وانشكاحه، ولبس بدلة «المزيكا»، ونفخ فى مزمار «أنا رئيس الجمهورية»، وما من مبرر للعجب، فأنت فى حضرة العجب العجاب شخصيا. ولله فى خلقه شؤون.

"صوت الأمة " فى ٤ من مارس ٢٠١٣

عزل مرسى أو خراب مصر

كل يوم يمر مع بقاء محمد مرسى فى قصر الرئاسة يعنى مزيدًا من الخراب المستعجل لمصر.

ولا حل لوقف النزيف بغير طرد مرسى من قصر الرئاسة، وعزله مع جماعته، ليس فقط لأن الرجل فقد شرعيته الانتخابية منذ لحظة صدور إعلانه المنكود فى ٢١ نوفمبر ٢٠١٢، بل لأن مرسى شخص يفتقد الأهلية تماما لشغل منصب الرئاسة الرفيع، ولا تكاد قدراته العقلية والوجدانية الظاهرة تكفى لشغل منصب رئيس مجلس قروى، فالرجل غير مؤهل لشيء ينفع البلد، ثم إنه قام ـ عمليًا ـ بتأجير صلاحيات الرئاسة من الباطن لمكتب إرشاد جماعة الإخوان، واكتفى من الرئاسة بالأبهة، وارتداء أفخم الملابس، وبمواكب الحراسة الكثيفة، وبتناول وجبات الطعام الفاخر على نفقة الدولة، والتعامل مع ميزانية الرئاسة كمال سائب، فلا أحد يعرف ـ بالضبط ـ حجم نفقات الرئاسة، ولا كيفية التصرف بها، وربما لا يعلم مرسى نفسه، فالعلم عند مكتب إرشاد الإخوان الذى انتدب مرسى لدور الرئيس، ويتصرف فى خزائن مصر كمال الغنائم، يوزع منه على رجال الإخوان فى قصر الرئاسة، وعلى أفراد معدومى الكفاءة، يجرى تعيينهم كوزراء ونواب ومحافظين، ورؤساء مجالس مدن، ووكلاء وزارات ومديرى عموم ومستشارين، ودون أن يكون لكل هذه التصرفات اللصوصية أدنى غطاء من شرعية أو كفاءة معتبرة، فليس من حق حزب الإخوان أن يوزع الوظائف، حتى لو كانت له الأغلبية الافتراضية، فما بالك وليست للحزب الإخوانى أى أغلبية، فقد كانت له أكثرية الأقل من النصف فى برلمان منتخب جرى حله، أى أن صفة الأكثرية زالت عن الإخوان، ووقت أن

جرى انتخاب مرسى رئيسا، فلم يكن ذلك تصويتا لصالح الإخوان، بل كان تصويتا اضطراريا بقصد تجنب فوز شفيق رجل المخلوع مبارك، كان تصويتا للرمضاء والنار بقصد تجنب العار، وربما لم يتوقع أحد أن يتحول أداء مرسى إلى عار حقيقى، فقد كان الرجل أستاذًا بالجامعة، ولم يتوقع أحد أن ينحدر فى الأداء إلى مستوى تلميذ بليد فى الجامعة، لكن ما جرى كان مما لا يمكن تجنبه، فقد كانت قطاعات هائلة من المصريين فى حالة انخداع، خدعهم مظهر الإخوان الذى يبدو ورعًا تقيا، وخدعتهم طيبة مرسى البادية على وجهه الملتحى، ولم يتصوروا أبدًا أن الطيبة قد تتحول إلى هطل سياسى، وإلى جهالة مريعة بأبسط مبادئ الحكم، وإلى تكرار هزلى لسيرة جماعة مبارك الفاسدة ذاتها، وإلى تعميق جذور الاحتلال السياسى الأمريكى لمصر المحروسة، وإلى وضع المقدرات المصرية فى خدمة أمن كيان الاغتصاب الإسرائيلى، وإلى استئناف سيرة اقتصاد التسول، وإلى تكبيل مصر بديون خارجية وداخلية فاقت إجمالى الناتج القومى، وإلى مضاعفة معدلات البطالة والفقر والعنوسة والمرض والبؤس، وإلى قيادة مليارديرات الإخوان لدولة الاغنياء فى مصر، وإلى تصالح المصالح بين جناحى «رأسمالية المحاسيب» المباركى والإخوانى، وإلى إضافة مئات الشهداء إلى قوافل الذين ذهبوا برصاص جماعة مبارك وجماعة طنطاوى وعنان، وإلى تحطيم جهاز الدولة، وإلى تمكين أفراد الإخوان من مفاتيح المال والسلطة، ثم إلى تدهور الوضع كله على نحو غير مسبوق، وتسييد قانون الغاب، وتدافع الصدامات الأهلية، وخيانة مصر ومصالحها، وجعلها رهينة لشروط واشنطن ومؤسسات التمويل الدولية، وجعلنا مسخرة بين الأمم.

نعم، نحن بصدد بلد ينهار، وبصدد ثورة مغدورة، وبصدد حالة سارية من تفكيك مصر، وبصدد «نخبة إخوانية» تستحق الفوز بجائزة نوبل فى الجهالة، تتحرك بالشهوة لا بالحكمة، وبغرائز الحيوان لا بعقل الإنسان، وانظر إلى أى شيء حولك، تجد الجهالة طافحة كمواسير المجارى الخربة، انظر إلى قانون

الانتخابات البرلمانية مثلا، وانظر - مثلا - إلى نص يقول «تستبدل عبارة مجلس الشعب بعبارة مجلس الشعب»، وكأن لم يصلهم خبر أنهم أسموه «مجلس النواب» بدلًا من تسمية «مجلس الشعب» فى دستورهم اللقيط، والذى لم يحصل سوى على عشرين بالمائة من تأييد هيئة الناخبين، ثم اعتبروه - ببساطة - دستورا ساريًا بغير سند دستورى، ولفقوا برلمانا له كامل السلطة التشريعية من «مجلس الشورى»، والذى يضم العديد من فطاحل الجهالة المعتبرة، وجرى انتخابه بسبعة فى المائة فقط من هيئة الناخبين، ثم أضافوا إليه - بالتعيين - تسعين عضوًا من المؤلفة جيوبهم، برغم أن المجلس إياه فى حكم المنحل قياسا على ما جرى لمجلس الشعب السابق، وكان طبيعيا أن تتدافع كوارث التشريع، وأن يسلك الجاهلون سبل الضلال، وأن يواصلوا العك الدستورى والقانونى الذى فضحته محكمة القضاء الإدارى، فهؤلاء - من عينة أعضاء «الشورى» غير الشرعى - جهلة لا يعترفون بجهالتهم، ويخاطبون رئيسا ليس أكثر منهم علما، وفضحوا مصر فى العالمين، ولمجرد أن يواصلوا النهب والحصول على المكافآت الضخمة من ميزانية الدولة المنهكة، والتى يتزايد العجز فى موازنتها، وينحط معدل نموها، وتطرد الملايين إلى رصيف البطالة، وإلى أزمات الوقود بطوابيرها التى تغلق الشوارع والطرق السريعة، وإلى انتعاش سوق البلطجة، وإلى تحويل جهاز الشرطة إلى حائط أمن للنظام، وإلى معارك دموية يتوزع ضحاياها بين أبناء الشعب وأبناء الشرطة، وهو ما أدى إلى امتداد حالة العصيان إلى جهاز الشرطة نفسه، والذى ينتفض الآن رفضا للأخونة الخائنة للشعب، فقد انتهى الزمن الذى كان يخاف فيه الناس، ولن تفلح حملات قمع الشعب الباسل، ولا التهديد بنزول ميليشيات الإخوان، فقد جرب الإخوان حظهم فى اللجوء للعنف، وجرت هزيمتهم ثلاثا فى ميدان التحرير وأمام قصر الاتحادية وأمام مسجد القائد إبراهيم بالإسكندرية، ولن يرتعب أحد من قوائم الاغتيال التى أعدوها، فأرواح الثوريين على كفوفهم، ومن المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا

الله عليه، فمنهم من قضى نحبه كالشهداء محمد الجندى ومحمد كريستى وعمرو سعد والحسينى أبوضيف وعماد عفت ومينا دانيال، ومنهم من ينتظر، وما بدلوا تبديلا، لم يرعبهم قمع جماعة مبارك، ولا قمع حكم الإخوان، يكافحون فى اصرار دفاعا عن مصر والثورة والشريعة والحرية، ولا تبدو أمامهم جماعة الإخوان سوى عصابة مارقة كاذبة، تتاجر قياداتها فى دين الإسلام، تماما كما تتاجر فى «المايوهات البكينى» بمولات شرق القاهرة، ويزيح انكشاف الكذب ورقة التوت عن سوءاتها، ويفضح عداءها الشيطانى للثورة وأغلبية المصريين وعدالة الإسلام. ولا سبيل لنصح الذى لا ينتصح، ولا يرغب فى التعلم، ولا يقدر عليه، والإخوان ـ كآل البوربون فى سيرة الثورة الفرنسية ـ لا ينسون ولا يتعلمون، ومرسى ليس رئيسا له شرعية ولا أهلية، والسلطة كلها مغتصبة، يشغلها الجاهلون بمصالح البلاد والعباد، يقتلون ويسفحون الدم، ويأكلون أموال الدولة بالباطل، وما من حل سوى بإزاحتهم سلميًا، وبشجاعة الروح وما ملكت الأيدى من عزيمة، ورميهم بحجارة رجم الشياطين، والتخلص من وبائهم المهلك، ووضعهم فى معازل الحجر الصحى.

"صوت الأمة " فى ١١ من مارس ٢٠١٣

عملية خلع الإخوان

سحق الإخوان فى انتخابات طلاب الجامعات عنوان ناطق على التحول الدرامى الذى يجرى فى مصر الآن. أغلب النتائج بالنسبة للإخوان صفرية الطابع، وفى حالات استثناء قليلة، بدت النتائج شديدة التواضع، بينما بدا الفوز كاسحا للمستقلين و «التيار الشعبى» و«الدستور» والجماعات السياسية الراديكالية، وحتى فى جامعات الصعيد، وهو المنطقة الأكثر بؤسا فى مصر، كانت الهزائم الثقيلة تلاحق الإخوان، وكأنها القدر الجارف، ومع ظهور ملموس لجماعة عبد المنعم أبوالفتوح المنشقة عن الإخوان.

ولم تكن معركة انتخابات الطلاب هذه المرة من نوع اعتيادى، فهى تتم فى سياق سياسى ساخن جدا، ووسط التهاب الشارع، واستمرار تدافع موجات غضب عنيف ضد حكم الإخوان الافتراضى وتداعى الثقة الشعبية فى الإخوان، والزيادة المطردة فى الوعى السياسى، ونهوض شباب الثورة بالدور الحاسم فى المعركة الجارية، فالشباب هم العصب الحساس لوعى الأمم، وهم الفئة التى تمثل النقطة الأعلى فى منحنيات تغير المزاج الاجتماعى، وقد بدا المزاج - عند الشباب بالذات - رافضا لوجود الإخوان بالجملة، وهو ما أدى لخلع الإخوان فى نفخة ريح، برغم أن تنظيم الإخوان زاد قوة ومالا ومعنويات، لكنه بدا أصغر وأضعف كثيرا من المقدرة على صد ريح تحول تاريخى بامتياز.

والمعروف أن تنظيم الإخوان سيطر على الفضاء الجامعى لوقت طويل جدا، وبدا الصعود الإخوانى ملازما لقصة الثورة المضادة فى مصر، فقد انقلب السادات على اختيارات عبد الناصر وثورته عقب حرب ١٩٧٣، وقتها جرى إطلاق حملة اغتيال معنوى للثورة، شاركت فى دعمها فوائض البترول الخليجى،

وخطط المخابرات المركزية الأمريكية، ونشط فيها الإخوان الذين سمح لهم السادات بحرية العمل، وأمرت سلطته بتسليح الجماعات الدينية الطلابية بالسنج والجنازير والمطاوى، وساعدتهم فى حرب إجلاء الجماعات الناصرية واليسارية عن الجامعات، وأتت الخطط أكلها بذهاب السادات إلى القدس، ثم بعقد معاهدة العار فى كامب ديفيد، ثم راح السادات ضحية الوحش الذى أطلقه، لكن الجماعات الإسلامية، وجماعة الإخوان بالذات، راحت تواصل سيطرتها على اتحادات الطلاب الجامعية، وتخرجت قوافل إثر قوافل من القادة الإخوان ذوى الأصول الجامعية، ثم توسعت الظاهرة بالسيطرة على النقابات المهنية ونوادى هيئات التدريس، وإلى حد بدا معه أن الجامعات تحولت إلى حكر خاص للإخوان، وأن الطبقة الوسطى بجميع تنظيماتها وقعت تحت أيديهم، وفى حالة «أخونة» شاملة بدت كأنها حكم الأقدار..

والجامعة فى مصر هى الترمومتر الحساس للتحولات فى موازين الحركة الوطنية المصرية، كانت الجامعة دائما هى أهم مشاتل السياسة، ولم تكن من موارد أخرى أهم، فالحركة العمالية فقدت استقلالها طويلا، وتحولت إلى جزء من إدارة أمنية الطابع، وهو ما بدأ فى التشقق مع تقدم سنوات العقد الأخير لحكم مبارك، فبالتوازى مع ظهور حركة «كفاية» أواخر ٢٠٠٤، نشأت حركة ٩ مارس لاستقلال الجامعات، ثم بدأت موجات من إضرابات عمالية مكثفة، وظهور أنوية لنقابات عمال مستقلة، وكان تزاوج الغضب السياسى بالغضب الاجتماعى ظاهرا فى انتفاضة ٦ أبريل ٢٠٠٨، وقد كانت تلك هى «البروفة الأخيرة» للثورة التى خلعت جماعة مبارك، لكنها لم تخلع نظامه بعد، فقد استمر النظام نفسه، وبذات اختياراته الأساسية مع طبعتين للثورة المضادة تواليتا بعد ذهاب مبارك، طبعة المجلس العسكرى، ثم طبعة حكم الإخوان ورئاسة مرسى، وصحيح أن مرسى جاء بانتخابات حرة، وفى سياق اضطرارى تماما، لكنه سرعان ما فقد

مشروعية وجوده فى قصر الرئاسة، ولا تزال الثورة المغدورة تقاوم، ولا تزال موجاتها تتدفق فى عناد وإصرار بطولى، وفى بيئة تغير سريع للوعى، وتجريف متصل للعطف الشعبى على الإخوان، والذين انتقلت قيادتهم نهائيا إلى معسكر الثورة المضادة، فقد كانوا كذلك زمن الثورة الناصرية وما تلاها، ثم عادوا إلى سيرتهم الأولى فى زمن الثورة الشعبية الجديدة، لكن أسلحة الثورة المغدورة تختلف هذه المرة، فثمة حريات تنظيم وحركة كسبها الشعب المصرى، وثمة نهوض فى الحركة الجماهيرية المستقلة، ودخول لأجيال جديدة وطبقات جديدة على خط الثورة، وهو ما يؤتى أكله كل يوم تقريبا فى مصر، فقد تحطمت حواجز الخوف، وفقد المصريون صبرهم التاريخى، وزاد الطلب بشدة على السياسة، وصار الإخوان فى حالة حصار نفسى، وإن لم يتحول النفور من الإخوان - بعد - إلى قوة مادية كاسحة تزيحهم نهائيا عن المشهد، والشاهد أن الإخوان يتراجعون، لكن صورة الذى يتقدم ليست محددة الملامح على نحو قاطع إلى الآن، وإن برز فيها دور «التيار الشعبى» وحلفائه، وهو ما انعكس فى انتخابات الطلاب الجامعيين، وهم قوة حاسمة فى المزاج المصرى العام، وقد قالت رأيها الذى لا معقب عليه، وأزاحت الإخوان فى نفخة ريح وفتحت طريقا لإعادة صياغة الموازين، فلن يعود الإخوان أبدا إلى عهدهم القديم الذهبى فى الجامعات، والأرجح - عندنا - أن تنتقل الحالة نفسها من الجامعة إلى المجتمع، وأن تتوالى علامات تراجع الإخوان فى انتخابات مقبلة للنقابات المهنية، وأن تنهار «مملكة الإخوان» المسيطرة بنفوذها المالى على الطبقة الوسطى، وفى عملية تحرير واسعة للطبقة الوسطى، يتوقف عليها تصور المحصلة النهائية لعملية الثورة الجارية فصولها، فقد بدأت الحرب ضد «أخونة المجتمع»، وكلما انخفض معدل «أخونة المجتمع»، زادت قدرة مصر على استعادة عافيتها، وعلى شق طريق آمن لانتصار الثورة المغدورة.

ما نقصده، أننا لسنا بصدد نتائج عابرة فى انتخابات طلابية، بل بصدد عصر من الركود فى مصر يطوى أوراقه، كان «التضخم الإخوانى» واحدا من أبرز علاماته، وأخذ من حيوية المجتمع كثيرا، وحجزها فى مخازن الإخوان، وأسرها بمبدأ السمع والطاعة لقيادات عديمة الكفاءة، ومرتهنة لمصالح «جماعة البيزنس» التى تحكم الإخوان فعليا، وتتاجر فى الإسلام، تماما كما تتاجر فى «السوتيانات» و«المايوهات البكينى» التى يتسابق مليارديرات الإخوان إلى شراء توكيلاتها التجارية.

وباختصار، يبدو الانقلاب على الإخوان أهم علامات إفاقة المجتمع المصرى، والذى ظل أسيرا لبؤسه ويأسه على مدى ثلاثين سنة مضت، ويغير الآن جلده، ويشفى من الطفح الجلدى السرطانى الذى تمثل فى التضخم الزائد لجماعة الإخوان

"صوت الأمة " فى ١١ من مارس ٢٠١٣

تحذير لحركة حماس

لكاتب السطور علاقة طيبة مع قادة حماس فى الخارج والداخل الفلسطينى، ويقدر لحركة حماس دورها التاريخى فى حياة الشعب الفلسطينى، وعظمة تضحيات شهدائها ومؤسسيها الكبار، وصلابة وحيوية تنظيمها الداخلى. وقد التقيت السيد خالد مشعل ـ زعيم حماس ـ مرات فى القاهرة ودمشق، وفى زمن حكم مبارك، وحيث كان ذلك من المحرمات والمحظورات، وتلقيت من مشعل اتصالا هاتفيا كريما يهنئ بنجاح الثورة المصرية فى خلع مبارك، وقبلها بسنوات، التقيت مشعل فى دمشق، وكان الرجل غاية فى المودة والحفاوة، وبادرنى مبتسما مهللا بقوله: «نحن الحركة الاستشهادية وأنت الكاتب الاستشهادى»، وكان مشعل يشير بعبارة «الكاتب الاستشهادى» إلى ما هو معروف من دورى فى قيادة الحملة الصحفية والسياسية لخلع نظام مبارك، وهى الحملة التى بدأتها مبكرا، ومع منتصف العام الأول من القرن الجارى، ولاقيت بسببها ما لاقيت، ومما احتسبه لوجه الله والحق والوطن والشعب. وقد لا يكون لهذا الكلام من محل إلا فيما سأقوله توا، فأنا أريد أن أحذر حركة حماس مما أتصوره أخطاء وخطايا، وبالذات فى علاقتها بالمخاض الجارى فى مصر الآن، وتزايد وتيرة الرفض لحكم جماعة الإخوان، وتبين فشله الذريع بسرعة خارقة، وهو ما يؤثر بشدة على شعبية حركة حماس فى مصر، ونزولها إلى أدنى درجاتها، واعتبارها مجرد فرع فلسطينى لجماعة الإخوان، يحق النفور منها كما النفور من حكم الإخوان، وينظر إليها كميليشيا قابلة للاستدعاء لنصرة الإخوان وقت الخطر، وكلها ـ للأسف ـ افتراضات تلقى قبولا واسعا من غالبية المصريين الآن، خاصة أن وسائل إعلام مصرية كثيرة تدأب على تغذية المخاوف، وباستخدام «وثائق مضروبة» قد يكون مصدرها فلسطينيا فى أغلب

الأحوال.

أصل الخلل فيما نتصوره قد يمكن شرحه على النحو التالى، فحركة حماس - تاريخيا - تؤمن بفكر الإخوان المسلمين، وليس واضحا - بالضبط - طبائع علاقتها التنظيمية بمكتب إرشاد الإخوان فى مصر، بعض قادة حماس قالوا: إنه لا ارتباط تنظيمى بل فكرى مجرد، وحتى لو كان الارتباط تنظيميا، فليس من مصلحة لحركة حماس أن تبدو كفرع لجماعة الإخوان فى مصر بالذات، فالوطنيون المصريون لم يتعاملوا مع حماس أبدا بهذه الصفة، وتعاملوا معها كحركة تحرير وطنى فلسطينى، ولم يكن تأييدها محصورا فى أوساط الإسلاميين المصريين، بل كان يبلغ الذروة فى أوساط القوميين والناصريين المصريين، ولاعتبارات تعلقت بمجرى حوادث وتطورات القضية الفلسطينية ذاتها، فقد بدت حماس - لوقت طويل - كعنوان لمشروع المقاومة المسلحة، عارضت اتفاق أوسلو وتداعياته، وامتازت بعبقرية تكتيكاتها الاستشهادية، ولعبت دورا مرموقا فى الانتفاضة الفلسطينية الثانية، والتى تفجرت فى نهايات العام ٢٠٠٠، وعقب نجاح «حزب الله» فى إجلاء الاحتلال الإسرائيلى عن الجنوب اللبنانى، ودون قيد ولا شرط ولا سلام ولا كلام، وفى هذه الفترة، بلغ التأييد لحزب الله والحماس لحركة حماس ذروته، ولم يلتفت أحد وقتها إلى «شيعية» حزب الله أو «إخوانية» حركة حماس، بل بدا «حزب الله» عنوانا عربيا جامعا بامتياز، وبدت حركة «حماس» كأنها الحركة الوطنية الفلسطينية الأجدر بالتأييد والدعم، وبدا الشعور «الحماسى» جارفا إلى أواسط العقد الأول من القرن الجارى، ثم جرى ما جرى، ودخلت حماس الانتخابات الفلسطينية، وما أعقبها من تطورات الصدام فالاقتتال الدموى بين «فتح» و«حماس»، لكن حركة «حماس» ظلت تحظى بتفضيل ملموس فى أوساط الوطنيين المصريين المناهضين لحكم مبارك، خصوصا بعد أن آلت إليها مقاليد الأمور فى غزة اللصيقة بمصر، وعانت من أهوال الحصار الذى شارك فيه النظام المصرى وقتها، وتحولت قضية فتح معبر رفح وكسر الحصار إلى

عنوان يومى فى السياسة الداخلية المصرية، وشهد الشارع المصرى مظاهرات ضخمة لدعم صمود حماس فى حرب أواخر ٢٠٠٨ أوائل ٢٠٠٩، ولقينا ما لقينا من صنوف العنت والمصادرة والتجويع والترويع فى مصر، ليس لأننا كنا ندعم حماس كتنظيم إخوانى، بل لأن «حماس» بدت وقتها كحركة مقاومة فلسطينية وعربية باسلة، تؤلف من حولها القلوب والضمائر.

كان هذا ما كان، وهو ما اختلف ـ بالطبع ـ بعد نجاح الموجة الأولى للثورة المصرية، فقد تم فتح معبر رفح بصورة شبه دائمة، وجرى اختراق حصار غزة، وصار الذهاب لدعم غزة من السياحات المفضلة لحركة الوطنية المصرية على تنوع تياراتها، لكن وصول الإخوان للحكم خلق مشكلة فى الاتجاه المعاكس لما كان زمن المخلوع، فقد بدت دولة خليجية صغيرة وغنية، وكأنها الكفيل المالى المشترك لحكم الإخوان ولحركة حماس معا، وانتشرت فى أوساط الرأى العام المصرى دواعى الكراهية لهذه الدولة ومكفوليها، ثم بدت حماس كأنها وضعت بيضها كله فى سلة «رئيس» إخوانى متعثر، أو كأنها تحارب إلى جانب الإخوان، وفى معركة لا يصح لها أن تشارك فيها، ودون أن تنتبه إلى الأثر الفادح لهذا السلوك فى مصر بالذات، والتى تشهد الآن توزعا واستقطابا غير مسبوق، وتتعدد فيها مراكز التأثير داخل بنيان الدولة المصرية ذاته، لم تنتبه حماس لخطأ دخولها فى تفاصيل لحظة مصرية مضطربة، ولم تخاطب الرأى العام المصرى بصورة تزيل المخاوف والهواجس، ولم تقدر أنها قد تخسر عطف غالبية المصريين من غير الإخوان، وأنها تضع نفسها ـ ربما دون قصد ـ فى عداء ضمنى وصريح مع جماعات الشارع الثورى، ومع أحزاب وتيارات وطنية وديمقراطية واجتماعية متزايدة التأثير، وربما مع الجيش المصرى نفسه، والذى قدم مئة ألف شهيد وجريح ومعاق فى الحروب مع إسرائيل، وهو ما أدى إلى تدافع أزمات مكتومة وظاهرة، فلم تتعاون حماس بما يكفى لإجلاء حقيقة اختطاف ضباط شرطة مصريين بالقرب من الحدود، ولا تعاونت بما يكفى لكشف حقيقة قتل سبعة

عشر ضابطا وجنديا من الجيش فى المنطقة ذاتها، وظلت تراوغ فى قضية الأنفاق، وتصدر عبر ممثليها تصريحات عنترية ضد قيام الجيش بهدم الأنفاق، والتى لم تعد لها من ضرورة بعد فتح معبر رفح، والذى ينبغى له أن يفتح على مدار اليوم لعبور الأفراد والبضائع، بينما «الأنفاق» خطر أمنى داهم، وعدوان ظاهر على السيادة المصرية، وقد يقبل به «الإخوان» تقديما لمصالح الأهل والعشيرة، لكن الجيش المصرى لايقبل، وأغلبية الشعب المصرى الساحقة كذلك، وهو ما يفسر مشاعر كراهية خطرة لحركة حماس تنمو فى نفوس المصريين، وإلى حد «شيطنة» حماس بالكامل، وربما شيطنة الفلسطينيين أيضا.(!)

وربما تكون «حماس» اليوم فى حاجة إلى اختبار وقرار بخصوص الوضع فى مصر، وفى احتياج إلى أن توازن بين الدخول إلى مصر من الباب الواسع، أو أن تظل فى حالة تسلل من شباك الإخوان الضيق، ففلسطين قضية وطنية مصرية بامتياز، وحركة حماس فى حاجة إلى إثبات «فلسطينيتها» بصورة تعلو على «إخوانيتها»، فالإخوان جاءوا إلى الحكم وسيذهبون، ولا نريد لعلاقة حماس مع مصر أن تذهب بذهاب الإخوان، وإن حدث فستكون الكارثة لحماس أولا، وهذا ما يدفعنا إلى التحذير قبل فوات الأوان.

"صوت الأمة" فى ١٨ من مارس ٢٠١٣

رجل يشبه الفراغ!

أقرأ مثلكم الصحف، وأسمع وأشاهد الأخبار، وثمة خبر يتكرر كل نصف ساعة، مفاده أن السيد محمد مرسى يشغل منصب الرئاسة، لكننى أشك شكا عظيما فى صدق الخبر، ربما لأن السيد مرسى «رجل يشبه الفراغ.(!)» عرفت السيد مرسى شخصيا قبل انتخابات الرئاسة بسنوات، فقد كنا نجتمع كقيادة لحركة كفاية مع قيادات الإخوان فى مكتب الإرشاد، وكنا - فى كفاية - نحاول جرهم للمشاركة فى مظاهرات الشارع ضد حكم مبارك، وكانوا يتهربون غالبا بأعذار تافهة، ولم يكن محمد مرسى يظهر فى الاجتماعات الأولى، فقد كان - على ما يبدو - أصغر شأنا من المشاركة فى اجتماعات يحضرها المرشد، وإن ظهر فيما بعد، ودون أن يترك فى النفس أثرًا، فقد كان من هؤلاء الذين تشاهدهم فلا تلحظهم، وحين يتحدث، فلا تعرف - بالضبط - فيم يتحدث، وربما لا يعرف هو نفسه، وهو ما يدفعك لابتسامة ساخرة، فهو يقول الكلام والسلام، وتبدو ثقافته متواضعة جدًا، وفى مستوى ثقافة خدام المساجد، وقد دهشت لاستمرار طريقته نفسها بعد انتخابه رئيسا، فقد دعيت لأول لقاء جمعة مع رؤساء تحرير الصحف، وظل الرجل يتكلم قرابة الساعتين، ودون صلة ملموسة لكلامه بالأسئلة التى توجه إليه، يسألونه عن الطماطم، فيتكلم عن البيض، يسألونه عن حقوق النساء، فيروح فى غيبوبة ثرثرة طويلة عن بعثته الدراسية فى أمريكا، وعن مشاهداته مع زوجته لتنوع علاقات الرجال بالنساء فى أمريكا وأوروبا، ويبدو أن الرجل - مرسى - لاحظ ضيقى الظاهر، وتأففى مما أراه وأسمعه، أو أن أحدا من معاونيه نبهه إلى ضيقى، فوجدت مرسى يتحدث عن تنظيم لقاء لاحق مع الصحفيين ورؤساء التحرير، وأضاف الرجل: لم نسمع

كلام الأستاذ عبد الحليم قنديل هذه المرة، وننتظر أن نسمعه فى المرة الثانية، ووجدتنى أرد عليه تلقائيا وبالعامية المصرية «دا إذا كان فيه مرة تانية يا دكتور»(!)، صفق الحاضرون وبوغت الرجل، وربما صدم من ردى، فوجدتنى أضيف على الفور «أقصد ما فيش مرة تانية بالنسبة لى»، وقد كان، فلم أستجب بعدها لأى دعوة وجهت لى من قصر رئاسة مرسى ولا من رئيس وزرائه.(!)
كان انطباعى عن مرسى أنه «رجل طيب» لا أكثر، كان يلفت نظرى فيه تواضعه الخلقى، كان يبدو رجلا متدينا والسلام، وبلا معرفة ولا دراية، وبلا ذكاء لماح تلحظه العين، كان يبدو مطيعا لقياداته الإخوانية، يفرط فى التزلف لهم، ويؤمن أن الطاعة سبيل الترقى، وقد ترقى الرجل بالفعل إلى أرفع مرتبة، وفى مصادفة تقديمه كمرشح «احتياطى» لخيرت الشاطر رجل الإخوان القوى بفلوسه، ثم فى حرج المفاضلة بجولة الإعادة بينه وبين أحمد شفيق رجل المخلوع مبارك، واضطرارنا إلى الدعوة لانتخابه على طريقة أكل الميتة ولحم الخنزير، وتفضيل اختيار مرسى تجنبا لعار شفيق، وهكذا ترقى الرجل إلى أرفع المناصب فى مصادفات التعاسة، وبرغم ترقية مرسى إلى منصب الرئاسة الرفيع، فإن الرجل ظل على حاله المتواضع، لا أقصد تواضع الخلق فهو محمود، بل تواضع المقدرة والكفاءة، وانعدام حس المبادرة، وافتقاد الخيال السياسى، وهكذا مارس مرسى دوره فى الرئاسة كأنه موظف أرشيف، وبدا ميالا إلى «هطل سياسى» منقطع النظير فى عمر مصر الألفى، بدا الرجل غريب الأطوار، وتلاحقه «لعنة النحس» حيث يحل، يتحدث كثيرًا عن الأخلاق ودين الإسلام، وربما لا يعلم أن الفقهاء قالوا فى أمثاله قولا بليغا، فقد قال الإمام أبوالحسن البصرى «إذا عرض للإمامة اثنان، أحدهما أفقه والآخر أسوس، وجبت الإمامة للأسوس، لأن حاجة الأمة للسياسة آكد من حاجتها إلى الفقه»، فما بالك بمرسى؟، فلا هو الأفقه ولا الأسوس، علمه بالدين سطحى، ومجرد «عنعنات»، ولا تزيد ثقافته الإسلامية عن ثقافة خادم المسجد، وعلمه بالسياسة كما تعرف، وربما ننصحه

بالدخول فى «مسابقة سياسية» مع المطرب الشعبى شعبان عبدالرحيم، وإن كنا نظن أن مقعد الفوز محجوز لشعبان عبدالرحيم، فالأخير مطرب ذائع الصيت فى عوالم الميكروباصات، بينما يبدو مرسى مغرما بدنيا «التكاتك»، وكما بدا فى خطابه الأول إلى الأهل والعشيرة.(!)

وربما يبدو مرسى كضحية للظروف، فالرجل لم يكن يريد أو يحلم بترشيح نفسه للرئاسة، وقياداته الإخوانية هى التى رشحته، وهى التى ألقته إلى التهلكة، فقد أرادت رئيسا اسميا لا رئيسا فعليا، أرادته رجلا ضعيفا، لا يهش ولا ينش، أرادته صفحة بيضاء تكتب فيها ما تشاء، وتملى عليه ما تريد، وعبر إحاطته بسوار من رجال خيرت الشاطر فى قصر الرئاسة، أحدهم ينقل إليه ما يجب أن يقال، وآخر يدير ملف السياسة مع الأمريكيين، وثالث يدير ملف الاقتصاد، ورابع يدير ملف المصروفات السرية، لكن وجود معاونين لمرسى لم ينه مشكلة ضعف مرسى، بل زاد الطين بلة، وأضافت ضعفا إلى ضعفه، فمكتب إرشاد الإخوان نفسه مكون من عناصر بدائية، ولا يفهم من معنى إدارة الدولة غير جلب الأسلاب والغنائم، وغير إحلال الإخوان عند مفاتيح المال والسلطة، ودون النظر فى معايير الكفاءة أو الملاءمة، وهكذا وجدنا الطوابير تلو الطوابير من الإخوان فى مقاعد الوزراء والوكلاء والمحافظين ورؤساء مجالس المدن، ودون مؤهل يذكر سوى الحصول على شهادة «ليسانس إخوان»، وكانت النتائج كوارث، فقد انحط أداء الدولة على انحطاطه الموروث من أيام مبارك، وبدا عمل الدولة المصرية بدائيا بصورة مفزعة، وصارت القصة كلها مساخر، فليس بوسع الإخوان أن يديروا دولة، ولا حتى أن يديروا محطة بنزين، فأشعلوا البلد غضبا، وأصبحت صفة «الإخوانى» كأنها جريمة ماسة بالشرف، وصار الإخوان كالطفح الجلدى يفر منهم الناس، وعلى طريقة فرار السليم من الأجرب، فلم يتوقع أحد، ولا حتى أشد الناس كراهة للإخوان، أن يكون أداؤهم فى السلطة على هذه الدرجة من الانحطاط، وبعبقرية غبية عجيبة، تعيد

تكرار الأخطاء نفسها كل مرة وكل يوم، وبلا مقدرة تذكر على التعلم، وكأنهم يتعلمون الحلاقة فى رءوس اليتامى، ودون أمل فى ترقية «صبى الحلاق» إلى درجة «الأسطى»، وتماما كمرسى الذى أثبت لشانئيه أنه لا يصلح لمنصب رئاسة بلد بحجم مصر، ولا يصلح لمنصب وزارة، ولا حتى كرئيس لمجلس قروى(!) نعم، محمد مرسى رجل قد تلحظه فيزيائيا، لكنك لا تراه سياسيا، فهو الرجل الذى يشبه الفراغ.

"صوت الأمة " فى ٢٥ من مارس ٢٠١٣

انقلاب الشعب لا انقلاب الجيش

نعتز جدًا بجيشنا المصرى العظيم، لكننا لا نريد حكما عسكريا للسياسة، ولا قيادة الجيش تريد..

ونعرف أن الجيش ضمانة مصر النهائية ضد تفكيك دولتها، أو الانزلاق إلى حرب أهلية، أو تهديد وجود البلد، كما نعرف أن مصر فى خطر حقيقى غير مسبوق، وأن حكم الإخوان يهدد وجودها، ويتخبط فى عجزه وغباوته الخلقية، ويريد تطويع الدولة وأجهزتها لصالح مليارديراته، ويريد تفكيك الجيش، وإحلال ميليشيات إرهاب، ويتحرك فى الاتجاهات كلها لتحقيق الهدف، يكلف قياداته أو المتحولين لخدمتهم، وينشر شائعات لتبديد معنويات قادة الأجهزة الحساسة المسؤولة عن الأمن القومى، نعلم أنه ـ أى حكم الإخوان ـ يحلم بتحطيم الدولة، وإقامة دولة موازية تحل محلها، تأتمر بأمر المرشد العاجز، وتحل أطفال الجماعة عند المفاصل الرئيسية، وتحول مصر إلى دولة كرتون، وتتصالح مليارديرات الإخوان مع مليارديرات المخلوع مبارك، وبهدف المشاركة فى الثروة المنهوبة، وتكوين قوة ضغط موازية لنفوذ الجيش الوطنى، والذى يراد له أن يتحطم وتتحطم معنوياته، نعرف أن حكم الإخوان يريد مصر خاضعة ضعيفة مترنحة، وعلى سبيل الوفاء بتعهداته لرعاته الأمريكيين، وهى التعهدات ذاتها التى تورط فيها المخلوع مبارك، ويسير على دربها المجزوع مرسى المنتدب من مكتب إرشاد الإخوان إلى قصر الرئاسة، وقد عانى الجيش المصرى من حملة إضعاف متصلة منذ عقد ما تسمى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية والتى تبعتها المعونة الأمريكية الضامنة، والتى فرضت بموجبها الوصاية على تسليح الجيش المصرى، ونشر فيروس «البيزنس» بين قياداته، وهو ما ظهرت آثاره

الوبيلة فى سلوك مجلس طنطاوى وعنان، والذى سلك بعض جنرالاته سلوك الهاربين من شرطة التاريخ بعد الثورة، وسهلوا للإخوان سعيهم إلى الحكم، وبحسب أوامر الراعى الأمريكى، وفى مقابل صفقة الخروج الآمن لطنطاوى وعنان، والتحصين ضد المحاكمات والاستدعاءات اللاحقة، لكن القيادة الجديدة للجيش المصرى تبدو مختلفة، فالفريق أول عبدالفتاح السيسى ـ القائد العام ـ يبدو مثقفا بامتياز، ويبدو واعيا بدور الجيش المصرى فى لحظة الخطر، ويجهد فى البحث عن مخارج آمنة لتسليح الجيش المصرى، ويعمل على تطوير الكفاءة القتالية، واستعادة حيوية الجيش المصرى، وفى ظل قيادة مقتدرة نزيهة بعيدة عن أى شبهة فساد، وبروح الحرص على رد اعتبار الجيش، ومسح الأذى الذى لحق بسمعته زمن حكم طنطاوى وعنان، واستعادة شعبيته الراسخة فى نفوس المصريين، وإحباط خطط الإخوان للاقتراب من حرم الجيش، وتقديم بروفات وتجارب ملهمة لحسن الإدارة، وكفاءة التحرك، وعلاج الأزمات الطارئة، واستعادة العروة الوثقى بين رجال الجيش وناس الشارع، وكما جرى فى مدن القناة الثلاث المتمردة على مرسى، وفى بورسعيد بالذات، والتى صارت واحة هدوء لافتة فى مصر المضطربة، وبفضل ابتعاد قيادة الجيش بمسافة كافية عن تخبطات «الرئيس» الإخوانى المجزوع.

نعم، ثمة عملية إعادة بناء كاملة فى الجيش، وتلك ضمانة كبرى لإعادة بناء الأجهزة الحساسة، فقد جرت عملية إضعاف وتجريف لقلب الدولة الصلب فى زمن المخلوع مبارك، وجرى نشر فيروس «البيزنس» فى صفوف القيادات، وأدى البقاء الطويل للقيادات إلى ركود النشاط، واختفاء الهمة والتطوير وحوافز الواجب الوطنى المقدس، وبسبب نظرية «إحلال الأضعف» التى تبناها مبارك، ثم زادت المخاطر مع قدوم مرسى الإخوانى وحكمه الافتراضى، والذى بشر بالضعف والجزع والهلع، ويسعى لتطبيق نظرية «إحلال الأقرب» من أهله وعشيرته، وفى ممارسة جهولة، لا تقيم وزنا للفرق بين معنى الدولة ومعنى

الحكومة، فالدولة فى مصر هى الحقيقة الكبرى، ولا يصح لطرف - حتى لو فاز فى انتخابات - أن يقيم دولة على مزاجه، أو بحسب ميول جماعته، فقط يحق للفائز أن يشكل حكومة، وأن يظل تنظيم أجهزة الدولة الحساسة يجرى طبقا لقواعد ومعايير الكفاءة والتراتب والانضباط السارية بحكم قوانينها، فالحكومات قد تتغير فى أى عملية ديمقراطية، لكن الدولة تظل ثابتة بقواعدها، ومملوكة لعموم المصريين، وتظل أجهزة الدولة العسكرية والأمنية والرقابية مستقلة تماما، وبعيدًا عن أى هوى أو غرض حزبى، وعن «صوابع» مكتب الإرشاد التى تلعب «جوه» رأس مرسى، وإلا وقعت مصر فى خطر التفكيك والتفتيت، وهو ما يراد لها الآن من جماعة الإخوان، والتى يشكل وجودها غير الشرعى - فى ذاته - خطرًا على أمن مصر، وينبغى أن يتم حلها وتفكيكها تماما، والسماح - فقط - بحزب سياسى للإخوان كما غيرهم، ويحق له أن يشكل حكومة لو فاز بالأغلبية فى انتخابات نزيهة وشرعية تماما، ولم يحدث شيء من ذلك إلى الآن، فقد حصل الإخوان على أكثرية أقل من النصف فى انتخابات برلمانية سابقة، ثم جرى حل البرلمان بحكم المحكمة الدستورية، وهو ما يعنى - ببساطة - أن الإخوان ليس لهم أغلبية ولا أكثرية الآن، وليس من حقهم تشكيل حكومة، ولا إدخال أشخاصهم - دون غيرهم - كوزراء فى أى تشكيل حكومى، وهو ما يعنى أن وجود وزراء للإخوان - دون غيرهم - باطل ومنعدم تماما، ويدخل فى جرائم إهدار المال العام، تماما كمجلس الشورى الذى منحوه سلطات التشريع كلها، مع أنه فى حكم المنحل تماما كمجلس الشعب السابق، وجرى اختيار ثلثى أعضائه الحاليين بسبعة فى المائة فقط من هيئة الناخبين، ثم أضاف له مرسى تسعين عضوًا آخرين بالتعيين كلهم من الأهل والعشيرة والمتحولين والمستأنسين، يرهقون خزانة الدولة الخاوية برواتبهم وبدلات جلساتهم، بينما وجودهم ووجود مجلسهم كله غير شرعى تماما، وهى الحالة نفسها السارية فى تعيين آلاف من الإخوان فى جميع أجهزة الدولة، وفى حملة غزو تتارى لقوافل من الجاهلين ومعدومى الكفاءة،

وبهدف تحطيم الدولة تمهيدًا لأخونتها وفى عملية سرقة علنية لميزانية الدولة، وإضافتها إلى مليارات الإخوان المريبة فى مصادرها، والتى تستخدم فى تمويل بناء دولة موازية تحل محل الدولة المصرية، وتسعى لغزو الجيش نفسه والمجمع العسكرى ـ الأمنى الأكثر حساسية.

وبالجملة، يسعى الإخوان، وهم جماعة بلا شرعية ولا أغلبية ولا أكثرية، يسعون إلى تشكيل دولة لا إلى مجرد تشكيل حكومة، وهذا هو جوهر الانقلاب الجارى على الشرعية والثورة والديمقراطية، وبدعوى أن محمد مرسى ـ الإخوانى ـ جرى انتخابه كرئيس، وقد كان هذا صحيحا وقت انتخابه، ووقت اضطرارنا إلى انتخابه على طريقة أكل الميتة ولحم الخنزير، ولمجرد تجنب إمكانية فوز أحمد شفيق رجل المخلوع مبارك، وظل مرسى رئيسا بشرعية انتخابية لشهور قليلة، وإلى أن أقدم على فسخ عقده الضمنى مع الناخبين، وتجاوز حدود سلطته كرأس للسلطة التنفيذية، وتحول إلى حاكم مطلق بإصدار إعلانه الدستورى المنكود فى **٢١** نوفمبر **٢٠١٢**، ومن وقتها، صار مرسى فى وضع المغتصب للسلطة، واعتمد دستورا لم يحصل على موافقة سوى عشرين بالمائة من هيئة الناخبين، أى أننا صرنا بصدد رئيس فقد شرعيته مع دستور غير شرعى، وبصدد حالة من البطلان الكامل أكدها حكم القضاء الأخير بإلغاء قرار مرسى بتعيين نائب عام إخوانى الهوى والسلوك، وانعدام شرعية مرسى يعطينا الحق الكامل والشرعية الكاملة فى خلعه، والخروج السلمى عليه بانتفاضات الشارع، ودون أن نتورط فى طلب انقلاب الجيش ردًا على انقلاب مرسى، فنحن نثق فى وعى الشعب المصرى، وفى قدرته على إزاحة الطواغيت، وأيسر سبيل لخلع الإخوان هو انقلاب الشعب، والتقدم إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية متزامنة، وبحكومة محايدة، وبضمان تأمين الجيش، وفتح الباب لبديل ديمقراطى ينهى حكم الإخوان.

"صوت الأمة " فى ١ من إبريل ٢٠١٣

أكبر عدو لحكم الإخوان

أقرب طريق لخلع حكم الإخوان هو حركة الشارع، وأترك الباقى للإخوان، فأكبر عدو لحكم الإخوان هو تنظيم الإخوان.

وربما تجدر الإشارة إلى شيء مهم جدا، وهو أن المقصود بالإخوان - فيما أكتب - هو قيادة تنظيم الإخوان، وهم - بالدقة - أعضاء مكتب الإرشاد وغالب عضوية مجلس شورى الإخوان، ففى تنظيم الإخوان مئات الآلاف من العضوية القاعدية والقيادات الوسطى، وهؤلاء لا ذنب لهم فيما تفعل قيادة الإخوان، ربما ذنبهم الوحيد أنهم يؤمرون فيطيعون، وهذه ثقافة مدمرة، تلغى اعتبارات العقل وحسن التقدير، وتدفع للسير كقطيع وراء قيادة مريبة عاجزة، تتحكم فيها نوازع البيزنس، وتحكم بنفوذ الملياردير خيرت الشاطر، وهو ليس أكثر من «زكيبة فلوس»، وبلا كاريزما شخصية، ولا فكر سياسى، ولا تفقه دينى، وكل ما يملكه هو حنفية الفلوس، ومن حوله رجال المليارديرات والمليونيرات، والذين يتحكمون فى توجيه محمد مرسى، ويصرفون الرواتب الشهرية الضخمة لآلاف مؤلفة من المتفرغين فى تنظيم الإخوان، ويقيمون الشركات لأبنائهم وحوارييهم، وخواصهم، ويشكلون طبقة كاملة من أغنياء الإخوان، ويتحكم هؤلاء بدورهم فى فقراء الإخوان، وهم الكثرة الغالبة من أعضاء الإخوان، ويستجلبونهم عند الحاجة للاشتباك مع معارضى الإخوان، يحشدونهم فى الأوتوبيسات عند صلاة الفجر من مدنهم وقراهم الفقيرة، ويصرفون لهم قوت يومهم، ويكلفونهم بالوقوف فى استعراضات شارع، أو الاعتداء على خصوم الإخوان، وعلى نحو ما جرى فى مرات مثيرة ومريرة، لن يكون آخرها ما جرى فى أحداث المقطم، والتى تاه فيها أبناء الإخوان من المحافظات فى

الشوارع وشعاب الجبل، ولاقوا من الأذى ما لاقوه، وعلى ظن أنهم يدافعون عن الشريعة، وعن مقر مكتب إرشاد الإخوان، ثم اكتشفوا هول الصدمة، فلم يكن أحد من قادة الإخوان وقتها فى مقر المقطم، فقد أفلتوا بحياتهم وأجسادهم من الصدامات المتوقعة، وأمروا أبناءهم وحواريهم المترفين بالابتعاد عن خرائط الأحداث، وتركوا للفقراء مهمة حماية مكتب المترفين، وفى ثلاثة أطواق متتابعة، طوق أول من ميليشيا الإخوان، ثم طوق ثان من جنود الأمن المركزى المكلفين من وزير الداخلية المأمور إخوانيا، ثم طوق ثالث تائه فى شعاب المقطم من أبناء الإخوان الفقراء المجلوبين من المحافظات الريفية، وهؤلاء هم الذين دفعوا وحدهم فاتورة الدم، وفى معركة لا ناقة لهم فيها ولا جمل، فالنوق والجمال وزكايب الفلوس كلها مملوكة لقيادة الإخوان، ومفاتيحها فى يد الملياردير خيرت الشاطر شخصيا.

المقصود - إذن - بحكم الإخوان ليس كل أعضاء الإخوان، بل قلة فى القيادة تكتنز المال والذهب والفضة، تتعامل مع قواعد الإخوان على طريقة «مقاولى الأنفار»، وهو ما يفسر قولنا - غير مرة - بأن قيادة الإخوان لا علاقة لها بالشريعة ولا بالإسلام، وحتى لو قضوا حياتهم يطلقون اللحى، ويرددون أراجيز الكهان، فالإسلام - فى كلمة واحدة - هو العدل المطلق، وهو الفرصة المتكافئة فى الدنيا كأساس للثواب والعقاب فى الآخرة، وقيادة الإخوان، ومليارديراتها، وكهنتها الأغنياء، كل هؤلاء هم الأبعد عن أى معنى أو إيحاء بالعدل، وهم جماعة من سدنة الظلم فى هذا البلد المسكين، فالإسلام لا يقر بثروة إلا أن تكون جاءت من عمل أو ميراث، وهؤلاء - فى غالبهم - لم يكونوا من الوارثين، فقد كانت أصولهم فقيرة فى الغالب، وليس لهم من عمل منظور يبرر أو يفسر الثروة التى تحصلوا عليها، واكتنزوها لهم ولأولادهم وبناتهم وحواريهم، وأقاموا بها محلاتهم التجارية المريبة، وحصلوا بها على توكيلات لشركات أجنبية، بعضها يتخصص فى بيع ملابس النساء الداخلية والسوتيانات والمايوهات البكينى، ثم

يحدثونك عن الشريعة والحجاب والنقاب، ثم عن مشروع النهضة الذى تحول إلى وهم و«فنكوش» على طريقة فيلم كوميدى شهير للفنان عادل إمام، فلم يبن أحدهم مصنعا واحدًا، بل صاروا جميعا من الرأسمالية التجارية الطفيلية، تجمعهم «صلات العروة الوثقى» مع «رأسمالية المحاسيب» التى ازدهرت فى عصر المخلوع مبارك، وتنتقل قيادتها الآن إلى مليارديرات الإخوان، وبالطريقة ذاتها، وهى تحويل السلطة إلى بقرة حلوب، وإلى ماكينة بنك تدر نقودًا، وتستولى على أراض، وتسيطر على أصول، وتساوم أثرياء جماعة مبارك على ما يملكون، ومقابل استثنائهم من الحبس والمصادرة والتنكيل، وزرع أفراد جماعة الشاطر عند المفاصل الكبرى فى جهاز الدولة البيروقراطى، وتمكينهم من مفاتيح السلطة التى تجلب المزيد من المال والأعمال، تضاف إلى مليارات تملكها قيادة الإخوان، ولا يعرف لها مصدر مشروع، وتضاف إلى مليارات تأتى من فوائض خليجية، ومن قطر بالذات، والتى تلعب دور الكفيل للإخوان عند الأمريكان، وتتعهد بضمان حسن سيرهم وسلوكهم، واستعدادهم لخدمة الأمريكان، ومقابل أن تثرى قيادة الإخوان، وتلعب فى مصر أدوار فرعون وقارون وهامان. قيادة بهذا التكوين لابد أن تدمر نفسها بنفسها، فهى تشكل عنوانا مفزعا للظلم الاجتماعى فى بلد منقسم بحدة إلى أغنى طبقة وأفقر شعب، وقواعد الإخوان المظلومة من الشعب الأفقر الذى تعاديه القيادة بثرائها الفاحش السارق، ثم إن قيادة الإخوان تبدو عاجزة خلقيا، مصابة بشلل سياسى رباعى، لا تعبأ بأمر الدين إلا من زاوية استغلاله ووضعه فى خدمة المال، ولا تعبأ بأمر سبعين مليونا من المصريين تحت خطوط الفقر والبطالة والمرض والعنوسة، ولا تتذكر سوى شهواتها فى الاستحواذ على السلطة والمال، ولا تتصرف كأنها مسؤولة عن حكم بلد، بل تتصرف كأنها فازت بورقة يانصيب، أو بإعارة وإغارة على خزائن البلد، تغترف منها كما تشاء، وتكنزه للأولاد والبنات والحواريين والمحاسيب، وتقتطع بعض الفتات ترميه لغالبية المصريين المسحوقة، وفى صورة كراتين الزيت والسكر، أو شوادر اللحوم بالسعر المخفض، والتى تحولت إلى تجارة

رابحة للجزارين المحترفين، تماما كتجار أنابيب البوتاجاز الذين عقدوا الصفقات مع سماسرة الإخوان، وكل ذلك قد يزيد فى أرباح قيادة الإخوان التجارية، لكنه لا يستبقى عطفا شعبيا، فالمصريون لماحون وأذكياء، واكتشفوا الخديعة بسرعة، وتبدلت عندهم صورة الإخوانى القديمة، وكرجل متدين وخيّر ومظلوم، وحلت محلها الصورة الواقعية الجديدة للإخوانى، وكرجل متعجرف وغبى وكذاب، وكانت تلك جناية قيادة الإخوان على الإخوان، فقد لجأت لتغطية فشلها المذهل باحتراف الكذب، وإلى درجة أن تحول الكذب - عند قيادة الإخوان - من عادة إلى عبادة، وإلى «عجل ذهبى» تعبده قيادة الإخوان من دون الله.

نعم، قيادة الإخوان هى أكبر عدو لحكم الإخوان، وسوف تسقطه بضربة الكذب القاضية، وربما قبل أن تسقطه انتفاضات الثوريين.

"صوت الأمة " فى ٨ من إبريل ٢٠١٣

نهاية الرئيس "المجزوع"

حتى لو دفعت قطر تريليون دولار لمحمد مرسى، فلن ينفع المال، ولن يفيد، ولن يخفف من خوف وهلع الرئيس الإخوانى، ففى يد الرئيس المجزوع «بركة خفية» تحيل الذهب إلى تراب.(!)

فما بالك، ونحن لسنا بصدد ذهب، ولا تعافى للاقتصاد، ولا للدولة، ولا للمجتمع، بل بصدد عملية استدانة بالتسول المخيف، تذهب بمصر إلى موارد التهلكة، فعبر ثلاثين سنة من حكم الرئيس المخلوع، ترك مبارك عبئا ثقيلا على مصر بديون خارجية تزيد قيمتها على ثلاثين مليار دولار، بينما مرسى - الرئيس المجزوع - ضرب الرقم القياسى فى أقل من عشرة شهور، وأضاف لديوننا الخارجية ٢٠ مليار دولار جديدة، وفى كل يوم تسمع عن وديعة، ٣ مليارات دولار إضافية من قطر، ثم مليارى دولار من ليبيا، والمجموع - إلى الآن - عشرون مليار دولار، تتحول إلى ديون تثقل كاهل الشعب المصرى، وتضيف أحمالا مفزعة تشل حركة أجياله المقبلة، خاصة إذا علمنا أن ديون مصر الخارجية والداخلية الآن تفوق إجمالى الناتج القومى، وكأننا نضيف خرابا إلى خراب، ففى الوقت الذى ينتعش فيه اقتصاد التسول، وما يصحبه من آثار وقتية عابرة، تزيد الأغنياء غنى، وتطحن الفقراء، وهم غالبية المصريين، وتنعش الحركة فى بورصة الأغنياء، بينما يزيد التهاب الأسعار، وتنحط القيمة الفعلية للأجور، وتقفز بمعدلات التضخم، وتزيد العجز فى الموازنة، وتفاقم العجز فى الميزان التجارى، فلم تعد مصر تنتج شيئا غير مساخر مرسى، وغير جعل يد مصر مغلولة فى هوان الأسفلين، وغير تحطيم ما تبقى من مقدرة على الإنتاج، فقد توقفت إلى حد الشلل التام مصانع الغزل النسيج، وعددها ٣٢ شركة، ومجموع العمال فيها يقترب من نصف عمالة ما تبقى فى القطاع العام، وقد

اضطرت هذه الشركات لبيع ما تبقى لديها من غزول وخامات، وتوقفت خطوط الإنتاج عن العمل، ولمجرد سداد رواتب شهر مضى للعمال، ولا يعرف أحد مصير رواتب الشهر المقبل، ولا من أين تأتى؟، خصوصا مع تدمير سوق القطن المصرى، وفى الوقت نفسه يجرى تحطيم ما تبقى من قلاع إنتاج موروثة عن الفترة الناصرية، ويتهدد مجمع الألومنيوم - فى نجع حمادى - بالتوقف عن العمل، وهو أضخم مصنع من نوعه فى المنطقة كلها، وكان يصدر تسعين بالمائة من إنتاجه، وتصل أرباحه السنوية إلى ما يقارب المليارى جنيه، ويعمل به ما يزيد على خمسة عشر ألف عامل عالى المهارة، ثم لحقته لعنة مرسى، وزادت أعباء تغذيته بالكهرباء، ونزلت أرباحه فى عام ٢٠١٢ إلى نصف مليار جنيه، ثم بدأ فى الخسارة لأول مرة فى تاريخه خلال الربع الأول من العام الجارى ٢٠١٣، وهكذا تصل عملية تحطيم إنتاجية الاقتصاد المصرى إلى ذروتها، ويظهر اتصال عصر مبارك بأيام مرسى، فقد دمر المخلوع صناعات وقلاعًا كبرى، ومن أول «كيما» فى أسوان، وإلى مجمع «الحديد والصلب» فى حلوان، وشركة «النصر لصناعة السيارات»، وشركة «المراجل البخارية» و«قها»، ثم حول منطقة «شبرا الخيمة» الصناعية إلى خرابة، وأوقف المخلوع تجديد خطوط الإنتاج فى مصانع الغزل والنسيج، وواصل سياسة الخصخصة بالمصمصة، وأزال مصانع كبرى توقفت عن العمل، وعلى نحو ما جرى لغزل شبين الكوم، ومجمع مصانع «طنطا للكتان والزيوت»، وعشرات غيرها من قلاع الصناعة الوطنية، وعلى سبيل جعل مصر سوقا لصناعات وتوكيلات الأجانب، وبناء «رأسمالية محاسيب» تشفط الثروة والسلطة، وعلى نحو ما جرى فى صناعات الحديد التى ذهبت للمحظوظين، أو صناعات الأسمنت التى ذهبت للأجانب، أو الصناعات والتوكيلات النسيجية التى ذهبت لمزيج من رجال أعمال مبارك ورجال أعمال الإخوان، وهو ما يفسر اتصال سياسة الخراب ذاتها، ويرهن اقتصاد مصر لنصائح وتعليمات صندوق النقد والبنك الدوليين، وعلى نحو ما

يجرى تجديده الآن فى مفاوضات قرض صندوق النقد الدولى، أو فى «قانون الصكوك» الذى يرهن ما تبقى من أصول مصر فى يد المغامرين من نهازى الفرص، وعلى طريقة صكوك محمود محيى الدين رجل جمال مبارك فيما مضى، فلا شيء يهم عند «جماعة البيزنس» التى حفظ مبارك مصالحها، ويحرسها مرسى وجماعته الآن، ومقابل تضخم ثرواتهم وأموالهم المنهوبة، وتوثيق صلات «العروة الوثقى» مع الرأسمالية العالمية الزاحفة، وتحويل مصر إلى «بوتيك تجارى»، ورهن حياة تسعين مليون مصرى لاقتصاد الريع واقتصاد التسول، وهو ما يضيف أعباء ديون بتريليونات الجنيهات، لم يدفع مبارك وعائلته منها شيئا، كما لن يدفع مرسى وجماعته، بل يدفعها المعذبون فى الأرض، وهم غالبية الشعب المصرى الموحولة فى الفقر والبطالة والمرض والعنوسة والبؤس المتصل، وهم وحدهم الذين يدفعون الثمن، فالفرقة الناجية بأموالنا المنهوبة تعلق أنشطتها عند اللزوم، وترمى العاملين إلى زحام الأرصفة، وكما جرى فى تسريح مليون عامل خلال الشهور الأخيرة، والقفز بمعدلات البطالة إلى رقم مفزع، بينما الذين تبقوا فى عمل يكادون لا يجدون قوت يومهم، ويلهثون وراء أسعار ترتفع يوما بيوم، ولا يعنيهم أن تنزل البورصة أو أن ترتفع، فالبورصة لأهلها، والبؤس لغالب المصريين الذين لا يملكون سوى قوة عملهم، وينهكهم المرض والعوز، ولا يجدون أبسط حقوق الإنسان فى العمل والتعليم والصحة والسكن والغذاء، وهو ما يحول حياة البلد إلى جحيم حقيقى، ويقفز بمعدلات العنف والبلطجة، ويدمر آدمية الناس، ويلحقهم بطوابير المتسولين أو الطالبين لإعانة خيرية، ويكفرهم بالثورة وسنينها، وهذا عين ما تقصده وتسعى إليه قيادة جماعة الإخوان المكتنزة للمليارات، والساعية لإضافة مليارات جماعة مبارك إلى ملياراتها، فالثورة الاجتماعية القادمة خطر على مصالحها، وهى تسعى – كجماعة مبارك ـ إلى شفط الثروة السائلة، وتحويلها إلى أرقام فى شيكات تهرب بها وقت الخطر، وهو نفس ما فعلته جماعة مبارك، والتى احتفظت بملياراتها المنهوبة فى

«الأوف شورز» وبنوك الأصدقاء، ولم تحصل مصر - إلى الآن - على مليم واحد منها، وإن حصلت على شيء، فلن يكون سوى الفتات، وهو الدرس الذى يتعلمه مليارديرات الإخوان، ويعيدونه بذات الطريقة، فهم يتعاملون مع السلطة كفرصة إعارة وإغارة، ويستخدمونها لشفط الثروة، ويتصرفون كأنهم فى العشاء الأخير، ولا يبالون بمصير البلد، ولا بإغراق أهله فى بحر الديون الفلكية، ويسعون لإلهاء الناس بأحاديث القروض والودائع وسندات الخزانة، وهم يدركون بالغريزة أن هذه فرصتهم الوحيدة والأخيرة، خاصة بعد أن اكتشف الناس حقيقتهم كعصابة محترفة، تضع الدين فى خدمة المال، وتذهب بالبلد إلى قاع بلا قرار.(!)

نعم، قيادة الإخوان تتصرف كأنها فى عجلة من أمرها، فقد بدأ العد التنازلى لنفوذها من أول يوم استلم فيه مرسى السلطة، وبان عجزها الخلقى فى السياسة والاقتصاد، وعمالتها للأمريكيين، وحفظها لأمن إسرائيل، وولاؤها لمصالح «رأسمالية المحاسيب»، واستنساخها لسلوك جماعة مبارك، وتصالحها بالمصالح مع مليارديرات جماعة مبارك، وعداؤها الأصيل لغالبية الشعب المصرى بعماله وفلاحيه وموظفيه ومنتجيه وعاطليه، وقد تصور مبارك أن بمقدوره النجاة، فانتهى إلى مصير الرئيس المخلوع، وهو المصير نفسه الذى ينتظر الرئيس المجزوع، فالمجزوع محمد مرسى يسير على خطى المخلوع.

"صوت الأمة" فى ١٥ من إبريل ٢٠١٣

تطهير مصر من رجس الإخوان

إذا أردنا تطهير القضاء حقا، وتطهير واستعادة سلامة مؤسسات الدولة، فيجب أن يتطهر البلد أولًا من رجس الإخوان.

فلا الإخوان يريدون محاكمة جدية وثورية للمخلوع مبارك، ولا هم يريدون حقا تطهير القضاء، بل هم يريدون تحطيم مؤسسة القضاء بالكامل، وإحلال محامين من الإخوان الجهلة على كراسى القضاة، وتحويل القضاء إلى شعبة إخوانية، وجعل أحكام القضاء على مقاس مزاج مرشد الإخوان، وهو ما لن يحدث أبدًا، حتى لو نظم الإخوان ألف مظاهرة، وتصوروا أن بوسعهم إفناء الدولة المصرية، وإزالة حكم القانون وإحلال شريعة الغاب.
الإخوان لا يريدون محاكمة مبارك لأنه مثلهم الأعلى، وفى عز مظاهرات الثورة المصرية الحاشدة فى ميدان التحرير، كان الإخوان يتسللون لإجراء مفاوضات سرية مع الجنرال عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية وقتها، وشارك فى التفاوض المتآمر محمد مرسى الذى جعلوه فيما بعد فى منصب الرئيس، وعرض سليمان صفقة على الإخوان يتاح لهم فيها الفوز بحزب وجمعية للجماعة، وكان شرط سليمان أن يتحرك الإخوان لإخلاء ميدان التحرير، ولم يكن بوسع الإخوان أن يفعلوا، فهم كانوا ضيوفًا على مظاهرات الثورة، والتحقوا بها متأخرين، ولم يكونوا يجرؤون قبل الثورة على النطق بكلمة خلع مبارك أو إسقاط النظام، لكن حوادث الثورة تجاوزت عجزهم وتآمرهم الخلقى، ونجحت الموجة الأولى للثورة فى خلع مبارك، وتحول تفكير الأمريكيين إلى خطة لاحتواء الثورة، وكان للإخوان دورهم بالتعاون مع مجلس طنطاوى وعنان الحاكم وقتها، ولم ينطق الإخوان بكلمة حين تأخرت ملاحقة مبارك أو التحقيق معه على مدى شهرين

بعد خلعه فى ١١ فبراير ٢٠١١، وبادرت القوى الثورية إلى الدعوة لمليونية محاكمة مبارك فى ٨ أبريل ٢٠١١، وأرغموا مجلس طنطاوى وعنان على بدء التحقيق مع مبارك ورجاله، وعائلته، وبعد أن كانت مهلة الشهرين قد آتت أكلها، وأتاحت لمبارك وعائلته إخفاء المليارات المنهوبة، وتدمير وثائق الإدانة، وكانت القوى الثورية تطالب وقتها بمحاكمة جدية لمبارك، وبإصدار قانون خاص للمحاكمة، يحاكم فيه مبارك بتهمة الخيانة العظمى على مدى ثلاثين سنة من حكم مصر، ورفض مجلس طنطاوى وعنان مبدأ المحاكمة الثورية، وتحدثوا عن محاكمة تجرى طبقا للقوانين العادية، وعلى ممارسات الثمانية عشر يوما من الثورة فقط، وليس على جرائم حكم الثلاثين سنة، وكان موقف مجلس طنطاوى وعنان مفهوما، فقد كان امتدادا بالمبنى والمعنى لإدارة مبارك، وكان حريصا على إلحاق أقل أذى بسيدهم الذى وضعهم فى مناصبهم، ولم تكن مفاجأة وقتها أن ساندت قيادة الإخوان مجلس طنطاوى وعنان، ورفضت المحاكمات الثورية، ومارست النصب العام بأحاديث تفضيل المحاكمات العادية، وبدعوى تسهيل الحصول على أحكام من محاكم عادية يمكن للمجتمع الدولى أن يتقبلها، وأن يعيد الأموال المنهوبة إلى مصر، كان ذلك نصبا صريحا، وقلنا - وقتها - إن مصير هذه المحاكمات الهزلية هو تبرئة مبارك، وأنه لا مليمًا واحدًا سوف يعود إلى مصر، وهو ما جرى ويجرى حتى هذه اللحظة، وبمباركة الإخوان المنافقين المتواطئين مع سدنة المال الحرام، وحين تشكل أول برلمان منتخب، عاد الإخوان الكذابون إلى ذات الموقف، فقد تقدم نائب من «حزب الكرامة» بطلب لتفعيل قانون محاكمة الرئيس بتهمة الخيانة العظمى، وهو قانون صدر فى مصر سنة ١٩٥٦، ورفض برلمان الأكثرية الإخوانية مجرد مناقشة الموضوع، وأعاد نوابهم المتفذلكين أحاديثهم المجوجة عن أفضلية المحاكمات العادية، وكان موقفهم مطابقا - بالنص والحرف - لمواقف المحامين والقانونيين من جماعة المخلوع مبارك، وهو ما يعنى - بالبداهة - أن الإخوان شركاء أصلاء فى جريمة المحاكمات الهزلية، وهم يعلمون سلفا أنها

ستنتهى إلى تبرئة مبارك ورجاله مع المتهمين بقتل المتظاهرين، وهو ما قلناه ـ نصا وحرفا ـ من أول يوم بعد الثورة، وأعرض الإخوان عن سماعه، بل وتفاوضوا مع مبارك فى سجنه من خلال وسطاء عائليين، على أمل أن يعطيهم المخلوع بعض ماله المسروق، فى مقابل إخراجه نهائيا من السجن، ورفض المخلوع فى عناد إجراء صفقة، وسخر منهم بابتسامة الموناليزا فى الجلسة الأولى لإعادة المحاكمة، فقد شهد فشلهم المذهل فى كل شيء، وشهد اتباعهم الحرفى لاختياراته نفسها فى السياسة والاقتصاد، والتى جعلت مبارك كأنه يحكم مصر موضوعيا من سجنه، وبفارق بسيط، وهو أن أداء الإخوان كان أفشل من أداء مبارك، وأعاد إنتاج نظام مبارك نفسه، وبكفاءة أقل، وبذات الاندفاع الجنونى إلى سياسة النهب العام، وتنفيذ رغبات الأمريكيين المحتلين لمصر سياسيا واقتصاديا، وحفظ أمن إسرائيل، ورعاية مصالح «رأسمالية المحاسيب»، والتى تحولت ـ بتعبير عالم اقتصاد بارز ـ من «رأسمالية محاسيب» إلى «رأسمالية مقاطيع» على يد الحكم الإخوانى الفاسد المتآمر العاجز، وهو ما يفسر إحساس النشوة الذى بدا عليه مبارك فى قفص المحاكمة، فقد أصبح الإخوان عبيد المخلوع وتابعيه الأوفياء، وصار مبارك يدرك أن محاكماتهم الصورية سوف تنتهى إلى تبرئته، وهو ما يخدم مرسى أيضا الذى ارتكب نفس جرائم مبارك.

ووجدت قيادة الإخوان نفسها فى المأزق، فقد انكشفت أوراقها، وتبين عجزها وتواطؤها، وحاولت التغطية على الخزى بالدعوة إلى مظاهرات حملت زورًا شعار «تطهير القضاء»، وكان القضاة هم الذين قرروا محاكمة مبارك بالقانون العادى، وليس بالقانون الثورى، فالقاضى يحكم بما لديه من أوراق ووقائع، وبما هو أمامه من تشريعات وقوانين، فالقاضى لا يشرع قانونا، وقد رفض برلمان الأكثرية الإخوانية تشريع قانون خاص بالمحاكمات الثورية، وقد حاول الإخوان رمى التهمة عن كاهلهم، وإلصاقها بالقضاة، وبدا الكلام هزليا، ويشبه ما يجرى فى الحفلات التنكرية التى يقيمها أولاد الذوات، وتلبس فيها

سيدات المجتمع الغنى جلاليب الفلاحات، على سبيل جلب النكات والتندر على خلق الله، وهو ما يفعله الإخوان بحفلاتهم ومظاهراتهم التنكرية المفضوحة، فقد اكتشف الناس حقيقتهم كثورة مضادة كاملة الأوصاف، واكتشف الناس حقيقة جماعة الإخوان كجماعة فلول، يتحكم بها مليارديرات المال الحرام تماما كجماعة مبارك، وهو ما يثير السخرية الآن من دعواهم الانتساب للثورة، بينما هم خونة الثورة، وارتداء أقنعة الثوريين، والنصب على الناس من جديد، ومحاولة الإفلات من المأزق بالهروب إلى الأمام، والتمهيد للانقلاب الثانى على الثورة والشرعية، فقد جرى الانقلاب الأول فى **٢١** نوفمبر **٢٠١٢**، حين صدر إعلان مرسى المنكود، والذى لوث مؤسسة القضاء بتعيين نائب عام من هوى إخوانى، ومظاهراتهم العبثية اليوم تمهد للانقلاب الثانى، وهو ذبح مؤسسة القضاء بالكامل، وعلى ظن امكانية توقى الإخوان لمصير مبارك، لكنهم يمكرون ويمكر الله، والله خير الماكرين، وسوف تنتهى انقلاباتهم إلى انقلاب البلد عليهم، وتطهير مصر من رجس الإخوان، فالإخوان هم حزب الشيطان.

"صوت الأمة" فى ٢٢ إبريل ٢٠١٣

الفرار من «جرب» الإخوان

لن يكون المستشار فؤاد جاد الله آخر الذين يقفزون من مركب الإخوان، ولا المستشار أحمد مكى، ولا الدكتور عصام شرف، الذى تحمس الإخوان لتعيينه كأول رئيس وزراء لمصر بعد الثورة.

كل هؤلاء قفزوا من مركب الإخوان الغارق فى أسبوع واحد، برغم أنهم كانوا الأقرب بامتياز للتعاون مع الإخوان، وإحسان الظن بدور السيد مرسى، وكان عليهم أن ينتظروا عشرة شهور كاملة ليدركوا الحقيقة المفزعة، وينضموا إلى طابور طويل من الفارين من جرب الإخوان السياسى، وعلى طريقة «فرار السليم من الأجرب» التى حدثنا عنها شعراء الأقدمين.

وقد نعتب على هؤلاء الذين تأخروا فى النجاة بجلودهم، فلهم آذان يسمعون بها، وقلوب يفقهون بها، و تجارب يتعلمون منها، ولم يكن السيد جاد الله بحاجة للانتظار كل هذا الوقت، ولا المستشار أحمد مكى، فقد رأى مكى بعينيه مصير أخيه المستشار محمود مكى، والذى عينه مرسى فى البداية نائبا للرئيس، ثم اتضح سريعا لمحمود مكى أنهم جاؤوا به كشاهد صامت لا يشاهد شيئا، ولا يعلم به، ثم تلصق به التهم، وتأكل من تاريخه، وتخصم من رصيده، وهو ما بدا أن محمود مكى انتبه إليه مبكرا، وإن لم يتصرف بطريقة ملائمة، فقد صدر الإعلان غير الدستورى المنكود فى **٢١** نوفمبر **٢٠١٢**، ودون أن يعلم به مكى الذى كان وقتها نائبا للرئيس، وبرغم تعرضه للخديعة والتجاهل، فقد شارك السيد محمود مكى فى ترقيع الجريمة، وفى الادعاء بإلغاء الإعلان مع بقاء آثاره، ثم قيل إنهم قرروا إرساله سفيرًا فى دولة الفاتيكان، وفى رشوة سياسية ظاهرة بدت كمكافأة إنهاء خدمة، وظل موقف الرجل غامضا، فلا هو ذهب إلى الفاتيكان، ولا هو أعلن

رفضه للرشوة التى تلوث تاريخه النقى، وكانت المفارقة أن أخاه الأكبر أحمد مكى تأخر عنه فى إبداء موقف رافض لما يجرى، وبدا كأنه إخوانى أكثر من الإخوان، وأساء لسمعته كل يوم بتصريح أسوأ من سابقه، وعلى مدى عشرة شهور كاملة من العيش فى الهوان، والحرص الزائد على البقاء فى منصبه وزيرًا للعدل، لكن أحمد مكى ـ الصاخب ـ اختار لحظة بدت مناسبة للتراجع عن غيه، وأعلن استقالته الجهيرة رفضا لتلويث القضاء بأخونته، وهو ما لم نسمعه من محمود مكى الذى أهين أكثر من أحمد مكى، وإن كانت الفرصة لم تفت نهائيا بعد، فنحن نحب محمود مكى، ولا نرضى له هوانا أكثر مما لحق به فى معية مرسى، ولعله يتعظ من خطوة المستشار الشاب فؤاد جاد الله، والذى سارع بإطلاق لحيته بعد الثورة طمعا فى نيل عطف الإخوان، وهو ما تحقق له باختياره مستشارا قانونيا لمرسى، وكانت فضيحته بجلاجل، فقد أهدر نص وروح القانون الذى تعلمه، وتورط فى انتهاكات للعقل والضمير كان أشهرها صياغة الإعلان المنكود، وفى تصريحات بدت غاية فى الرداءة والاستفزاز والجهالة القانونية، لكنه أفاق على وقع مطارق معركة القضاة، وكتب استقالة تاريخية مطولة، وهكذا فعل عصام شرف، وأمثال هؤلاء يستحقون اللوم على ما كان، لكن أفاقاتهم المتأخرة قد تغفر لهم بعض ما تقدم من ذنب فى حق الرب والشعب، فالتائب من الذنب كمن لا ذنب له.

وقد لا تتساوى الإفاقة المتأخرة مع الإفاقة المبكرة نسبيا، وعلى النحو الذى فعله العدد الغالب من الذين عينوا فى مناصب مساعدى مرسى وهيئة مستشاريه، ومن مقام سمير مرقص وسيف الدين عبدالفتاح وأيمن الصياد ومحمد عصمت سيف الدولة وآخرين، ثم لحق بهم الذين أنجاهم الله، كالسيد خالد علم الدين القيادى بحزب النور السلفى، أو الذين أخزاهم الله، كالسيد عصام العريان «حبيب اليهود»، والذى عوضه الإخوان عن منصب مستشار مرسى بتعيينه عضوا فى مجلس الشورى غير الشرعى، وذهبوا بياسر على

المتحدث باسم مرسى إلى رئاسة مركز معلومات مجلس الوزراء، وحتى يجرب حظه فى تزوير استطلاعات الرأى العام، فى حين لم يبق حول مرسى غير رجال ونساء خيرت الشاطر، ومن عينة عصام الحداد وأيمن على وأسعد الشيخة وأحمد عبدالعاطى والأخ الطهطاوى رئيس الديوان، وهكذا صارت مؤسسة الرئاسة ـ إياها ـ بيتا للغربان، ومجرد فرع تابع لمكتب إرشاد حزب الإخوان، وصار محمد مرسى ـ بالمعنى الحرفى ـ مجرد مندوب مبيعات لخيرت الشاطر فى قصر الرئاسة. إنه الانكشاف الكامل لدور مرسى، والذى زعم أنه رئيس لكل المصريين، فلم يعد رئيسا ـ حتى ـ لحزب الإخوان، فقد فرّ منه المتأخونون كافة، وانزاحت أوراق التوت عن عورة الإخوان، بعد أن حاولوا تلفيق غطاء وطنى ما لمندوبهم المعتمد فى قصر الرئاسة، ولم يعد عندهم من فرصة سوى باللعب على المكشوف، واصطناع خدم جدد من أحزاب «الوسط» و«الحضارة» و«الجماعة الإسلامية»، وهى أحزاب صغيرة بلا قيمة شعبية تذكر، وأشبه بطحالب طافية على سطح بحيرة الإخوان الآسنة، ويؤلفون تحالفات وهمية من نوع «الهيئة الشرعية للدفاع عن الحقوق والإصلاح» أو «جبهة الضمير»، وكلها مجرد أقنعة إخوانية فى حفلة تنكرية، بعضها ـ كحزب الوسط ـ كانوا ممن يلعنون الإخوان ثلاث مرات فى اليوم قبل الثورة، ثم تحولوا إلى خدم جاهزين لخيانة الثورة، وبعضها ـ كحزب الحضارة ـ أتى غالب مؤسسيه من جمعية «شباب رجال الأعمال» التى كانت تسند جمال مبارك فيما مضى، وبعضها ـ كحزب الجماعة الإسلامية ـ ليس له من فخر سوى التاريخ الإرهابى القريب، ثم إعلان التوبة ـ فى كتب المراجعات الشهيرة ـ على أيدى جهاز أمن دولة مبارك، وأضف ـ من فضلك ـ أسماء مكلفة بأدوار الحماقة، ومن عينة حازم صلاح أبوإسماعيل وعاصم عبدالماجد وصفوت حجازى، والذين يكلفون بأدوار الهجوم على القضاء والشرطة والجيش، وحتى يتاح للإخوان أن يواصلوا اللعبة الأخرى المكشوفة، وهى التظاهر بأن تصريحات هؤلاء لا تخصهم، ثم يتنصلون منها على سبيل الخداع للجهات

المعنية، مع أن عاصم عبدالماجد فى وضع العضو المنتسب لجماعة الإخوان، بينما أبوإسماعيل وحجازى من العاملين عليها وفيها، ويتصور الإخوان أن هؤلاء قد يوفرون للجماعة غطاء «إسلاميا» مفتعلا، خاصة بعد فرار حزب النور من صحبة الإخوان، وتحول شيوخ الدعوة السلفية إلى الهجوم المقذع على الإخوان، وفضح زيف انتساب الإخوان المدعى للإسلام والشريعة، فوق أن حزب «مصر القوية» ـ ذا الاتجاه الإسلامى ـ زاد فى نبرة معارضته لمرسى وحكم الإخوان، وبصورة جعلت رئيسه عبدالمنعم أبوالفتوح فى موقع المعارضة الأكثر جذرية حتى من قيادات «جبهة الإنقاذ» نفسها.

وباختصار، أصبح الابتعاد عن الإخوان غنيمة، والاقتراب منهم مصيبة وكارثة، ولم يعد أحد يثق بأن عمر الإخوان فى الحكم قد يطول، فالأرض تميد من تحت أقدامهم، وغباوتهم الخلقية لا تحفظ لهم صديقا ولا حليفا يعتد به، وشعبيتهم تنحدر بسرعة، وسيطرتهم على تنظيمات الطبقة الوسطى تتآكل فى اطراد، وعلى نحو ما جرى فى انتخابات طلبة الجامعات، وما تواتر مؤخرا من انتخابات فى النقابات المهنية، وقد كانت سيطرة الإخوان على تنظيمات الطبقة الوسطى عنوانا على صعود بدأ قبل أربعين سنة، بينما بدا صعودهم إلى سدة الرئاسة كأنه العشاء الأخير، وهو ما يفسر تصرفاتهم الحمقاء بدواعى الغريزة المفزوعة مما قد يأتى، فما طار طير وارتفع، إلا كما طار وقع، وطائر الإخوان تنكسر أجنحته الآن، ويهوى إلى قاع الجب، ودون أمل فى أن يلتفت إليه العابرون الفارون من «جرب» الإخوان.

"صوت الأمة" فى ٢٩ من إبريل ٢٠١٣

صاروخ فضائى وسلحفاة مصابة بشلل أطفال

ماذا يعنى تمسح السيد محمد مرسى - الساكن فى مقام الرئاسة المصرية - باسم القائد التاريخى العظيم جمال عبد الناصر، وقوله - خلال زيارة أمنية لمصانع الحديد والصلب بحلوان - إنه سوف «يكمل ما بدأه عبدالناصر، خاصة أن مرسى من جماعة الإخوان، وهى التى تكره عبد الناصر كراهة التحريم، بل إن مرسى - نفسه - بدأ رئاسته المتعثرة بإشارة كراهية ظاهرة على طريقة «الستينيات وما أدراك ما الستينيات»، ومع ما هو معروف من أن الستينيات نفسها - المكروهة من قبل مرسى - هى التى شهدت بناء قلاع الصناعة الكبرى، ومن بينها مصانع الحديد والصلب .

وربما لا تعكس إشادة مرسى بعبد الناصر تحولا فى موقفه على الإطلاق، ربما لأنه ليس له موقف يخصه، فهو - أى مرسى - إخوانى مطيع، ولا يتحرك ولا ينطق بغير أوامر صريحة من مكتب إرشاد الإخوان، ومن جماعة الملياردير خيرت الشاطر بالذات، والتى يسيطر رجالها ونساؤها على مفاصل مؤسسة رئاسة مرسى، وعلى حنفية المصاريف السرية فى ميزانية رئاسة لا يعلم الرأى العام عنها شيئا، وهؤلاء هم الذين ينصحون مرسى بما يلبس، وبما يأكل، وبما يقول، وقد لجؤوا إلى حيلة نصحه بالإشادة بعبد الناصر مرات، وفعلها مرسى المطيع للأوامر دائما، حتى ولو لم يكن مقتنعا بها، وكما حدث فى افتتاح مؤتمر عدم الانحياز الأخير بطهران، ثم فى مناسبة الاحتفال بعيد العمال بزيارة محروسة أمنيا إلى مصانع الحديد والصلب.

وقد بدت الإشارة والإشادة بجمال عبد الناصر نوعا من تسول عواطف الرأى العام الذى ينقلب على الإخوان، ونوعا من ادعاء التقرب إلى روح الثورة

المصرية المغدورة، والتى لاتظهر فى مسيراتها ومظاهراتها وإضراباتها صورة لقائد تاريخى سوى صورة جمال عبدالناصر، وقد أراد مرسى أن يفتعل نسبا ووصلا مع الثورة بالذكر الطيب لعبد الناصر، وفى حيلة ساذجة بدت مكشوفة تماما، فقد اكتشف الناس طبيعة علاقة الإخوان بالثورة الأخيرة المتصلة فصولها، فلم يكونوا يوما من المبادرين للثورة، ولا من الداعين إليها، وإن كان بعض شباب الإخوان قد التحقوا بالثورة بعد أيام من بدء سيرتها، وقدموا فيها تضحيات لاتنكر، وبعيدا عن قيادة الإخوان التى كان لها مخطط آخر، لجأ إلى المساومة وعقد الصفقات مع مجلس طنطاوى وعنان، والالتحاق برعاية الأمريكان الظاهرة والمستترة، والتعهد بالحفاظ على اختيارات نظام مبارك ذاتها، وهو ما حدث ظاهرًا للعيان، فلم تسفر تجربة مرسى فى الرئاسة، وقد ناهزت قرابة العام إلى الآن، عن أى تحول نوعى يذكر فى الاختيارات الموروثة عن مبارك، والقائمة على حفظ أمن إسرائيل، وعلى التسليم بدور الاحتلال السياسى الأمريكى فى صياغة الوقائع المصرية، وعلى وضع اقتصاد مصر تحت وصاية صندوق النقد والبنك الدوليين، وعلى تقديم مصالح «جماعة البيزنس»، أو «رأسمالية المحاسيب» التى ينتمى إليها مليارديرات الإخوان مع مليارديرات جماعة مبارك، وكلها اختيارات تطورت فى سيرة الانقلاب على خط عبد الناصر، وهو الانقلاب الذى بدأه السادات عقب حرب **١٩٧٣**، وبالتلازم بين «انفتاح السداح مداح» و «معاهدة العار مع إسرائيل» و «المعونة الأمريكية الضامنة»، وكان أحد أهم محاورها تجريف القاعدة الانتاجية للاقتصاد المصرى، وتصفية ركائز التنمية والتصنيع المستقل، وخصخصة و «مصمصة» قلاع الصناعة الوطنية الكبرى، والتحول إلى «اقتصاد الريع»، ثم إلى «اقتصاد التسول» الذى تفوق فيه مرسى على سلفه مبارك، فقد أضاف فى عشرة شهور ما يزيد على عشرين مليار دولار إلى ديون مصر الخارجية، وصارت الديون الداخلية والخارجية مقاربة، وربما تفوق إجمالى الناتج القومى، وفى ظل هذه المصائب كلها، تبدو إشارة وإشادة مرسى

بعبدالناصر كمفارقة مثيرة للسخرية، ومفرطة فى تناقضها الفادح مع الواقع المرئى الملموس.

وفى سياق إشارات مرسى الأخرى المتصلة بسيرة عبد الناصر، بدت قصة التناقض ذاتها ظاهرة، فقد تحدث مرسى عن أنه «لن يشرد عامل فى عهدى»، مع أن عهده - العبقرى فى الفشل - شهد أوسع موجة لتشريد العمال وإغلاق المصانع، فقد أضيف إلى طابور العاطلين مليون عامل آخر جرى تشريدهم، ثم يتحدث مرسى - وهذا هو الأعجب - عن وقف خصخصة شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام، وهذه فرية عجيبة أخرى، فقد أعدت جماعة الإخوان قانون الصكوك، وأطلقت عليه أولا صفة الصكوك «الإسلامية»، وعلى طريقة لصق «تيكت إسلامى» على بضاعة مبارك ذاتها، ثم سحبت صفة «الإسلامية» بعد تبين كذبها، وجعلت الأمر مطابقا تماما لسيرة صكوك جمال مبارك قبل سقوط حكم أبيه، وما الصكوك التى تشترى بها أصول الدولة وموجودات القطاع العام سوى استطراد لسيرة الخصخصة اللعينة ذاتها، وقد اعترضت هيئة كبار علماء الأزهر على قانون الخصخصة بالصكوك، واعتبرته مخالفا للشريعة، ومبادئ المصلحة العامة، لكن جماعة الإخوان واصلت غيها، واستمسكت بقانون النهب الجديد، وفى السياق ذاته، واصلت حكومة مرسى نفس سلوك حكومات مبارك، وتجاهلت أحكام القضاء النهائية بإعادة أصول الدولة لعمالها، فقد أصدر القضاء الإدارى أحكاما بإعادة مصانع كبرى إلى عهدة الدولة والقطاع العام، ومن نوع مصانع «المراجل البخارية» و«طنطا للكتان والزيوت» و «غزل شبين الكوم»، وعشرات المصانع الأخرى، وكلها مصانع جرت خصخصتها أيام المخلوع مبارك، ثم توقف إنتاجها نهائيا، وجرى إغلاقها، وقرر القضاء إعادة فتحها، وهو ما رفضته حكومة مرسى، وأدى إلى صدور حكم قضائى بعزل وحبس رئيس وزراء مرسى، ولم ينفذ - بالطبع - حكم العزل والحبس، تماما كما جرى ويجرى دعم اللصوص المستولين على القلاع الصناعية

الكبرى، وبهدف إفنائها، وتجريد الاقتصاد المصرى من مقدرته على النهوض الإنتاجى، وهو ذاته ما يحدث لقلاع الصناعة الكبرى التى لا تزال تابعة رسميا للقطاع العام أو قطاع الأعمال العام، وكلها مما جرى تشييده زمن عبد الناصر، ثم جرت عمليات إضعافه وتصفيته زمن مبارك، ومن نوع شركة النصر لصناعة السيارات التى جرت تصفيتها، وإن كان الجيش يحاول إحيائها الآن بضمها إلى مصانع الإنتاج الحربى، وأيضا تجرى تصفية «مجمع مصانع الألمونيوم» فى نجع حمادى جنوب مصر، والتى تعد ثانى أكبر مجموعة مصانع من نوعها فى العالم، وكانت تدر - حتى نهاية ٢٠١١ - ربحا سنويا صافيا قدره ١٦٠٠ مليون جنيه، ثم تراجع الربح عام ٢٠١٢ - ببركة رئاسة مرسى - إلى ٥٠٠ مليون جنيه لاغير، ثم انتقلت إلى خسارة محققة فى الربع الأول من العام الجارى ٢٠١٣، وفى نفس يوم حديث مرسى عن إحياء الصناعة التى بدأها عبد الناصر، كان وزير الكهرباء «الإخوانى» يقترح إغلاق مجمع مصانع الألمونيوم نهائيا، وبدعوى توفير الكهرباء(!).

وربما لا نحتاج إلى دليل إضافى على كذب مرسى، كما لا نحتاج - بالطبع - إلى مقارنة جمال عبد الناصر بشخص مثل مرسى، فمثل هذه المقارنة نوع من فوات العقل، لأن المقارنة تتم فى العادة بين أشياء متماثلة، كأن تقارن طائرة بطائرة، أو سيارة بسيارة، أو حتى توك توك بتوك توك، بينما لا تصح مقارنة صاروخ فضائى بسلحفاة مصابة بشلل أطفال (!) .

"القدس العربى " فى ٦ م مايو٢٠١٣

ماذا نريد من الجيش؟

لا نريد من الجيش أن ينقلب على حكم الإخوان أو على رئاسة مرسى، ولسبب بسيط، هو أنه لا وجود حقيقيا لحكم الإخوان، ولا لرئاسة رجل «يشبه الفراغ»، بينما الجيش حقيقة وطنية صلبة ثابتة، تفيق لذاتها، وتحدث وتطور دورها، وتعيد بناء قدراتها القتالية والميدانية، وتفرض نفسها على خط سير الحوادث فى مصر المضطربة الآن.

وبوضوح، نريد من الجيش أن يستعيد «جيشيته» إن دق التعبير، فقد تعرض الجيش لمحنة طويلة، ترافقت بالضبط مع عودة مصر إلى القيد الاستعمارى من جديد قبل أكثر من ثلاثين سنة، فقد أدت معاهدة العار - المعروفة باسم معاهدة السلام - إلى نزع سيادة السلاح فى سيناء، وأدت المعونة الأمريكية الضامنة إلى نزع سيادة القرار فى القاهرة، ووقع الجيش ضحية القيدين، فقد حرموه طويلًا من بسط سيادة السلاح فى غالب سيناء، وبعمق مئة وخمسين كيلومترًا إلى غرب الحدود التاريخية مع فلسطين المحتلة، ثم أن الجيش وقع ضحية سياسة متواطئة فى قصر رئاسة المخلوع مبارك، اعتمدت سياسة «إحلال الأضعف»، ونشرت فيروس الفساد فى أجهزة ومؤسسات الدولة الأكثر حساسية، وسعت إلى «برنسة» قيادات الجيش، وبغرض إضعاف اهتمامها بالسياسة والسلاح، وهو ما أدى إلى قدر ملحوظ من «الرحرحة» وضعف التكوين القيادى، بدت آثارها ظاهرة فى فترة حكم طنطاوى وعنان عقب خلع مبارك، والتى أدارت أسوأ مرحلة انتقال بعد ثورة شعبية هائلة، ومال طنطاوى وعنان إلى عقد الصفقات مع قيادة الإخوان، والتى اعتمدت سياسة «تصدير الخوف»، ونجحت فى دفع طنطاوى وعنان إلى قبول صفقة الخروج الآمن، ومقابل فتح طريق دخول بدا

آمنا للإخوان، ومع كامل الاحترام لآراء أخرى، فلم يكن طنطاوى ولا عنان من جنرالات الفخار فى تاريخ الجيش المصرى، بل لحق بهما العار فى نظر غالبية المصريين العاديين، وإن غضبت قيادات فى الجيش لطريقة إخراجهما المهينة من الخدمة، وقبل موعد التسليم المتفق عليه، لكن تعيين الفريق أول عبدالفتاح السيسى وزيرًا للدفاع وقائدًا عامًا للقوات المسلحة، وقد كان متفقا على اسمه، هذا التعيين استثار حالة ترقب، ودفع بالظنون إلى النفوس، ودفع إلى سؤال بدا مستريبًا فى القصة كلها، كان منطوقه كالآتى: هل يكون السيسى مجرد خلف مؤقت لعهد سلفه المزمن المشير طنطاوى؟، وحتى يتمكن حكم الإخوان من إزاحته؟. والإتيان بجنرال مطيع لأوامر مكتب الإرشاد؟، وبدا السيسى - لحسن الحظ - مشغولا عن هذه التساؤلات كلها، ومشغولا عن اتهامات سياسة تطرفت إلى حد وصفه بالرجل الإخوانى، وهو ما لم يكن صحيحًا فى أى وقت، وحصر الفريق أول السيسى همه فى مهمة استعادة الجيش لثقته بنفسه ودوره، ولم تمر سوى شهور قليلة، حتى أثبت السيسى مقدرته كجنرال محترف، أزاح كثيرًا من غبار لحق بصورة الجيش المصرى، واستعاد أعرق التقاليد الوطنية لجيشنا العظيم، وبفضل نزاهته الشخصية وحيويته الطافرة وذكائه الحاد، نجح فى بث روح جديدة، وفى ظل ظروف بدت معيقة سياسيًا، لكنه - أى السيسى - أزال الكثير من العوائق، واستخلص للجيش دوره، وخلق روح الانسجام فى القيادة، وبدا فى شخصه مزيجًا ممتازًا من البساطة والتواضع والحزم، ومن حسن الإدراك للخطر الذى يتهدد مصر المأزومة الآن، وللخطط التى تدار لإضعاف الجيش المصرى، والتى تورطت فيها دوائر من حكم الإخوان الافتراضى، وبالتنسيق المباشر مع رغبات الأمريكيين والإسرائيليين، والذين فرحوا بتحطيم جيوش فى مشرق العالم العربى ومغاربه، ويريدون للجيش المصرى أن يلحق بمصير التفكيك، أو حتى أن يبقى على ما كان عليه من حال الركود، وهنا بدا دور السيسى متألقًا، فقد أعاد تنظيم الجيش، وواصل تدريباته ومناوراته، ووضع

خرائط جديدة لنشر قواته، والتفت بشدة إلى إحياء الانتاج الحربى، وجعل الجيش حاضنًا لمشروعات كبرى، وفى تحرك نشيط يذكرك إلى حد بدور الفريق أول محمد فوزى فى عملية إعادة بناء الجيش عقب هزيمة **١٩٦٧**، ورغم اختلاف الظروف، فقد كانت فى مصر وقتها قيادة تاريخية فى حجم جمال عبدالناصر، كانت هى الإرادة الحاسمة التى ساندت عملية بناء الجيش من نقطة الصفر، وكانت الهزيمة فى **١٩٦٧** محض هزيمة عسكرية، لكنها لم تنل من الروح، ولا من صلابة الرغبة فى المقاومة، ولا من حيوية اقتصاد صناعى وانتاجى أمد الجهد العسكرى بزاد لا ينفد، لكن الفريق أول السيسى ينهض بمهمة مشابهة فى ظروف جدّ مختلفة، فقد لحقت بالبلد ـ على مدى أربعين سنة ـ هزيمة حضارية تاريخية شاملة، هوت بمصر ـ بعد حرب **١٩٧٣** ـ من الحالق إلى الفالق، ودخلت الهيمنة الأمريكية على خط التفاعلات الداخلية، ثم استمر الوضع العام على هوانه إلى الآن، فالرئيس المجزوع محمد مرسى بدا تكرارًا باهتا لسيرة الرئيس المخلوع محمد حسنى، كان مبارك يريد مصر كعزبة بالحجم العائلي، بينما يريد مرسى جعل مصر عزبة بالمقاس الإخوانى، أى أن الإرادة السياسية بدت معاكسة تمامًا لفكرة إعادة بناء جيش دولة بحجم مصر، وهنا بدت قيادة الجيش الجديدة على قدر ملموس من الوعى السياسي، فقد كان على السيسى أن يبلور إرادة سياسية ذاتية ممتزجة تمامًا مع الجهد العسكرى، وهو ما يفسر صعود نجم السيسى فى الشارع كما فى الجيش، ويثير حنق وغيظ الإخوان المتآمرين على أمن مصر ووجودها، ويحبط آمال قوى إقليمية صغيرة الحجم واسعة الثراء، تدفع بمليارات الدولارات إلى مصر، وعلى طريقة متعهدى الحفلات الأمريكية والإسرائيلية، والذين ينهضون بعبء الدفع عوضًا عن الخزانة الأمريكية المنهكة، وتسهيل عملية إضعاف الجيش، ودفع قواته بعيدًا إلى مدار الحدود، وإخلاء المسارح المركزية لعمل ميليشيات تحمى العاجزين سياسيًا، وفى أجواء من الانفلات تهدد الوجود المصرى، ليس فقط بمخاطر فصل سيناء، ولا الهيمنة

على قناة السويس، بل بزرع الخطر فى قصور التوجيه والرئاسة. ولن نتحدث كثيرًا عن توتر ظاهر بين قيادة الجيش والرئاسة العاجزة، ولا عن ارتباطات مريبة للحكم الافتراضى تبدو أماراتها ساطعة كالشمس، فقد صار ذلك كله من وقائع الحياة اليومية المصرية، ومن نوع تهجمات بديع والزايط وأبوإسماعيل وحجازى، وتهديدات جماعات الإرهاب من أبناء عمومة مرسى، وحملات الميليشيات الإلكترونية المدارة بأموال خيرت الشاطر، فهذه - وغيرها - صارت لعبة مكشوفة وممجوجة، وواصلة إلى قيادة الجيش، والتى تراقب الموقف بدقة، وتكتفى إلى الآن بالتحذير الضمنى من «التفاهات»، وتلتزم بنضج رفيع المستوى، لا يحرفها عن طريقها الوطنى، ولا يجعلها تقتنع بخدع مرسى الصغيرة من نوع إشادته بالسيسى ككفاءة عسكرية كبرى وعقلية هندسية متميزة، فقد فات وقت الحيل والكلام المعسول، وسقطت الأقنعة كلها عن وجه الإخوان القبيح.

ونحن لا نريد للجيش أن ينقلب على مرسى، فالرجل ينقلب على نفسه بنفسه، ويندفع من الخطأ إلى الخطيئة، ويثبت فى كل يوم فقدانه لأى أهلية عقلية أو وجدانية، والشعب وحده سوف يتكفل بهزيمته، وإلى أن يحين موعد خلعه، فنحن لا نطلب من الجيش إلا أن يواصل مشوار استعادة العافية، وأن يقرر الاستغناء عن المعونة العسكرية الأمريكية التى تقيد انطلاق طاقاته، وأن يظل جيشنا حارسًا لوجود مصر فى لحظة الخطر، ودون أن يتورط فى نصرة حكم افتراضى خان الثورة ويخون البلد.

"صوت الأمة " فى ٦ من مايو٢٠١٣

حملة «تمرد» هى الحل

نعم، لم يعد الحديث فى التفاصيل مجديًا، ولا التعليق على تعديل وزارى، ولا حركة محافظين جديدة، فالجواب ظاهر من عنوانه، وهو أنّنا بصدد حالة «صفرية» بامتياز، يتعامل فيها حزب الإخوان مع فرصة السلطة كأنها إعارة إلى بلد خليجى، ويواصل الإعارة إلى أو الإغارة على مفاتيح المال والسلطان، وبهدف التكويش على المناصب، وسرقة أكبر قدر ممكن من ميزانية الدولة المنهكة، وإضافته للمليارات الجماعة المريبة، والتى تبيع شرف ووجود مصر ذاتها مقابل البقاء فى كراسى السلطة، ودون كفاءة من أى نوع، ولا أهلية منظورة، ولا شرعية تسند،فالمهم هو التعامل مع مصر كعزبة بلا صاحب، وتوزيع مواردها على الأهل والعشيرة وعفاريت العلبة الإخوانية، ولا بأس من بعض فتات مناصب يلقى لخدم الإخوان فى حزب الوسط أو فيما يسمى بالجماعة الإسلامية، فليس أبأس من الإخوان غير الحلفاء والخدم.

نعم، لا قيمة لحديث عن حكومة المدعو هشام قنديل، لا عن تشكيلها القديم، ولا عن تعديلاتها الجديدة، فهى حكومة أصفار، ومحمد مرسى الذى شكلها مجرد صفر كبير، ولا يصلح حتى لإدارة مجلس قروى، ومن ثم، فلا عجب أن نفاجأ بوزراء يقرؤون الفاتحة بالكاد، وبلا علم ولا دراية، اللهم إلا الشعوذة والنصب العام، وعلى طريقة تبديل وزير الزراعة، وبعد أن أعلنوا أنه حقق نجاحًا مذهلًا، وحقق الاكتفاء الذاتى من القمح، بينما الحقيقة أن إنتاج القمح انخفض هذا العام، وأن مصر ظلت على حالها التعس كأكبر مستورد للقمح فى الدنيا كلها، ولم يرد مرسى بتبديل وزير الزراعة إلا أن يخفى الكذبة الإخوانية بإقالة الوزير المخدوع، وأن يحقق الاكتفاء الإخوانى فى وزارة الزراعة،

وليس الاكتفاء القمحى، وأن يأتى بإخوانى صريح بدلًا من الإخوانى المقنّع، والذى كان بدوره قد وصف هجمة الجراد بأنها نعمة، وبدعوى أن الجراد من جند الله «!»، وهكذا بدا العجز خبلًا، والتواء بتفسير كلمات الله فى كتابه الكريم، ثم تحول الخبل إلى شعوذة وجهل مطبق، وأتوا بوزير البترول الجديد شريف هدارة، وهو مهندس ميكانيكا لا مهندس بترول، وليس فى تاريخه المهنى ما يعتد به، سوى أنّهم جاءوا به قبل شهور رئيسًا لهيئة البترول، ولم يكن له من إنجاز سوى أنه أطلق كذبة الموسم بامتياز، ونقلت عنه مواقع الجهالة الإلكترونية الإخوانية تصريحًا مثيرًا للشفقة، قال فيه إنّه جرى اكتشاف أكبر حقل بترول فى العالم بمنطقة منخفض القطارة، وأن الحقل الجديد يدر احتياطيًا سنويًا جديدًا لمصر قدره عشرون مليار برميل، وحين سألوا المهندس أسامة كمال، وزير البترول المقال عن صحة الخبر، نفى الرجل القصة بكاملها، وكان جزاء الرجل أن ينفى عن الوزارة، وأن يأتى الإخوان بالإخوانى الكذاب وزيرًا، وقس على ذلك قصص اختيار وزراء الإخوان، والذين أصبحوا أغلبية فى وزارة هشام قنديل، وجعلوها «وزارة أميين» بامتياز، وعلى طريقة، وزير الثقافة النكرة، أو اختيار عمرو دراج وزيرًا للتخطيط والتعاون الدولى، بينما تخصص الرجل - على تواضع خبرته - فى ميكانيا التربة، ثم على طريقة ادعاء الإتيان بوزير شاب لم يتجاوز عمره ٣٥ سنة، ثم تبين أن الشاب - إياه - مجرد عضو فى فرقة «أطفال خيرت الشاطر»، وقد عينوه وزيرًا للاستثمار، وفى نفس موقع محمود محيى الدين الذى كانت جماعة جمال مبارك تتفاخر بشبابيته، ومع فارق ملموس جدًا، وهو أن محيى الدين كان أستاذًا للاقتصاد، بينما الطفل المعجزة الإخوانى - محيى حامد - مجرد مندوب مبيعات، وجاء ليمارس عمله بتعليمات مباشرة من مكتب الإرشاد، ودون أهلية ولا مسؤولية ولا سابقة أعمال، فالمهم - فقط - أن يكون للإخوان عين على حركة الأموال، وأن يكونوا من العاملين عليها وآخذى الإتاوات، وأن يضاعفوا من سيطرتهم على جماعة البيزنس، وأن تكون لهم الكلمة الفصل فى

حركة «رأسمالية المحاسيب» التى حولوها إلى «رأسمالية مقاطيع»، ولا تتعب نفسك بالحديث عن بقية أسماء الوزراء، فأغلبهم من طوائف الجهال الإخوان، وهى جهالة ممتدة إلى رئيس الوزراء نفسه السيد هشام قنديل، والذى أثبت أنّه لا يفهم فى شيء غير تنظيف أثداء النساء قبل إرضاع الأطفال، وعلى طريقة وظائف «الرائدات الريفيات» البائسات، والتى يتطلع هشام قنديل ـ على ما يبدو ـ إلى نيل وظيفة مثلها بعد الخروج من الوزارة، أو الحصول على عقد عمل خليجى يمارس به هوايته المفضلة «كجليسة أطفال» (!).

نعم، لم يعد الحديث ولا النقد مجديًا بصدد الوزراء، ولا رئيس الوزراء، ولا بصدد «أخونة الدولة»، فنحن بصدد عملية تحطيم دولة بالكامل، كان مبارك يحطم الدولة بإحلال الأضعف، ومرسى يواصل رحلة التحطيم بإحلال الأجهل، ولا حيلة لمرسى فيما يفعل، فهو عبد المأمور، وهو مجرد دمية و«عروسة ماريونيت» تتحرك بأصابع خيرت الشاطر، والذى يصوغ أوامره فى «مكتب الإرشاد» الذى يشبه المحفل الماسونى، ويحرك جماعات من التتار لنهب موارد الدولة، وفى غيبة العين الحارسة، يعمل الشاطر كمقاول أنفار، فليس للرجل من قيمة فقهية أو فكرية سياسية، بل هو مجرد «زكيبة فلوس»، لا يعلم أحد غير الله مواردها المريبة، وإن كانت العينة بيّنة، والشبكة مرئية وواصلة عبر الحدود إلى «الدوحة» وإلى أنقرة، بل وإلى تل أبيب نفسها، والتى اعترف مرسى بزيادة وتكثيف التعاون الأمنى معها، وعدّ ذلك ـ فى حوار أهطل لقناة «الجزيرة» ـ بأنّه عمل من أعمال «الندية»، ثم جرى توسيع نطاق اتفاق «الكويز» مع أمريكا وإسرائيل، وإلى سواها من تصرفات تتصل باستمرار الخيانة العظمى الموروثة من أيام مبارك، وإن كان مرسى يضفى على الخيانة صفة دينية هذه المرة، وتحت ستار القيام لصلاة الفجر، أو مواصلة «الصلوات الأمنية» كل يوم جمعة، وعلى ظن أنه يذر رمادًا دينيًا فى عيون الناس، ويعمى الخلق عن رؤية الحقيقة الناطقة، فلا صفة دينية ولا وطنية لقيادة الإخوان المريبة، ولا علاقة لهم بالإسلام ولا

بصحيح الشريعة، وولاؤهم كله لدين الخيانة، وعملهم كله محض لصوصية سياسية، وخروج بالجملة عن أى معنى دستورى أو قانونى، فليس لحزب الإخوان أى أغلبية، ولم تكن لهم الأغلبية فى أى وقت، بل كانت لهم أكثرية فى برلمان جرى حله، ولا يقوم مجلس الشورى - فى أى معنى - محل البرلمان، فهو مجرد مجلس تشريفات، ولم يشارك فى انتخابه سوى سبعة بالمئة فقط ممن لهم حق التصويت، وإعطاء مرسى السلطة التشريعية الكاملة لمجلس الشورى، ومع تعيين ثلثه بفرمان إدارى، هذا العمل مجرد عملية سطو، وعلى طريقة الذى أعطى ما لا يملك لمن لا يستحق، وهى طريقة وعد بلفور الذى أنشأ إسرائيل باغتصاب الحق الفلسطينى، وهو ما يجعل مجلس الشورى نظيرًا لإسرائيل مزروعة فى نظامنا التشريعى، أضف إلى ذلك أن مرسى نفسه رئيس بلا شرعية، فقد فقد شرعيته منذ **٢١** نوفمبر **٢٠١٢**، وهو تاريخ إصدار إعلانه المنكود، والذى تحول به من رئيس منتخب إلى حاكم بأمر مكتب الإشاد، وحول بيت الرئاسة إلى «محل طرشى» و«دوار عمدة»، وعلى طريقة «جواز عتريس من فؤادة باطل».
وربما يفسر ذلك كله - وغيره - سر النجاح المذهل لحملة تمرد التى بادرت إليها حركة «كفاية» والتى تهدف إلى جمع **١٥** مليون توقيع لخلع مرسى، والدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة، وفى ذلك فليتنافس المتنافسون، وقبل أن تهوى مصر إلى قاع البئر، فقد كان كرسى الرئاسة المنتخبة ذا قيمة جليلة، وتحول بجلوس مرسى عليه إلى «شتيمة» لا قيمة!.

"صوت الأمة " فى ١٣ من مايو٢٠١٣

معنى حملة "تمرد"

حملة «تمرد» ليست مجرد استمارة توقيع لسحب الثقة من «الرئيس» محمد مرسى، بل هى حملة تخصيب للشارع بنداء المقاومة من جديد، وترك لليأس باعتباره خيانة، واستعادة للثقة فى النصر الأكيد للشعب المصرى وثورته المغدورة. نعم، «تمرد» هى الكلمة الملهمة من جديد، وليست مصادفة أن شباب «كفاية» القياديين هم الذين أطلقوها، فقبل سنوات، كان إطلاق «كفاية» ذاتها هو كلمة الخلق، كانت قيادات من جيل الوسط السياسى قد أطلقت «كفاية» بعد حملة توقيعات أولية، وكان إلهام «كفاية» فى اختصار كلمتها ورنينها السحرى.

وأطلقت «كفاية» مبادرات فعل حية فى الشارع، رفعت سقف المعارضة إلى السماء، وتمردت على صور من المعارضة الجزئية البليدة والمحاصرة بمخاوفها ومصالحها، وآمنت بأن الفعل أصدق أنباء من البيانات والكتب، وأن الفعل هو الكتاب والنظرية وسورة الفاتحة وكلمة الخلق، وسرعان ما تناسلت كفاية فى ضمائر المصريين، وصعدت بفعل المبادرين بين نهايات ٢٠٠٤ ونهايات ٢٠٠٥، ثم بدا - بعد عامها الأول - أن اليأس قد زحف إلى قلوب، وبالذات بعد أن اغتصب مبارك رئاسته الخامسة، لكن ما بدا فى صورة اليأس كان محض خداع بصر، فقد اثمرت البذرة فى حقل التمرد على نظام فاسد، وبدا الصعود الأول لكفاية كأنه عام من الغضب السياسى، وحين تراجعت حركة الغضب السياسى على السطح، كانت صيحة «كفاية» تزحف إلى مكان آخر، وصعد الغضب الاجتماعى مزلزلا مع إضراب عمال المحلة الأول فى نهايات عام ٢٠٠٦، ثم التقى الغضبان فى انتفاضة ٦ أبريل ٢٠٠٨، وقتها قلت - وبالحرف - إن ٦

أبريل ٢٠٠٨ هو «البروفة جنرال» أو «البروفة الأخيرة» للثورة المصرية، وهو ما أثبتت الأيام صحته تماما، وجرى خلع مبارك كثمرة لتمرد «كفاية» الأب الروحى والأم الروحية للثورة المصرية المتصلة فصولها إلى الآن، وتبدو فيها دراما حملة «تمرد» كأنها التأسيس الثانى لحركة «كفاية».

وصحيح أن التاريخ لا يكرر نفسه بالحرف، وإن ظل الدرس ذاته ملهما، فنحن بصدد الثورة ذاتها فى التاريخ نفسه، وقد حوصرت الثورة، وجرى الغدر بها، ووضع النظام الفاسد نفسه عمامة على رأسه، وبعد أن جرى سجن مبارك، خرج مرسى من السجن ليواصل غباوة نظام مبارك ذاتها، وليكرر ذات اختياراته التى صنعت المأساة المفجرة للثورة، ولكن فى ظروف مختلفة بتفاصيلها، فقد كان للنظام رأس ـ عائلة مبارك ـ بلا قاعدة اجتماعية منظورة، ثم وضع النظام على رأسه عائلة جديدة هى قيادة الإخوان، وبدت العائلة الجديدة فى صحة أوفر، فلها قاعدة اجتماعية تكونت وتوسعت عبر أربعين سنة من الركود والانحطاط التاريخى للبلد، والفرق بين الرأسين هو ما يفسر اختلاف صورة المعركة، فقد هزمت الثورة رأس النظام الأولى - عائلة مبارك - بالضربة القاضية، والسبب: افتقادها التام لقاعدة اجتماعية تسند، بينما تبدو المعركة مع الرأس الثانية ـ عائلة الإخوان ـ فى صورة مباراة بالنقاط، وفى كل جولة، يجرى تجريف مضاف للقاعدة الاجتماعية التى تسند الرأس الإخوانى، فالتنظيم الإخوانى زاد قوة ومالًا وعتادًا، تماما كما كان التنظيم الأمنى لمبارك من وزن مليونى مخيف، لكن تضخم التنظيم الإخوانى يجرى فى ذات الوقت الذى تضعف فيه شعبيته وجاذبيته، وفى الوقت الذى تتآكل فيه القاعدة الاجتماعية للتنظيم كل يوم، ويجرى التجريف لدوائر التعاطف الشعبى المتقادمة، وإلى حد أن التنظيم المتضخم يبدو الآن عاريًا، ويأكل من لحمه الحى، وهو ما بدت أماراته ظاهرة فى الضعف المتزايد للحشود الإخوانية، وفى الانفضاض المتزايد لجماعات الحلفاء والأصدقاء الطبيعيين، وفى الفرار الجماعى من الإخوان واستشاريات الرئيس،

وعلى طريقة فرار السليم من الأجرب، وفى التخوف الغريزى للإخوان من نهاية قريبة، وفى سلوك النهم الإخوانى للاستيلاء السريع على المناصب ومفاتيح المال والسلطة، وكأنهم يحسون غريزيًا أنه عشاؤهم الأخير، وفى المحصلة، فإن ميزة جماعة الإخوان على جماعة مبارك تتلاشى بسرعة، وبفضل التغير السريع فى وعى الكتلة الحية من ملايين المصريين، وإلى حد تبدو معه عملية الانهاك بادية بآثارها على وجه الإخوان المجزوع، وعلى وجه رجلهم المنتدب إلى قصر الرئاسة محمد مرسى بالذات، فقد أخذت عملية تآكل القاعدة الاجتماعية لجماعة مبارك وقتا تطاول إلى سنوات، بينما عملية تآكل القاعدة الاجتماعية للجماعة الإخوانية تمضى مسرعة فى شهور لا سنوات، وقد توقع كاتب السطور - فى كتاب «الأيام الأخيرة» عام ٢٠٠٨ ـ أن يستمر حكم الإخوان لخمس سنوات بعد خلع مبارك، ويبدو التقدير القديم مبالغًا فيه الآن، ولا تبدو من مقدرة لجماعة الإخوان على البقاء المستقر فى السلطة كل هذه السنوات، بل ربما يجرى اختصارها ـ بأحكام التاريخ ـ إلى نصف المدة المقدرة، وربما أقل، فجماعة الإخوان تتجه بسرعة إلى ذات النهاية التى لقيتها جماعة مبارك، كان مبارك فى أيامه الأخيرة قد تحول إلى ما يشبه وضع النبى سليمان حين مات وهو يتكئ على عصاه، ولم يلحظ أحد أنه مات إلا حين نخر النمل العصا، وهو المصير ذاته التى تتجه إليه قيادة الإخوان، كان «النمل المقدس» قد بدأ زحفه من ثغرة «كفاية»، ثم ازداد الزحف مع تناسل «كفاية» فى أخواتها من حركات التغيير السياسى والاجتماعى، وإن بدا فى لحظات ـ كانت سنوات ـ أن اليأس قد حل بطوابير زحف النمل، وهو ما بدا أيضًا فى حركة الشارع المقاوم لحكم مرسى والإخوان، فقد بدا للحظات – صارت شهورًا هذه المرة ـ أن زحف «النمل المقدس» يتباطأ، وربما يركد، ثم بدت حملة «تمرد» ـ بنت كفاية ـ كاستئناف عفى لمقاومة الشارع الغاضب، وبطريقة بدت سلمية وديمقراطية وراديكالية تمامًا، فمصر كانت ولا تزال قادرة على صناعة ألف ثورة، وآبار الغضب الاجتماعى والسياسى مليئة

للحافة، وكل ما يلزم فعل الثورة هو إعادة تكوين الكتلة الحرجة، والتى قدرتها منذ عام ٢٠٠٥ بحوالى المائة ألف، وثبتت صحة التقدير فى وقائع الموجة الأولى للثورة بين يومى ٢٥ يناير ٢٠١١ و ١١ فبراير من العام نفسه، فدور الكتلة الحرجة هو رفع الغطاء عن آبار الغضب المخزون، بعدها تتدفق الملايين من آبار بلا قرار، وهو ما يصح أن تعيه «الكتلة الحرجة» التى تتكون الآن ككرة من نار، وأن تواصل طريقها بلا يأس ولا كلل، وأن تثق بالنصر الأكيد، فإرادة الشعب من إرادة الله، وقد بدا التجاوب المليونى التلقائى مع حركة «تمرد» مبشرًا بقرب ساعة النصر.

نعم، مجرد التوقيع على استمارة سحب الثقة من مرسى، هو انضمام بالتأييد للثورة الجديدة، والفكرة غاية فى البساطة والجرأة والإقدام، تماما كما كانت فكرة «كفاية» وقت ظهورها الأول، وللفكرة جذور عميقة فى تربة الوطنية المصرية، وتذكروا حملة توكيلات «الوفد» التى سبقت ومهدت لثورة ١٩١٩، وحملة توقيعات بمئات الآلاف سبقت خلع مبارك، والتى تتناسل الآن فى حملة توقيعات بالملايين لإسقاط مرسى وحكم الإخوان.

"صوت الأمة " فى ٢٠ من مايو٢٠١٣

المجد للجيش.. والعار لمرسى

«زيطة مرسى» مع عودة الجنود المخطوفين لم تنجح فى التغطية على مغزى ما جرى ويجرى، فقد كشفت وقائع «الخيانة العظمى» بالمعنى الدستورى، وبأكثر مما زادت شعبية مرسى لبضع ساعات، تبخر بعدها الوهم، وجاءت الفكرة بعد السكرة، وبدت القصة كلها كفيلم هندى ردئ الصنع. مع بداية الأزمة، واختطاف الجنود، دعا مرسى الأحزاب إلى لقاء معه، وتصور البعض أنه يتصرف بما يليق، ويمد حبال التشاور فى أزمة وطنية، ولام البعض أحزابًا أعرضت عن دعوة مرسى لفقدانها الثقة فيه.

ثم جاءت وقائع الاجتماع نفسه لتكشف الخيبة بالويبة، فلم يحدث أى نقاش حول إدارة الأزمة، بل انصرف مرسى إلى حديث ممجوج عن زيادة إنتاج القمح هذا العام، وكرر دعواه الركيكة عن زيادة الإنتاج بنسبة ثلاثين بالمئة، ثم ألحق الدعوى الركيكة بكلام عن زيادة إنتاجية الفدان من عشرة أرادب إلى عشرين أردبًا، ولم يلحظ مرسى - فى نوبة الهطل الحسابى - أن الجملة الثانية تفضح كذب الأولى، فزيادة إنتاجية الفدان إلى الضعف تعنى زيادة الإنتاج الكلى بنسبة مئة بالمئة، وليس ثلاثين بالمئة، لم يلحظ مرسى هطله الحسابى، فهكذا خلقه الله، ولله فى خلقه شؤون، ثم كان الأعجب فيما أشاروا به عليه، وضمير الجماعة هنا يشير إلى أهله وعشيرته ممن حضروا الاجتماع الهزلى، فقد تحدث أحدهم - وهو داعية تليفزيونى - عن «الشعب السيناوى»، وكرر التعبير الرديء لخمس مرات على الأقل، ولم يعقب مرسى على التعبير الانفصالى، وكأنه يقبله، ثم زادت بلة الطين مع كلام رجل أعمال قبطى يترأس واحدًا من أحزاب الأهل والعشيرة، وبدا «البيزنسى» القبطى مهمومًا بشأن آخر، بعيد تمامًا عن قضية خطف الجنود،

وراغبًا فى تحويل سيناء إلى منطقة استثمارية حرة، ودار الكلام بعده على ذات الطريقة الكوميدية السوداء، والتى نافست فى هطلها السياسى بيان مرسى الأول عن عملية الخطف، والذى طالب بحماية حياة «الخاطفين» (!)، وعلى طريقة يكاد المريب يقول: خذونى (!).

وفى مطار ألماظة العسكرى، بدا مرسى فى حالة تطفل سياسى على جهد الجيش والمخابرات الحربية، وهو الجهد الذى أعاد الجنود المخطوفين، وبعملية سرية، كان مرسى على ما يبدو آخر من علم بها، وحاول مرسى التغطية على خيبته بالتودد البدائى إلى الجيش والمخابرات وأجهزة الأمن، وحوّل اللقاء إلى ما يشبه عادة «المشوبشة» فى الأفراح القروية، وذكر كل جنرال باسمه، بينما بدا الجنرالات فى حالة صمت متحفظ، فلم يفتر ثغر أحدهم بابتسامة امتنان لكلام مرسى الركيك، فهم يعرفون القصة من أولها إلى آخرها، ولا يريدون لجهدهم الوطنى أن يتحول إلى بضاعة زيف تحسب لمرسى، ولا يقبلون وجوه الخداع الصغيرة والمناورات المكشوفة، وهم فى حرب حقيقية دفاعًا عن الوجود المصرى وكرامة الدولة المصرية، ويعرفون أن القصة أبعد من خطف جنود فى سيناء، وأبعد من تعمد إهانة الجيش وقيادته الوطنية، وهو ما بدا فى الفيديو المهين الذى أعده أولاد عمومة مرسى سياسيًا من الإرهابيين، والذى أرغم فيه الجنود المخطوفون على التوجه لمرسى بطريقة «الحقنا يا ريس»، بينما بدت الإشارة فى الفيديو المهين إلى الفريق أول عبد الفتاح السيسى بطريقة مختلفة وتمامًا، خالية تمامًا من أى احترام، ومليئة بمعانى الإهانة على طريقة «السيسى قاعد على الكرسى»، وفى توقيت تسجيل وبث الفيديو المهين نفسه، ظهر على صفحة حزب الإخوان فيديو آخر بذات المعنى المهين، وكتبوا له عنوانًا يخالف مضمونه تمامًا، كان المضمون: مجرد تصريحات وطنية معروفة للفريق السيسى، بينما العنوان يقول «تصريحات السيسى التى تسببت فى خطف الجنود»، وبعدها جرت المناورة المكشوفة فى السلوك الإخوانى الكذوب، فقد أزالوا الفيديو بعنوانه

المهين للسيسى، وقالوا إن ما جرى مجرد خطأ غير مقصود، بينما كانت قيادة الجيش تتصرف بطريقة غاية فى الرصانة والاحتراف، فقد امتنعت تمامًا عن الإدلاء بأى تصريحات، وانهمكت تمامًا فى عمل وطنى يتصدى للخيانة، واكتفت فى لحظة الحسم بتصريح مزلزل جرت نسبته إلى «أدمن» صفحة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وتوعد بحرب مزلزلة تقضى على الأخضر واليابس، كانت القوات قد أكملت انتشارها السريع فى شرق سيناء، وكانت المخابرات الحربية قد أكملت خطة التمويه المحترفة، وأوحت باتجاه رأس الحربة شمالًا، بينما كانت قوات خاصة تتحرك إلى وسط سيناء، وهو ما انتهى إلى نصف نجاح باستعادة المخطوفين دون إراقة دماء، ثم تواصل الجهد المقتدر لتحقيق نصف النجاح الآخر، وهو اعتقال الخاطفين التسعة وتصفية أوكار جيوش الإرهاب فى شرق سيناء، وهو ما لا يريده مرسى، والذى يريد إغلاق الملف كما جرى من قبل، والعودة إلى سلوك الخيانة إياه، حين أمر بوقف العملية العسكرية «نسر»، عقب قتل الجنود الستة عشر، فهو يريد الحفاظ على سلامة رعاة الخاطفين، ويعرف أن مواصلة الجيش لعملياته ربما تنتهى إلى تطويقه شخصيًا، فالخطر أكبر من مجرد اختطاف جنود، وأكبر من عملية مدبرة لاختطاف سيناء نفسها، بل يمتد فى جوهره إلى عملية شاملة لاختطاف مصر، يتورط فيها مرسى بوضوح، وبرعاية مكتب الإرشاد الساكن فى كهف المقطم، وبخطوط دعم موصولة إلى كفلاء إقليميين يعملون فى خدمة إسرائيل، ويدفعون النفقات بالوكالة عن الخزانة الأمريكية.

ونعرف أن قطاعات من الرأى العام تنظر إلى القصة كلها كفيلم هندى ردئ الصنع، وهو انطباع مصدره فقدان الثقة كليًا فى مرسى وجماعته، لكنه يبدو انطباعًا خطرًا من زاوية أخرى، فهو يظلم جهد الجيش وإخلاصه واحترافه وقيادته الوطنية، ثم صمته المفهوم عن آثام مرسى، وحرص قيادة الجيش على تجنب الوقوع فى الفخاخ المنصوبة، فهو يدير حربًا وطنية عادلة من طراز فريد،

وتتولى قيادته عملية إعادة بناء كاملة للجيش، وتبلور عقيدته الوطنية فى سياق سياسى معاكس، فمرسى ليس فى موقع القيادة السياسية التى يعتد بها، ووضعه كقائد أعلى للقوات المسلحة مجرد اعتبار بروتوكولى، ولا يصح فى حال رجل مثله أن يؤتمن على مصير بلد بحجم ومكانة مصر، فهو ينتمى إلى جماعة «طظ فى مصر»، ويأتمر بأوامرها، ويكيد إلى سلامة مصر وقيادات الجيش، وهو ما يبدو أن قيادة الجيش تدركه تمامًا، وتقف بالمرصاد لمؤامرات اقتطاع سيناء ومنطقة قناة السويس كلها، ونزع السيادة الوطنية عنها، وهنا يتصرف الجيش بوعى وطنى ظاهر، لا يقحم نفسه فى يوميات السياسة المباشرة، ويترك المهمة للشعب وقواه الحية، ويواصل مهمته الأعلى فى حفظ الوجود المصرى، والتصدى الحازم لخطط ومؤامرات إنهاكه وتدمير هيبته، وهو ما يلزم معه التمييز بين دور مرسى ودور قيادة الجيش، وتجنب خلط الأوراق فى هذه اللحظة الحرجة، وتوجيه التحية للسلاح الذى يحرر مصر من قيودها الموروثة منذ عقد معاهدة العار المعروفة باسم معاهدة السلام، ويستعيد سيطرة سلاحنا على سيناء حتى الحدود الدولية، فالمجد للجيش الذى يستعيد «جيشيته» بأوفى المعانى، والعار لمرسى وجماعته المتآمرة على الوطنية المصرية وجيشها العظيم.

"صوت الأمة " فى ٢٧ من مايو٢٠١٣

المصيبة اسمها "مرسى"!

الفارق عظيم بين حق أثيوبيا فى التنمية، وبين تورط أثيوبيا فى الإضرار بمصالح ووجود وتنمية مصر، وإقامة أثيوبيا لسدود على مجرى «النيل الأزرق» جريمة فى حق مصر، وليس تنمية مشروعة لأثيوبيا، فالنيل نهر دولى وليس منشأة أثيوبية، وكسر الاتفاقات الدولية المنظمة للاستفادة من مياه النيل، وبغير اتفاق جامع للأطراف المشاطئة للنهر، وعند مصبه بالذات، هذا الكسر ليس مجرد مخالفة لقانون دولى، بل هو إعلان حرب بكل ماتحمله الكلمة من معنى.
وقد وجد نهر النيل منذ بدء الخليقة، وقبل أن تنشأ الدول، وعند بدء التقنين والتنظيم الدولى بعد نهاية عصور «حق الفتح»، جرى التنظيم الدولى للاستفادة من مياه النيل، وجرى عقد اتفاقية ١٩٢٩، ثم جرى تأكيدها بعد زوال حالة الاستعمار باتفاقية ١٩٥٩، ونصت كل الاتفاقيات على نصيب مصر كدولة مصب من إيراد النيل، وهو ذات النصيب الحالى المقدر بما يزيد على ٥٥ مليار متر مكعب سنويا، برغم أن مصر زاد عدد سكانها إلى مايقارب عشرة أضعاف، وزادت احتياجاتها المائية، ونزلت تحت خط الفقر المائى، وبرغم أنها أقامت «السد العالى» أعظم المشروعات الإنشائية فى القرن العشرين، وقد أفاد «السد العالى» مصر، وحماها من المجاعات ومواسم الجفاف التى ضربت حتى دول منابع نهر النيل، ولم يضر «السد العالى» أحدا، ولسبب بسيط، وبديهى، وهو أن مصر دولة مصب نهائى، ولا تقيد سدودها أى كميات منصرفة من المياه إلى غيرها، فحالة مصر هى على العكس بالضبط من حالة أثيوبيا، فعبر أثيوبيا يأتى ٨٥ ٪ من إيراد النيل، فيما يأتى الباقى من بحيرة «فيكتوريا» فى أوغندا، ثم إن اعتماد مصر على مياه النيل أساسى ووحيد تقريبا، فيما تعتمد الزراعة فى أثيوبيا

على مياه الأمطار الكثيفة المتساقطة على الهضبة الحبشية، وهو ما يجعل قضية «النيل» حاسمة فى التكوين والوجود المصرى، بينما هى ليست كذلك أبدا فى أثيوبيا، وهو ما يبرز أكثر طبيعة الجريمة التى تنطوى عليها مشاريع إقامة سلسلة من السدود الأثيوبية تغلق المجرى الأساسى للنيل عند منابعه، وتنزل بنصيب مصر من مياه النيل بنسبة تصل إلى الربع، وتهبط بكميات الكهرباء المولدة من «السد العالى» بنسبة الربع أيضا، وتنتهى إلى تبوير مليونى فدان فى مصر، والحكم بالتشريد والفقر المميت على أربعة ملايين أسرة مصرية، وهذه فقط هى الآثار المتوقعة فى المدى الأقرب، فالأخطر وارد فى المديين المتوسط والبعيد، وهو ما يبرز حجم الكارثة، فنحن بصدد عملية خنق مائى لمصر، خاصة أن جريمة إقامة السدود الأثيوبية ترافقت مع جهد متصل لإلغاء اتفاقيات تقسيم مياه النيل، ووضع اتفاقية جديدة باسم «اتفاقية عنتيبى»، امتنعت مصر والسودان والكونغو عن توقيعها إلى الآن، ولسبب جوهرى، وهو أنها تلغى ما قد تصح تسميته بحق النقض «الفيتو» المقرر لمصر والسودان على أى إنشاءات معيقة لجريان المياه عند منابع النيل.

وقد لا نلوم حكومة أثيوبيا، فهى «حكومة دمى» تحركها الرغبات الإسرائيلية فى خنق مصر إستراتيجيا، ولم تكن حكومة أثيوبيا لتجرؤ على شيء مما فعلت أخيرا بالبدء فى إقامة أول سدودها، لم تكن لتجرؤ لولا اطمئنانها إلى ضعف القاهرة الرسمية، وتحول مؤسسة الرئاسة فى مصر إلى مؤسسة تعاسة، شجعت الصغار على الاستهانة بقدر ومكانة مصر، وإلى حد استقبال محمد مرسى - المسمى رئيسا لمصر - كطفل تائه فى مطار أديس أبابا، أرسلوا إليه وزيرة أثيوبية بيدها ما يشبه «شنطة خضار» لإحضاره إلى مقر اجتماعات الاتحاد الأفريقى، وتعمدوا عند ذهابه إعلان تحويل مجرى «النيل الأزرق» كخطوة ممهدة لبناء السدود المقرر إدارتها بمعرفة شركة إسرائيلية، ولا نريد أن نظلم مرسى وجماعته الإخوانية، فهم جماعة تفهم فى البيزنس لا فى السياسة، وعلاقتهم

بأحاديث المصائر والأمن والوجود المصرى مشكوك فى أمرها، وقد بدت «التهتهات» ظاهرة على ألسنتهم مع مفاجأة الصدمة الأثيوبية، وحولوا القصة كلها إلى هزل حقيقى، وإلى حد الادعاء بعدم وجود خطر من أصله، فلا شيء يهمهم فى مصر سوى كرسى السلطان، وحتى لو تحولت مصر إلى خرابة، ولا أمل فى أن ينصلح حالهم إلا إذا انخلعوا من السلطة، وحوكموا على جرائم «الخيانة العظمى» التى يرتكبونها يوميا، وهى التكرار الهزلى لخيانات سبقت ارتكبها مبارك وجماعته، فهذا الهوان لم يبدأ الآن، وإن لم يصل فى أى مرحلة سبقت إلى ما نحن عليه، فالخطر على النيل هو التلخيص المكثف لمحنة الخطر على مصر، وقد بدأت بوادر الخطر مع انهيارات الدولة المصرية عقب عقد ما يسمى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، والتى أعقبتها المعونة الأمريكية الضامنة، والتى انتهت إلى فك تعبئة الدولة المصرية وأجهزتها الكبرى دفاعا عن مصالح الأمن والوجود الذاتى، فقضية النيل ليست مجرد قضية أمن قومى، إنها قضية وجود وحياة، فلا وجود لمصر بغير وجود النيل ودورة المياه الخالقة للحياة، ولذا كانت قضية النيل مترادفة تماما مع قضية مصر، كان تأمين النيل هو جوهر حملات محمد على باشا إلى الجنوب، وكان اكتشاف المزيد من منابعه أفضل ماجرى على عهد الخديو إسماعيل، وعندما تخلصت مصر من الاحتلال البريطانى، كانت الدولة الناصرية تحفظ حق مصر فى النيل، وأتاحت بإقامة «السد العالى» فرصة التحكم، والاستفادة القصوى من هبة النيل، وكانت المعادلة البليغة والمرشدة ظاهرة فى نص قاطع، وهو أنه لا يمكن ضمان تدفق المياه من الجنوب دون أن تتدفق السياسة من الشمال، كانت مصر عبد الناصر رأسا لأفريقيا الجديدة بلا منازع، وكانت موضوعا لإلهام ودعم حركات التحرير الأفريقى، وكانت مصر الناهضة تمد خرائط نفوذها فى كل مكان أفريقى، وفى دول حوض النيل بالذات، كان النفوذ المصرى يتوسع بالمهابة والمحبة معا، فقوة مصر الصلبة لا تجعل أحدا يفكر فى المساس بمصالحها، وقوة

مصر الناعمة كان لها الدور السحرى، كانت المخابرات المصرية تعمل من خلال شركات كبرى لها فروع مؤثرة فى كل مدن أفريقيا، وكانت أفواج المتعلمين الأفارقة تتقاطر إلى جامعات مصر، وكانت بعثات الأزهر الشريف تحمل العلم والنور والدين إلى الأفارقة فى مدنهم وقراهم وأكواخهم، وكان التقدم الصناعى المصرى عنوانا للنهضة التى تتطلع إليها أفريقيا، وكان دور الكنيسة المصرية داعما لنفوذ القاهرة فى أثيوبيا بالذات، كنا بصدد عمل متكامل جرى فيه توزيع الأدوار بعناية فائقة، ومن أول رجال السلاح إلى رجال الاقتصاد إلى رجال المخابرات إلى بعثات الرى إلى بعثات التعليم والدعوة، وكانت تلك كلها موارد قوة عظيمة، مكنت مصر - عقب هزيمة ١٩٦٧ - من طرد إسرائيل نهائيا من كل دول أفريقيا عدا دولة جنوب أفريقيا المحكومة عنصريا وقتها، وكانت حركة نيلسون مانديلا فى الجنوب الأفريقى داعمة ومؤيدة تلقائيا لمصر عبد الناصر، ولم يكن وقتها - بالبداهة - من خطر وارد على قطرة من مياه النيل الواصلة لمصر، ومع انكشاف الدولة المصرية، بدأ الخطر فى الظهور، وهدد الرئيس السادات - فى أواخر أيامه - بقصف أثيوبيا إن هى فكرت فى إقامة سدود تعوق جريان النيل، وحقق التهديد وقتها مفعوله الرادع، لكن انهيارات الدولة المصرية فاقمت الخطر فيما بعد، وعادت إسرائيل للانتشار فى أفريقيا بعد معاهدة السلام مع مصر، وجرى فصل جنوب السودان، وتحصن الوجود الإسرائيلى فى القاعدة الأثيوبية، وتضعضع الدور المصرى إلى أن تكاملت عناصر مصيبة كان عنوانها «مبارك»، وصار اسمها «مرسى».

"صوت الأمة " فى ٣ من يونيو٢٠١٣

"كارت أحمر" لحكم العصابة

لا شيء فى مصر - الآن - أعظم من حملة «تمرد»، ولا حدث ينتظره الناس أعظم من مظاهرات «الكارت الأحمر» فى ٣٠ يونيو ٢٠١٣، ولا يصح لصوت أن يعلو على صوت شباب «تمرد»، وما من حلم أعز عندنا من بشارة ٣٠ يونيو. حملة «تمرد» تستعيد شباب الثورة وألقها ونضارتها، وتجدد عهد الصادقين المؤمنين بانتصار الثورة المغدورة، ومن المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا، وشباب حملة «تمرد» ممن لا يبدلون ولا يتغيرون، ولا يعرف اليأس إلى قلوبهم سبيلا، فاليأس خيانة، وانتصار الثورة أكيد، ودم الشهداء وقادة الشارع لن يذهب عبثا، دم شهداء الموجة الأولى فى ٢٥ يناير ٢٠١١، ودم شهداء الموجة الثانية فى ١٩ نوفمبر ٢٠١١، ودم شهداء الموجة الثالثة التى بدأت فى ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢، دم هؤلاء جميعا هو القوة الدافعة لتحقيق الحلم كاملا، فنحن لا نتصالح على الدم إلا بحلم، وشهداؤنا هم قادتنا وسادتنا، ودمهم هو الذى أزال الغشاوات عن الأبصار، فإذا بصر الأمة اليوم حديد، ولن تنخدع بمراوغات ولا بتزوير صور ولا بألعاب الثلاث ورقات، فقد كان مجلس طنطاوى وعنان خصما للثورة، وكان امتدادا لمبارك المخلوع بالمبنى والمعنى، وكذلك مجلس الإخوان أو مكتب إرشادهم الساكن فى «كهف المقطم»، ومندوبهم إلى قصر الرئاسة محمد مرسى، والذى فقد شرعيته الانتخابية كرئيس مع إصداره الإعلان المنكود فى ٢١ نوفمبر ٢٠١٢، والذى فقد به صفة الرئيس المنتخب، وتحول إلى حاكم بأمر مكتب الإرشاد، وراح يستنسخ ذات الصورة البائسة التى كان عليها حكم المخلوع،

وتحول إلى «رئيس مجزوع» مذعور من طلائع الثورة المصرية، والتى صمدت على خطوط النار والتضحيات، وواصلت رحلة العطاء بالدم والدموع، وقدمت أفضل الأبناء شهداء على مذبح الحرية، فلن ينسى أحد دم الشهيد الحسينى أبوضيف، ولا دم الشهيد محمد الجندي، ولا دم الشهداء عمرو سعد ومحمد كريستى وچيكا، وعشرات ومئات غيرهم ممن سبق ولحق، ولا دم الشهداء فى مذبحة بورسعيد الثانية، وقد سقط هؤلاء جميعا برصاص حكم الإخوان، وانضموا إلى ما يصل إلى ألف وخمسمائة شهيد عبر موجات الثورة المتتابعة، إضافة لأكثر من ألف شاب فقدوا عيونهم برصاص البلى، فقدوا نور عيونهم لكى يرى هذا البلد طريق النور، أضف إليهم آلافًا مؤلفة من شباب الثورة المصابين بعاهات مستديمة، فضلا عن آلاف المعتقلين فى السجون، وقوافل الإباء التى تقام لها المشانق فى محاكمات صورية، فلا يكون لهم من رد فعل غير الصمود ودعم حملة «تمرد»، وهكذا يفعل الباسل أحمد دومة من محبسه، ويفعل الباسلون علاء عبدالفتاح وحازم عبدالعظيم وأحمد عيد ونوارة نجم، إنهم صباح الورد الذى يتفتح فى «جناين» مصر، لا يخشون عقابا ولا سجنا ولا تنكيلا، فهم يحفظون وصية الشهداء، وهم يحلمون بيوم انتصار الثورة، لا يخالجهم شك فى يوم قيامة مصر الجديدة، ومهما فعل المجرمون، مهما عذبوا، ومهما اختطفوا، ومهما حاكموا، ومهما أحرقوا، فلن تستطيع جيوش الظلام أن تسد طريق النور، وبالذات مع صبر وحماسة وإبداع شباب الثورة، والذين واصلوا كفاحهم النبيل حتى كسبوا ثقة الشعب، وكسبوا انحيازه إلى صف الثورة، وإلى حد بدا معه كأن استمارة «تمرد» هى عنوان القدر، فقد اندفعت الملايين تلو الملايين إلى سباق «تمرد»، تخلق شعبًا من المتمردين على بيت الطاعة الذليلة، تسقط الأقنعة عن وجوه شاهت، وتبينت عمالتها للسيد الأمريكى، واستنساخها الكاريكاتورى لمعنى وجوهر حكم جماعة مبارك، والتى ظهرت هذه المرة فى صورة جماعة الإخوان، والتى سرقت أصوات الناس فى لحظة فوات عقلى ووجدانى، ثم

جاءت الفكرة بعد السكرة، فإذا بقادة الإخوان هم العملاء المفضلون للأمريكان، وإذا بحزب الإخوان هو حزب الشيطان، وإذا برئيس الإخوان هو قائد الهذيان.

نعم، لم يعد فى قوس الصبر منزع، ولم يعد الصمت، ولا رجاء انصلاح الأحوال ممكنا بغير ثورة، فقد أفاقت ملايين المصريين من غيبوبة طويلة، وراحت تستعيد الشعور بالألم، واحذروا شعبا يتألم، احذروا شعبا يصاب بالإحباط، وقد وصل الألم والإحباط إلى ذروته، ودون أن يؤدى إلى التيه أو فوات العقل هذه المرة، فقد تعلم المصريون درس الموجة الأولى فى **٢٥** يناير **٢٠١١**، عرفوا أن لا أحد بوسعه أن يهزم قوة الناس حين يحتشدون، وبأكبر عدد ممكن، ولأطول مدى ممكن، وتحت الشعار الأثير نفسه «الشعب يريد إسقاط النظام»، ولم يسقط النظام إلى الآن، فقط انخلعت رأسه الأولى فى صورة الرئيس المخلوع، ثم توارت رأسه الثانية فى صورة مجلس طنطاوى وعنان، وتزعزعت رأسه الثالثة فى صورة حكم الإخوان، والمطلوب خلعها تماما فى انتفاضة **٣٠** يونيو، ليس بانقلاب على شرعية، فليست لحكم الإخوان شرعية من أى نوع، فالساكن فى قصر الرئاسة ليست له شرعية الرئيس، وقد فقدها تماما مع انقلابه على الشرعية الانتخابية فى **٢١** نوفمبر **٢٠١٢**، ثم حين راح يضيف إلى الانقلاب على الشرعية اغتصابا مباشـرًا للسلطة، ويقيم مؤسسات هى والعدم سواء، وعلى طريقة مجلس الشورى المحكوم دستوريا ببطلان تكوينه، والذى عيّن مرسى من عنده ثلث أعضائه، ثم أعطاه سلطة لم تكن له وقت انتخاب ثلثيه بنسبة سبعة بالمئة من هيئة الناخبين، وعلى طريقة وعد بلفور، والذى أقام كيان الاغتصاب الإسرائيلى، وتماما كما أقام مرسى كيان اغتصاب السلطة التشريعية تحت اسم مجلس الشورى، فقد أعطى مرسى - على طريقة بلفور - وهو من لا يملك بحكم فقدان شرعيته، أعطى مرسى الذى لا يملك لمن لا يستحق وهو

«مجلس الشورى»، وصرنا إزاء حكم عائلى «إخوانى» هذه المرة، يترأس السلطة التنفيذية فيه محمد مرسى بغير حق شرعى، ويترأس السلطة التشريعية فيه صهره أحمد فهمى بغير سند من انتخاب صحيح، وهكذا يجرى استنساخ حكم عائلة مبارك، وبصورة أكثر بؤسا وأعظم هوانا، ثم تتكشف المصيبة الكبرى بعد غياب الشرعية بانعدام الأهلية، فقد ثبت أن مرسى لا يصلح لإدارة بلد بحجم مصر، ولا يصلح حتى لإدارة مجلس قروى، ولا إدارة نجع بعيد على أطراف قرية نائية، فهو وإخوانه يتصرفون فى موارد الدولة كأنها عزبة، ويتعاملون مع السلطة كأنها فرصة إعارة لبلد خليجى، وكأنها إعارة وإغارة على خزائن مصر، ويضعون ذواتهم وأبناءهم وحوارييهم عند مفاتيح المال والسلطة، ويواصلون طريق النهب العام الموروث عن مبارك، والمحصلة - بعد عام على رئاسة ركيكة - أن انهار كل شيء فى مصر، انهار الاقتصاد، واختفى الأمن، وساد الفساد، وظلم العباد، وتفسخ المجتمع، وتوقفت الخدمات الأساسية أو تكاد، وغرقت مصر فى العطش، وفى الظلام، واستأسد على مصر الصغار عند منابع النيل، وفى سيناء عين مصر على دواعى الخطر، واكتملت منظومة الخيانة العظمى للبلد بتاريخه وجغرافياه وناسه وثقافته وكرامته، وهو ما يدعونا إلى مناداة المصريين جميعا بالخروج السلمى الكثيف إلى الميادين فى ٣٠ يونيو، فالمشاركة فى انتفاضة الشعب «فرض عين» على كل مصرى ومصرية، المشاركة واجب وطنى وثورى ودينى وأخلاقى، فقد آن لمصر العفية أن ترفع «كارتها الأحمر» فى وجه العصابة، وأن تزيل طفح العفن والقبح عن وجه الثورة الأعظم فى تاريخنا، ونثق أن مصر ستفعل بإذنه تعالى، فيد الله مع جماعة الثائرين المتمردين الرافضين لحكم الشياطين.

"صوت الأمة" فى ١٠ من يونيو ٢٠١٣

شرعية خلع مرسى

لا شرعية لوجود محمد مرسى فى قصر الرئاسة، ولا شرعية لوجود إخوانى واحد فى الحكومة، ولا فى مناصب المحافظين، ولا فى ادعاء وجود سلطة تشريعية باطلة تحمل زورًا اسم «مجلس الشورى».

قد يقولون لك: إن مرسى رئيس منتخب، وهذا صحيح باعتبار ما كان قبل سنة، حين واجه الشعب اختيارا مريرًا فى الإعادة الرئاسية بين عار شفيق ونار مرسى، ومالت القوى الوطنية الثورية إلى التصويت لمرسى اضطرارًا لا اختيارا، وعلى طريقة أكل الميتة ولحم الخنزير، ولمجرد تجنب وصول أحمد شفيق تابع مبارك إلى قصر الرئاسة، ورغبة فى فتح المجال للشعب كى يجرب حكم الإخوان، وكى يكشف حدود طاقتهم واختياراتهم المعادية للثورة وأغلبية المصريين، وكونهم يمثلون قرينا لا بديلا لحكم جماعة مبارك، وعبر محنة سنة من حكم مرسى والإخوان، تكشف خداع الصور، وظهرت الحقيقة ساطعة، وهى أن حكم الإخوان مجرد طبعة أخرى للثورة المضادة، وأن مبارك المخلوع هو المثل الأعلى لمرسى المجزوع، فقد مشى مرسى على طريق مبارك، واحتذاه حذو النعل بالنعل، وكان اتصالا بالممارسة لاختيارات جماعة مبارك فى الاحتماء بالأمريكيين وحفظ أمن إسرائيل ورعاية مصالح رأسمالية المحاسيب، وبدا مرسى كأنه النسخة الملتحية لحسنى مبارك، أو كأنه يسوق بضاعة مبارك ذاتها مع لصق «تيكت إسلامى»، ثم زال «التيكت الإسلامى» المفتعل، وبدت البضاعة المسمومة عارية من ادعاءات التمسح بالشريعة، فما من علاقة لحكم الإخوان بالإسلام أو بعدالة الشريعة، وما من شريعة يؤمنون بها سوى شريعة الغاب، والتى حولت ساحة السياسة إلى مقتلة كبيرة راح فيها عشرات الشهداء، وحولت ساحة الاقتصاد إلى سوق لرأسمالية المحاسيب ورأسمالية المقاطيع التى تواصل نهب البلد، وهو ما يفسر تصالح المصالح، وأحكام البراءة التى توالت

لصالح رجال مبارك وأنجاله وجماعته، ثم صفقات التصالح بين رأسمالية الإخوان ورأسمالية مبارك، وإلى حد بدا معه كأن خيرت الشاطر وحسن مالك وآل الحداد مجرد نسخ بالكربون لجمال مبارك وعلاء مبارك وأحمد عز، فإضافة لتطابق خيارات السياسة والاقتصاد اللصوصية، بدا التماثل مذهلا فى علاقات الجوار والتداخل بين السلطة والمال، وكما بدا الوزراء والمسؤولون من صناعة جمال مبارك فى السنوات الأخيرة لعهد المخلوع، فقد بدا الوزراء والمسؤولون فى عهد مرسى من صناعة خيرت الشاطر بالذات، وراقبوا الأسماء التى اختيرت لمرسى فى قصر الرئاسة، أو فى مناصب الوزراء والمحافظين، فكلها ـ تقريبا ـ من الأعوان المباشرين لخيرت الشاطر، ومن حوارييه وشركائه فى البيزنس الإخوانى العابر للحدود، وقد جرى جلب كبارهم من الخارج، وحيث توجد دوائر الاتصال المباشر بين قيادة الإخوان والأجهزة الأمريكية، وكما كنا فى السنوات الأخيرة لعهد المخلوع، فإن قصة «الرئاسة المزدوجة» ذاتها تتكرر، فثمة رئيس صورى فى الواجهة اسمه محمد مرسى، و«رئيس فعلى» يحكم من كهف المقطم اسمه خيرت الشاطر، وفى المنطقة الملتبسة تجرى المساومات والمقايضات، وتجرى التضحية بوجود وأمن مصر ومصالح المصريين، وكل ذلك فى مقابل ضمان رعاية الأمريكيين لحكم الإخوان ورجلهم المنتدب إلى قصر الرئاسة، وهو ما يفسر رضا الإسرائيليين الفعلى على حكم الإخوان، وسعادتهم الأكيدة ـ على حد أقوال بينى جانتس رئيس الأركان الإسرائيلى ـ بزيادة «التعاون الأمنى» مع القاهرة الرسمية أيام مرسى عنه أيام مبارك، وهو ما تبعه انكشاف وزعزعة أمن مصر إلى الشرق وإلى الجنوب بالذات، فثمة حرص مشترك لمرسى وإسرائيل على حرمان الجيش المصرى من تواجد دائم مستقر وفعال فى شرق سيناء، وإخلاء المسرح لجماعات إرهابية غامضة تؤدى دورًا وظيفيا مساندًا لخطة إسرائيل، وغالبا بعلم مسبق من «الموساد» الإسرائيلى، وهى الجماعات ذاتها التى يعتبرها مرسى من عزوة وأبناء عمومة الإخوان، ويتعامل معها كرصيد احتياطى مسلح يهلك طاقة الجيش المصرى، ويمنع قيادة الجيش من إدارة عمليات

مسلحة حقيقية لتصفية البؤر والجماعات الإرهابية، ويحول دون اعتقال الخاطفين - المعروفين بالاسم - للجنود السبعة، أو اعتقال المجموعة التى قتلت جنودنا الستة عشر على مائدة إفطار رمضان الماضى، أو البحث الجدى عن قتلة الضابط الشهيد محمد عبدالعزيز أبوشقرة فى عملية العريش الأخيرة، وكما جرى فى الشرق يجرى فى الجنوب، فقد تعمد مرسى «الصهينة» على عمليات التحضير لإنشاء السد الإثيوبى، وكانت معلوماتها متوافرة على مكتبه قبل أن يزور إثيوبيا، ولم ينطق مرسى بحرف خلال الزيارة، وتقبل المعاملة المهينة المذلة من قبل أديس أبابا، والتى عاملته كطفل تائه فى المطار، وأرسلت لاستقباله وزيرة هامشية تحمل على كتفها ما يشبه «شنطة الخضار»، وجلبته إلى مؤتمر للاتحاد الأفريقى، عومل فيه مرسى بزراية منقطعة النظير، وجرى قطع صوت الميكروفون عنه أثناء إلقاء كلمته، وما كاد يغادر أديس أبابا، حتى أعلنت الأخيرة عن تحويل مجرى النيل تمهيدًا لإنشاء السد الذى يحرم مصر من نصيبها فى الماء وتوليد الكهرباء، وكان مرسى يعلم بالقصة كلها، ولم ينطق لسبب بسيط، وهو أن إسرائيل هى الطرف المباشر فى دعم السد الإثيوبى، ومرسى لا يريد أن يغضب إسرائيل حتى لا يغضب أمريكا، ويكتفى بكلام «فض المجالس» على طريقة مؤتمر المطار السرى المذاع على الهواء، ولو لم يفعل مرسى غير ما فعل فى خيانة أمن مصر ووجودها، لاستحق أن يحاكم ويعزل بسبب جرائم «خيانة عظمى» لا مراء فى طبيعتها، أضف إلى ذلك جرائم خيانة عظمى فى اغراق مصر بالديون على طريقة «عشانا عليك ياقطر»، وانخفاض قيمة الجنيه المصرى بنسبة الربع خلال سنة حكمه الأولى، وتدمير الاقتصاد، وإغلاق آلاف المصانع، وعدم تنفيذ أحكام القضاء بإعادة مصانع وشركات القطاع العام الكبرى، وطرد مليون وربع المليون مصرى من وظائفهم، وتصاعد معدلات الفقر والبطالة والعنوسة والمرض، والزيادات الفلكية فى أسعار السلع، وانهيار الخدمات الأساسية، وحتى أصبح انقطاع المياه والكهرباء وطوابير البنزين والسولار من حوادث الروتين اليومى، ثم انهيار الأمن بالكامل، وترك المصريين فريسة للمجرمين واللصوص والقتلة

والبلطجية، وقد جرى ذلك كله وغيره كثير مرعب فى سنة واحدة من حكم مرسى والإخوان، فما بالك بما يمكن أن يحدث فى أربع سنوات يريدون اكمالها، فإذا استمر مرسى - لا قدر الله - فسوف ينتهى وجود مصر ذاتها، ولن يعود هناك بلد حتى نتحدث عن نهوضه، فقد أصبح البلد أشبه بمحل يغلق أبوابه، وتنطفئ أنواره، ويغرق فى ظلام الغيبوبة، ودون أن نرى تحسنا إلا فى أحوال قيادات الإخوان، والتى تتعامل مع فرصة الحكم كأنها إعارة لبلد خليجى غنى، كأنها إعارة وإغارة على المناصب والخزائن، وتحويل البلد إلى خرابة ينعق فيها «بوم» الإخوان.

وصورة مصر الحزينة الراهنة هى الدليل الأعظم على فقدان حكم مرسى لأى شرعية أو أهلية للسلطة، فالشرعية - أولا - هى الرضا العام، وقد حل السخط بديلا عن الرضا، والسلطة - أولا - هى الإشباع مقابل الإذعان، وحكم الإخوان الافتراضى لا يفى بأبسط متطلبات الشرعية أو السلطة المقبولة، فلا شرعية انجاز من أى نوع، ودعك من شرعية الإجراءات فهى مفقودة تماما، فقد فقد مرسى شرعيته الإجرائية كرئيس منتخب منذ أصدر إعلانه المنكود فى **٢١** نوفمبر **٢٠١٢**، ومن يومها زالت عنه صفة الرئيس المنتخب، وتحول إلى حاكم بأمر مكتب الإرشاد الذى لم ينتخبه أحد، وكل الإجراءات التى توالت بعدها فاقدة لأبسط معانى الشرعية الإجرائية، وقد حكمت المحكمة الدستورية ببطلان تكوين مجلس الشورى وبطلان معايير إنشاء الجمعية التأسيسية للدستور، وكل ما بنى على باطل فهو باطل، ومع كل هذا الخراب والبطلان، فلا مفر من العودة للاحتكام إلى الشعب مصدر السلطات، وإجراء انتخابات رئاسة مبكرة، وانتخاب برلمان غائب، ونقل سلطة الرئاسة مؤقتا إلى رئيس المحكمة الدستورية، وتأليف حكومة كفاءات محايدة تجرى الانتخابات، وتكليف مجلس الدفاع الوطنى بحفظ الأمن، فخلع مرسى هو الطريق الوحيد لاستعادة الشرعية.

"صوت الأمة " فى ١٧ يونيو٢٠١٣

تشييع جنازة نظام الإخوان

آخر سهم فى جراب قيادة الإخوان كان مظاهرة «رابعة العدوية» لتأييد مرسى، وقد شارك بها ما لا يزيد - فى أكثر التقديرات تساهلًا - على مائتى ألف شخص مما يسمونه ١٥ حزبًا إسلاميًا، ووصفت قناة «الجزيرة» - الموالية للإخوان - الحشد بأنه آلاف، وهو ذات الوصف الذى استخدمته قناة «بى بى سى» البريطانية المهنية جدًا، بينما أغلق الإخوان عيونهم وآذانهم، وراحوا فى غيهم يعمهون، وقالوا - قبل الحشد بأيام - إنهم يتوقعون حضور ثلاثة ملايين، وبعد أن تكشفت الخيبة الثقيلة، وبان تواضع المقدرة، أصرت أبواق الإعلام الإخوانى «الأكتع» على الرقم الخرافى ذاته، وفيما بدا كعناد وحالة إنكار نفسى مرضى للوقائع المرئية، وعلى طريقة عبدالمنعم مدبولى الكوميدية الشهيرة «أنا طويل وأهبل، ومش قصير أذعة»!.

حالة «الإنكار» المرضى نفسها تجدها تلبست قيادة الإخوان فى كل تصرفاتها، ولن تعدم من يوزع عليك قوائم طويلة عريضة بإنجازات تنسب لمرسى وحكم الإخوان، وتحاول أن تقرأ فلا تجد شيئا، مجرد جمع عشوائى لعناوين من أخبار الصحف الحكومية، وحديث عن إنجازات موعود بها فى المستقبل، وليس من إنجاز واحد تحقق على أرض الواقع، وتكاد تتخيل أن مجرد وجود لمصريين على قيد الحياة من إنجازات مرسى، أو أن شروق الشمس وغروبها كل يوم من إنجازات «الرئيس المؤمن»، وعبثًا تحاول أن تتخيل كيف يفكر هؤلاء، فهم يحدثونك - مثلا - عن زيادة الاحتياطى النقدى فى البنك المركزى لأول مرة منذ قيام الثورة، ويتجاهلون حقيقة أن الزيادة الطفيفة مزيفة جدًا، وأن السبب هو تضاعف الاقتراض وإغراق مصر فى الديون، وبمعدلات فلكية غير مسبوقة فى

التاريخ المصرى، فقد زادت الديون الخارجية فى سنة واحدة لمرسى بمقدار عشرين مليار دولار، وأضيف دين مرسى الخارجى إلى دين تركة مبارك فى ثلاثين سنة، وقدره ٣٤ مليار دولار، أى أن ما يتحدثون عنه كإنجاز هو الخيبة الكبرى بعينها، ومجرد إضافة وهمية تحققت من «اقتصاد التسول» أو «اقتصاد الشحاتة»، والذى أغرق مصر فى ديون لن يدفعها مرسى ولا عصابة الإخوان، بل تضاف كحمل ثقيل على كاهل أجيالنا الحالية والقادمة، وهكذا تمضى سيرة الإنجازات المزيفة، والتى تبدو قريبة فى إيقاعها من أغنية «كتاب حياتى يا عين» التى تسمعها فى الميكروباصات والتكاتك، والأغرب من كتاب حياة مرسى المزيفة، ما قد تقرأه فى منشور ركيك يوزعه الإخوان عن الساعين لإسقاط مرسى، فليس من شعب غاضب ولا بلد يضيع، وكل الحكاية أن هناك قوة عظمى اسمها باسم يوسف، وقد ضبطه المنشور الركيك متلبسًا بتقاضى أجر قدره ١٦ مليون جنيه فى السنة (!)، وهو رقم لا نعرف من أين جاءوا به؟، وهم على أى حال لا يوقعون المنشور باسم جماعة الإخوان، وحتى لا يلزمهم أحد بإثبات المزاعم، ثم حتى لا يعرف أحد هوية الذين يوزعون المنشور الهزلى، فهم يحرصون على تقديم أنفسهم على طريقة «إحنا مش إخوان»، وكأن الإخوان صاروا كمرض «الجرب» يفر منه الناس، وكأن كلمة «الإخوان» دخلت فى قاموس الكلمات القبيحة (!).

ومن منشورات الشارع الركيكة إلى أقوال قيادات الإخوان، سوف تجد حالة «الإنكار» نفسها سارية، فهم يحرصون على تعميم مزاعم بمقدرتهم على حشد الملايين، ثم حين تتكشف الخيبة وضعف الحيلة على طريقة مظاهرة «رابعة العدوية»، تختفى قيادات الصف الأول الإخوانى من المشهد، ويتركون المنصات للذيول وسواقط القيد الأخلاقى، ويتحول هؤلاء إلى هتيفة من نوع غاية فى السخافة، ولا يجدون شيئا من إنجازات مرسى يقبل التسويق، فيلجؤون إلى

الكذب الخرافى على الله ورسوله، وعلى طريقة «لا دا سيلفا ولا أردوغان.. مرسى بيحكم بالقرآن»، وعبثًا تحاول أن تعرف علاقة «دا سيلفا» الزعيم البرازيلى اليسارى، أو علاقة رجب طيب أردوغان بالموضوع، فلا تجد غير البحث البائس عن قافية للهتاف، وحين تصل إلى بيت القصيد فى الهتاف المنكود، فلا تعرف عن أى «قرآن» يتحدثون، فلا علاقة لمرسى ولا للإخوان - سياسيًا- بالقرآن ولا بالإسلام ولا بأى مشروع إسلامى، فقيادة الإخوان مجرد «جماعة بيزنس» تملك المليارات من المال المريب، وترمى مئات الملايين لحشد الأنفار فى «باصات» تحملهم من المحافظات البعيدة، وعلى ذات الطريقة التى كانت تعمل بها جماعة مبارك، ثم لا ينتهى ذلك كله إلا إلى الخيبة وبوار التجارة الكاسدة، فلم يعد أحد يصدق مزاعم قيادة الإخوان عن الالتزام بالإسلام، وهم لا يعبدون الرب الذى يعبده المسلمون، بل يقدمون القرابين لربهم الذى فى البيت الأبيض، وعلى طريقة استنجاد خيرت الشاطر بالسفيرة الأمريكية «آن باترسون»، والتى وعدت بدعم مرسى رجل خيرت الشاطر المنتدب إلى قصر الرئاسة، وبما يؤكد الحقيقة الكبرى الظاهرة فى القصة كلها، وهى أن «الإخوان لعبة الأمريكان» (!).
وقد قلناها أكثر من مرة، ونعيدها لمزيد من التأكيد، وهى أن عشرات الآلاف من قواعد الإخوان من ناس مصر الطيبين، وأغلبهم من الشباب الطاهر الخلوق، لكن قواعد السمع والطاعة الآثمة تجعلهم فى المكان الخطأ، وتحت قيادة مكتب إرشاد هو مكتب الضلال بعينه، فالذى يحكم مكتب الإرشاد هو الملياردير خيرت الشاطر، وحواريو خيرت الشاطر هم الذين يحكمون ويديرون قرارات السيد مرسى، وقد تضخمت ثرواتهم بصورة فلكية فى سنة أولى مرسى، وانظر من فضلك - أيها الإخوانى الطيب- إلى ما جرى وأضيف لثروات «آل الشاطر» و«آل مالك» و«آل الحداد» من عائلة عصام الحداد مساعد الرئيس مرسى، فهم حالة تكرار حرفى وهزلى لعائلات المليارديرات من حول عائلة مبارك، وهذه

العائلات المتخمة هى التى تتعامل مع قواعد الإخوان والقيادات الوسطى كأنفار «تراحيل»، يجلبونهم عند الحاجة لحماية ثرواتهم وقصر مكتب الإرشاد، ويورطونهم فى حوادث وجرائم عنف، وينشرون عليهم خرافات من نوع تقديم النبى محمد «عليه أفضل الصلاة والسلام»، لمحمد مرسى لإمامة المصلين فى المنام طبعا (!)، أو أن محمد مرسى هو الإمام الشرعى وشبيه النبى وحفيد عمر بن الخطاب، وإلى غيرها من قصص وأقوال سفيهة، يحاولون بها اجتذاب قلوب وعقول البسطاء وعامة المنتمين للإخوان، ويصورون المعارضين لمرسى ككفار يحل قتلهم، ويتناسون أن حرمة الدم أشد عند الله من حرمة الكعبة فى صحيح الإسلام، وأنه لا علاقة لهؤلاء المشعوذين بصحيح الإسلام، بل علاقتهم أوثق بصحيح الجاهلية لا بالإسلام، وهم أقرب لكهانة وعجرفة «أبوجهل» و«أبولهب» وامرأته حمالة الحطب، ويشعلون النار فى ديار المسلمين حفظا لكانزى الذهب والفضة والدولارات والريالات، تكوى بها جباههم يوم يبعثون، ويشترون بكلمات الله ثمنًا قليلًا، ويحرفون الدين عن مواضعه، ويحولونه إلى شعوذة كهان تكشف زيفهم، ويطلقون «فتاوى معتوهة» تكشف ذعرهم من يوم الحساب فى الدنيا قبل حساب الآخرة.

نعم، لم يعد من شيء خافيا، فقد سقط الزيف كله، وتكشفت عداوة قيادة الإخوان لصحيح الإسلام، وعدالة الشريعة، فليس من الإسلام أن توالى الأمريكان، وقادة الإخوان هم عملاء الأمريكان بامتياز، وليس من الإسلام أن تخدم أمن إسرائيل، وقادة الإخوان - على طريقة مبارك ذاتها- هم أعظم كنز إستراتيجى لإسرائيل، وليس من الإسلام أن تناصر الربا ورأسمالية المحاسيب والمقاطيع، وقادة الإخوان - من جماعة خيرت الشاطر - هم المثال الفاقع لرأسمالية المحاسيب، وليس لأحدهم من عمل إلا أن يكسب بربا البيع وتجارة التوكيلات الأجنبية، ثم أنهم جميعًا يكذبون على الله والناس، ويعبدون «عجل

أبيس» الذهبى الذى عبده اليهود من دون رب النبى موسى، وقد تكشف خزيهم وفشلهم المذهل فى الوفاء بالوعود والعهود، وسقط نظامهم أخلاقيًا قبل أن يقوم، فالذى أسقط نظام الإخوان هو جشع وطمع قيادة الإخوان، وقد مات نظام الإخوان سياسيًا واقتصاديًا ودينيًا، ولم يبق غير مراسم الدفن وتشييع الجنازة، وسواء فى ٣٠ يونيو أو

تفاعلات تزحف بعده، وفى أِى الأجلين أقرب إلى قدر الله.

"صوت الأمة " فى ٢٤ من يونيو٢٠١٣

إخوان الفلول

أكثر ما أسقط شعبية الإخوان فى مصر هو اعتياد الكذب، وتحول الكذب عند قيادتهم من عادة إلى عبادة، وإلى «عجل أبيس» الذى صنعه اليهود من ذهب مصر المسروق، وعبدوه من دون إله النبى موسى عليه السلام. وقد يقال إن فى السياسة كذب، وهذا صحيح عند السياسيين من النوع الانتهازى الرديء ، لكن الكذب يصبح جريمة كبرى عند الذين يصورون أنفسهم كأصحاب مرجعية إسلامية، فليس أشد مقتا عند الله من شخص يكذب، والنبى محمد ـ عليه أفضل الصلاة والسلام ـ يقول فى حسم قاطع: «لا يكون المؤمن كذابا»، بينما تعود قادة الإخوان على الكذب، بل واخترعوا صنفا عجيبا من الكذب، غادروا به معنى الصدق الذى يوصى به الإسلام، ولم ينتقلوا فقط إلى معنى «الكذب المساوى» فى الأمثلة الشعبية، أى أن يرتب أحدهم كذبة تبدو معقولة ومحكمة ومقنعة، وهو ما لم يفعله قادة الإخوان على وضوح الخلط والخطأ فيه، بل تجاوزوا إلى خطيئة «الكذب المفعكش»، أى الذى يناقض أوله آخره، فلا يقنع أحدا، ولا يخدع، بل يصير مكشوفا فاضحا تسود معه وجوه الكذابين.

خذ عندك ـ مثلا ـ دعوى قيادة الإخوان أنها تمثل الثورة، وأن محمد مرسى يمثل رئاسة الثورة، ولم يكن ذلك صحيحا فى أى وقت، ولا هو صحيح الآن، صحيح أنه لا يصح إنكار دور شباب الإخوان فى أيام الثورة الحرجة، وبالذات دورهم فى اليوم الموصوم باسم «موقعة الجمل»، لكن هؤلاء مارسوا دورهم بدواع وطنية وأخلاقية نقية، وترك الكثير منهم جماعة الإخوان بعد انكشاف دور

القيادة فى التآمر على الثورة، فلم تكن قيادة الإخوان أبدا مع الثورة، وليس فى أدبيات الإخوان أى ذكر لكلمة الثورة، وعبر سنوات طويلة ممهدة للموجة الأولى من الثورة المصرية فى ٢٥ يناير ٢٠١١، كانت قيادة الإخوان دائما على الضد من الحركات الداعية للثورة وخلع مبارك، وقد كنت - بحكم موقعى فى قيادة حركة «كفاية» - طرفا مباشرا فى حوار متصل مع الأحزاب وقيادة الإخوان، كنا ندعوهم إلى الخروج السلمى بالتظاهر ضد نظام مبارك، وكان رد قيادة الإخوان غالبا هو رفض المشاركة فى مظاهرات كفاية وأخواتها، بل واتهام حركة كفاية بقلة الأدب السياسى وهذه تصريحات ذائعة منشورة للمرشد السابق لجماعة الإخوان مهدى عاكف، كان عاكف ينعى على كفاية قلة أدبها بسبب هتافها الشهير «يسقط يسقط حسنى مبارك»، وكان عاكف - على التوازى - يتمنى على الرئيس مبارك أن يسمح له بلقائه فى حوار نشرته مجلة «أكتوبر» الحكومية عام ٢٠٠٥، ولم يحدث أن شارك الإخوان بصورة مرئية سوى فى مظاهرة نصرة القاضيين محمود مكى وهشام البسطويسى وقت إحالتهما المتعسفة للتأديب، ورفضوا المشاركة فى مظاهرات الدعوة المباشرة لخلع مبارك، وكانوا يتذرعون وقتها بالخوف مما اسموه «سحق الدبابات» للمتظاهرين، بينما لم تكن هناك دبابات فى الشارع من أصله، واستمرت قيادة الإخوان على النهج المخاصم لفكرة الثورة، ورفضوا المشاركة فى الدعوة لإضراب ٦أبريل ٢٠٠٨، وفضلوا مبدأ الاتفاقات السرية مع جهاز أمن الدولة على حصص مقاعد فى برلمانات مبارك المزورة، وهو ما اعترف به عاكف فى حوارات صحفية منشورة، بل وتحدث محمد مرسى - فى حوار منشور - عن إخلاء الإخوان لدوائر بعينها لصالح ما اسماه «قامات وطنية مرموقة» كزكريا عزمى وكمال الشاذلى، وقد ذكر مرسى - فى خطابه الأخير البائس - الاسمين كمثالين للفلول الفاسدين (!)، ودون أن يتذكر بالطبع سابق خدماته ومديحه الفج لهما ولأمثالهما، وهذا شيء طبيعى جدا عند مرسى بصفته رجل الإخوان المنتدب إلى قصر الرئاسة، فالكذب والتلون عادة

وعبادة عند قادة الإخوان والأكثر طرافة أن مرسى فى خطابه الأخير البائس يتحدث عن الثورة بحرارة، وكأنه من أبنائها وصناعها، وهو الذى لم يكن يجرؤ على ذكر اسم مبارك بكلمة نقد مباشر لا فى الصحو ولا فى المنام، لا فى السر ولا فى العلن، بل وكان يستنكر بشدة ـ بحسب فيديو متاح على الإنترنت ـ أى كلام عن الثورة ضد مبارك، ويتبرأ باسم الإخوان من كلمة الثورة وشرورها (!)، وكان مرشده العام محمد بديع ـ الذى خلف عاكف ـ أكثر صراحة، وأيد علنا حق جمال مبارك فى الترشح للرئاسة خلفا لأبيه، ورفضت قيادة الإخوان التوقيع على بيان مشترك للقوى الوطنية صدر باسم «البرلمان الشعبى» فى **٢٣** يناير **٢٠١١**، أى قبل **٤٨** ساعة فقط من اشتعال الثورة، واشترطوا حذف نص من بيان كتبته بخط يدى، كان النص المرفوض من الإخوان يقول بالحرف «الإنهاء السلمى للحكم الاستبدادى، ومنع مبارك ونجله من الترشح لفترة رئاسية جديدة».

ولا تكفى كتب ومجلدات لذكر مخازى قيادة الإخوان، وكذبها الصريح على الناس، وعلى شباب الإخوان الطيبين، وتوريطهم فى اعتداءات دموية على الثوريين، فقد تخلفت قيادة الإخوان عن المشاركة فى أول أيام الثورة، ثم لحقت بالثورة بعد أن أصبح نجاحها أكيدا فى خلع مبارك، لكن مؤامراتها فى الخفاء ضد الثورة لم تتوقف، وفى عز أيام الثورة، كانت قيادة الإخوان ترسل وفدا ـ من محمد مرسى وسعد الكتاتنى ـ للتفاوض مع عمر سليمان نائب مبارك وقتها، ثم بعد أن ذهب مبارك، كانت قيادة الإخوان تواصل التواطؤ ضد الثورة، وتجرى الصفقات مع مجلس طنطاوى وعنان، وتوافق على تحصينهم ضد المحاكمات بتعديلات المادة (٨) من قانون الأحكام العسكرية، وترفض ـ عبر برلمان الأكثرية الإخوانية ـ إقرار العمل بقانون يتيح محاكمة مبارك بتهمة الخيانة العظمى، وخلال عام من تولى مرسى الإخوانى للرئاسة، خرج كل رجال جماعة مبارك من السجن تباعا، ودون أن يعود مليم واحد من الأموال المنهوبة، ودون أن يعاقب متهم واحد بقتل الثوار، فقد ظلت المحاكمات الهزلية على حالها،

وكانت المحصلة هى إدانة الثورة باسم الثورة، وإعادة استنساخ اختيارات وتصرفات جماعة مبارك ذاتها، والتصالح مع مليارديرات البيزنس فى جماعة مبارك، وإقامة شراكات عمل بين جماعة بيزنس مبارك وجماعة البيزنس الإخوانية، وتقديم الملياردير خيرت الشاطر وإخوته محل الملياردير أحمد عز وإخوته، فما بين الطرفين مجرد تنافس لا تناقض، والسلوك واحد فى امتصاص عرق الشعب المصرى ونهب ثروته، والسياسة واحدة فى رعاية مصالح رأسمالية المحاسيب أو رأسمالية المقاطيع، وفى استيلاء فلول الإخوان على مفاتيح المال والسلطة، وترك الأغلبية الساحقة من الشعب المصرى نهبا للفقر والبطالة والمرض والبؤس، ومواصلة سياسة الولاء للأمريكيين وحفظ أمن إسرائيل، واغتيال الثوار بعد اغتيال الثورة، ومع ذلك يتحدث مرسى وقيادة الإخوان عن تمثيلهم للثورة، بينما هم العنوان الموثوق للثورة المضادة، وليس من فارق واحد بينهم وبين جماعة مبارك، اللهم إلا فى إطلاق لحى لا تكفى لستر الكذب، فقيادة الإخوان هى أم الفلول، ومرسى هو رئيس الفلول بامتياز، وقد تحول خطابه الأخير البائس إلى حفلة أقنعة تنكرية بالكامل، لبس فيها لبوس الثورة وهى منه براء، وتصور أن اعتياد الكذب سوف يحل أى مشكلة، وتناسى أن الكذب هو المشكلة، فقد فقد شرعيته بالتواطؤ ضد الثورة، وفقد اعتباره بالكذب المفضوح، ولم يعد من مجال للحوار مع قتلة الثورة بغير انتفاضة الشعب الجارية فصولها الآن.

"صوت الأمة " فى ٢٧ من يونيو٢٠١٣

الشعب يسحق الإخوان

قضى الأمر، واشتعلت الثورة، وفاضت الميادين بغضب مصر الطافح، وأثبتت الثورة المصرية أنها كالعنقاء، تقوم دائما من رماد، وتهزأ بالجلادين وجحافل التتار، وتقدم قوافل الشهداء، وتؤكد عزمها على تحقيق النصر النهائى لثورة يقودها الشهداء.

نعم، هذه ليست ثورة جبهة الإنقاذ، ولا أى حركة سياسية، هذه ثورة مصر العفية المتمردة، والتى يتسع نطاق غضبها السياسى والاجتماعى فى اطراد، وتسقط عنها الأقنعة، ولا تنخدع بالزيف، هذه هى الثورة ذاتها التى خلعت مبارك فى موجة **٢٥** يناير **٢٠١١**، وخلعت مجلس طنطاوى وعنان فى موجة **١٩** نوفمبر **٢٠١١**، وتخلع رئيس الثورة المضادة الإخوانية الآن، وعبر ثلاث هبات إلى الآن، تلاحقت سراعا على الطريق إلى عنوان الثلاثين من يونيو **٢٠١٣**، كانت الهبة الأولى عقب الإعلان «الدستورى» المنكود، والذى أنهى شرعية انتخاب محمد مرسى، ولحقتها الهبة الثانية فى الذكرى الثانية للموجة الأولى، وتراكمت سريعا عظات ودروس وخبرات مهدت للهبة الثالثة الجارية الآن، والتى تبدو تتويجا عفيا لروح التمرد السارية فى المجتمع المصرى.

فقد بدت «استمارة تمرد» كأنها يد القدر، وعكست تطورًا غير مسبوق فى مسيرة الثورة المصرية المغدورة، كانت الثورة تعانى اتساع الفجوة بين وعى المبادرين وأزمة المجتمع المنهك، كان وعى المبادرين موصولا بحماس عشرات الألوف من شباب الطبقة الوسطى المستورة، أتاحت لهم التطورات الهائلة فى وسائل الاتصال مقدرة على المقارنة بين أحوالنا وأحوال غيرنا من الأمم الناهضة، ثم الهمهم ما كان من تمهيد مقاوم عبر سنوات سبقت خلع مبارك،

كانت كفاية وأخواتها مركز الإلهام الأول، ثم كان إضراب ٦ أبريل **٢٠٠٨** ملهما باجتماع طلائع الغضب السياسى والغضب الاجتماعى فيه، كان الإضراب الشهير أشبه بالبروفة النهائية للموجة الأولى فى **٢٥** يناير **٢٠١١**، كان تقديرنا منذ عام **٢٠٠٥** أن الثورة فى مصر تحتاج فقط إلى مبادرة المائة ألف، وتهيأت الظروف لاجتماع الرقم السحرى فى أول أيام الموجة الأولى، وانتهت قصة مبارك من أول يوم، فقد توافرت الكتلة الحرجة الكافية لرفع الغطاء عن آبار الغضب الكامن، وهكذا تحولت المائة ألف الأولى إلى مئات الآلاف، ثم نزحت الملايين من آبار بلا قرار فى يوم الفرح المذهول بسرعة خلع مبارك، ولم تكن تلك نهاية القصة الثورية، فقط كانت البداية، فخلع مبارك لم يكن يعنى إسقاط النظام، وهذا ما قلناه فى سنوات سبقت يوم الخلع، فقد قلنا إن خلع مبارك يعنى «فك عنَّة» البلد، كان مبارك كما كنا نقول دائما أشبه بطائر رخ يرخى سدوله، ويحجب لون السماء عن المصريين، ويغلق الأفق، ويأسر الخيال، ويجعله حسيرا، فقد ظل مبارك فى الحكم لثلاثين سنة طويلة عريضة، كان العالم فيها يفيض بحيوية الخلق الجديد، بينما ضاع فيها المصريون بين مشاعر بؤس ويأس، ولم تكن الكتلة الغالبة تصدق أن شيئا ما يمكن أن يحدث، أو أن مبارك قد يزول، وكان زوال مبارك زوالا للعنة، فقد أطلق خيال الكتلة الغالبة من المصريين، لكن سجونا أخرى كانت بانتظارهم، وقيودا على الوعى ظلت جاثمة قابضة على معصم العقل، لعل أظهرها ذلك التضخم المرضى فى نفوذ جماعات اليمين الدينى، والتى نمت بسرعة فى ثلاثين سنة من البؤس واليأس والانحطاط التاريخى، كان ذلك الطفح المرضى لليمين الدينى يعوق تدفق الوعى الجديد، خاصة لدى كتلة غالبة فى المجتمع واقعة تحت خطوط الفقر والبطالة والمرض والعنوسة، وهو ما يفسر صور التصويت الرجعى فى الاستفتاء الأول والانتخابات البرلمانية الأولى، فقد بدا اكتساح اليمين الدينى كأنه حكم الأقدار، ومال مجلس طنطاوى وعنان - وريث مبارك الوفى - إلى عقد الصفقات مع اليمين الدينى، ومع جماعة الإخوان

بالذات، لكن نكسة الثورة بصعود اليمين الديني لم تدم طويلا، بل ربما كانت هذه الصدمة بالذات سبيلا لتسريع معدلات نمو وعى ثورى حقيقى، كانت طلائع المبادرين تحارب وحدها فى الميدان، وعلى نحو ما بدا فى موجة الثورة الثانية، التى عجلت بنهاية الحكم المباشر لمجلس طنطاوى وعنان، وبدا أن الثورة فى انتظار مدد شعبى لم يتأخر طويلا، فقد تغير مزاج المجتمع المنهك تحت تأثير صدمة اليمين الدينى، وبدت الجولة الأولى فى انتخابات الرئاسة مبشرة بتغير سريع فى الوعى العام، فقد تراجع التصويت المباشر لجماعة الإخوان إلى النصف تقريبا، وإن انتهت حوادث الجولة الثانية إلى فوز حرج لمرسى الإخوانى، وبدعم اضطرارى - على طريقة أكل الميتة ولحم الخنزير - من القوى الثورية، ومع وجود اختيارات أخرى كالمقاطعة وإبطال التصويت، وبدا - لوهلة - أننا بصدد ورطة وأزمة مستحكمة، فحكم الإخوان نقمة سياسية واجتماعية واقتصادية، لكن الأمر لم يخل - بأقدار الله - من نعمة ولطف بهذا البلد العظيم المسكين، فقد كان ضروريا لكتلة المصريين الغالبة أن تجرب حكم الإخوان، وبدا فى المحنة خير كثير، ففشل الإخوان كان حتميا، فهم صورة مكررة هزلية من حكم جماعة مبارك، وبكفاءة أقل وفجور أكثر، وكانت المحنة التى عجلت بالتغير الحاسم فى موازين وعى المجتمع المنهك، والتى ردت الاعتبار من جديد لميادين الثورة، وأظهرت بشاعة جماعات اليمين الدينى، والتى لجأت إلى عنف دموى تغطية للفشل المذهل، وأدت المحنة - مع عنف وعجرفة اليمين الدينى - إلى توسيع مساحة معارضة المجتمع، وتخلقت معادلة جديدة مختلفة عن موازين الموجة الأولى، كان الوعى الثورى للقلة ظاهرا فى حوادث ٢٥ يناير ٢٠١١، وكانت الكثرة المجتمعية فى حالة غياب ذاهل بأثر مما جرى فى عقود انحطاط سبقت، وفى أقل من ثلاثين شهرا، بدت الكتلة الغالبة من المجتمع فى حالة وعى ثورى حقيقى، بينما بدت جماعات السياسة الثورية على السطح حائرة زائغة اليقين، فقد استفزت صدمة الإخوان ثورية المجتمع الكامنة، وهو ما يفسر الانتشار المذهل لحملة

«تمرد» فى زمن قياسى، وبأوسع كثيرا من خيالات المبادرين للحملة، وبدت صيحة «تمرد» صيحة مجتمع بأكثر من كونها نداء طلائع، وهو ما يعطى الموجة الثالثة للثورة قوة غير مسبوقة، إنها قوة الملايين هذه المرة، وليست قوة المائة ألف، إنها القوة التى تكتسح فى طريقها كل عفن، وتسحق عصابات القهر، وتتخذ من «الثلاثين من يونيو» عنوانا، فالثلاثين من يونيو عنوان النهاية، حتى لو تأخرت المواعيد قليلا، والوصول إلى محطة النهاية يتوقف على شيئين لا ثالث لهما، أولهما: حجم الحشد الشعبى المليونى، والثانى: حجم العنف الذى تدفع إليه جماعات الإخوان وأخواتها فى اليمين الدينى، ولا شيء يدفع للاعتقاد يتخلف أى من الشرطين، فالثقة هائلة فى غباوة الإخوان وجماعات اليمين الدينى، والثقة أكبر فى الشعب الذى يواصل معركته السلمية المنتصرة بإذن الله، وينفض عن وعيه غبار الانخداع بحكم عصابة الإخوان، فإذا الشعب يوما أراد الحياة، فلابد لليل أن ينجلى، ولا بد للقيد أن ينكسر.

إنها النهاية لحكم مرسى وعصابته الإخوانية، وقد صارت أقرب من طرف الأصبع، فقد خانوا البلد، وخانوا الشعب، وخانوا الثورة، وتصالحوا مع القتلة ومصاصى الدماء وناهبى الثروات، وقتلوا أنبل أبناء الشعب المصرى، وها هو الشعب يملأ صوته الساحات، ويدوس أعداء ثورته بالأحذية، ويفرض إرادته التى هى من إرادة الله.

"صوت الأمة " فى ٢٨ من يونيو٢٠١٣

الحمد لله الذى خلقنى مصريًا

حكم الإخوان سقط نهائيا فى تمام الساعة الخامسة مساء الأحد الثلاثين من يونيو ٢٠١٣، وليس ساعة إلقاء الفريق أول عبدالفتاح السيسى بيان انتصار الثورة فى الساعة التاسعة من مساء الأربعاء الثالث من يوليو، فقد كانت مصر على موعد مع القدر يوم الثلاثين من يونيو، وجاءت بالضبط فى الموعد المحدد من حملة «تمرد لانطلاق الحشود إلى الشوارع والميادين، وتدفق فيضان بشرى هادر، أثبتت به مصر مقدرتها العبقرية على صناعة الثورات، وصنعت على عينها أكبر تجمع ثورى عرفه التاريخ الإنسانى بإطلاق عصوره.

كانت عشرات الملايين تدق الكعب فى صوت واحد ونفس واحد، وفى صورة سلمية حضارية هائلة، ومن أول لحظة اجتمعت فيها الحشود فى الساعة الخامسة الموعودة، بدا أن حكم الإخوان قد جرى سحقه، وأن مرسى سقط إلى غير رجعة، وبأمر الشعب الذى صار القائد الأعلى للقوات المسلحة، ولم تكن من بقية غير مراسم الدفن وتشييع جنازة الإخوان، ولم يكن للقيادة العامة للقوات المسلحة سوى أن تصدع لأمر الشعب قائدها الأعلى، وأن تنفذ الأمر فى انضباط وطنى صارم، وبعد مهلة الثمانى والأربعين ساعة، والتى انتهت ببيان الفريق أول عبد الفتاح السيسى ابن مصر البار، والرجل الأوفى لتقاليد جيش الشعب المصرى، وسليل القادة العظام من «أحمس» إلى «إبراهيم باشا» إلى «جمال عبدالناصر».

وللمصريين الآن أن يفخروا بأن الله خلقهم كذلك، والحمد لله الذى خلقنى مصريا، وكانت يده الحانية تشد أزر عشرات الملايين الذين صنعوا أعظم ثورة، ونفضوا عنهم حكم الإخوان، وعلى طريقة هش ذبابة بمنفضة، وثبت - عند

لحظة اليقين - ما قلناه، وما كنا نثق ونؤمن به كإيماننا بالله خالق السماوات والأرضين، وهو أن الشعب المصرى ولد من جديد، وبصورة تستعيد أنصع صفحات تاريخنا الوطنى الجليل، فلم يتخلف مصرى واحد عن نداء وطنه وأمته، فى لحظة الخطر، فالشعب المصرى الذى صنع ملحمة **٩** و**١٠** يونيو **١٩٦٧**، وتدفقت ملايينه عن بكرة أبيها فى الوداع الأسطورى للقائد جمال عبدالناصر، الشعب المصرى الذى لم يخذل ثورة عرابى زعيم الفلاحين، والذى صنع انتفاضة ثورة **١٩١٩**، وهو ذاته الشعب المفجر لانتفاضة **١٩٧٧**، وهو الشعب المصرى الذى قد يخدعك سطحه الهادئ السلس، الشعب المصرى الذى له طبع النيل، قد يغيض صوته أحيانا، لكنه يعود فيفيض، وفى اللحظة ذاتها التى تظن فيها أنه استكان، أو أنه أخذ سنة من نوم، الشعب الهادئ كصفحة النيل، والذى يتحول فى لحظة إلى بلد داهس كأقدام الفيل، وقد فعلها الشعب المصرى الذى لا يخلف وعده، فعلها فى الموجة الأولى من الثورة المصرية الجارية بتاريخ **٢٥** يناير **٢٠١١**، وخلع مبارك بمبادرة أقل من مائة ألف ثورى، كانوا «كتلة حرجة» رفعت الغطاء عن آبار الغضب، وصنعت أسطورة ميدان التحرير مركز إلهام الدنيا كلها، وكان صمود الميادين الذى اجتذب مئات الآلاف، ولم يكن للجيش المصرى وبرغم وهن قيادته يومها، إلا أن يصدع لأمر الشعب، وذهب بمبارك إلى مزبلة التاريخ، كانت دورة يناير **٢٠١١** كأنها أول الغيث، فقد بدأت بمبادرة عشرات الآلاف، وانتهت بالملايين فى لحظة الفرح المذهول بخلع مبارك، وانفكت «عنّة» عابرة أصابت الخيال الشعبى، وبدت تجربة يناير **٢٠١١** كأنها اجتراح أول للمعجزة، وتحت ضغط محنة لحقت، واتصلت من حكم مجلس طنطاوى وعنان إلى حكم الإخوان البائس العاجز، تحت ضغط المحنة ولدت المعجزة، وتحولت نقمة حكم الإخوان إلى نعمة سابغة، وسرى الوعى الثورى سريعا وعميقا بين طبقات المصريين، واكتشفوا القوة الكامنة فى ملايين الناس

حين يحتشدون، وبدت وجوه التفريغ والتفزيع خائبة كالحة، فما من قوة على وجه الأرض تستطيع أن تعاند وعى وحيوية متدفقة لعشرات الملايين من الناس، ومنذ اللحظة الأولى التى طرحت فيها استمارة «تمرد»، بدا أن مصر كلها تتحول إلى شعب من المتمردين، شعب لا يخاف أحدا غير الله، ولا يرهب أحدا، ولا تحرف وعيه كهانة ولا شعوذة، وكان عبور المصريين لحواجز الخوف يشبه اقتحام جيشنا العظيم لخط بارليف، فقد اختص الله شعبنا العظيم بصناعة المعجزات، وأودع فيه طاقة الخلق الإنسانى المقتدرة، وهو ما بدا فى أيام الموجة الثالثة للثورة التى أطاحت فى ثانية بحكم الإخوان، فلم يسبق لشعب فى مطلق التاريخ البشرى أن صنع ثورة بحجم الثلاثين من يونيو، ولم يسبق لشعب أن احتشدت عشرات ملايينه دون خناقة أو مضايقة شخصية واحدة، لم يسبق لشعب أن نزل بقوته الحية كلها إلى الشارع دفعة واحدة، وهو ما انتهى بالرئيس المجزوع محمد مرسى إلى مصير الرئيس المخلوع فى غمضة عين، وحول حكم الإخوان إلى جناح بعوضة، وجعل كلامه عن الشرعية هذيانًا وجنونًا، فالشرعية يصنعها الشعب، وشرعية الثورة تجب ما قبلها، تماما كما أن الأديان تجب ما قبلها، فإرادة الشعب من إرادة الله، وقد أراد الله، وأراد الشعب، ولا راد لمشيئته، أراد الله نهاية لحكم الإخوان لم يسبقها إليهم أحد، أراد الله - بقوة الشعب - أن يخزى قيادة الإخوان العميلة للأمريكان، وأن يجعلهم عبرة لمن يتعظ، وأن يحنو على مصر البلد الذى خلقه الله آمنا مهابا، وأن يوحد المصريين كقبضة يد، وأن يزيل وهنهم فى لحظة ثورة، كنا نثق أنها آتية كاسحة، وفى صورة فيضان يغسل أدراننا، ويعيد مصر إلى خلقها الأول لها المجد فى العالمين.

يا الله، فى ثانية واحدة حلت فى الخامسة مساء الثلاثين من يونيو **٢٠١٣**، فى ثانية واحدة كانت مصر تحتشد بمسلميها ومسيحييها، فى ثانية واحدة كانت مصر تحتشد بشيوخها وشبابها وأطفالها، فى ثانية واحدة كانت مصر تحتشد برجالها ونسائها، فى ثانية واحدة كانت مصر تتجلى كتجلى السيدة مريم العذراء،

فى ثانية واحدة كانت مصر تحتشد ببركة مقامات السيدة نفيسة والسيدة زينب والسيدة عائشة والإمام الحسين، فى ثانية واحدة كانت مصر تحتشد من الإسكندرية إلى أسوان، ومن رفح إلى السلوم، فقبل آلاف السنين، كان الملك مينا يوحد القطرين، وفى الخامسة مساء الثلاثين من يونيو، كانت الثورة توحد الوجدانين، فقد بدا صعيد مصر فى عزله ظاهرة عن الموجة الأولى لثورتنا الراهنة فى **٢٥** يناير **٢٠١١**، ثم بدت العزلة الصعيدية أكثر ظهورا مع الموجة الثانية وفى **١٩** نوفمبر **٢٠١١**، لكن صعيد مصر - بعواصمه ومدنه وقراه وأوجاعه - دخل فى موجة الثلاثين من يونيو بقوة عاتية، ولم يعد - كما كان إلى شهور - ملجأ آمنا لدعوات التخلف المهنية للإسلام، وزحفت جغرافيا الثورة من القاهرة ومدن القناة والوجه البحرى إلى الوجه القبلى، وصارت جغرافيا الثورة بحجم جغرافيا مصر كلها، وكانت تلك واحدة من كرامات الثلاثين من يونيو، والتى استعادت للشعب شرطته وقوات أمنه، وأزالت - فى غمضة عين - جفوة طالت وخصومة استحكمت، ولم يكن للجيش المصرى إلا أن يطيع أمر الشعب المصرى قائده الأعلى.

نعم، مصر الآن متأهبة على خط النار، وسحقت إرهاب الإخوان، ووضعت عينها فى عين الشمس، وعادت بهية متألقة وصانعة للمعجزات، وتعيد النجوم إلى مداراتها، وتكتب تاريخ العالم من جديد.

"صوت الأمة " فى ٨ من يوليو٢٠١٣

تمصير الإخوان

ليس لدى قيادة الإخوان أى تفسير عقلى مقنع للمحنة التى أوصلوا إليها جماعة كبرى يزيد عمرها على خمسة وثمانين سنة، ثم انتهت إلى محنة «العزلة الشعبية» بامتياز، والفشل المذهل فى السياسة، والكذب المزمن فى الأخلاق، وتعليق الإخفاق على شماعات من نوع هجمة الإعلام أو «الدولة العميقة» فى مصر، بل إن هذه الشماعات ذاتها تكشف إلى أى مدى وصل إليه الضعف العقلى لهذه القيادة الكسيحة، فهى قيادة لاتعرف مصر على الإطلاق، وتصورت - بغباوة مفرطة - أنها قد تنجح فى حكم بلد تجهل تاريخه وقواه الحية.

وبالطبع، فلسنا مع اضطهاد شخوص قيادة الإخوان، ولا التعسف فى معاملتهم أمنيا، فالحرية لا تتجزأ، ولابد فى كل الأحوال من ضمان تحقيقات منصفة ومحاكمات عادلة فى جرائم الحق العام، والتى وصل بعضها إلى جرائم «خيانة عظمى»، فوق جرائم القتل والإرهاب، والتورط فى التحريض على قتل عشرات من شباب الإخوان بدفعهم إلى المحرقة، ولمجرد تغطية أخطاء وخطايا قيادة بائسة، تتصور أن بوسعها تزوير حقيقة ما جرى، أو دمغه بصفة «الانقلاب العسكرى» على شرعية موهومة كانت لمحمد مرسى المعزول بأمر أعظم وأضخم ثورة شعبية فى التاريخ الإنسانى بإطلاق عصوره، وقد نصحناهم مرارا فلم يلتفتوا، نصحنا مرسى بالتنحى بعد فقدان شرعيته كرئيس منتخب مع إصدار إعلانه المنكود فى ٢١ نوفمبر ٢٠١٢، ونصحناه باللجوء إلى انتخابات رئاسية مبكرة حفظا لماء وجهه، لكن الرجل الذى ظلمته قيادته الإخوانية كان قليل الحيلة، واعتصم مع قيادته الركيكة بالإنكار والكبر، وتصور أن مصر هى «حارة حرنكش»، أو أنها قد «تأخونت» وانتهت، ولم يدرك أبدا أن نفخة ريح الشعب

المصرى كافية لخلعه، وأن الجيش المصرى لا يمكن أن ينفصل أبدا عن حس الشعب المصرى، وأن مصر هى مقبرة الغزاة، وقد تعامل معها الإخوان كغزاة، فحقت عليهم اللعنة وحكم القبر.

وما من إمكانية بعد المحنة لقيام تنظيم إخوانى جديد إلا بشروط صارمة، أهمها ـ فيما نظن ـ أن يتصالح الإخوان مع مصريتهم، فالمصرية ليست مجرد سكن ولا جنسية، والوطنية المصرية ليست مجرد علم ونشيد، الوطنية المصرية عقيدة جامعة، وثوابتها مشتقة من جغرافيا عبقرية وتاريخ ضارب بجذوره إلى آلاف السنين، وقد غيرت مصر لغاتها وأديانها مرات، وعرفت عقيدة التوحيد قبل نزول أديان السماء، وظلت قادرة على امتصاص الأفكار، ومزجها بروحها العفية المتفتحة، واكتساب التعريب بحاسة الأمن قبل فتح عمرو بن العاص، أى أنها تعربت بعقائدها الأمنية قبل أن يتعرب لسانها مع اكتساب العقيدة الإسلامية، وهو ما يفسر طبيعة دور مصر الحاسم المركزى فى صد غزوات التتار والمغول والصليبيين، فلم تكن مصر أبدا دارا لخلافة، بل كانت مصر فى ذاتها هى الخلافة، وثلاثية الأمن والدين والعدل هى التى تحكم دورها، وتجعلها قادرة دوما على بث إشعاعها وبسط حمايتها ولعب دور المغناطيس الجذاب، وقد تتعرض مصر لدورات ضعف تطول أحيانا، لكنها تعود فتنهض كقوة كاسحة، فمصر تبدو هادئة كصفحة النيل، لكنها فى لحظة تتحول إلى بلد داهس كأقدام الفيل، وقد استهانت قيادة الإخوان بقوة مصر الكامنة، وتصوروا أن بوسعهم « أخونة» مصر، أو وضعها فى قبقاب الأخ المرشد، وبلغ الحمق وضعف العقل بمرشد سابق للإخوان أن قال: «طظ فى مصر»، كان مرشد «طظ فى مصر» ـ مهدى عاكف ـ مجرد مدرس ألعاب، وكان مرشد «أخونة مصر» ـ محمد بديع ـ مجرد طبيب بيطرى، لم يعرف أحدهما عن التاريخ المصرى شيئا، وليس بوسعه أخذ الدروس والعظات، والاثنان من أبناء «جيتو» إخوانى تصور أن بوسعه غزو مصر، وبأفكار صحراوية بدائية، وبغرور تملكهم مع تفشى النفوذ

الإخوانى عبر أربعين سنة مضت من الانحطاط التاريخى، ولم يدركوا أن لحظة الفوات العقلى والوجدانى للمصريين لن تستمر طويلا، وأن إفاقة المصريين من غيبوبة الأربعين سنة بدأت متدرجة عقب الموجة الأولى للثورة الجارية فى **٢٥** يناير **٢٠١١**، وأن صدمة الحكم الإخوانى العابر سوف تكمل عملية الإفاقة من الغيبوبة، وهكذا صحت مصر على وقع خطر «الأخونة» البدائية المجهولة، والتى لم تجد زادا تسترشد به سوى اختيارات الانحطاط الموروثة عن زمن مبارك، وإعادة إنتاج المأساة نفسها، وبكفاءة متدنية وشبه منعدمة، وبروح تكويش واستحواذ على مفاتيح المال والسلطة، وبتصور عظيم البؤس، تخيل أنه يمكن ابتلاع مصر فى بطن جماعة، وكان الفشل حتميا، ثم كان العزل وجوبيا، ولم يقتصر على عزل رئيس فاشل، بل تطور إلى عزل شعبى كاسح لجماعة وصلت إلى أرذل العمر، ووصلت قيادتها إلى أرذل الضعف والعجز العقلى والوجدانى، ودون أن تدرك أن «أخونة مصر» مستحيلة، وأنه لا أمل للجماعة فى البقاء بغير «تمصير الإخوان» وتطليق أوهام الأخونة إلى الأبد.

نعم، الإخوان فى محنة غير مسبوقة فى طبيعتها، وكل تضحيات أجيالهم تذهب هدرا، ولا فرصة للخروج من المحنة بالعناد والكبر والإنكار، أو طلب معونة أمريكا وإسرائيل على نحو ما فعلت قيادة الإخوان، فكل ذلك مما يرديهم أكثر فى المحنة والخطيئة، ويزيد فى عزلتهم عن المصريين الذين ينفرون الآن من مجرد ذكر كلمة «إخوانى»، ثم أن التورط فى عمليات إرهاب، أو ارتكاب جرائم اغتيال سياسى، كل ذلك مما يزيد فى محنة عشرات الألوف من شباب وشابات الإخوان، والذين يجرى دفعهم إلى محرقة بأوامر قيادة ضالة مضلة، لا تريد لشباب الإخوان أن يلتفتوا إلى العلة الحقيقية فيما جرى ويجرى، ولا أن يعرفوا مصدر الخطر الذى دمر شعبية كانت للإخوان، فمصدر الخطر هو القيادة الأعظم بؤسا فى تاريخ الجماعة، والتى تريد أن تذبح شباب الإخوان على مذبح

مطامعها وامتيازاتها، فلشباب الإخوان أن يسألوا أنفسهم قبل غيرهم، وأن يفكروا لأنفسهم قبل أن يفكر لهم أحد، ولو تساءلوا لعرفوا أصل العلة فى الفشل، لو تساءلوا عن اسم الرجل الأقوى فى قيادة الإخوان لوجدوا أنه خيرت الشاطر، ولو تساءلوا عن مؤهلاته لعرفوا أنه ليس فقيها ولا مفكرا ولا سياسيا ولا كاتبا ولا خطيبا مفوها، وأنه مجرد رجل بيزنس و«زكيبة فلوس»، ولو تأملوا فى هذه الحقيقة المعروفة مليا لعرفوا كيف تنظر لهم قيادة الإخوان المتظاهرة بالورع والتقوى، والتى تدفعهم للموت طلبا للاستشهاد الزائف، ودون أن يستشهد رجال القيادة، لا هم ولا الأبناء والبنات ولا الحواريون، فالقيادة فى واد آخر مشغولة بالأملاك والشركات والعقارات، ومراكز القوة فى الجماعة هى نفسها مراكز البيزنس، انظروا - مثلا - إلى خيرت الشاطر وملياراته وسلاسل محلاته التجارية، وانظروا إلى أملاك بناته، ثم انظروا إلى الشبكات الرأسمالية لعائلات الإخوان الصديقة لعائلة خيرت الشاطر، وهؤلاء - من جماعة البيزنس - ينفقون الفتات، ويتعاملون كمقاولى أنفار مع شباب الإخوان، ويدفعونهم إلى الموت حفظا لمصالح وامتيازات ومليارات هى من عروض الدنيا لا من مقاصد الدين، وهنا بيت الداء بامتياز فى محنة شباب الإخوان، وما من دواء للداء بغير خلع السمع وطاعة النفوس لقيادة الفلوس.

"صوت الأمة" فى ١٥ من يوليو٢٠١٣

انتحار الإخوان

قيادة الإخوان البائسة تنفذ عملية انتحار جماعى على طريقة «شمشون» فى أساطير التوراة، تلقى بشباب الجماعة إلى التهلكة، وتدفعهم إلى مغامرات وحماقات قطع الطرق، وتسفك دمهم فى مواجهات غير متكافئة مع سلطات الأمن والأهالى الغاضبين، وتتصور أن بوسعها خنق البلد، وهدم المعبد على رؤوس من فيه، وشل حركة المرور، وفتح الطريق لعودة مرسى إلى قصر الرئاسة، مع أنها تعلم ـ يقينا ـ أن ذلك بالضبط هو أمل إبليس فى الجنة.

فقد طويت صفحة مرسى إلى الأبد، وربما تكون صفحة الجماعة ذاتها قد طويت، وإلى أن يهيئ الله للجماعة قيادة صالحة تخلع القيادة الطالحة، والتى تغسل بدم شبابها ذنوب القيادة، وتضلل شباب الجماعة بعد أن أخفقت فى تضليل الشعب، وتلهيهم بخرافات ما أنزل الله بها من سلطان، ومن عينة أن سيدنا جبريل ملاك الوحى ـ عليه السلام ـ ظهر فى اعتصام رابعة العدوية، أو أن شيخا مأفونا رأى فى المنام سيدنا محمد ﷺ يصلى وراء محمد مرسى، أو أن كل شاب إخوانى يسقط قتيلا صار من الشهداء، وأن على أهله وضع صورة مرسى مع القتيل فى كفنه، وحتى تخفف عنه عذاب القبر، ولاحظ التناقض المرئى فى الخرافات نفسها، فكيف يكون المرء شهيدا، ثم يخاف من العذاب؟!، فالقصة كلها خالية من دين الإسلام الذى نعرفه، وهم يخرجون من ملة الإسلام، ويؤلفون لهم دينا خاصا بهم، ليس محمد بن عبد الله هو رسوله الكريم، ولا الله الذى نصلى له هو إلههم، بل ضلالهم هو الذى يعبدون، ومرشدهم هو الوثن الذى يقدسون، وشيوخهم أقرب بضلالاتهم إلى فصائل أبى جهل وأبى لهب وامرأته حمالة الحطب، ونجواهم ليست لله، بل إلى أمريكا التى ترعاهم، ولغتهم

هى اللغة الإنجليزية التى يفهمها ساكن البيت الأبيض، ولذلك غيروا لافتاتهم فى رابعة العدوية، وحولوا لافتات المنصة إلى اللغة الإنجليزية رأسا، وأزالوا لافتات الشريعة، ربما لأنهم يعرفون فى قرارة أنفسهم حقيقة ما يفعلون، فهم أبعد الناس عن معنى الشريعة، وأقرب الناس إلى دهس شريعة الإسلام وتقديس شريعة الأمريكان، فلا هم لهم ولا أمل إلا مناشدة الأمريكان والأوروبيين والإسرائيليين بالتدخل فى مصر، وقد فعلوها صراحة وعلى لسان قادتهم الكبار المختبئين فى اعتصام رابعة، وباللغتين العربية والإنجليزية، وقالها أحدهم بصراحة : كم شهيدا تريدون حتى يتدخل المجتمع الدولى لإعادة مرسى؟، وحين استبطأوا الجواب، دفعوا بالمزيد من شبابهم إلى المحارق والمجازر، وحتى يزيد عدد الأكفان إلى الحد الذى يتصورونه مطلوبا، وكلما زادوا فى سفك الدم، انصرف عنهم الناس، وانفض عنهم الشعب الذى أسقط حكمهم بعشرات ملايينه، وهو ما يدفعهم أكثر إلى الكفر بالناس بعد الكفر بالله، وإلى ما يتصورونه انتقاما على طريقة شمشون، فيدفعون جماعات الإرهاب إلى العمل بأقصى همة فى شرق سيناء، وإلى تدبير الاعتداءات الدموية على الناس العاديين بعد قوات الشرطة والجيش، فلم يعودوا يتنصلون من العنف على الطريقة التى تظاهروا بها فى بادئ الأمر، بل صاروا يتباهون بالإرهاب، ويقول أحدهم: سنوقف الإرهاب فى سيناء لو عاد مرسى، وهكذا ثبتت التهمة، وصاروا كالمريب الذى يقول «خذونى»، ولن يفلتهم أحد لا من عقاب ولا من حساب، فقد ضبطوا متلبسين بارتكاب جرائم الخيانة العظمى، وبالاعتراف الصريح الذى هو سيد الأدلة.

وحين تكتمل الصورة، وتطوى الصحف، وتجف الأقلام، ويكتب التاريخ سيرته، فسوف يقال إن هذه القيادة البائسة هى التى أبادت جماعة الإخوان فى طبعتها الثانية، كانت الطبعة الأولى بقلم حسن البنا، وكانت طبعة دينية اجتماعية، وبتنظيم عسكرى سرى نشأ بداخلها، ودخلت فى صدام مميت مع ثورة جمال

عبد الناصر بعد سنتين على قيامها، ولم تصمد الجماعة ـ التى كانت تضم وقتها نصف مليون عضو ـ فى المواجهة كثيرا، فقد مزج عبد الناصر بين المواجهة الأمنية والمواجهة التاريخية، وقدم مشروعا فكريا سياسيا وطنيا اجتماعيا سحب البساط من تحت أقدام الجماعة، ولم تبق منها سوى عصبة إرهابية صغيرة جرى دوسها أواسط الستينيات من القرن العشرين، وبعدها بعشر سنوات، كانت طبعة ثانية من الجماعة تنشأ بعد الفناء السياسى للطبعة الأولى، وفى سياق الانقلاب على ثورة وتجربة واختيارات عبد الناصر، وبدعم مباشر من سلطة السادات، والتى سلحت جماعات طلابية دينية بالجنازير والمطاوى والسكاكين، ودفعتهم إلى الصدام العنيف لضرب المعارضين الناصريين واليساريين بالذات، وكان ذلك هو المورد الأول الذى أمد جماعة الإخوان ببداية جديدة وطبعة جديدة، كانت سياسة السادات قد خانت إنجازات السلاح فى حرب أكتوبر **١٩٧٣**، وكان «انفتاح السداح مداح» ـ بتعبير أحمد بهاء الدين ـ يؤتى أكله فى تفكيك التعبئة الوطنية والتنمية المستقلة، وكانت عودة الإخوان رديفا للنفوذ الأمريكى المتزايد فى مصر وقتها، وكان السادات يغطى خياناته باصطناع «زبيبة صلاة» تتوسط جبهته، وبترديد عبارة «الرئيس المؤمن» و«أنا رئيس مسلم لدولة مسلمة»، وكان زحف فوائض المال الخليجى يعطى مددا مضافا لنشر أفكار يمينية متخلفة، وكانت مصر توضع فى القيد الاستعمارى من جديد، وبمعاهدة السلام التى انتهت إلى نزع سيادة السلاح فى سيناء، وبالمعونة الأمريكية الضامنة، والتى أدت إلى نزع سيادة قرار السياسة والاقتصاد فى القاهرة، وجعل السفارة الأمريكية فى وضع دار المندوب السامى البريطانى القديم، وهو ما انتهى إلى استعباد مصر، وتجريف التربة الوطنية، وتجريف الزراعة والصناعة والثقافة والسياسة، وتحلل المعنى الوطنى لجهاز الدولة، ثم تحلل المجتمع نفسه، والذى انتهى إلى هجرتين، هجرة بالجغرافيا بحثا عن الرزق، وهجرة فى التاريخ بظاهرة العودة الدينية المعممة، وتحول المجتمع إلى غبار بشرى تسوده مشاعر البؤس

واليأس، وقد خاطبت التيارات الدينية بؤس المجتمع كجمعية خيرية، ثم خاطبت يأس المجتمع كجمعية دينية، وهو مناخ بدا مثاليا لتضخم وتغول الطبعة الثانية لجماعة الإخوان، والتى احتفظت بقشرة دينية موروثة عن الطبعة الأولى، برز على سطحها أفراد من خط سيد قطب التكفيرى، لكن الجوهر كان مختلفا، فالصاعدون الجدد فى جماعة الإخوان كانوا مزيجا من المهنيين ورجال البيزنس التجارى، وقد بنى هؤلاء إمبراطوريتهم وقواعد نفوذهم فى سيرة مختلفة، سيطروا على تنظيمات الطبقة الوسطى من اتحادات الطلاب إلى النقابات المهنية، ثم مدوا النفوذ إلى طبقات أدنى بتحويل الإخوان إلى جماعة حماية اجتماعية، تجتذب الشباب البائس بفرص عمل وزواج مريح فى مجتمع نزل بغالبه إلى ما تحت خطوط الفقر والبطالة والعنوسة والمرض، وهو ما يفسر ما بدا من نجاحات انتخابية متلاحقة للإخوان، لكن الدودة ظلت تنخر فى أصل الشجرة، فجماعة البيزنس الحاكمة للإخوان لاتعرف لها دينا غير فلوسها، وتعاملت مع فرصة السلطة المتاحة كأنها إعارة إلى بلد خليجى واسع الثراء، وغلبتها شهواتها ومطامعها فى الاستيلاء السريع على مفاتيح المال والسلطة، وحولت قضية التمكين الدينية إلى تمكين دنيوى يستخف بكل دين، وسقطت فى وحل الخيانة للأوطان والأديان، وهو ما عجل بسقوطها وفشلها المدوى، وانتهى بها إلى عزلة شعبية تكاد تقتلع جذورها، وهو ما لاتعيه القيادة البائسة التى نحرت جماعة الإخوان فى طبعتها الثانية، ثم تدفع شبابها إلى انتحار جماعى على مذبح الفشل.

"صوت الأمة" فى ٢٢ من يوليو٢٠١٣

عملية تحرير مصر

ربما لا يصح لأحد أن يخلط الأوراق، أو أن يتصور أن بوسعه خداع الناس فى لحظة خطر عاصف، فالمهمة الآن هى تحرير البلد إن شئنا أن يعيش أهله أحرارا.

وحين يخرج ملايين المصريين مجددا إلى الشوارع، فهم يخرجون لتثبيت أقدام الثورة، ولتجديد نداء ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وهو اليوم الحاسم والمحورى فى حياة ثورة بدأت فى ٢٥ يناير ٢٠١١، وشهدت سيرتها تعثرات وإعاقات مستمرة حتى هذه اللحظة، فلم يكن مجلس طنطاوى وعنان أمينا على الثورة، بل كان مجرد طبعة عليلة من حكم جماعة مبارك ذاتها.

وكان حكمه امتدادا للثورة المضادة بالمبنى والمعنى، كان استطرادا لحكم الثورة المضادة والانقلاب على الثورة الأم فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وكذلك فعل حكم الإخوان، والذى كان تجديدا لحكم الثورة المضادة بالمعنى دون المبنى، فقد تغير الشخوص، وبقيت الاختيارات كما كانت، وأعادت صنع المأساة المصرية ذاتها، مأساة بلد ضاع استقلاله الوطنى، وتحول إلى مستعمرة للأمريكيين، وإلى مجتمع الطبقة الأغنى فى المنطقة، ومجتمع الشعب الأفقر فى المنطقة، فقد ظلت مصر أسيرة - كما كانت - لاختيارات الولاء للأمريكيين وحفظ أمن إسرائيل ورعاية مصالح رأسمالية المحاسيب، وهذا هو السبب الجوهرى لتجدد الثورة فى ٣٠ يونيو ٢٠١٣، والتى كانت أعظم وأكبر تجمع ثورى فى التاريخ الإنسانى بإطلاق عصوره، واجتاحت حكم الإخوان فى ضربة كبرى، لم تكن مفاجئة، بل سبقتها هبات مليونية الطابع فى أواخر نوفمبر ٢٠١٢، وفى الذكرى الثانية لموجة الثورة الأولى فى ٢٥ يناير ٢٠١٣، كانت الأزمة تحتدم، ودعوى الشرعية الإجرائية تسقط

بسرعة، فقد ولى محمد مرسى الإخوانى رئاسة مصر فى انتخابات عامة أجراها مجلس طنطاوى وعنان، وبعد عقد صفقات فى الظلام بين الطرفين، كان أظهرها فى تعديلات المادة (٨) من قانون الأحكام العسكرية، والتى منحت طنطاوى وعنان وشركاهما حصانة ضد المحاكمات أمام القضاء الطبيعى، وبالذات فى جرائم المال والدم، ثم كان ما كان من إعلان فوز مرسى بالرئاسة، وما بدا من استبدال سلس لمراكز طنطاوى وعنان فى قيادة الجيش، وهو ما كان موضع ارتياح ظاهر لدى القوى الثورية، لكن هذه القوى ذاتها لم تواصل ارتياحها لرئاسة مرسى الكئيبة، وبالذات عندما أصدر مرسى إعلانه الدستورى المنكود فى **٢١** نوفمبر **٢٠١٢**، عند هذه اللحظة تحول الخلاف إلى شقاق وفقدان ثقة بمرسى، وفقد مرسى ما تبقى من شرعيته الإجرائية، فقد هدم مرسى شرعية انتخابه بنفسه، أو هدمها له مكتب الإرشاد الذى كتب له نص الإعلان المنكود، وكانت تلك نهاية قصة مرسى كرئيس منتخب، ولم يفده إعلانه العبثى اللاحق بإلغاء الإعلان، فقد استبقى آثاره الباطلة فى الدستور ومجلس الشورى، وصارت القصة كلها بطلانا فى بطلان، فالسلطة المنتخبة مقيدة بطبيعتها، السلطة المنتخبة مقيدة بشروط انتخابها، وقد جرى انتخاب مرسى كرئيس للسلطة التنفيذية، وليس كحاكم بأمره، ولا بأمر مكتب الإرشاد، وقد فسخ مرسى بإعلانه المنكود ـ ثم باستبقاء آثاره ـ نصوص العقد الضمنى بينه وبين الناخبين، ومنذ هذه اللحظة، تحول وجود مرسى فى الرئاسة إلى سلطة اغتصاب، وهذا ما قلناه من وقتها بالضبط، فقد قلنا ـ وقتها ـ إن مرسى فقد شرعيته الإجرائية تماما، وأقدم على أول جريمة خيانة عظمى بخيانة الدستور، وقلنا إن الشرعية ـ بعد انقلاب مرسى ـ عادت للأصل أى للناس، وأن الشرعية الكاملة توافرت لمبدأ الخروج السلمى عليه، وحتى يتحقق هدف عزله وخلعه لمن استطاع إلى ذلك سبيلا، وفى أول أيام العام الجارى، قلنا إن **٢٠١٣** هو عام النار فى مصر، وقلنا أن الاحتقان الاجتماعى والسياسى سيواصل سيرته، وأن يوم خلع مرسى صار أقرب من

طرف الإصبع، وهو ما تحقق فى عاصفة بشرية جبارة اجتاحت مصر بدءا من الخامسة مساء الثلاثين من يونيو، وصدر فيها أمر الشعب القائد الأعلى لقواته المسلحة، ولم يكن للقيادة العامة للجيش، ولا للفريق أول عبد الفتاح السيسى، لم يكن لأحد إلا أن ينفذ، ويخلع سلطة الاغتصاب والفشل والخيانات، وأن يفتح الطريق لفترة انتقالية قصيرة، يكتب فيها الدستور، ويستفتى عليه الشعب، ثم تجرى انتخابات البرلمان فالرئاسة، فيما لا تحظى الرئاسة المؤقتة وحكومتها سوى باعتبار بروتوكولى عابر، فهى ليست سلطة منتخبة ولا هى سلطة ثورية، وعناصرها - فى الأغلب - من جماعة النظام الذى ثار عليه الشعب.

وهنا لابد من التوقف تجنبا لخلط الأوراق، فوصف ماجرى بالانقلاب العسكرى مجرد كلام فارغ، وعلى قدر عظيم من التفاهة، فعقب الموجة الثورية الأولى فى ٢٥ يناير ٢٠١١، وخلع مبارك فى ١١ فبراير ٢٠١١، آلت السلطة كاملة ومباشرة إلى المجلس العسكرى، أى إلى قيادة الجيش وقتها، ولم يتحدث الإخوان وقتها عن انقلاب عسكرى، ولا تحدث الأمريكان، والسبب ظاهر، وهو أن الإخوان وقتها كانوا مشغولين بالتمكين للجماعة على حساب الثورة، وبعقد الصفقات مع مجلس طنطاوى وعنان، وبكسب عطف الأمريكان، وبتطمين إسرائيل على المودة وحسن الجوار، ولم يكن يعنيهم أن تذهب مصر إلى الجحيم، مادام قادة الإخوان يرفلون فى النعيم، وطبقوا - مع حكمهم البرلمانى فالرئاسى - مبدأ «طظ فى مصر»، ثم طبقوا مبدأ «طظ فى الثورة»، ووصلت بهم الصفاقة إلى حد الإدعاء بالتطابق بين الإخوان والثورة، مع أنهم - أى قادة الإخوان لا شبابهم - آخر من التحقوا بالثورة، وأول من خانوا الثورة، ثم خانوا البلد كله، وخذلوا الملايين التى أعطتهم أصواتها بفشلهم المذهل، ثم بتصالح مليارديرات الإخوان مع مليارديرات جماعة مبارك، وتحويل فرصة الرئاسة إلى «أوكازيون» لحجز مقدرات مصر كلها فى جيب قادة الجماعة، ولم يبالوا بفقدان مرسى لشرعيته الإجرائية، ولا بفقدان حكم الإخوان لشرعية الرضا العام،

وتصوروا أن بوسعهم حكم مصر بالتخويف واغتيال قادة الثورة فى ميادين الغضب، ودون أن يدركوا أن الأرض تميد من تحت أقدامهم، وأن الشعب الذى كسر حواجز الخوف بخلع مبارك فى ١٨ يومًا، هو الشعب نفسه القادر على خلع حكم الإخوان فى هبة ريح، وقبل أسابيع وشهور طويلة سبقت عزل مرسى فعليا، نصحنا مرسى وجماعته بالاختيار الوحيد الذى كان صحيحا، وهو أن يقدم على الاستقالة، ويدعو لانتخابات رئاسية مبكرة، أو أن يجرى استفتاء طبقا لنص المادة ١٥٠ من دستوره، ويسأل فيه الناس عن رأيهم فى إجراء انتخابات مبكرة، ووقتها رفض مرسى، ورفض الإخوان فى عناد وصلف وكبر وعجرفة، فهم يعرفون النتيجة سلفا، ويعرفون أن جماعة الإخوان نزلت على اللحم، ولم يعد يناصرها سوى أفرادها، والموزعون الآن فى تجمعات محدودة أكبرها عند إشارة رابعة العدوية، وفقدت الجماعة شعبيتها التى كونتها فى أربعين سنة مضت، فقدت شعبية الأربعين سنة فى سنة واحدة من الرئاسة، وكانت تلك تجربة دراما هائلة فى حياة الشعب المصرى، أعادت بناء وعيه الثورى من قلب محنة حكم الإخوان، وأعادت وصل ما انقطع مع زمن ثورة عبد الناصر فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، والذى انقلب عليه السادات ـ بعد حرب ١٩٧٣ ـ ثم مبارك، وهو ما يفسر ظاهرة الشعبية الفياضة للفريق أول عبد الفتاح السيسى، والتى تبدو ـ فى كثير من ايحاءاتها ـ كأنها استدعاء لعبد الناصر جديد.

نعم، لقد بدأت عملية تحرير مصر، بخروج الملايين فى فيضان بشرى كاسح، وبحركة الناس الأحرار هذه المرة، وليس بحركة الضباط الأحرار.

"صوت الأمة " فى ٢٩ من يوليو٢٠١٣

حرب الأمريكان قبل حرب الإخوان

كان مرشح الإخوان للرئاسة يحصل على أصوات تزيد على ثلاثة عشر مليون ناخب من كافة الجماعات الوطنية، وبوازع جوهرى من الرغبة فى تجنب فوز أحمد شفيق رجل مبارك المباشر، بينما كان مرسى قد حصل فى الجولة الأولى على خمسة ملايين ونصف المليون ناخب، وكانت تلك هى القوة التصويتية الحقيقية التى تراجعت إليها مقدرة جماعة الإخوان وحلفائها المباشرين، وقد نزلت هذه القوة التصويتية الآن - فيما نقدر - إلى النصف تقريبا، بينما نزل تنظيم جماعة الإخوان على اللحم، ولم يعد يتحرك معه فى حملة «إعادة مرسى» العبثية البائسة سوى نصف مليون متظاهر على أفضل تقدير، وفى محافظات مصر كلها.

وليس الخوف على الثورة من كلام سفيه يصف ما جرى بالانقلاب العسكرى، فهذا كلام فرقة العميان، والذين لم يروا عشرات الملايين تتدفق إلى الشوارع، وفى مرتين تعاقبتا فى ٣٠ يونيو وفى ٢٦ يوليو ٢٠١٣، وفى مشهد بدا - بكاميرات الطائرات - كأنه المجرة الكونية بزحام ملايين النجوم فيها، ولم يحدث مثله أبدا فى التاريخ المصرى، ولا فى التاريخ الإنسانى بإطلاق عصوره وثوراته، ولا حدث بالطبع فى الموجة الثانية للثورة المصرية التى بدأت فى ١٩ نوفمبر ٢٠١١، والتى اقتصرت على عشرات ألوف المكافحين من شباب الثورة وطلائعها، والذين نجحوا فى اختصار مدة حكم المجلس العسكرى عاما كاملا، وأرغموا مجلس طنطاوى وعنان على تسليم السلطة لرئيس منتخب فى أواسط ٢٠١٢، وليس فى أواسط ٢٠١٣ كما كان مقررا، وبديهى أن مشهد الموجة الثالثة فى ٣٠ يونيو - وما تلاه فى ٢٦ يوليو - أكبر بما لايقاس بما جرى فى الموجة الأولى، فقد بدأت ٢٥ يناير ٢٠١١

بنواة المئة ألف، وطوال ثمانية عشر يوما فى ميدان التحرير، كان الرقم يناهز المليون أحيانا، ولم تندفع الملايين إلى الشوارع إلا بعد أن كان مبارك قد جرى خلعه بالفعل، وبدفع من تجاوب قيادة الجيش، والتى آل إليها الحكم وقتها فى صورة المجلس العسكرى، بينما لم يحكم المجلس العسكرى مباشرة بعد الثلاثين من يونيو٢٠١٣، واقتصر دوره على تسليم الحكم لسلطة مدنية مؤقتة، وطبقا لخريطة طريق قصيرة المدى تنتهى بانتخابات رئاسية مبكرة.

الكلام - إذن - عن انقلاب عسكرى مجرد هلوسة عقلية وبصرية، فهذه ثورة شعبية كاملة الأوصاف، ولم يكن للجيش المصرى - لصيق الصلة بالشعب المصرى - إلا أن ينفذ أمر الثورة، وأن يعزل رئيسا سقطت شرعيته قبلها بشهور، فلم تكن لمرسى - حين سقط - شرعية من أى نوع، فقد سقطت شرعيته الإجرائية الانتخابية منذ أصدر إعلانه الديكتاتورى المنكود فى **٢١** نوفمبر **٢٠١٢**، ثم أنه لم يكن يحظى بشرعية إنجاز أو بشرعية رضا عام فى أى وقت، وبدت سنته الأولى والأخيرة فى الحكم كأنها الواحدة المضافة إلى بؤس ثلاثين سنة من حكم مبارك المخلوع قبله، وهنا - بالضبط - تكمن محنة الثورة المصرية إلى الآن، فالثورة تقوم ولا تحكم، وحتى الموجة الأعلى فى الثلاثين من يونيو لم تحكم، صحيح أننا بصدد حكم انتقالى هو الثالث من نوعه بعد حكم مجلس طنطاوى وحكم الإخوان، لكن الوقت يمر، ودون أن يحس الناس شيئا من طعم الثورة، بل ربما تخيم رائحة الثورة المضادة ذاتها، فقد كان حكم مجلس طنطاوى وعنان امتدادا لحكم جماعة مبارك بالمبنى والمعنى، وكان حكم الإخوان امتدادا للمأساة ذاتها بالمعنى دون المبنى، ولا شيء يوحى باختلاف جوهرى فى الإدارة الحالية، فالمستشار عدلى منصور رئيس مؤقت بصفته رئيسا للمحكمة الدستورية العليا، والدكتور حازم الببلاوى رئيس الحكومة كان وزيرا للمالية فى حكومة سبقت زمن حكم المجلس العسكرى، والمعنى : أننا بصدد حالة تقليدية من إعادة إنتاج الوضع نفسه، قد تكون برزايا أقل، لكن دون مزايا أكبر، فلسنا بصدد حكومة

منتخبة، ولا بصدد حكومة ثورية، وإن وجدت - بالطبع - وجوه وطنية قريبة من معنى الثورة، فى الحكومة أو فى الإدارة الرئاسية المؤقتة، ولا تزال الاختيارات الكبرى الحاكمة - حتى اللحظة - كما هى، مازالت اختيارات الثلاثية الملعونة كما كانت، وهى الولاء للأمريكيين وحفظ أمن إسرائيل ورعاية مصالح رأسمالية المحاسيب، بينما مطالب واختيارات الثورة الكبرى فى العيش والكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية لا تزال معلقة ومؤجلة حتى إشعار لم يجئ بعد.

وقد نفهم أن يقال إننا بصدد مرحلة انتقال، وبصدد إجراءات وضع الدستور ثم إجراء انتخابات برلمان فانتخابات رئاسة، وقد تكون للكلام بعض الوجاهة المنطقية، فانقلابات الاختيارات تأتى بحسب نتائج الانتخابات، بينما الوقت الحالى مقصور على الإجراءات، لكن الإجراءات الموصوفة تواجه بإعاقات وعثرات ظاهرة، وتحرك الحكومة الحالية حتى فى حدود ضمان الأمن وإنعاش الاقتصاد المعتل، لن يحقق هدفه بالسير الروتينى، والسبب بسيط، فالقصة سياسية بامتياز، وإعاقة الثورة - حتى فى مراحل الانتقال - لا تأتى فقط من تحرك الخصم الإخوانى، بل من تحركات من هم وراء الإخوان، فلا يصح النظر لإعاقات الأمن والاقتصاد فى حدود اعتصام رابعة العدوية أو ما يشبهه أو يعقبه، ولا فى حدود غارات المسيرات الليلية التى يشنها الإخوان، ولا فى حدود التخوف من تكلفة الدم اللازمة لإنهاء الإعاقات، فنظرة كتلك تتسم بالقصور والتقليدية، وتحكمها روح التردد المتخوفة من غضب الأمريكيين وتابعيهم الأوروبيين، وقد بدا مشهد الأيام الفائتة مخزيا بامتياز، وكأننا كنا بانتظار نظرة من كاثرين آشتون مفوضة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبى، أو بانتظار عطف وتفهم من آن باترسون سفيرة واشنطن فى القاهرة، أو بانتظار جولات تأنيب من أعضاء كبار بالكونجرس الأمريكى أرسلهم السيد أوباما، أو بانتظار رأى الدكتور محمد البرادعى الذى عينوه نائبا للرئيس المؤقت مختصا بشؤون العلاقات الدولية، وهو رجل «خواجة» يعرف عن مصر بأكثر مما يعرف مصر،

وهكذا صارت مشكلة محلية تماما، ومن نوع الاعتصام المسلح فى رابعة العدوية، وإلى حد تكوين مستوطنة أمنية خاصة خارج سلطة الدولة، وتحويل سكان منطقة رابعة إلى رهائن ومخطوفين، وشل حركة الحياة فى شرق القاهرة بكامله، صارت هذه المشكلة المحلية تماما مسألة دولية، ننتظر فيها رأى الأمريكان وتابعيهم، وهذه هى المسخرة الحقيقية، وسببها ليس ساخرا، بل تراجيديا جادة ومؤسية جدا، ومصدرها أن مصر بلد فقد استقلاله الوطنى، وتحول إلى مستعمرة أمريكية بامتياز، وهو وضع تكون منذ عقد ما يسمى معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، والتى انتهت إلى نزع سيادة السلاح فى سيناء، ثم أعقبتها المعونة الأمريكية الضامنة، والتى أفضت إلى نزع سيادة قرار السياسة والاقتصاد فى القاهرة، وقد ظل حجم هذه المعونة يتضاءل، وإلى أن صارت فى حدود المليار ونصف المليار دولار فى السنة حاليا، بينها ألف وثلاثمائة مليون دولار فى صورة معونة عسكرية، ومع المعونة الأمريكية يعمل عشرات الآلاف من خبراء واشنطن فى كافة أجهزة الدولة المدنية والعسكرية، وهذا هو الحبل السرى الذى يرهن قرار مصر الداخلى، ويجعل واشنطن طرفا مباشرا فى التفاعلات المصرية الداخلية، وجعل جماعة مبارك أسيرة خاضعة للأمريكان، ثم جعل جماعة الإخوان بعدها عميلة للأمريكان، ولا يمكن الدخول فى مواجهة جدية للإخوان دون مواجهة من هم وراء الإخوان، وهذا هو جوهر التفويض فى ملحمة **٢٦** يوليو **٢٠١٣**، فالتفويض ليس فقط بمواجهة ظواهر عنف وإرهاب الإخوان، بل باستعادة الاستقلال الوطنى الذى يدهس رأس الأفعى فى سيناء بالذات، ولا يلزم ـ من منظور وطنى ثورى ـ سوى قرار يتخذ بجرة قلم، ويستعيد استقلال مصر الوطنى بشؤونها الداخلية، ومن سطر واحد يتضمن الاستغناء عن المعونة الأمريكية، وحل هيئاتها فى مصر، ساعتها تسقط اعتصامات وإعاقات الإخوان كأوراق ذابلة، والقرار لا ننتظره من رئاسة عدلى منصور ونائبه البرادعى، ولا من حكومة الببلاوى طبعا، بل من رجل واحد هو قائد الجيش، خاصة أن المعونة ـ

كلها تقريبا ـ عسكرية خالصة، أى أن القرار مطلوب من الفريق أول عبدالفتاح السيسى، وليس فقط بصفته الرسمية، بل بصفته الرمزية طاغية الحضور فى المشهد المصرى الآن، فهو الرجل الذى خرجت عشرات الملايين من المصريين بنداء منه فى ملحمة **٢٦** يوليو **٢٠١٣**، وقد آن لهذه الطاقة الوطنية الكبرى أن تستخدم حيث يستحق، وفى الحرب ضد الأمريكان قبل الحرب مع الإخوان.

"صوت الأمة " فى ٥ من أغسطس٢٠١٣

معونة المليار مذلة!

بدون الاستغناء عن المعونة الأمريكية السامة ، وحل هيئاتها فى مصر ، فما من ضمان لاستقلال وطنى للبلد المركزى فى أمته العربية وعالمه الإسلامى ، وبدون وجود استقلال وطنى ، فلا تنمية ولا تصنيع حقيقى ، ولا عدالة اجتماعية ، ولا ديمقراطية تغرى الناس بتصديقها وحمايتها .

وقد كان واحدا من أعظم آثام حكم الإخوان القصير العمر ، أن قضية الاستقلال الوطنى لم توضع أصلا فى الحسبان ، بل جرى استمراء حالة الاحتلال السياسى الأمريكى لمصر ، والاستظلال بالنفوذ الأمريكى المتضخم ، والذى تمثله ثانى أكبر سفارة أمريكية - بعد السفارة فى العراق - فى العالم ، وحيث تبدو السفيرة - أو السفير- الأمريكية فى وضع المندوب السامى البريطانى القديم ، وتضم السفارة المحصنة كقلعة فى قلب القاهرة ، تضم محطة المخابرات المركزية الرئيسية فى الشرق الأوسط ، كما تدير جهازا متضخما للمعونة يدير حركة واحد وثلاثين ألف أمريكى فى مصر ، وفيما يشبه سلطة انتداب قائمة بخبرائها فى كافة أجهزة الدولة المدنية والعسكرية، أضف إلى ذلك هيئات ذات وضع ممتاز من نوع "غرفة" التجارة الأمريكية فى مصر ومؤسسات التمويل المدارة بمعرفة المخابرات المركزية ، ويكاد يوجد لكل وزارة أو هيئة مصرية هيئة أو وزارة ظل أمريكية ، تناظرها وتتشاور معها ، وتشارك عمليا فى صنع القرار ، وتلك حالة تداعت منذ عقد ما يسمى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، والتى انتهت بأحكام ملاحقها الأمنية إلى نزع سيادة السلاح المصرى عن غالب سيناء ، وبعمق يصل إلى مئة وخمسين كليو مترا ، وقد بدأت المعونة الأمريكية فى الانتظام مع بدء سريان المعاهدة الملعونة ، أدت المعاهدة إلى نزع سيادة السلاح ، ثم جاءت

المعونة الأمريكية الضامنة ، وانتهت إلى نزع سيادة قرار السياسة والاقتصاد فى القاهرة ، ولم يعد يصنع القرار فى القاهرة إلا صوريا ، فقد وضعت مصر تحت وصاية شاملة ، جرت فى ظلها عملية تجريف واسعة للقلاع الصناعية الكبرى ، والتحول بالاقتصاد المصرى من الطابع الانتاجى إلى الطابع الريعى ، وإغراق البلد فى ديون خارجية وداخلية ثقيلة ، والسيطرة على معدة المصريين بشحنات القمح الأمريكى ، وتقسيم المجتمع إلى أغنى طبقة وأفقر شعب ، وجعل مصر دائما فى حالة لهاث ، وعلى حافة هاوية ، فلا هى تغرق ولا هى تطفو وتنجو .

وكان سر الرضا الأمريكى على حكم الإخوان ظاهرا ، فقد تعهدت قيادة الإخوان البائسة بعدم المساس بالوضع الاحتلالى ، وفى سياق من إعادة إنتاج منهجية لثلاثية الاختيارات الملعونة الموروثة عن حكم مبارك ، وهى الولاء للأمريكيين وحفظ أمن إسرائيل ورعاية مصالح رأسمالية المحاسيب ، كان ذلك مما يطمئن الأمريكيين ، ويدفعهم لتقبل حكم جماعة تصف نفسها بالإسلامية ، وعلى ظن أن ذلك يجلب شعبية مستديمة تسند المشروع الأمريكى فى المنطقة، والمرتكز إلى ضمان ولاء القاعدة المصرية ، وحتى لو استلزم ذلك نزع لافتة المشروع الأمريكى ، وإعادة تسميته بالمشروع الإسلامى ، لكن الكذبة سقطت سريعا ، وكما توقع كاتب السطور فيما كتب خلال الخمس سنوات الأخيرة ، وكان السقوط مفاجأة مذهلة للأمريكان كما للإخوان ، وفى فوضى الذهول تكشف المخبوء الظاهر ، فقبل موعد "تمرد" ـ فى ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ـ سارعت السفيرة الأمريكية آن باترسون إلى لقاء الملياردير خيرت الشاطر الرجل الأقوى فى قيادة الإخوان ، ووضعت بيض الأمريكيين كله فى سلة الإخوان ، وأكدت دعم واشنطن لرئاسة الإخوانى محمد مرسى ، وبدعوى أنه الرئيس المنتخب عبر الصناديق ، وتماما كما فعل جون ماكين ، المرشح الجمهورى السابق للرئاسة الأمريكية ، والذى وصف ما جرى فى مصر مع إسقاط الإخوان بأنه انقلاب عسكرى، وكأنه لم يسمع عن ثورة شعبية أسطورية جرت فى مصر ، وكانت

تتويجا لموجات ثورية تتابعت منذ ٢٥ يناير ٢٠١١ ، وكما لم يكن لقيادة الجيش المصرى من خيار فى ٢٠١١ سوى أن تخلع مبارك ، فلم يكن للجيش المصرى سوى خيار عزل مرسى فى ٢٠١٣ ، فلا يملك الجيش المصرى أن يتحرك خارج إرادة الشعب ، وربما الفارق الظاهر، أن الجيش المصرى فعلها فى ٢٠١١ بالتشاور مع واشنطن ، بينما أعرضت قيادة الجيش المصرى الجديدة فى ٢٠١٣ عن رغبات واشنطن ، وصدعت لأمر عشرات الملايين فى الثلاثين من يونيو ، والتى كانت فى مقام القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وأصدرت أمرها الذى نفذته القيادة العامة ، وعزلت مرسى الذى فقد شرعيته الانتخابية منذ أصدر إعلانه الديكتاتورى المنكود فى أواخر ٢٠١٢ ، ولم يعد يؤيده سوى الإخوان والأمريكان .

وما من ضمانة لتثبيت الثورة وتأمينها بغير خلع النفوذ الأمريكى المتضخم فى مصر ، وحصر مشكلة الإخوان فى السياق الداخلى المصرى تماما ، وإدماجهم فى عملية ديمقراطية وطنية خالصة ، فالاستقلال الوطنى هو السند الجوهرى لأى تحول ديمقراطى سليم ، وبدون البدء بالاستغناء عن المعونة الأمريكية وحل هيئاتها ، فلا مقدرة حقيقية على التقدم لتحقيق هدف استعادة الاستقلال الوطنى ، ولا مقدرة حقيقية على خلع ظواهر العنف والإرهاب من جذورها ، واستعادة سيطرة الدولة عسكريا على سيناء حتى الحدود الدولية ، ونظن أن ذلك هو جوهر التفويض الذى قدمه الشعب المصرى للفريق أول عبد الفتاح السيسى فى الخروج الأسطورى مساء الجمعة ٢٦ يوليو ٢٠١٣ ، والذى ارتفعت فيه صيحة "باى باى أمريكا" ، وفى تاريخ مفعم بإيحاءات الوطنية الثورية ، ففى ٢٦ يوليو ١٩٥٢ ، جرى طرد الملك فاروق من مصر ، وفى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ، صدر قرار عبد الناصر بتأميم قناة السويس ، ثم أن الخروج الكبير فى ٢٦ يوليو ٢٠١٣ يذكر بالخروج الشعبى التلقائى فى ٩ و ١٠ يونيو ١٩٦٧ ، والذى فوض عبد الناصر وقتها بإعادة بناء الجيش ، ونظن أن ذلك هو جوهر التفويض نفسه

الذى حصل عليه عبد الفتاح السيسى ، والذى ترافقت صوره مع صور عبد الناصر فى هبة الشارع الأسطورية بعشرات ملايينها ، فالمطلوب هو إعادة بناء الجيش حجر الزاوية فى التكوين المصرى ، وبعيدا عن المعونة العسكرية الأمريكية بالذات ، والمعروف أن المعونة الأمريكية قد تحولت فى غالبها إلى معونة عسكرية ، فمن بين ما يزيد قليلا على المليار ونصف المليار دولار هى إجمالى المعونة الأمريكية السنوية حاليا ، هناك ألف وثلثمائة مليون دولار فى صورة معونة عسكرية ، يضيع ثلثها تقريبا فى صورة أجور لخبراء أمريكيين من العاملين عليها ، بينما لا تملك مصر حرية التصرف فى الثلثين الباقيين ، فلا بد من الاتفاق مع الأمريكيين على كيفية انفاق المبلغ التافه ، وبعضه يوجه للتدريب وربط العسكريين المصريين بتقاليد الجيش الأمريكى ، وأغلبه يوجه لشراء أسلحة متقادمة مما تسمح به واشنطن ، والتى تحرص - بطبائع الأمور - على هوة واسعة عميقة تفصل تسليحها للجيش الإسرائيلى عن تسليحها للجيش المصرى ، وهذه هى المصيبة الأولى الناتجة عما يسمى بالمعونة ، فهى تضمن للأمريكيين إضعاف الجيش المصرى دائما بالمقارنة بالجيش الإسرائيلى ، أضف إلى ذلك ماهو أخطر ، وهو تدمير الصناعة الحربية المصرية ، فلدى مصر بنية تحتية مميزة للصناعات الحربية ، ولديها خبرات بشرية هائلة ، ولديها كيان بدأ طموحا فى أواسط سبعينيات القرن العشرين ، وهو "الهيئة العربية للتصنيع" ، وكانت فكرتها الجوهرية هى استثمار فوائض مال خليجى مع خبرة بشرية مصرية ، وبهدف تطوير صناعة السلاح العربى ، وقد تعرض ذلك كله للتجريف مع عقد ما يسمى معاهدة السلام ، ومع التزامات المعونة الأمريكية ، وتحول غالب جهد المصانع الحربية المصرية إلى صناعة الثلاجات والغسالات والبوتاجازات ، وكان ذلك تحريف للكلم عن مواضعه الحربية إلى مواضع مدنية ، وهو ما أراده الأمريكيون ، والذين وضعوا الصناعات الحربية المصرية تحت رقابة لصيقة ، ولم يسمحوا بغير صناعات تجميع بسيطة لبعض دباباتهم المتقادمة ، وقد ترافق ذلك

كله مع تجريف الصناعة المدنية الثقيلة ببرامج الخصخصة وروشتات صندوق النقد والبنك الدوليين ، ومع وقف المشروع الفضائى والمشروع النووى المصرى ، وجرى تحويل مصر إلى خرابة ينعق فيها بوم الأمريكان وغراب الإخوان .

ولاحظوا - مع ذلك - أننى لم أذكر الفوائد العينية المباشرة لواشنطن مقابل مبلغ المعونة الذى صار تافها ، فقد جرت أمركة كل مواقف السياسة المصرية من قضايا المنطقة ، وجرت أمركة نخبة موالية فى ميادين السياسة والثقافة والسلاح ، وحصلت واشنطن على تسهيلات عسكرية مباشرة فى الأراضى والمياه والأجواء المصرية ، بينها مثلا - وحسب تقرير لمكتب المحاسبات الأمريكى - السماح بعبور **٣٦** ألفا و **٥٥٣** طلعة جوية لطائرات أمريكية مقاتلة ذاهبة بالدمار إلى أفغانستان والعراق بين عامى **٢٠٠٠** و **٢٠٠٤** .

وما خفى كان أفدح فى معونة المليار مذلة .

"القدس العربى " فى ١٢ من أغسطس ٢٠١٣

يوم نهاية الإخوان

كأنما أراد الله أن يلقيهم فى خزيهم ، وأن يفضح سترهم ، وأن يسقط أساطير خداعهم للناس وكذبهم على الله ورسوله .

نزعوا الأقنعة المزيفة عن وجوههم بأيديهم ، وظهرت حقيقة قيادة الإخوان ، وبان الوجه الإجرامى الشائه ، فلا هى قيادة دينية ، ولا هى قيادة سياسية ، ولا أثر لدعاويها عن الكفاح السلمى ، ولا عن جهادها فى سبيل الله ، فقد حولت منصة كلام فى اعتصام إلى غطاء لمقبرة جثث ، وقادت عصابة إرهاب شيطانى ، وحولت حزب الإخوان إلى وكر للشيطان ، ولم يكن لها من عمل غير تخزين السلاح ، وتدريب جماعات القتل الاحترافى ، وتكديس مليارات المال الحرام ، وانفاقها فى حرق مصر ، ودفع شباب الإخوان إلى المحرقة ، والهروب ساعة المواجهة ، وغسل ذنوب القيادة البائسة بدم شباب تصور أن راية الإخوان هى راية الله ، وضاعت أرواحهم على مذبح قيادة الإخوان العميلة للأمريكان .

كانت القيادة الشيطانية تدرك أنه لا أمل من اعتصام ميدان النهضة أو اعتصام رابعة العدوية ، وتعرف أن نهاية الاعتصام قادمة قادمة ، وأنه لا فرصة لعودة مرسى إلى الكرسى ، فقد سقط مرسى بثورة شعبية لانظير لها فى مطلق التاريخ الإنسانى ، وسقطت الطبعة الثانية للإخوان مع سقوط مرسى ، وهى طبعة مليارديرات البيزنس الممزوجة بتيار التكفير "القطبى" فى رأس القيادة ، ولم يكن للقيادة البائسة إلا أن تخترع دينا غير دين الإسلام ، وأن تزعم ظهور سيدنا جبريل فى اعتصام رابعة العدوية ، أو ظهور محمد مرسى فى صورة إمام يصلى خلفه النبى محمد ﷺ شخصيا ، أو أن يحلف واحد من شيوخهم المخابيل بالطلاق **٣٦٠** مرة رهانا على حتمية عودة مرسى، أو أن يقول شيخ معتوه آخر

على منصة القتل قولا كان أعجب من العجب ، فقد زعم للشباب المعتصمين أنهم سينتصرون يوم ذكرى غزوة بدر الكبرى ، كان ذلك عشية ١٧ رمضان الموافق لذكرى بدر والموافق ٢٦ يوليو ٢٠١٣ ، ولكى يحبك المعتوه كذبته ، ويحولها إلى خبر وحق لا يأتيه الباطل ، فقد قال لهم بالحرف : سيكون ١٧ رمضان يوم الفرقان ، وبعد جمعة الفرقان ، سوف يحدث شيء فى يوم السبت ، ثم يأتى مرسى إلى اعتصام رابعة صباح الأحد ، ولم ينتبه الشباب المضلل المغيب إلى الفرية الكبرى ، فقد مرت الأيام كلها ، ومرت لواحقها دون أن يظهر أثر لمرسى ولا لكرسى ، وبدلا من أن يرجموا الكذاب المعتوه ، راحوا يستمعون إلى وعود لا تأتى أبدا ، بينما كانت القيادة البائسة تعرف أنها تكذب ، وتعد العدة للهروب من الاعتصام قبل اقتحامه أو ساعة الاقتحام ، وتأمر أتباعها بحرق مصر وقتل المصريين فى ساعة الصفر ، وتدبر وقائع يوم الجنون الدامى فى ١٤ أغسطس ٢٠١٣ ، وتلجأ إلى خيار شمشون ، وتنحر أتباعها بدلا من أن تنتحر هى ، وعلى ظن أنها تجد لنفسها مخرجا ، أو أن تحفظ عليها مليارات السحت ، أو أن تنجو بنفسها من عقاب القانون ، بنشر الفوضى ، وإحراق المحاكم وأقسام الشرطة ، وإخلاء سبيل عتاة الإجرام ، وضمهم إلى عصابات القتل التى أوتها وسلحتها ودربتها ، وتعمد حرق ونهب الكنائس بالذات ، وحتى تشعلها فتنة طائفية لا تبقى ولا تذر ، تنهار معها الدولة المصرية ، وينزلق المجتمع المصرى إلى حرب أهلية طاحنة ، ولم يحدث شئ من ذلك إلا فى أوهامهم، ولم يكن له أن يحدث، وأثبتت القيادة البائسة - ربما للمرة الألف - إنها بلا دين وبلا عقل وبلا ذرة وعى ، ولا تعرف شيئا عن طبع مصر ، ولا عن طبائع المصريين ، ولا تفهم معنى الدولة المصرية راسخة الجذور ، والتى لم تنهزم أبدا - حتى فى أشد حالات رخاوتها - أمام عصابات إرهاب مهما بلغت قوتها وصنوف إجرامها .

أصيبت قيادة الإخوان بالعته والخرف والجنون ، تصورت أنها تبنى لنفسها

قصرا ، بينما كانت أقدامها تنزل إلى القبر ، ولم تدرك أبدا أنها ساعة النهاية ، تصورت أنها بالتهديد يمكن أن تخيف أحدا ، وأعلنت من منصة القتل ـ عشية ١٤ أغسطس الدامى ـ ما أسمته قوائم سوداء لمعارضيها وخصومها ، وكانت تلك فى حقيقتها قوائم اغتيالات ، وذكروا فيها اسم العبد لله كاتب السطور ، وكان ذلك مشهدا هزليا بامتياز ، فهم يعرفون ـ إن كانوا مسلمين ـ أن الله خير حافظا وهو أرحم الراحمين ، وأن لا أحد بوسعه أن يتخلف عن ساعته وقدره وأجله ، ولم يكن فى تهديدات قيادة الإخوان ما يثير العجب ، فهم جماعة ضالة مارقة عن دين الإسلام ، وقد تصوروا أن جبريل ملاك الوحى هبط عليهم فى اعتصام رابعة الذى كان ، ولا بأس أن يتصوروا أن عزرائيل ملاك الموت يعمل عند مكتب الإرشاد ، أو أنه يسكن فى أفواههم قبل فوهات بنادقهم الآلية ، تصوروا أن عزرائيل يعمل أجيرا عندهم لا مأمورا من عند الله ، تصوروا أنهم ملاك الموت الذى يحصد أرواح المصريين ، ويجبرهم على السمع والطاعة لقيادة الإخوان ، وكان ذلك جنونا لا يترك مكانا لتدبير ولا لتفكير عاقل ، وقد جربوا جنونهم الصاعق ، وكانت النتيجة على ما نعرف ، فقد أقاموا حجابا لا يزول بينهم وبين الشعب المصرى، وأسالوا بحورا من الدم فصلت بينهم وبين المصريين المسلمين قبل المسيحيين ، لم يدركوا أبدا أن معركتهم لم تعد مع دولة ولا مع جيش ولا مع أجهزة أمن ، وإنما مع الشعب المصرى الذى لفظهم ونبذهم ، ولا يطيق أن يرى وجوههم ، ويعاملهم كما يعامل الغزاة ، وقد جربت مصر فى تاريخها الطويل كل أصناف الغزاة ، ولم ينجح الغزاة أبدا فى قهر روحها ، ولا فى دفعها لقبول أو استسلام نهائى ، وقد حاول الإخوان ـ بغباوة مفرطة ـ أخونة مصر لا تمصير الإخوان ، وتعاملوا مع اسمها الجليل باستخفاف وضيع ، وقال أحدهم مرة: "طظ فى مصر"، قالها فى لحظة استعلاء جنونى ، ولم يدرك أنه يحفر قبره وقبر جماعته بكلمة طائشة ، وكانت مفارقة الأقدار ظاهرة ، فقد كانت اللحظة التى استعلى فيها الإخوان وحكموا مصر ، كانت اللحظة هى ذات اللحظة التى

سقط فيها الإخوان ، فقد تعاملت معهم الوطنية المصرية الكامنة كقوة غزو واحتلال ، تعاملت معهم كورم سرطانى لابد من استئصاله ، وكان ما كان من صحوة الوطنية المصرية والثورة المصرية ، وفى أواسط أكتوبر **٢٠١٢** كتبت مقالا كان عنوانه "سقوط الإخوان فى ميدان التحرير" ، وتماما كما سبق أن كتبت فى أوائل مارس **٢٠٠٧** مقالا بعنوان "سقوط مبارك فى ميدان التحرير" ، ولم يكن فى الأمر مجرد توقع سياسى ، بل كانت النبوءة التى تحقق نفسها ، النبوءة الواثقة بحيوية الشعب المصرى وعظمة الوطنية المصرية ، وفعلها الشعب المصرى فى ثورته العظمى ، التى امتدت لثلاثين شهرا ، بين **٢٥** يناير **٢٠١١** و **٣٠** يونيو **٢٠١٣** ، ورمى الإخوان - كما رمى عائلة مبارك - من نافذة التاريخ إلى مزابله .

وقد أراد الله أن ينهى قصة الإخوان بيد قيادة الإخوان ، فقد زالت فى لحظة الجنون - عنف **١٤** أغسطس - كل الأوهام التى باعوها للناس على مدى الأربعين سنة الأخيرة ، كانت الطبعة الأولى من الإخوان قد فنيت فى الصدام مع ثورة جمال عبد الناصر ، وحاولت الطبعة الثانية - التى تشكلت أواسط السبعينيات من القرن العشرين - إيهام الناس بأنها طلقت العنف ثلاثا ، وأنه لا عودة إلى تواريخ الإرهاب ، وصدق الكثيرون ، ومالوا إلى تبرئة الإخوان من عنف جماعات إرهاب توسلت بالدين فى عقيدى الثمانينيات والتسعينيات ، وبدا الإخوان كأنهم حركة اجتماعية محافظة ، وقبل أن تتكشف للناس سيطرة مليارديرات البيزنس على قيادة الجماعة ، ثم قبل أن تتكشف شبكة العلاقات المستجدة المريبة ، والتى ربطت قيادة الإخوان بالأمريكان ، ومع سقوط مرسى والنذر التى سبقت السقوط ، كشفت قيادة الإخوان عن وجهها الإرهابى القبيح، وسقطت فى الوحل ، وبانت حقيقتها كجماعة إرهاب كاملة الأوصاف ، واستحقت لعنة الله والناس إلى يوم يبعثون .

"صوت الأمة" فى ١٩ من أغسطس٢٠١٣

ظالمون ومظلومون

لم يكتب هذا القلم فى تاريخه إلا ما يعتبره حقا وصدقا ، ودون طلب لرضا سلطة، أو انزلاق إلى نفاق جماعة ، وقد اختلفت ـ ولا أزال أختلف ـ مع قيادة الإخوان إلى يوم يبعثون ، وأحمل هذه القيادة البائسة مسؤولية أساسية عن قتل المئات من شباب الإخوان ، والذين دفعتهم إلى مصادمات مدبرة مع سلطات الأمن فى حوادث دار الحرس الجمهورى والمنصة واعتصامى ميدان النهضة وإشارة رابعة العدوية ، وبما أدى إلى مآس ومجازر دم مفزعة ، لا نبرئ سلطات الأمن منها تماما ، فقد استخدمت القوة المفرطة فى كثير من الأحيان ، وفى سياق غضب شعبى جارف ، يتعامل مع جماعة الإخوان كأنهم "طائفة منبوذة"، ولا يلتفت إلى دواعى الدين والأخلاق والضمير ، ويتساهل فى حرمة الدم التى هى أشد عند الله من حرمة الكعبة المقدسة .

وما من ضمير حى يقبل ـ بالطبع ـ حكم القتل خارج القانون ، لانفرق فى الدم ، لانفرق بين دم شباب الإخوان ودم المسيحيين المصريين ، ولا نفرق بين دم الأهالى ودم الضباط والجنود فى الجيش والشرطة ، وقد سقط المئات من الضباط والجنود فى المعركة مع جماعة الإرهاب اللصيقة بقيادة الإخوان ، ودون أن يبادروا بطلقة رصاص واحدة ، وكما جرى فى مذبحة قسم شرطة كرداسة ، والتى سقط فيها ضباط كبار من الشرطة ، وجرى التمثيل بجثثهم فى انحطاط ووحشية وخسة لا مثيل لها فى التاريخ المصرى ، فكل الدم المصرى حرام ، ومصر ليست ـ ولن تكون أبدا ـ بلدا لحرب أهلية ، والعنف الذى شهدته مصنوع ومفتعل ، ولا يقوم على أساس أخلاقى أو سياسى مقبول ، والإدعاء بالدفاع عن شرعية أو ديمقراطية لا محل له من الإعراب ، فلم تكن قيادة الإخوان أبدا من النوع الذى يحتسب فى خانة السعى للديمقراطية ، ولم تكن

نصيرة لفكرة الثورة فى أى وقت ، والرئيس الإخوانى ـ المعزول ـ محمد مرسى لم تكن له أى شرعية حين سقط ، لم تكن له شرعية الرضا العام وقت أن ذهب إلى قصر الرئاسة ، ثم سقطت عنه شرعية الفوز الانتخابى منذ أن أصدر إعلانه الديكتاتورى المنكود فى ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ ، والذى أعدته له قيادة الإخوان البائسة، ثم وضعت عليه توقيعه ، وحتى تحوله من رئيس كان منتخبا إلى حاكم بأمره ، أو بأمر مكتب الإرشاد ، والذى تصور أن مصر وقعت فريسته ، وإلى عشرات ، أو ربما إلى مئات الأعوام ، وقد استهان هؤلاء بمصر فرمتهم إلى أسفل سافلين ، وفى ثورة شعبية عظمى اتصلت موجاتها المتلاحقة على مدى ثلاثين شهرا ، من ٢٥ يناير ٢٠١١ إلى الثلاثين من يونيو ٢٠١٣ ، وشرعية الثورة فوق كل شرعية مدعاة، وحتى لو كانت شرعية تصويتات انتخابية جرت فى لحظات فوات عقلى ووجدانى عابر ، وقد كانت محنة حكم الإخوان القصيرة العمر فرصة هائلة لتطوير الثورة نفسها ، فقد أزاحت الغشاوات عن الأبصار ، وحولت حزب الإخوان من حزب أكثرية إلى جماعة أقلية ، ونزلت بشعبية الإخوان إلى مستويات عظيمة التدنى، وهو ما قلناه لقيادة الإخوان مرارا وتكرارا، ونصحناهم باللجوء لانتخابات رئاسية مبكرة ، تنهى حكمهم الفاشل بامتياز ، وبطريقة ديمقراطية ونظامية جدا ، ودون أن تريق ما تبقى لهم من ماء الوجوه ، لكنهم عصبوا أعينهم عن رؤية الحقائق الناطقة ، وأخذتهم العزة بالإثم ، وتلبستهم حالة من الإنكار المرضى ، وأصابهم الغرور ، ودهمتهم العجرفة ، وإلى أن جرى ما جرى، وانحازت قيادة الجيش إلى أعظم ثورات التاريخ الإنسانى ، وعزلت مرسى كما خلعت مبارك ، فلم يكن حكم الإخوان ـ ولا أقول حكم مرسى ـ سوى تكرارا باهتا وهزليا لحكم جماعة مبارك ، وهو ما يفسر حرص قيادة الإخوان على رفض المحاكمات الثورية لجماعة مبارك ، وتفضيل ما أسمته بالمحاكمات العادية ، وهى تعرف يقينا أنها ستنتهى إلى تبرئة الرئيس المخلوع ، ربما لأنها كانت تدرك ـ بالغرائز ـ أن تبرئة مبارك ضمانة لتبرئتها هى نفسها فيما بعد ، حين يحل عليها الدور التاريخى، وينتهى "مرسيها" إلى مصير مبارك .

وبعيدًا عن حساب الأخلاق الذى يجرم ويحرم كل دم ، فقد سقطت قيادة الإخوان فى وحل سياسة تحطم كل معنى للأخلاق أو الدين ، فلم تملك شجاعة الاعتراف بالخطأ والعجز والتسليم بالهزيمة ، واستعدت شعبا كشف عوراتها ، استعدت الشعب الذى أرادت أن تحكمه ، فلما استعصى عليها الحكم ، أرادت أن تقتل الشعب ، وحتى لو ضحت بكل شباب جماعة الإخوان فى ميادين الدم ، وواصلت الكذب السياسى والكذب باسم الدين ، وحولت الكذب من عادة إلى عبادة ، ثم أضافت نزعة القتل إلى نزعة الكذب ، وبدا مشهد قيادة الإخوان "شمشونيا" بامتياز ، لكنها بدلا من أن تنتحر هى ، لجأت إلى نحر أتباعها ، وإلى غسل ذنوبها بدم شباب الإخوان ، واستعبدتهم بدعوى السمع والطاعة ، بينما لاسمع ولا طاعة تجوز لغير الله ورسوله ، ولا طاعة فى معصية الله ، وقد انطوى خطاب قيادة الإخوان فوق منصة رابعة العدوية على معاصٍ وآثام عظيمة ، وعلى فساد ظاهر خارج عن أصول الاعتقاد الإسلامى ، خذ عندك ـ مثلا ـ ما أشاعوه عن ظهور سيدنا جبريل فى اعتصام رابعة العدوية ، بينما يعرف أبسط المسلمين ثقافة أن سيدنا جبريل هو ملاك الوحى ، وأنه لا وحى ينزل من السماء بعد الوحى الذى حمله جبريل للنبى محمد خاتم المرسلين ، وخذ عندك ـ مثلا ـ دعوى أن محمد مرسى كان إماما فى صلاة حضرها من خلفه النبى محمد ﷺ شخصيا ، ولم تخجل قيادة الإخوان من سوق التخاريف وروايات التجديف ، فقد أرادت أن توهم شباب الإخوان بأنهم يجاهدون فى سبيل الله ، بينما قيادة الإخوان تصد عن سبيل الله ، وتستنفر شبابها فى سبيل مرسى والكرسى ، وهى تعرف يقينا أنه لا عودة لمرسى، ولا عودة للإخوان إلى الكرسى بأى سبيل شعبى أو ديمقراطى ، وكل ما أرادته هو افتعال صورة الضحية ، ودفع الشباب إلى المقتله ، واصطناع مظلومية تتسول بها عطف القطاع الأوسع من المصريين المعرض عن الإخوان ، كانت القصة كلها مدبرة ، ولا أثر فيها لغضب عفوى أو تلقائى ، وأرادت منها قيادة الإخوان أن تحمى رأسها ، وأن تنجو من غضب قواعد الإخوان المصدومة بالفشل المذهل ، أرادت قيادة الإخوان أن تستدير بغضب قواعد الإخوان المنقادة

إلى عنوان آخر ، وأن تحرق البلد وتقتل الناس عوضا عن فشلها فى حكمهم ، وهنا ظهر الوجه المخفى لقيادة الإخوان ، والذى أخفته بتلال من "المكياج" الدينى والسياسى ، ظهر الوجه الإرهابى على حقيقته بغير الرتوش ، واعترف أحد قيادييها ـ من فوق منصة رابعة العدوية ـ بروابط العروة الوثقى بين الإخوان وجماعات الإرهاب فى شرق سيناء، ووضعت القيادة البائسة خطة الانتحار "الشمشونى" قيد التنفيذ ، وجعلت ساعة الصفر فى توقيت فض الاعتصام المسلح ، ففى ذات اللحظة ، وبالدقيقة والثانية ، انطلقت عناصر التنظيم السرى المسلح تدمر وتحرق وتقتل ، وبنمط بدا متكررا بالحرف فى طول البلد وعرضه ، ودون شذوذ عشوائى عن خطوط بدت محددة بدقة ، وشملت ـ على ما نعلم ـ قتلا عشوائيا لكل من يصادف فى الطرقات ، وحرق لأقسام الشرطة ودووايـن المحافظات ومجالس المدن ، وتدميرا وحشيا للكنائس والمتاحف والمكتبات العامة، كان تصور قيادة الإخوان أنها تنفذ عصيانا مسلحا أو انقلابا مسلحا ، وأنها تشيع الفوضى ، وتستولى على السلطة ، وبذات خطة الانقلاب التى جربتها "الجماعة الإسلامية" قبل أكثر من ثلاثين سنة ، حين اغتالت السادات على منصة العرض العسكرى ، ثم ذهبت لاقتحام مقار الشرطة وقتل الضباط والجنود ، وقد فشلت الخطة الساذجة وقتها ، وتماما كما فشلت خطة الإخوان المطورة هذه المرة ، فليس بوسع أى جماعة أن تناطح الدولة المصرية باختيار اللجوء إلى العنف.

وباختصار ، فقد ظلمت قيادة الإخوان أهلها ، أشعلتها نارا تحرق شباب الإخوان قبل غيرهم ، وتعزلهم عن الشعب الذى صار يخافهم وينبذهم ، ويتساهل فى دمهم، وقد آن لشباب الإخوان المظلومين أن يعرفوا حقيقة الظالمين، فليست قوة السلطات المفرطة هى وحدها التى تظلم ، بل الظالم الأصلى اسمه "الغباوة المفرطة" لقيادة الإخوان، واللهم قد بلغت، فاللهم فاشهد .

"صوت الأمة " فى ٢٦ من أغسطس٢٠١٣.

النظام "الفردى" خيانة للثورة

فى ديمقراطيات مستقرة ، قد لاتكون مناقشات النظام الانتخابى على هذا القدر من الإلحاح والأهمية ، فثمة ديمقراطيات تأخذ بنظام الانتخاب الفردى ، وديمقراطيات أخرى تأخذ بنظام القوائم ، وثالثة تأخذ بنظم مختلطة ، لكن الأمر فى مصر الراهنة يبدو مختلفا جدا ، فالاختيار بين النظام الفردى ونظام القوائم أقرب إلى مسائل حق تقرير المصير .

فلم تعد القصة مصريا فى نزاهة إجراءات التصويت الانتخابى ، وقد جرت انتخابات ما بعد الموجة الثورية الأولى - فى **٢٥** يناير **٢٠١١** - بدرجة نزاهة معقولة ، وانتهت إلى تفوق بدا كاسحا لجماعات اليمين الدينى ، وفى قلبها جماعة الإخوان ، وكانت الأسباب ظاهرة ، فقد لعبت الدعاية الدينية المكثفة دورها فى تزوير إرادة التصويت قبل الوصول لمحطة نزاهة الإجراءات ، ثم أن مزاج الرأى العام الخارج لتوه من قبو مبارك كان مؤثرا جدا ، فقد سادت الرأى العام وقتها رغبة عارمة فى تجريب الحكم "الإسلامى" لجماعات اليمين الدينى ، وقبل أن يفاجأ الرأى العام نفسه بالفشل المذهل لحكم الإخوان ، وهو ما أعاد الغضب السياسى والاجتماعى هادرا إلى أسفلت الشوارع ، وتوالت الموجات الثورية وصولا إلى ذروتها فى **٣٠** يونيو **٢٠١٣** ، والتى أسقطت الحكم البائس بقوة عشرات الملايين من الناس ، وفى سياق من التدنى غير المسبوق فى شعبية الإخوان وسواهم من جماعات اليمين الدينى ، وبدا الميل ظاهرا مطردا إلى نزع "أخونة المجتمع" قبل أن ينتهى إلى خلع "أخونة" الدولة ، وعلى نحو ما جرى فى انتخابات الطلاب والنقابات المهنية ، ودعك من النقابات العمالية ، فليس فيها وجود يذكر للإخوان من الأصل ، والمعنى ظاهر، فالأصل فى نتائج الانتخابات

هو مزاج الرأى العام ، وقد يكون للنظام الانتخابى دور مؤثر بحسب دقته فى قياس الرأى العام ، ويكاد لايوجد خلاف على أفضلية نظام القوائم فى قياس التحولات بمزاج الرأى العام ، فانتخابات القوائم سياسية تماما ، بينما انتخابات النظام الفردى تبدو أميل إلى نزع السياسة ، وتغليب عوامل ومؤثرات أخرى ، والتجربة الفعلية أثبتت فساد وجهة نظر الذين يروجون الآن لنظام الانتخابات الفردية ، وبعضهم - للأسف - من ذوى النزعة الثورية ، ويتصورون أن الانتخابات الفردية أفضل ، وبدعوى أنها قد تقلص من نفوذ الإخوان الانتخابى ، وتنتهى إلى نتائج أفضل لجماعات ثورية ، وربما لا يوجد ما هو أبأس من هذه الطريقة فى التفكير ، فقد وقع أصحابها أسرى للوهم المجهول ، وربطوا بطريقة عشوائية بين فوز الإخوان السابق ووجود نظام القوائم بنسبة الثلثين ، وتصوروا أن نظام القوائم هو اللعنة التى لابد من تجنبها ، ولم يقرؤوا النتائج بطريقة صحيحة ، فقد عكست أولوية مزاج الرأى العام وقتها ، وكان القياس أدق بنظام القوائم ، بينما كسب الإخوان على المقاعد الفردية بنسبة تقترب من ضعف الكسب بنظام القوائم ، والأرقام هنا تتكلم ، وتنطق بما جرى ، فقد كان العدد الكلى لعضوية البرلمان السابق **٤٩٨** مقعدا ، وجرت الانتخابات بنظام القوائم على **٣٣٢** مقعدا، حصل منها الإخوان على **١٢٧** مقعدا فقط ، أى بنسبة **٣٩**٪ ، فيما كان الوضع مختلفا بشدة على المقاعد الفردية ، وكان عددها الإجمالى **١٦٦** مقعدا ، حصل منها الإخوان على **١٠٨** مقاعد ، أى بنسبة **٦٥**٪ ، وكان الفوز الكاسح على المقاعد الفردية هو ما جعل الإخوان وقتها حزبا للأكثرية البرلمانية ، وبنسبة قاربت نصف إجمالى مقاعد البرلمان السابق ، وعلى العكس تماما مما يعتقد ذوى التفكير البائس ، فليس من مصلحة فى نظام الانتخابات الفردية لغير فريقين من أعداء الثورة ، ليس من مصلحة فى النظام اللعين سوى للفلول ، وإن كان المرجح أن يستفيد فلول جماعة مبارك أكثر من فلول جماعة الإخوان هذه المرة، والسبب ظاهر فى "البؤس الشعبى" الذى تعانيه جماعة الإخوان وأخواتها بعد الموجة

الثورية الثالثة فى ٣٠ يونيو ٢٠١٣ .

العودة ـ إذن ـ لنظام الانتخابات الفردى ردة كاملة عن الثورة ، وتعيدنا بالضبط إلى نظام المخلوع مبارك، وتستنسخ برلمانا قريب الشبه من برلمانات عهد المخلوع ، وحيث يختفى حس السياسة، وتسود لغة التواطؤ فى المصالح الشخصية ، وقد يقال لك: إن تزوير إجراءات التصويت على طريقة ما قبل الثورة غير ممكن هذه المرة ، وهذا صحيح إلى حد كبير ، لكن الصحيح ـ أيضا ـ أن نظام الانتخابات الفردية يزور إرادة التصويت، ويضلل الناخب عن حقيقة السياسة التى يصوت لها ، ولا يعكس أبدا طبيعة التحولات الثورية الجارية فى وعى الرأى العام ، ويعيد نظام الرشاوى الانتخابية إلى النشاط مجددا ، وهو ما يعنى أن البرلمان المقبل قد يكون محجوزا للأغنياء ، وسواء كانوا تنظيما غنيا بملياراته المريبة كجماعة الإخوان ، أو طبقة غنية بملياراتها المسروقة كجماعة مبارك ، وإن كانت الساحة مفتوحة أكثر هذه المرة لجماعة مبارك التى لم تعزل سياسيا ، وبالذات مع دعم العائلات الأكبر والأغنى فى مناطق الريف والصعيد، أضف إلى ذلك ما تعلمه عن سوءات نظام الانتخاب الفردى ، فهو يهدر أغلب أصوات الناخبين ، ويتعامل معها كأنها لم تكن ، فالفائز بالمقعد الفردى من الجولة الأولى لا يلزمه سوى الحصول على صوت زائد عن نصف عدد المصوتين ، ثم يجرى رمى النصف الآخر فى أقرب سلة مهملات ، والفائز بالمقعد الفردى من الجولة الثانية قد لا يلزمه سوى الحصول على عشر أصوات الناخبين ، خاصة أن الإقبال على التصويت فى الجولة الثانية يكون أضعف بكثير ، فاغلب المرشحين الكثر يكونون قد خرجوا من الساحة ، وخرجت معهم الأصوات المتحمسة لتأييدهم ، وهو ما يعنى إعداما مدنيا لأغلب أصوات الناخبين ، وتكوين برلمان لا يمثل ـ حتى من الناحية الإجرائية ـ سوى شريحة محدودة جدا من الناس ، بينما يناط به حق وواجب وميزة التشريع والرقابة نيابة عن كل الناس ، وفى حالة مصر الراهنة ، سوف تكون هذه الشريحة المحدودة المحظوظة هى الشريحة

المضادة للثورة بامتياز ، وهذا مانعنيه بقولنا أن نظام الانتخاب الفردى خيانة للثورة ، والقول عندنا ظاهر ومباشر ، فكل مايزور إرادة الناس ، أو يتحايل عليها ، أو يغيب مزاج الرأى العام بأوسع طبقاته وشرائحه، كل ما يؤدى إلى ذلك يتنافى مع منطق الثورة ، ويواصل سيرة الغدر بها، خاصة أن الثورة المصرية من طراز خاص جدًا ، فهى ثورة تقوم ، لكنها لاتحكم مباشرة ، وما من وسيلة لأن تحكم سوى بالطريق الانتخابى ، وبتكوين برلمان وانتخاب رئيس من مزاج ثورى ، وهو مالا يمكن التقدم إلى تحقيقه برلمانيا سوى بنظام القوائم النسبية المفتوحة غير المشروطة ، والتى تكفل المساواة التامة فى حق الترشح ، ويتاح فيها حق تكوين القوائم للأحزاب والجماعات والمستقلين على حد سواء ، وتكون القوائم كاملة أو ناقصة بحسب أحوال صناعها ، وتتخذ فيها كل قائمة اسما وشعارا ورمزا للتيسير على الناخبين البسطاء والأميين ، ويكون التصويت فيها على أساس سياسى ، وتحتفظ لكل صوت انتخابى بأثره المباشر فى تكوين البرلمان ، فنظام القوائم لايهدر الأصوات على طريقة النظام الفردى، وهذه ميزة حاسمة، ثم أنه يخفف إلى أبعد حد من التأثير السلبى المتضخم لنفوذ المال والبلطجة والعائلات فى النظام الفردى، والأهم بكثير أن نظام القوائم يفتح الطريق لتكوين برلمان الوعى الجديد ، ويتيح للشباب والنساء فرصا هائلة لا تتاح بالبداهة فى النظام الفردى ، والثورة المصرية ـ فى ملمحها الخاص جدا ـ هى ثورة الشباب والنساء ، وهى ثورة إزاحة النخب القديمة المريضة المتواطئة ، والتى يراد إحياء دورها بنظام الانتخاب الفردى ، وتوفير فرصة "شرعية انتخابية" موهومة تتآمر على الثورة باسم الثورة ، وتماما كما فعل الإخوان من قبل، فانتبهوا أيها الثوريون الآن ، وقبل أن يفوت الأوان .

"القدس العربى " فى ٢ من سبتمبر٢٠١٣

تقرير مصير الإخوان

لا أحد ينكر وجود تيار قوى غالب فى المجتمع المصرى الآن يرفض وجود جماعة الإخوان من أصله ، ويسعى ـ قبل فصائل السياسة ـ لإقصاء الإخوان واستئصال وجودهم السياسى ، والمثير أن قيادة الإخوان البائسة تعمل دون أن تدرى لخدمة هدف الاستئصال نفسه .

صحيح أن قيادة الإخوان ليست بعافية هذه الأيام ، وأن كثيرا من أعضائها غابوا وراء أسوار السجون ، وأن حملات القبض تتواتر تباعا، وتهدف إلى كسر الحلقة الوسطى من كادر الجماعة ، وترك الأطراف والقواعد تتصرف عشوائيا ، وهو ما بدت آثاره ظاهرة فى التواضع المتزايد لحشود المظاهرات والجمعات الأخيرة ، وإلى حد تحولها إلى مجال للتندر على خيبة جماعة الإخوان ، والتى اشتهرت فيما مضى بطاقتها التنظيمية والمالية الهائلة ، ومقدرتها المميزة على تنظيم حشود مليونية الطابع ، لكن جغرافيا المظاهرات التى تنحسر بشدة ، وتواضع أعداد المشاركين ، والضعف الخلقى لحلفاء الإخوان ، والنفور الشعبى المتزايد ، كل ذلك مما يخلق بيئة مناسبة لازدهار أفكار استئصال الإخوان ، ومعاملتهم كطائفة منبوذة ، وإلى حد انتشار أغنيات عنصرية ، تصور الإخوان كشعب ودين آخر ، وكأنهم ليسوا من الشعب المصرى ، ولا من أتباع دين الإسلام ، وقد لا يمكن إغفال دور الإعلام المحرض على الإخوان ، لكن قيادة الإخوان نفسها تلعب دورا مغذيا لحملة التحريض ، فلم تنتقل بعد من حالة الصدمة إلى حالة الإفاقة واسترداد الوعى ، ودخلت فى وضع التخبط والتخشب ، صحيح أن تنظيم الإخوان الداخلى على قدر هائل من المرونة ، وأن كل قيادة أصلية لها ثلاثة من القادة الاحتياطيين ، وأن تزايد أعداد المغيبين وراء الأسوار لا يوقف عمل

التنظيم، فثمة قيادة احتياطية جاهزة ، وهى تعمل بصورة جماعية وقطاعية الآن ، لكن هذه القيادة الاحتياطية الميدانية ليست مفوضة على ما يبدو بالتصرف السياسى ، وتنتظر أمرا لم يصدر بعد من مرشد له السمع والطاعة ، وسواء كان من المرشد الرسمى محمد بديع المحتجز فى السجن ، أو من المرشد الاحتياطى محمود عزت الهارب المطارد ، أو من المرشد السرى القابع فى مكتب لندن ، والذى يشغل موقع الأمين العام لتنظيم الإخوان الدولى ، وحيث تتقاطع مصالح دول وأجهزة مخابرات كبرى ، وتتدفق الأموال بلا حساب ، وبهدف وحيد هو إرباك الوضع فى مصر ، ودعم جماعات الإرهاب شرق سيناء ، والتواصل مع مجموعات إخوانية سرية مسلحة فى القاهرة وعواصم الوجهين القبلى والبحرى ، والمحصلة : عنف متفرق لايهز بدن الدولة المصرية الضخمة الراسخة ، بل يبرر لها حق التشدد فى إجراءات الطوارئ، ويحاصر جهد النجدة الحقوقية لمحبوسى الإخوان ، ويقلص إلى أدنى حد من بقية تعاطف مع مظلومية الإخوان ، أو ضد حالات استخدام القوة المفرطة من قبل السلطات ، فلا أحد عاقل يبرئ "القوة المفرطة" من مسؤولية جنائية مباشرة عن دم ضحايا الإخوان ، لكن "الغباوة المفرطة" لقيادة الإخوان مسؤولة هى أيضا عن دم شباب الإخوان ، ولا يخلو الأمر من مصلحة قصيرة النظر لقيادة الإخوان البائسة ، فهى لا تريد الاعتراف بخطاياها وذنوبها ، وتريد أن تغسل ذنوبها بدم شباب الإخوان ، وإشغال الشباب بتنظيم مظاهرات يومية صغيرة لا جدوى منها، وحتى لا يلتفتوا إلى محاسبة القيادة البائسة التى أوردتهم إلى هاوية التهلكة ، ولا تريد لهم أن يفيقوا إلى أمرهم ، ولا أن يحفظوا ما تبقى من أمل فى تجديد التنظيم الإخوانى ، فهؤلاء الشباب أسرى فى سجن قيادة لا تحسن غير الوضوء والصلاة وتلاوة أوراد الصباح والمساء ، فيما يبدو خيالها السياسى والتاريخى منعدما ، وتبدو تقديراتها للموقف غاية فى الضلال ، فلا تزال تتحدث عن عودة مرسى وعودة الإخوان للحكم ، رغم أن عودة مرسى تشبه عشم إبليس فى الجنة ، ورغم أن عودة

الإخوان للحكم صارت مستحيلة ، وبأى طريق كان ، وسواء كان بطريق "العصيان المسلح" الذى جربوه وفشلوا يوم فض اعتصامى النهضة ورابعة العدوية ، أو بطريق "العصيان الشعبى" الذى جربوه حتى تآكلت مظاهراتهم ، أو بطريق الفوز الانتخابى الذى كان ولن يعود ، فقد انهارت أسهم الإخوان فى بورصة الرأى العام المصرى ، والأسوأ : أن مجرد وجود حزب معترف به للإخوان صار محل تساؤل وشك عميق .

وبعيدًا عن خطايا قيادة الإخوان التى لا برؤ منها ، فإن مصير الإخوان يبدو مرتبطا بعوامل كثيرة ، لعل أهمها يكمن فى الوضع الداخلى لتنظيم الإخوان ، فالإخوان بحاجة إلى ثورة داخلية كبرى ، وتلك مهمة غاية فى الصعوبة ، فقد ضاع جهد **٨٥** سنة من عمر أجيال الإخوان خلال سنة واحدة حكموا فيها مصر، وتبدت العورات مكشوفة للعيان ، وظهر أن الإخوان مجرد خزان بشرى هائل، ولكن بلا كفاءات ولا عقليات تلفت النظر ، فليس فى تاريخ الإخوان الطويل مفكر واحد باستثناء سيد قطب صاحب نظرية التكفير والمجتمع الجاهلى، والذى توارى ألقه الأول مع فناء طبعة الإخوان الأولى سياسيا فى جولة الصدام مع عبد الناصر ، ثم آلت القيادة ـ فى طبعة الإخوان الثانية ـ إلى نفر من أتباع قطب ضيقى الأفق باهتى الشخوص ، وبلا مقدرة نقدية على التجديد والتخليق ، وكان كل همهم مجرد السيطرة على إمبراطورية اجتماعية للإخوان ، واستنساخ عقليات مقولبة فى مكتب الإرشاد ومجلس الشورى والمكاتب الإدارية، وطرد كل شخص تظهر عليه أمارات التفكير المستقل أو التجديدى ، وكما جرى مع القيادى عبد المنعم أبو الفتوح صاحب الدور الأكبر فى تأسيس الطبعة الثانية للإخوان ، ولم يسمح "الحرس الحديدى" بنفوذ متضخم سوى للمليارديرات وعائلات ثراء تجارى كخيرت الشاطر وحسن مالك وآل الحداد ، وكان لهذه السبيكة من فقر وتصحر التفكير مع الثراء المالى أثرها المدمر ، وخصوصا مع سيادة مبدأ السمع والطاعة ، فانتهت الجماعة إلى وضع عظيم

البؤس ، انتهت إلى جسد ديناصور بعقل عصفور ، وبدت الفجيعة كاسحة حين حكمت ، فقد حكمت بالشهوة لا بالحكمة ، وتعاملت مع الحكم كأنه فرصة إعارة لبلد خليجى غنى ، حكمت بمنطق الإعارة والإغارة على مفاتيح المال والسلطة ، وأصيبت بتخمة قتلت شعبيتها الاجتماعية ، وسهلت إزاحتها المبكرة عن الحكم ، وحين وقعت الواقعة ، فلم يفكر أحد من قادة الإخوان فى الدرس والعظة والعبرة ، فلم يتعودوا أن يفكروا لأنفسهم ، بل تعودوا على تلقى الأوامر والتعليمات ، ولم يكن لديهم من حل غير الدخول فى حالة نفسية مرضية من إنكار الواقع ، والإندفاع إلى صدام قد يفنى الجماعة نفسها ، والتعويل على تدخل أمريكى لإنقاذ الجماعة ، وهو ما يفاقم حالة الغضب الشعبى من الإخوان ، فأغلب المصريين الآن بين واحد من شعورين إزاء الإخوان ، فإما أنهم يكرهون الإخوان أو يخافونهم ، وإلى حد تحولت معه فكرة "شيطنة الإخوان" إلى وباء شعورى كاسح ، وما من وسيلة لإيقاف التدهور سوى بظهور قيادة إخوانية متمردة ذات اعتبار ، تقرر إزاحة القيادة المتكلسة إلى متاحف التاريخ ، وتلهم شباب الإخوان فى القواعد بأمل جديد ، وبطبعة جديدة للإخوان تصالحهم مع المجتمع المصرى ، قيادة تطلق ثلاثة أوهام "أخونة مصر" ، وتقوم على "تمصير الإخوان" فكرا وسلوكا ، وقد يبدو ظهور هذه القيادة مما لا يرجح حدوثه ، لكن الأمل لم يخب تماما بعد ، فلا بد من تفكير جديد يقاوم نزعة "استئصال الإخوان" السارية فى المجتمع ، ويتبرأ من أعمال العنف والإرهاب ، ويسقط من حسابه كل من تثبت عليه تهمة جنائية ، ويطلب الإنصاف لشهداء راحوا ضحية "قوة مفرطة" من السلطة و"غباوة مفرطة" من القيادة الإخوانية البائسة ، فلا تزر وازرة وزر أخرى ، والدم المصرى كله حرام ، ولا تفرقة تصح بين دم شباب الإخوان ودم شهداء الجيش والشرطة والمسيحيين المصريين ، وصفحة العنف يجب أن تطوى كلها، فلن يكسب الإخوان بالعنف ما فقدوه بالسياسة ، بل أن العنف ـ بالذات ـ قد يطوى صفحة الإخوان كلها ، وعنصر الوقت هنا حاسم

لنجاح أى مبادرة ، فالذى لا يفهم ماضيه يكتب عليه أن يكرر مآسيه ، وأن يعيشها إلى الأبد ، وكما يصح القول فى حق الإخوان ، فإنه يصح بالدرجة نفسها فى حق المجتمع والدولة ، فالاستئصال والمطاردات الأمنية لن تفيد ، وقد جرى تجريبها فى أيام المخلوع مبارك ، ودون أن تؤدى سوى إلى تضخم ظاهرة الإخوان، وهو مالا تصح العودة إليه ، تماما كما لا تصح العودة إلى "سبهللة" وفوضى سياسية ودعوية سادت عبر العامين الأخيرين ، فالدعوة الدينية كلها يجب أن تكون تحت قيادة الأزهر مع ضمان استقلاله ، وأن يحظر على الدعاة أى إنضمام للأحزاب السياسية، وتماما كوضع القضاة ورجال الجيش والشرطة ، وأن يجرى إنهاء بدعة الجماعات الدعوية أو المستترة بالدعوة كجماعة الإخوان ، وأن يترك للمواطنين الإخوان - كما سواهم - حق إنشاء أحزاب لا تقوم على أساس دينى ، ولا ترفع شعارات احتكار الإسلام ، فالإسلام فى مصر قضية مجتمع وليس دعوى لحزب ولا بضاعة محجوزة لجماعة.

"القدس العربى " فى ٩ من سبتمبر٢٠١٣

عن الدستور والأحزاب الدينية

القصة أشبه بمطاردة قطة سوداء فى غرفة مظلمة ، فالأحزاب والقوى المدنية والديمقراطية تصر على حظر الأحزاب الدينية ، وعلى أن يكون الحظر ساريا بنص قطعي فى دستور مصر الجديدة ، بينها تنكر أحزاب الإخوان والنور ـ وسواها ـ وصف الأحزاب الدينية ، وتقول أنها لا تقوم على أساس دينى ، وتفضل وصف نفسها بالأحزاب ذات المرجعية الإسلامية ، وتقول أن وجودها متسق مع الدستور الذى يعلى مكانة الشريعة فى نص حاكم يحظى بالإجماع الوطنى .

وقد زاد الالتباس مع نصوص هجينة جرى إقحامها فى الدستور المعطل ، والذى يجرى تعديله جذريا الآن ، وإلى حد يقارب معنى إنشاء دستور جديد ، فلم يكتف الدستور المعطل بإيراد النص المجمع عليه وطنيا ، والذى يؤكد بالحرف أن "الإسلام دين الدولة . واللغة العربية لغتها الرسمية . ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع"، وهو نص استقرت صياغته مع التعذيلات المتتابعة لدستور ١٩٧١ ، ولم يخل دستور مصرى قبلها من نص يقرر أن "الإسلام دين الدولة" ، ولن يخلو الدستور الذى يعد الآن من النص الموسع الذى يعترف بأولوية الشريعة فى مصادر التشريع ، وليس هناك حزب واحد فى مصر ، ولا شخصية عامة ذات اعتبار ، ليس من حزب مصرى واحد يصح أن يوصف بالعلمانية على الطريقة الغربية ، وليس هناك من أحد يعارض أو يراجع النص الشهير باسم "المادة الثانية" ، فالصيغة جامعة مانعة ، ولا تتطلب إضافة حرف واحد ، وسوف تتم العودة إليها بغير تزيد ولا تحريف ، ومع حذف المواد المرتبكة المضللة دينيا ، والتى حاولت افتعال "سلطة دينية" لمؤسسات أو مذاهب

بعينها ، فقد جرى تزوير صورة الأزهر فى الدستور المعطل ، وافتعال سلطة رقابة للأزهر على مبدأ العمل بالشريعة الإسلامية ، وكأن للأزهر سلطة فوق سلطة البرلمان فى التشريع ، ونصوص الدستور توجه فى العادة إلى المشرع الذى هو البرلمان ، والاحتكام إلى مخالفتها من عدمه محصور بدور المحكمة الدستورية العليا ، ومن حق البرلمان - كما من حق المحكمة - أن تستعين برأى الأزهر كجامعة إسلامية عظمى ، وليس أن يحل الأزهر محل البرلمان أو المحكمة ، فالدولة الدستورية الديمقراطية تنقاد إلى القانون لا إلى الفتاوى ، وليس لأحد - فردا كان أو مؤسسة - أن يتحول إلى سلطة دينية فى الإسلام ، وهو الدين العظيم الذى ينكر ابتداء مفهوم الدولة الدينية ، ويخلو من الوساطة والكهانة ورجال الدين ، ففى الإسلام علماء وفقهاء ، وليس رجال دين ، ولا سلطة لرجال الدين ، ومفهوم الشريعة الإسلامية ليس خافيا على أحد يعقل ، ومبادئ الشريعة محكومة بالنص الدينى المباشر الذى لايحتمل تأويلا ، ومواردها هى القطعيات لا الظنيات ، هى الآيات قطعية الدلالة تشريعية الطابع فى القرآن الكريم ، وجملتها مائتى آية فقط من ستة آلاف آية هى مجموع القرآن، وتضاف إليها أحاديث النبى - صلى الله عليه وسلم - قطعية الورود قطعية الدلالة ، وباكتمال القرآن الكريم انقطع الوحى الإلهى ، وبوفاة النبى ﷺ توقفت الأحاديث ، وتشكلت دائرة "الشمول الإلزامى" فى الإسلام ، وهى تضم معانى الاعتقاد والعبادات والمعاملات بحدودها الشرعية ، وفى مقابل المعنى المحدد لدائرة الشمول الإلزامى ، تكونت فى التاريخ الإسلامى دائرة تتسع مع الزمن أسميها "دائرة الشمول التوجيهى" ، وهى أقرب إلى معنى حضارى وثقافى يعطى الأولوية لقيم العدالة والتوحيد والعلم والمساواة ، وهى دائرة اجتهاد إنسانى محض محكوم بقيم عامة ، يختلف فى صياغتها الناس - من المسلمين وغيرهم - إلى يوم يبعثون ، وفيها معنى الخلاف فى الدنيا لا فى الدين، وتأسيا بقول الرسول الأكرم "ما كان من أمر دينكم فإلى ، وما كان من أمر دنياكم فأنتم أعلم به"، وفى

صور الخلاف الميسر مذاهب وفرق وأحزاب فيها الفقه وفيها السياسة ، فالشريعة مقدسة ، والفقه ليس كذلك ، والمذاهب من عمل البشر لا من عمل الله ورسوله ، وهنا يبرز شذوذ المادة (٢١٩) فى الدستور المعطل ، فهى تتحدث عن مذاهب بعينها ، وتضيف معنى الفقه إلى معنى الشريعة الملزمة ، وهذا ضلال دينى قبل أن يكون خبلا دستوريا ، وأريد به افتعال سلطة دينية لجماعات بعينها ، بينما الإسلام - فى مجراه الصافى - لايعترف بسلطة دينية لأحد سوى الله ورسوله ، لا يعترف بولاية الفقيه على النمط الإيرانى ، ولا بولاية المرشد على النمط الإخوانى ، ولا بولاية الشيخ على طريقة السلفيين الوهابيين ، فهذه كلها أفكار ضالة بعيدة عن المزاج المصرى المتفوق فى فهم الإسلام ، وأقرب إلى مرجعيات شاذة يسميها الإخوان والسلفيون زورا باسم "المرجعية الإسلامية" ، ويريدون بها "خصخصة الإسلام"، وجعله "بضاعة مخصوصة" يبيعونها للناس عوضا عن فقرهم الخلقى العقلى والدينى والفكرى والسياسى .

والمعنى : أن تعبير "المرجعية الإسلامية" يحتاج إلى تأمل وإلى فحص ، ولا يصح التسليم به على التباس وغموض واحتمال للتأويل ، فإذا كان المقصود هو الالتزام بالدستور الذى يعلى مكانة الشريعة فى المادة الثانية ، إذا كان المقصود كذلك ، فإن كل الأحزاب - يسارها ويمينها - تلتزم بمرجعية الدستور ، ولا يصبح من معنى لوجود حزب يميز نفسه دون غيره بالتزام ما يسميه بالمرجعية الإسلامية ، فالإسلام قضية مجتمع فى مصر ، وليس قضية مخصوصة لحزب أو جماعة ، والأصل هو استقلال السياسة - فيما لم يرد فيه نص - عن الشريعة ، والأحزاب الموصوفة بذات "المرجعية الإسلامية" هى مجرد أحزاب يمينية محافظة ، وبعضها أحزاب إرهابية بامتياز ، وهى تلد بعضها من بعض على طريقة "الباب الدوار" ، ولا معنى هنا لخداع أو تضليل أو "سبهللة" ، فلا شيء فى مصر يصح وصفه دون غيره بالتيار الإسلامى ، ولا بالأحزاب الإسلامية ، فرب العزة يقول "هو سماكم المسلمين" لا الإسلاميين ، والمجتمع المصرى

مجتمع مسلمين ، فالإسلام هو الدين الغالب فى مصر ، ثم أن الإسلام هو المصدر الرئيسى تاريخيا للثقافة الوطنية الجامعة ، كان مكرم عبيد ، وهو أشهر سياسى مصرى مسيحى ، كان مكرم يقول: "أنا مسيحى دينا . مسلم وطنا"، وهو التقليد الوطنى الذى يجعل كنائس مصر كلها توافق تلقائيا على نص "المادة الثانية" دون نقصان لحرف أو إخلال بمعنى .

إذن أين الخلل والعطب ؟ الخلل - بالتأكيد - ليس فى مكانة الشريعة بالدستور ، فهذه قضية إجماع وطنى ، لكن العطب فى مكان آخر ، ليس فى التسليم بدور دنيوى وتشريعى لأصل الدين ، بل فى خلط الدعوة للدين بأحزاب السياسة ، وعلى النحو الذى يقال لك معه ، أن حزب الحرية والعدالة هو الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين الدينية ، أو أن حزب النور هو الذراع السياسية للدعوة السلفية الدينية ، أو أن حزب البناء والتنمية هو الذراع السياسية للجماعة الإسلامية الدينية ، أى أن يقال لك أنك بصدد أحزاب سياسية ، وتتبع فى الوقت نفسه جماعات مشايخ دينية ، وهو الوضع الشاذ الذى قد يصح أن ينتبه إليه صناع الدستور الجديد ، فمن حق الكافة أن ينشؤوا أحزابا ، لكن ليس من حق أحد أن يحتكر لنفسه دون غيره صفة الدين، ولا من حق أحد أن ينشئ أحزابا على أساس دينى ، ولا أن يروج لبضاعته السياسية بشعارات دينية ، ولا أن يستخدم المساجد أو الكنائس كمنابر دعاية سياسية ، ولا كأماكن لممارسة حقوق مدنية كالاعتصام أو التظاهر ، وهو ما يلزم معه حظر بدعة أحزاب الأذرع والأرجل لجماعات دينية غامضة فى مصادر تمويلها العابرة للحدود ، والأهم : أن يجرى حظر بدعة الجماعات الدعوية أو الجماعات المستترة بالدعوة ، والتى بنت لنفسها إمبراطوريات خاصة ، واستخلصت لنفسها مئات المساجد وآلاف الزوايا ، ونشرت فيهما صحراويا سقيما للإسلام ، يؤدى إلى التكفير المقنع أو التكفير الصريح ، ثم ينتقل من معنى التكفير المرذول إلى حوادث التفجير الإرهابى ، وكسر الحلقة اللعينة المفزعة يلزم معه إنهاء بدعة

الجماعات المستترة بالدعوة، وإعادة تنظيم الدعوة بصورة تعطى للأزهر مكانته الحاسمة مع ضمان استقلاله ، فلا يصرح لداعية إلا أن يكون أزهريا أو حاصلا على شهادة معادلة من جامعة الأزهر ، وأن يعطى للدعاة ـ كما القساوسة ـ مكانة تعادل مكانة القضاة ، تجعلهم موضع التقدير والتبجيل ، وتحظر عليهم الاشتغال بالأحزاب أو خلافات السياسة .

وباختصار ، لانريد استئصالا لأحد ولا استغفالا من أحد ، ولا نقبل تزوير "الأحزاب الدينية" للدين والدنيا معا .

"القدس العربى " فى ١٦ من سبتمبر٢٠١٣

شمس تشرق على "مخزن كراكيب"!

رفع الحد الأدنى للأجور إلى ١٢٠٠ جنيه شهريا هو الإنجاز الوحيد الذى ينتسب لمعنى الثورة فى مصر إلى الآن ، وبالطبع توجد إنجازات أخرى أصغر من نوع دفع ديون الغارمات والإعفاء من مصاريف التعليم ورسوم الكتب المدرسية، وكلها قرارات حكومية تقترب نسبيا من مجرى العدالة الاجتماعية ، والذى لم تقترب منه حكومة الرئيس المعزول محمد مرسى ، وكان سببا جوهريا لسقوطها بثورة شعبية عفية جاءت استطرادا للثورة الأولى فى ٢٥ يناير ٢٠١١ .

صحيح أن هذه الإجراءات محدودة فى أثرها ، وأقرب إلى معنى حسن النية، لكنها قد لاتعنى شيئا كثيرا ، فرقم الألف ومائتى جنيه ـ شهريا ـ لموظف أو عامل لاينهى مأساة الفقر الناهش لأعصاب وأبدان المصريين ، ولا يكفل لأسرته سوى أن تعيش تحت خط الفقر الدولى ، والمقدر بدولارين فى اليوم للفرد الواحد، خاصة أن معدلات التضخم متصاعدة ، والغلاء تتزايد معدلاته الفلكية، ويلتهم الزيادة فى الأجور المقرر تنفيذها مع مطلع العام ٢٠١٤ ، أضف إلى ذلك تفاقم البطالة التى تضخمت فى سنة مرسى الكبيسة ، وإغلاق آلاف المصانع الصغيرة ، ثم استمرار غلق المصانع الكبرى التى جرت خصخصتها و"مصمصتها" ، والتى أعاد القضاء الإدارى بأحكامه القاطعة عددا منها إلى حوزة الدولة ، وظلت الأحكام حبرا على ورق ، فلم تنفذها حكومات مجلس طنطاوى وعنان ، ولا حكومة الإخوان بعدها إلى يوم الموجة الثورية العظمى فى ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ، ولم تنفذها الإدارة الرئاسية وحكومة حازم الببلاوى الحالية ، برغم أن التنفيذ يكفل إعادة تشغيل عشرات الآلاف من العمال ، ويعيد إلى الاقتصاد المصرى الهش بعضا من إنتاجيته المفقودة ، خاصة لو انتبهت الدولة إلى حل جذرى لأوضاع مصانع قطاع النسيج ، وهو الذى يضم الفئة الأكبر من

عمال ما تبقى من القطاع العام، وهم فى وضع البطالة المقنعة، ولأسباب تتصل بخلل جوهرى مزمن فى السياسات الحكومية، والتى تفضل اقتصاد الريع و"اقتصاد التسول" على اقتصاد الإنتاج، وتهدم الزراعة والصناعة، وتجرف الطاقات الإنتاجية، ولا تتخذ إجراءات حماية ضد إغراق السوق بسلع وبضائع مستوردة، لا تستفيد منها سوى طبقة النهب العام، وتزيد الفجوة فى الميزان التجارى المختل لاقتصاد معتل، زادت أزمته مع ظروف تعيق قطاع الخدمات السياحية، وكادت تشله تماما.

والمعنى الذى نقصده ظاهر جدا، فلا يمكن تجاوز العلة بإعادة إنتاج العلة ذاتها، ولا فرصة لشفاء من الداء بالتى كانت هى الداء، فقد يكون قرار رفع الحد الأدنى للأجور خبرا مفرحا، لكنه يصدر عن حكومة كئيبة، وأصل الكآبة ليس فى الطلعة البهية للدكتور حازم الببلاوى رئيس الحكومة، بل فى مغزى هذه الحكومة ذاتها، صحيح أنها حكومة انتقالية، وصحيح أن البعض القليل من وجوهها قريب من روح الثورة، لكن غالبية الوزراء ليسوا كذلك، ورئيس الحكومة - بالقطع - ليس رجلا ثوريا، فهو ابن ونصير صيغة الاقتصاد المعتل الموروث عن المخلوع مبارك، وهو - أى الببلاوى - رجل يؤمن بما يسميه اقتصاد السوق الحر، والذى استقر فى مصر على صيغة "رأسمالية المحاسيب"، والتى احتذاها الإخوان فى حكمهم حذو النعل بالنعل، وتحتذيها حكومة الببلاوى فى عمومها، وهو ما يستثير شعورا بالكآبة العامة، ويزيد من إحباط الناس المتلهفين لرؤية أى أثر إيجابى لثورتهم الكبرى، فالناس تضيق بالظروف الاجتماعية والاقتصادية بأكثر من الضيق بالظروف الأمنية، وقد لاتكون خريطة الطريق السياسية ملهمة لغالبية المصريين، وقد تكون نظرتهم إلى الدستور الذى يعد الآن على طريقة "دستور يا أسيادنا"، ثم أنهم لا يملكون ترف الانتظار حتى تتم انتخابات البرلمان وانتخابات الرئاسة، وقد جربوا الاستفتاءات والانتخابات من قبل، وأقبلوا عليها بكثافة، ثم كان تبين حجم الكارثة مع الفشل المذهل للذين حازوا الثقة التصويتية، ولا نريد هنا أن نلبس مسوح

الواعظين ، ولا أن نؤكد ما هو بديهى ، ومن نوع ارتباط أوضاع الاقتصاد بأوضاع السياسة ، فهذا كله مفهوم عندنا ، لكنه لا يقدم حلا تلقائيا ، فمن الوارد جدا أن تتحسن ظروف الأمن ، وأن يأتى رئيس منتخب وحكومة منتخبة ، وأن تدور عجلة الاقتصاد كما كانت ، ودون أن يتحقق معنى الثورة ، أى دون أن يتحقق معنى الانقلاب الشامل على اختيارات البؤس التى سادت عبر العقود الأربعة الأخيرة ، وهذه هى سيرة المحنة التى تصادف الثورة المصرية المعاصرة ، والتى لا تجعلها قادرة على إحراز إنجاز كبير مباشر يشعر به سواد المصريين ، وعلى طريقة ما جرى مع ثورة الضباط الأحرار فى **٢٣** يوليو **١٩٥٢** ، والتى بدأت ضرباتها القوية فى أسابيع الثورة الأولى ، وشقت طريقا مختلفا عن الذى كان قبلها، ثم كان الانقلاب على طريق الثورة والنهوض بعد حرب **١٩٧٣** ، ثم كان عهد الانحطاط المصرى الطويل ، والى أن جاءت الثورة الجديدة من **٢٥** يناير **٢٠١١** إلى **٣٠** يونيو **٢٠١٣** ، وعبرت عن رغبة عارمة فى الانقلاب على الانقلاب ، وبحركة الناس الأحرار هذه المرة ، وليس بحركة الضباط الأحرار .

ولأننا لان شترى الثورات من "السوبر ماركت" ، فقد ولدت لنا هذه المرة ثورة بسمات فريدة ، فيها وهج الملايين فى الشوراع والميادين ، وفيها عجز الاكتمال من أول ضربة ، وهو ما يفسر تعدد موجات الثورة ، وكأنها "إيزيس" فى الأسطورة المصرية القديمة ، والتى تكدح سعيا فى لم أشلاء زوجها وحبيبها المغدور "أوزوريس"، وحتى تصنع منها جسدا واحدا متحدا، تبعث فيه روح الحياة مجددا ، وتعود فتحمل منه ، وتلد "حورس" كرمز وعنوان لمصر الجديدة ، إنها رحلة العذاب العظيم التى تجتازها الثورة المصرية الآن ، فقد ولدت الثورة بلا قيادة مطابقة ، وهو ما يغرى بالتحايل عليها ، وعلى طريقة جماعة مبارك وجماعة الإخوان ، وهما الجماعتان البارزتان فى زمن الانحطاط المصرى الممتد من أواخر سبعينيات القرن العشرين إلى الآن ، ولم يكن بينهما من تناقض ، بل كان التنافس ، فقد كانتا تركبان ذات "الباص"، وتقصدان الوجهة نفسها ، وتتزاحمان فى عنف على رغبة فى احتكار البؤس ، وهو ما يفسر سعى كل جماعة إلى رمى

الأخرى من النافذة ، وكانت المفارقة أن الشعب المصرى رمى الجماعتين من ذات النافذة ، وربما إلى ذات المزبلة ، لكن واقعة "الرمى" لم تكن نهائية ونافذة ، فقد تصورت جماعة الإخوان أن ٢٥ يناير ٢٠١١ فرصة لوراثة جماعة مبارك ، فيما تصورت الأخيرة أن ٣٠ يونيو ٢٠١٣ فرصة لإزاحة الإخوان عن مقعدها المفقود ، وفيما بدت الثورة نفسها فى حالة يتم ظاهر ، فهى ثورة تقوم ولا تحكم ، وتبدو كأنها استعراض باهر لقوة الناس فى مشاهد تدوم لأيام ، ثم يعود الناس إلى بيوتهم ، وتأكل فئران السياسة رداء الثورة ، وتقوم حكومات تتغير فيها الأسماء ، لكن الجوهر يبقى على حاله ، وتمشى البلد فى الحذاء نفسه ، فلا محاكمات ثورية ، ولا مصادرة للأموال المنهوبة ، ولا عزل سياسى لجماعتى البؤس ، ولا تغير فى الاختيارات الجوهرية ، لاتغير فى اختيارات الولاء للأمريكيين وحفظ أمن إسرائيل ورعاية مصالح "رأسمالية المحاسيب"، أى أننا نظل بصدد ثورة تقوم ، ثم تأتى حكومات "ثورة مضادة" لتحكم بعدها ، وباسمها ، وهذه هى الصفة المشتركة لحكومات مجلس طنطاوى وعنان وحكومات الإخوان وحتى حكومة ما بعد ٣٠ يونيو إلى الآن ، والخوف أن نصادف ذات المعنى البائس فيما بعد ، خاصة لو جرت انتخابات البرلمان بالنظام الفردى ، وتمت الخيانة الكاملة للثورة المغدورة .

إنها مفارقات التناقض بين مشهد الثورة ومشهد السياسة ، فنحن بصدد ثورة هائلة ، وبصدد خيانة هائلة تعاند الثورة وتخاتلها ، بصدد شمس هائلة تشرق على "كوم زبالة" هائل ، شمس هائلة تشرق على "مخزن كراكيب"، وإلى أن يتم الحسم الثورى برفع مخلفات جماعتى مبارك والإخوان ، وبنهوض حزب للثورة لم يقم بعد .

"القدس العربى " فى ٢٣ من سبتمبر٢٠١٣

على اسم جمال عبد الناصر

كأن أحدا لم يأت بعده إلى حكم مصر ، وكأنه يسكن المستقبل لا الماضى ، فالنخب تختلف حوله ، والناس العاديون يشتاقون إليه ، وتهاجر نفوسهم المتعبة إلى زمنه ، وكأنه لم يزل بيننا ، كأنه لم يمت بعد ، أو كأنه مات أمس ، رغم أن جمال عبد الناصر رحل إلى رحاب الله ، ووري الثرى فى ضريح كوبرى القبة قبل ثلاثة وأربعين عاما مضت ، وفى مشهد جنائزى محتشد بملايين لم تخرج مثلها فى وداع أحد على مدار التاريخ الإنسانى .

لا نتحدث عن عبد الناصر الذى كان ، بل عن عبد الناصر الذى يكون ، والذى ترتفع صوره الآن فى مصر ، وكأنها إشارة إلى الحلم المفقود ، فلم تظهر فى هبات مصر الكبرى المتتابعة منذ ٢٥ يناير ٢٠١١ ، وعلى موجات توالت وصولا إلى ذروتها الثورية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ، لم تظهر سوى صورة قائد تاريخى واحد هو جمال عبد الناصر ، وبدت الظاهرة مفاجئة لمراقبين ، فقد تعرض اسم عبد الناصر لهجوم بالغ الضراوة خلال أربعين سنة مضت ، ومنذ بدأت الحملة ضده عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وكستار من الدخان الكثيف ، يبرر ويحجب حقيقة ما كان يجرى وقتها ، وتسهيلا لمهام الانقلاب على خط عبد الناصر وثورته ، وهو الانقلاب الذى أعقب عبور جيش مصر الذى بناه عبد الناصر ، وتحطيمه لخط بارليف ، واجتراحه لمعجزة ، وكما أريد للسياسة أن تخذل وتخون دم المقاتلين ، فقد أريد للحرب أن تكون خاتمة لعصر عبد الناصر ، وأن يبدأ بعدها عصر آخر ، انحطت به مكانة مصر فى العالمين ، وبعد أن كانت مصر ـ عند خط أكتوبر ـ رأسا برأس مع كوريا الجنوبية فى معدلات التقدم والتصنيع والاختراق التكنولوجى ، أصبحت مصر الآن ـ بعد أربعين سنة ـ رأسا برأس أو ذيلا بذيل

مع "بوركينا فاسو" على مؤشر الفساد الدولى ، وكان هذا الانحطاط العظيم هو الوجع الذى فجر موجات هائلة من الحنين لعبد الناصر ، وبالذات فى لحظة الخروج من القمقم فى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، ثم بدت التطورات اللاحقة محبطة ، فقد صعدت جماعات اليمين الدينى، وهى أكثر كراهية لعبد الناصر فى الاسم والموضوع من جماعة مبارك الوارثة لانقلاب السادات ، وفى أول ظهور جماهيرى لمرسى الإخوانى بعد انتخابه رئيسا ، بدا مرسى كأنه يشمت ويتشفى فى عبد الناصر وعصره ، وعلى طريقة الغازى الفرنسى الذى تصور أنه يشمت ويتشفى فى صلاح الدين الأيوبى قاهر الصليبيين ، ووقف عند قبره فى دمشق قائلا "ها قد عدنا يا صلاح الدين"، والتى استعادها الإخوان على طريقة "ها قد حكمنا يا عبد الناصر" ، وبعبارة مرسى الشهيرة عن "الستينيات وما أدراك ما الستينيات"، وكانت تلك سقطة مرسى الأولى التى بشرت بخلعه شعبيا خلال عام واحد ، رغم أن مرسى حاول تدارك الأمر فى مناسبات لحقت ، وبإشادته بدور "الزعيم" عبد الناصر فى مؤتمر طهران لدول عدم الإنحياز ، ثم بعدها فى احتفال بعيد العمال فى مصنع الحديد والصلب الذى أنشأه عبد الناصر، وقال الرئيس الإخوانى وقتها أنه "سيكمل ما بدأه عبد الناصر"، وكانت تلك كلها ألعابا فى الوقت الضائع ، وتلاعبات بمشاعر الرأى العام الذى يدرك سر عداوة الإخوان لعبد الناصر ، فما من زعيم يعبر عن اسم مصر بأكثر من اسم جمال عبد الناصر ، وما من قوة كراهية لاسم مصر بأكثر من الإخوان ، ولن ينسى المصريون لمرشدهم السابق مهدى عاكف عبارته القبيحة القائلة "طظ فى مصر"، ثم أن الإخوان ـ وهذا هو الأهم ـ قوة يمينية معادية بالخلقة لاختيارات عبد الناصر الثورية ، وهم جماعة تتقارب ـ إلى حد التطابق ـ مع جماعة مبارك ، وقد بدا عناق المصالح ظاهرا بين الجماعتين، وجعلهما معا فى خانة القوى المضادة لثورة يناير كما ثورة يوليو ، وما من تنافس بينهما ولا عراك سوى فى خدمة اختيارات عصر الانحطاط العظيم ، والتى تتلخص فى الولاء للأمريكيين

وخدمة أمن إسرائيل ورعاية مصالح رأسمالية المحاسيب ، وهذه حقيقة لم تكن ظاهرة لسواد المصريين من أول لحظة ، وكان ضروريا أن يجرب الشعب المصرى محنة حكم الإخوان ليدرك الحقيقة المرة ، ولكى يلمسها بأطراف أصابعه ، فقد اختبأ الإخوان وراء ستار كثيف من الشعارات الدينية، وتحدثوا عن "مشروع إسلامى" سرعان ما تكشف أنه "المشروع الأمريكى" نفسه ، وهو ما انتهى بالمصريين للعودة إلى الشارع ، وبعشرات الملايين الغاضبة الراغبة فى إنهاء الخديعة ، وبصورة غير مسبوقة على مدى التاريخ الإنسانى بإطلاق عصوره وثوراته ، وبدت صور عبد الناصر أعظم كثافة هذه المرة فى **٣٠** يونيو **٢٠١٣** ، وكأن صورة عبد الناصر هى "تميمة الثورة "المحفوظة فى القلوب والمرفوعة فوق الحشود .

وقد حسم ظهور صور عبد الناصر نزاعا بدا ظاهرا بين النخب منذ الأيام الأولى للثورة المصرية المعاصرة ، فقد أراد البعض تصوير الثورة الجديدة كانقلاب على الثورة القديمة ، وردد البعض كالببغاوات عبارة الثورة على حكم الستين سنة ، وكأنه يمكن وضع عبد الناصر مع السادات فمبارك بالسياق نفسه، أو كأن ثورة يناير هى الانقلاب الشعبى على ثورة **٢٣** يوليو **١٩٥٢** ، وكأن أحدا لم ير ولا سمع عن انحطاط الأربعين سنة الأخيرة ، والذى كان نتيجة مباشرة لانقلاب السادات فمبارك على ثورة يوليو فى طبعتها الناصرية الأصلية، وجاءت ثورة يناير ـ بموجاتها المتلاحقة ـ كانقلاب على زمن الانحطاط ، وكرغبة فى وصل ما انقطع مع عصر الزهو المصرى الذى اتصل حتى حرب أكتوبر **١٩٧٣** ، وبإدراك أصيل لأثر متغيرات الزمن ، فلم تجئ ثورة يناير كنسخة مطابقة لثورة يوليو ، بل لتواصل نهجها وتتصل بروحها ، وبحركة الناس الأحرار هذه المرة ، وليس بحركة الضباط الأحرار ، وبإضافة القيمة الديمقراطية لقيم الاستقلال الوطنى والتصنيع الشامل والعدالة الاجتماعية والتوحيد القومى

والتجديد الحضارى ، وكانت صورة عبد الناصر هى همزة الوصل بين ثورتين ، وهى الطريقة الشعبية فى كتابة التاريخ الصحيح للدراما المصرية المتصلة فصولها، ثم أن صورة عبد الناصر بدت كاحتياج فى اللحظة وإشارة للمستقبل ، فهى تعبر عن رغبة سواد المصريين فى رؤية قائد للثورة على مثال عبد الناصر ، والأسباب ليست خافية ، ولا تتصل فقط بمقاصد الثورة المصرية المعاصرة ، والتى عكست نفسها فى شعارات العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية ، وهى مقاصد ألصق بروح ثورة يوليو ، وإن طمحت لإغنائها والإضافة إليها ، ووسط مصاعب تتصل بطبيعة الثورة المصرية المعاصرة نفسها، فالثورة تقوم ولا تحكم ، وهكذا هو حالها إلى الآن ، الثورة بلا قيادة مطابقة ، وهو ما يستدعى وجها آخر للحنين إلى صورة عبد الناصر ، نعم يدرك الناس أن عبد الناصر مضى ولن يعود ، لكنهم يريدون قائدا آخر على صورته ، وكان هذا الشعور الباطن الظاهر وراء شعبية بدت مفاجئة لقيادات ظهرت على مسرح السياسة ، ففى انتخابات الرئاسة الأولى بعد ثورة يناير ، وبرغم اختلال مشهد السياسة ، وتناقضه بشدة مع مشهد الثورة ، وغلبة قوى اليمين المعادى بشدة لسيرة عبد الناصر ، والمزاج الانتخابى الذى كان سائدا وقتها ، والمنجرف إلى تصديق أوهام وخرافات اليمين الدينى بالذات ، رغم كل هذه الظروف المعيقة ، حقق المرشح الرئاسى حمدين صباحى نجاحا مدويا ، وكان مفاجأة الانتخابات كلها ، فقد حل ثالثا فى الجولة الأولى بعد محمد مرسى مرشح جماعة الإخوان وأحمد شفيق مرشح جماعة مبارك ، برغم أن حملة صباحى كانت الأضعف بامتياز مالا وتنظيما بين حملات المرشحين الخمسة الكبار، ولم تصل نفقاتها إلى واحد بالمئة من انفاق حملة مرسى أو حملة شفيق ، وبدت الأرقام متقاربة ، فقد حاز مرسى على خمسة ملايين و ٧٠٠ ألف صوت ، وحاز شفيق على خمسة ملايين و ٣٠٠ ألف صوت ، بينما حاز صباحى على أربعة ملايين و ٨٢٠ ألف صوت ، أى قرابة الخمسة ملايين صوت ، وكان الأهم من عدد الأصوات هو جغرافيا التصويت،

فقد حل حمدين صباحى فى المركز الأول بالقاهرة والإسكندرية، وكان تصويت مدن الثورة الكبرى حاسما لصالحه ، وكان الأول بامتياز فى إجمالى تصويت العاصمة والوجه البحرى ومدن القناة ، ولم يخذله غير تصويت "الصعيد" الذى كان منفصلا وقتها عن قضية الثورة وحوادثها ، بينما لم يعد الأمر كذلك تماما فى الصعيد الآن مع موجة الثورة الثالثة فى ٣٠ يونيو ، كان رأسمال صباحى الأهم - ولا يزال - هو إيحاءات عبد الناصر فيه، وهى ذاتها - أى إيحاءات عبدالناصر - التى تجعل من الفريق أول عبد الفتاح السيسى بطلا شعبيا فى مصر اليوم ، فالسيسى هو الأكثر شعبية الآن، ولو ترشح للرئاسة فى انتخابات مقبلة ، فسوف يفوز بالضربة الشعبية القاضية ، وقد تصل نسبة فوزه إلى تسعين بالمئة ، وشعبية السيسى لاتعود إلى كونه قائدا للجيش ، فقد كان المشير طنطاوى من قبله قائدا للجيش ، ولمدة تطاولت إلى ربع قرن ، ولم تكن له هذه الشعبية الفياضة ، ولا حتى نصفها ، والسبب ظاهر ، فالسيسى له صفة رمزية أكثر تأثيرا ، وإيحاءات عبد الناصر أكثر ظهورا فيه ، وكثيرا ما تقترن صوره بصورة عبد الناصر أكثر الغائبين حضورا .

"القدس العربى " فى ٣٠ من سبتمبر٢٠١٣

الذين خانوا الجيش

خانت السياسة حد السلاح ، هذه هى باختصار قصة دراما حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، والتى حقق فيها جيش مصر العظيم نصرا خارقا بالعلم والإرادة والمقدرة والتوكل على الله، ثم جاءت السياسة البائسة فخذلت النصر العزيز ، وأورثت مصر عارا وضياعا فى تيه الأربعين سنة الأخيرة ، وإلى أن قامت ثورة مصر الأخيرة بموجاتها المتلاحقة إلى الآن ، والتى تفيق بها مصر من الغيبوبة، وتستعيد اليقظة والانتباه لما جرى ويجرى ، وتسعى لتهجى حروف اسمها الخالد له المجد فى العالمين .

بدت القصة فى البداية كمفارقة ظاهرة فى الصورة المزدوجة للرئيس السادات ، فقد توفى القائد جمال عبد الناصر على نحو مفاجئ ، وانتقل إلى جوار ربه ، وكان لا يزال فى عمر الاثنتين وخمسين سنة ، وتولى نائبه السادات الرئاسة خلفا له ، وكانت البلد كلها معبأة فى اتجاه جبهة الحرب ، فقد أعيد بناء الجيش من نقطة الصفر ، ونشأ لمصر جيش حديث جبار ، وبتنظيم عصرى ، وباستنفار كامل لطاقة الشعب والدولة والصناعة المصرية البازغة وقتها ، دفع الشعب من قوته وأعصابه ، وأرسل خير بنيه إلى جبهة الحرب التى لم تتوقف يوما منذ هزيمة ١٩٦٧ ، كانت ملاحم حرب الاستنزاف متصلة ، وكان تكتيك عبد الناصر فى التظاهر بقبول مبادرة روجرز قد أتى أكله ، فقد جرى فى شهور وقف إطلاق النار الثلاثة بناء حائط الصواريخ على خط قناة السويس ، وترك عبد الناصر لمصر جيشا قادرا على النصر ، ووجد السادات نفسه حبيسا فى قيد عبد الناصر ، وملزما بخوض الحرب التى بدا أنه يسعى للتهرب منها ، وبقصص ساذجة من نوع عام الحسم وعام الضباب فى ١٩٧٢ ، وكان ضغط الشارع والجيش مؤثرا بشدة ، فقد كان الجيش جاهزا لعبور قناة السويس كمانع مائى ، وجاهزا لاقتحام

خط بارليف ، وكانت خطط الحرب كلها جاهزة للتنفيذ قبل أن يرحل عبد الناصر ، ولم تفلح مناورات السادات إلا فى تأخير موعد الحرب ، لكن الحرب جاءت فى النهاية ، وتبدت فى وهج نيرانها ووقائعها المتلاحقة صورة مزدوجة للرئيس السادات ، فقد كان السادات فى موقع القائد الأعلى للجيش الذى بناه عبد الناصر ، ووقع قرار الحرب بهذه الصفة ، وبعد أن هدأت الحرب وتوقف إطلاق النار ، ظهر الوجه الآخر لصورة السادات ، وبدأت عملية خيانة النصر ، وتفكيك تعبئة المجتمع والدولة ، وباتفاقيات فض الاشتباك الأولى والثانية ، وإصدار قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى ، وبدء سياسة "انفتاح السداح مداح" بتعبير الكاتب الراحل أحمد بهاء الدين ، ووصولا إلى مبادرة زيارة القدس المحتلة ، ومفاوضات كامب ديفيد برعاية الأمريكيين ، وإلى ما اسمى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، والتى أعادت سيناء شكلا ، وأضاعت مصر حقيقة ، وعلى طريقة الذى أعادوا له قدما وأخذوا عينيه ، فظل يمشى فى التيه ، وينزلق إلى القاع .

كان لمصر - وقت وقف الحرب - ثمانون ألف جندى وألف دبابة فى سيناء ، ثم جاءت المعاهدة المشؤومة ، وأنزلت عدد قواتنا إلى إثنين وعشرين ألف جندى فى المنطقة (أ) شرق قناة السويس ، وبعمق ٥٩ كيلومترا ، وفى منطقة وسط سيناء، وبعمق ١٠٩ كيلو مترات، والتى أسميت بالمنطقة (ب) ، لم تسمح المعاهدة المشؤومة لمصر سوى بأربع كتائب حرس حدود ، وفى المنطقة (ج)، وبعمق ٣٣ كيلو مترا غرب الحدود المصرية الفلسطينية التاريخية ، لم تسمح المعاهدة المشؤومة سوى بقوات شرطة مصرية ، كانت هذه الترتيبات الأمنية المهينة جوهر المأساة ، وكانت حسابات السلاح تتيح لمصر ما هو أفضل كثيرا ، فلم يكن ممكنا لإسرائيل أن تبقى طويلا فى سيناء، وهى شبه جزيرة تزيد مساحتها على ثلاثة أمثال ونصف مثل مساحة فلسطين المحتلة كلها ، وكانت مستوطنة "ياميت" فى سيناء شيئا هزليا ، وكان بقاء مصر على جبهة الحرب - حتى بدون حرب - كافيا لإرغام إسرائيل على ترك سيناء بكاملها ، وقد سبق أن احتلت

إسرائيل سيناء فى حرب ١٩٥٦ ، ثم خرجت منها بالكامل، وبوجود قوة طوارئ دولية محدودة عند خليج تيران ، وكان وضع السلاح المصرى أفضل بمراحل عام ١٩٧٣ قياسا إلى أوضاع ١٩٥٦ ، وكان التوازن الدولى لصالح مصر وحقوقها البديهية ، لولا أن الرئيس السادات كان قد قرر أن يبيع كل شئ ، وأن يخون الحرب التى خاضها مرغما ، وأن يخون النصر الذى دفعت فيه مصر دم أبنائها ، وأن يحول حرب التحرير إلى حرب تحريك على رقعة شطرنج ، نقول ذلك حتى نتذكر كيف وقعت المأساة ، والتى حاولوا التغطية عليها بحديث كاذب عن استعادة سيناء بالسلم، وبزعم أن عودتها بالحرب كانت مستحيلة ، وهذا حديث خرافة لا أكثر ، والأدلة الواقعية لا تحصى من قبل ومن بعد ، فقد خرجت إسرائيل من جنوب لبنان تحت ضغط المقاومة المسلحة ، وخرجت إسرائيل من غزة ، وجرى تفكيك مستوطناتها تحت ضغط الانتفاضة الفلسطينية الثانية ، ودون أن يوقع المقاومون اللبنانيون أو الفلسطينيون اتفاق سلام وتطبيع مذل مع إسرائيل ، ولا يستطيع عاقل - بالطبع - إجراء مقارنة بين قوة المقاومتين الفلسطينية واللبنانية وقوة الجيش المصرى الهائلة ، والمعنى ظاهر جدا ، فلم يكن لزاما علينا أبدا أن نقبل بالهوان ، ولا أن نقبل بعودة سيناء منزوعة السلاح فى غالبها ، ومع تجريدها من أى مطارات أو موانى حربية بحرية مصرية ، فهذه ليست عودة لأرض، بل رهن لها لمصلحة العدو ، والذى أراده السادات صديقا ، ثم اتخذ من أمريكا كفيلا ، وحطم المقدرة المصرية الذاتية بالانقلاب الكامل على اختيارات ثورة عبد الناصر ، كان التاريخ كأنه يعيد نفسه ، فقد تحطمت نهضة محمد على فى القرن التاسع عشر باتفاقية لندن سنة ١٨٤٠ ، وتحطمت نهضة مصر المعاصرة بمعاهدة ١٩٧٩ ، وكما زحف الاحتلال الأجنبى السياسى فالعسكرى بعد اتفاقية لندن ، فقد زحف الاحتلال السياسى لمصر بعد ما جرت تسميته "معاهدة السلام" ، ومع فارق ظاهر جدا ، وهو أن مصر أرغمت على الركوع زمن محمد على ، وبحد السلاح الأوروبى الزاحف المتحالف مع خيانة الخلافة العثمانية المريضة ، بينما لم تكن مصر مرغمة بعد حرب ١٩٧٣ على تكرار الركوع

نفسه ، وكان يمكن الاستطراد فى عملية بناء الجيش وتطوير صناعة السلاح ، والضغط السياسى لإعادة سيناء على وجه الحقيقة لا على وجه المجاز ، فلم تعد سيناء إلى مصر إلا فى أغنية شادية "سينا رجعت كاملة لينا.. ومصر اليوم فى عيد"، فقد عادت سيناء كأنها لم تعد ، وانتقلنا ـ بخيانة السياسة ـ من نزع سيادة السلاح فى سيناء بترتيبات المعاهدة المذلة ، انتقلنا من نزع سيادة السلاح إلى نزع سيادة قرار السياسة والاقتصاد فى القاهرة ، وكان دور المعونة الأمريكية الضامنة للمعاهدة جوهريا ، فقد وضعت مصر وأقدارها تحت رحمة الاحتلال والانتداب السياسى الأمريكى ، وخرجنا من سباق الأمم الناهضة ، وسقطنا فى "الثقب الأسود" الذى جاءت الثورة الأخيرة لتنتشلنا منه .

وليس القصد مما نقول أن نلوم الرئيس السادات مجددا ، فالرجل فى رحاب ربه ، وقد أنقذته عناية الأقدار باغتياله المبكر ، أنقذته من أن يرى بأم عينيه نتائج ما اقترفت يداه، وترك لنا الهوان والتيه مع خلفه البليد حسنى مبارك، وقد خلعته ثورة الشعب، وألقته إلى مزبلة التاريخ التى يستحقها بامتياز ، ثم خلعت الثورة حكم الإخوان "القرين" لحكم مبارك ، وعادت المواجهة محتدمة كما كانت عقب نصر أكتوبر **١٩٧٣** ، فالبلد الآن على مفترق الطرق الحاسم نفسه ، وجيشنا العظيم يخوض حرب سيناء مجددا ، وبهدف الاستعادة الحقيقية الكاملة ، وتحطيم معادلات نزع السلاح المهين ، وعلينا ألا نكرر المأساة ، وألا نتبنى سياسة تخذل أو تخون حد السلاح ، فقوة الجيش هى عنوان لعافية البلد ، ولا برؤ لمصر من مرض الهوان بغير إجراءات سياسة عاجلة ، أول الأمر فيها هو الاستغناء عن المعونة الأمريكية وحل هيئاتها فى القاهرة، وفرض سيطرة السلاح على سيناء بكاملها ، وهو ما تستطيعه مصر الآن .

"القدس العربى " فى ٧ من أكتوبر ٢٠١٣

فرصة الفريق السيسى

يبدو الفريق أول عبد الفتاح السيسى فى صورة الحل السحرى والمنقذ والمخلص فى نظر الغالبية الهائلة من المصريين .

وفى أول حوار صحفى مصرى مع الفريق السيسى ، سئل الرجل عن احتمال ترشحه فى انتخابات الرئاسة ، وكان الجواب مفتوحا لا مغلقا هذه المرة ، ففى مرات سابقة كان الجواب أميل للنفى والامتناع ، وفى هذه المرة كان الجواب على طريقة "الوقت غير مناسب للسؤال" و"الله غالب على أمره"، وهو ما فهم من قبل الكثيرين كموافقة مبدئية ، أو استعداد للتجاوب مع مطالب شعبية تتسع دوائرها ، وتلح فى ترشحه ، وتلك ظاهرة نتوقع تزايد ضغوطها على منحدر الشهور المقبلة إلى يوم انتخابات الرئاسة المصرية .

ولا يخلو الأمر من معارضة نخب بعينها لمبدأ ترشح الفريق السيسى ، خاصة نخب جماعة الإخوان ومن والاها ، أو نخب "الليبرالية الجديدة" المتصلة بدوائر التأثير الأمريكى، وشعار هؤلاء يبدو بسيطا ومغريا ، وإن كان ملغوما ومريبا ، فهم يقولون لك أنهم ضد ترشح السيسى لأنه رجل عسكرى ، وأن الثورة المصرية المعاصرة قامت ضد "حكم العسكر"، وهذه مغالطة تاريخية مفضوحة ، فقد قامت الثورة ضد حكم مبارك ، ثم توالت موجاتها اللاحقة ضد حكم مجلس طنطاوى وعنان ، ثم ضد حكم الإخوان الذى كان نسخة كاريكاتيرية من حكم مبارك ، وصحيح أن مبارك شخص من خلفية عسكرية ، لكن المصريين لم يثوروا ضده لأنه عسكرى ، بل لأن اسمه حسنى مبارك ، والاسم فى ذاته عنوان على مرحلة انحطاط تاريخى طويل ، بدأها الرئيس السادات ـ وهو عسكرى أيضا ـ بانقلابه على اختيارات ثورة عبد الناصر عقب

حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وقد كان عبد الناصر بدوره من خلفية عسكرية، لكنه صار أبرز زعيم شعبى فى تاريخ مصر المعاصرة كلها ، وبعد ثلاث وأربعين سنة على رحيله ، يبدو اسم عبد الناصر الأكثر شعبية فى مصر وعموم الدنيا العربية ، والمعنى ظاهر ، فليست الخلفية المهنية هى التى تصنع الفرق ، بل الدور السياسى ، والاستعداد الشخصى ، وقبول الناس ، وبعد الموجة الأولى من الثورة فى ٢٥ يناير ٢٠١١ ، بدت مقدرة الشعور الشعبى هائلة على فهم وفرز معادن الرجال ، فلم يتمتع المشير طنطاوى ولا الفريق عنان بشعبية تذكر ، وانتهى الرجلان إلى خيمة الظلال الباهتة ، وعلى العكس تماما من صورة الفريق السيسى الذى خلف المشير طنطاوى ، برغم أن عمل طنطاوى مع الثورة يشبه عمل السيسى، فقد انحاز الجيش بقيادة طنطاوى إلى الثورة ، وعزل مبارك ، وتماما كما انحاز الفريق السيسى إلى موجة الثورة الثالثة فى ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ، ونفذ أمر الشعب بعزل مرسى ، وقد كان الأخير من خلفية مدنية ، وكان مهندسا على حد التوصيف الوظيفى فى بطاقة الرقم القومى، لكنه لم يصل فى السياسة والحكم إلى مرتبة "عامل المحارة"، وبدا كأنه عسكرى أمن مركزى فى تلقى وتنفيذ أوامر قادته فى مكتب إرشاد الإخوان ، والمعنى بسيط وقاطع ، وهو أن الخلفية المهنية ليست معيار النجاح أو السقوط ، فقد تجد مدنيا صالحا وآخر طالحا ، وفى العسكريين - أيضا - صالحهم وطالحهم ، وهذه قاعدة ثابتة فى تاريخنا وفى تواريخ الآخرين ، فالجنرالان أيزنهاور وديجول توليا رئاسة أمريكا وفرنسا على التوالى ، والرئيس الحالى لأندونيسيا - أكبر بلد فى العالم الإسلامى - جنرال ووزير دفاع سابق ، وجرى انتخابه بعد فشل الرئيسين المدنيين عبد الرحمن وحيد وميجاواتى سوكارنو ، ثم أن الجيش المصرى ليس عسكرا ولا معسكرا ، ولم ينشأ بطابع طبقى ولا بطابع أيديولوجى ، وهو مؤسسة رفيعة الاحتراف والانضباط ، وظلت واحدة من أهم مزارع ومدارس الوطنية المصرية ، وهو جيش أحمد عرابى وجمال عبد الناصر ، وقد حلت بجيشنا مراحل ضعف هى ذاتها مراحل

الانحطاط الوطنى العام ، وهو ما يفسر تواضع وسوء صورة جنرالات من نوع طنطاوى وعنان ، وركود وبلادة شخصية مبارك التى ألقت ظلالها الكئيبة على الجيش ، وقد بدا السيسى ـ فى ظل هذه الصورة ـ فلتة حقيقية ، فقد بذل جهدا جبارا فى إعادة تنظيم الجيش ورفع كفاءته القتالية ، واستعاد للجيش احترامه التقليدى الراسخ عند المصريين ، وكان ذلك إنجازا رفيعا يحتسب للرجل ، فقد تدهورت مكانة الجيش على أيام طنطاوى وعنان ، وكان بؤس أداء الرجلين إضافة إلى بؤس السيرة هو السبب ، بينما بدت صورة السيسى ناصعة بالمقابل ، فلم يأخذ الرجل سنتيمتر أرض فى عصر الفساد المعمم زمن مبارك ، ولم تلحق به ولا بعائلته شبهة فساد أو تربح أو استغلال نفوذ ، وبدا الرجل جنرالا كفئا نظيف اليد ، ولم تشب سيرته العسكرية غلظة ولا مظهرية كالتى كانت لطنطاوى وعنان وأترابهما ، ومن هنا بدا السيسى كقائد يليق بأعرق التقاليد الوطنية للجيش المصرى .

غير أن صورة السيسى ـ شعبيا ـ بدت أوسع نطاقا من مجرد كونه قائدا يليق بالجيش المصرى ، وقد مرت على قيادة الجيش أسماء كثيرة ، لكنها لم تحظ بقبول الناس ، ولا ذاع صيتها خارج دائرة المهنة العسكرية ، خاصة فى جيش لم يخض حربا وطنية بعد ملحمة أكتوبر **١٩٧٣** ، فالحروب هى التى تفرخ القادة العظام ، وقد بدا السيسى عنوانا على حرب وطنية من نوع مختلف ، ليست الحرب فى عزل مرسى بالطبع ، فقد انتهى أمر مرسى مع خروج عشرات الملايين المصريين فى "تمرد" الثلاثين من يونيو ، وكان الفشل المذهل لجماعة الإخوان هو الذى أسقط مرسى ، وكان انحياز السيسى لإرادة الشعب من بداهات الحالة الوطنية المصرية، بعدها بدأت الحرب الوطنية الجديدة التى يقودها السيسى ، وهى حرب بالمعنى الكامل للكلمة ، تحول فيها التنظيم الدولى للإخوان إلى عدو خارجى بعد فقدانه لعطف الداخل ، وانتظمت فيها أدوار ظاهرة للمخابرات الأمريكية والإسرائيلية والبريطانية مع المخابرات التركية الأطلنطية ، وتدفقت

فيها مليارات عابرة للحدود ، وتضخمت جيوش إرهاب بأسلحة بالغة التطور ، عبرت الحدود السائبة من الشرق ومن الغرب ، وتكدست ملايين من قطع السلاح ـ الليبى بالذات ـ فى الداخل المصرى، وبدت سلطة الدولة متآكلة فى إطراد ، بل تواطأ رأس الدولة ـ على عهد مرسى ـ على هدم الدولة، وقبلها كان تراخى سلطة المجلس العسكرى على عهد طنطاوى وعنان ، وهو ما يفسر سر الثقة الغبية التى بدا عليها خيرت الشاطر ـ ملياردير الإخوان ـ فى حوار جرى مع السيسى قبل ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ، فقد هدد الشاطر بتحرك جيوش الإرهاب إذا سقط مرسى ، وهو ما يحدث الآن بالضبط ، وبدءا من حرب سيناء إلى مظاهرات الإخوان فى القاهرة ، والتى تحاول تعويض ضعف الحشود باللجوء إلى العنف ، والدفع إلى إسالة الدماء وتساقط الضحايا بالمئات ، وتصدير الصور طلبا لتدخل أمريكا بصفتها "المجتمع الدولى" المخاطب فى بيانات قيادة الإخوان ، وهنا تظهر ملامح مضافة تزيد من تألق السيسى ، فهو يقود حربا وطنية محترفة لإنقاذ مصر من خطر داهم ، ويحرص فى الوقت نفسه على التسريع ببرنامج الانتقال للحكم الديمقراطى ، وكلما زاد حنق الإخوان عليه ، وكلما أوغلوا فى سبه وشتمه ، كلما زادت شعبيته ، وإلى حد يصح معه القول بدور لا إرادى للإخوان فى دعم شعبية السيسى ، ففى أوقات الحرب ، يصطف الناس ضد الغزو الخارجى ، وقد نجح الإخوان فى تصوير أنفسهم كقوة غزو بامتياز ، فقد يكسبون عطفا فى الغرب المعادى بالطبيعة لقضية الاستقلال الوطنى المصرى، لكنهم يكسبون ـ بالمقابل ـ كراهية مفزعة فى الداخل المصرى ، ويصعدون بشعبية السيسى إلى أعلى ذراها ، فالرجل هو عنوان التصدى للخطر ، ويبدو إلى ذلك رجلا متدينا متواضعا ، ومثقفا إلى حد مدهش ، وصاحب رؤية وطنية مصرية خالصة ، ويجيد فنون التواصل مع عموم الناس ، ويمتاز بخطاب عاطفى تلقائى مؤثر فى قلوب المشاهدين والسامعين، فالسيسى ليس ـ فقط ـ عسكريا مختلفا ، بل رجل مختلف بالجملة ، وبتكوين ذاتى يوحى بالثقة ، ويستعيد إيحاءات من صورة عبد الناصر

المحفورة فى وجدان المصريين ، ويبدو كأنه عبد الناصر جديد فى ظروف مختلفة ، وكاتبه المفضل هو الأستاذ محمد حسنين هيكل ، وهو نفس الكاتب الاستثنائى الذى اكتسب مكانته بحواره وجواره مع جمال عبد الناصر .

وبالجملة ، تبدو صورة السيسى مزيجا من دورين، دور القائد للحرب الوطنية، ودور العنوان للديمقراطية الشعبية فى الوقت نفسه ، وفرصته مؤكدة فى فوز انتخابى ساحق لو انتهى إلى قرار الترشح ، وأغلب الظن أنه سيفعل .

"القدس العربى " فى ١٤ من أكتوبر ٢٠١٣

بابا الوطنية المصرية

بالطبع، نتمنى أن يكون الاعتداء الإرهابى على المسيحيين المصريين فى "كنيسة الوراق" هو الأخير من نوعه ، وإن كان ليس كل ما يتمناه المرء يدركه ، فثمة مخاض عنيف يجرى فى مصر الآن ، تولد فيه "مصر الجديدة" عفية نقية خالصة مبرأة من شوائب وركام زمن الاحتقان الطائفى والمفاصلة الطائفية .

ويلحظ المراقب المدقق تغيرا هائلا فى مزاج الرأى العام المصرى ، فلم تعد لغواية الشحن الطائفى ذات البريق الذى كان لها ، ولم تعد أحزان المسيحيين تخصهم ، بل صار الحزن مصريا وطنيا جامعا ، ليس فقط لأن الضحايا الذين سقطوا فى الحادث الإرهابى الأخير من المسيحيين والمسلمين معا ، وليس فقط لأن الضحايا سقطوا فى حفلة عرس كانت مقامة فى الكنيسة ، بل لأن شيئا مهما تغير فى مزاج المصريين ، فلديهم ـ أى لدى غالب المصريين ـ إحساس متنامٍ بطبع المرحلة ، ولديهم شعور بالعيش المشترك فى مرحلة كفاح وطنى لاسترداد البلد ، وفى سياق ثورة عظمى أطاحت بنظامين فى ثلاثين شهرا ، وتواجه لحظة اختبار عند مفارق الطرق ، وتتكاثف ضدها حملة دولية غربية تشبه الحرب الفعلية ، والتى تدور رحاها من معاقل الإرهاب فى سيناء التى يعاد استردادها ، وإلى مدن القتال الوطنى على خط القنال ، وإلى أعماق الوادى فى الدلتا والصعيد ، وقد جرى إحراق عشرات الكنائس والمنشآت المسيحية ، وكأنها محاولة لشق بطن مصر الرخوة ، وإشعال حرب طائفية تستدعى تدخلا خارجيا خشنا ، وعلى نحو ما يأمل الذين فقدوا ملكا لم يصونوه كالرجال ، ثم يبكون عليه الآن كالنساء ، ويتاجرون بالدم طلبا لعطف ما يسمونه بالمجتمع الدولى ، وكلها ألعاب صغيرة ، تنفق فيها مليارات ، وتتواطأ فيها أجهزة مخابرات كبرى دولية

وإقليمية ، لكنها تخطئ العنوان بالتأكيد ، فمصر ليست كغيرها من بلاد الموزاييك الطائفى ، مصر بلد عريق عظيم التجانس، قد يضعف ويمرض أحيانا، لكنها ـ كالعنقاء ـ تقوم دائما من رماد ، وتنهض لملاقاة التحدى ، وتجتمع كقبضة يد فى لحظة صناعة التاريخ .

ودعك ممن يذرفون دموع التماسيح ، أو ممن يدينون أو يستنكرون ذرا للرماد فى العيون، بينما الكل يعرف أنهم الفاعلون ، وبالتحريض أو بالتنفيذ ، وفى كل حوادث الإرهاب التى تدور فى مصر ، وليس ـ فقط ـ فى حوادث الإرهاب المستهدفة للمسيحيين أو الكنائس ، فلم يعد الوقت يحتمل خداع الصور ، ولا التفرقة بين المصريين على أساس طائفى ، فالمصريون هم مصر ، وهم رأسمال الضمير والحياة فيها ، والخنادق الآن لا تتحدد على أساس طائفى سعت الثورة المضادة إلى تكريسه ، بل على أساس وطنى جامع ، لايفرق فيه أحد بين دم و دم ، فالدم المصرى كله حرام ، وإن كان الفارق ملحوظا فى مغزى الدم ، فالدم الذى يبذل من أجل تحرير مصر ليس كالدم الذى يسيل من أجل تركيعها ، والبسطاء ـ قبل الفقهاء ـ يعرفون فوارق المغزى ، فثمة دم يراق فى موارد التهلكة ، وثمة دم يذهب إلى موارد الشهادة ، وإعادة بناء المشروع الوطنى ، وبحركة الناس الأحرار هذه المرة ، وليس بحركة الضباط الأحرار ، كما كانت عليه قصة ثورة **٢٣** يوليو **١٩٥٢** ، ومن أبجديات المشروع الوطنى نفى الفتنة الطائفية واجتثاث دواعيها ، فلم تعرف مصر أبدا شيئا اسمه الفتنة الطائفية فى زمن المشروع الوطنى ، ولم يرد ذكر لحادثة طائفية واحدة فى سنوات الخمسينيات والستينيات ، ومع الانقلاب على المشروع الوطنى الجامع ، وبالتوازى مع انقلاب الثورة المضادة زمن الرئيس السادات ، صارت الفتنة الطائفية خبز مصر اليومى ، وبخاصة مع لجوء الثورة المضادة إلى استنفار دينى كذوب ، واستخدام الدين كستار لتغطية الخيانات لله ورسوله والمؤمنين ، بالانقلاب على حركة النهوض

والتصنيع الشامل والعدالة الاجتماعية ، وبالاتجاه إلى الاستسلام لكيان الاغتصاب الإسرائيلى ، وتحويل أمريكا من عدو إلى كفيل ، وتشقيق الوجدان الوطنى المصرى ، وهو ما يفسر المفارقة الملتاثة التى جرت ، فقد كان السادات - مثلا - يقول لك أنه رئيس مسلم لدولة مسلمة ، وكان سدنته ينعتونه بصفة "سادس الخلفاء الراشدين"!، كانت هذه "الإسلامية" الكاذبة توالى تخرصاتها بالتوازى مع عقد معاهدة العار المسماة بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، وبالتوازى مع مدائح السادات - المنعوت بخليفة المسلمين - لصديقه مناحم بيجين ، وتوالت فصول الملهاة التى تحولت إلى مأساة ، وبدا أن مصر - عبر أربعة عقود أخيرة - قد انقسمت مجازيا إلى دولتين ، دولة للمسلمين يترأسها السادات ثم مبارك، ودولة للمسيحيين تراجعت إلى داخل أسوار الكنيسة ، ويترأسها البابا شنودة الثالث ، وقد كان الأخير رجلا قويا ، وظل على رأس الكنيسة لمدة جاوزت الأربعين سنة ، واستحق لقب "بابا العروبة" ، حين وقف ضد التطبيع مع الإسرائيليين ، ورفض حج المسيحيين إلى القدس المحتلة ، وكان يقولها بصراحة "لن أسمح بأن يوصف المسيحيون بأنهم خونة الأمة العربية"، كان موقف البابا شنودة وطنيا مصريا عروبيا بامتياز ، وكان موقفه أفضل بمراحل من مواقف مشايخ خانوا عهود الأديان والأوطان ، غير أن البابا شنودة - برغم موقفه الوطنى - استمرأ حالة الدولتين المجازيتين فى مصر ، وحول الكنيسة إلى دولة منفصلة للمسيحيين ، وكان يدير علاقاته مع دولة مبارك كدولة مجاورة ، تشهد العلاقات بينهما تجاذبات وتضاغطات ، ثم تشهد أزمات فى لحظات الحوادث الطائفية ، وإن ظل الاعتراف المتبادل قائما ، وهو ما يفسر تأييد البابا شنودة لرئاسة مبارك ولتوريث نجله جمال مبارك ، فقد كان الأمر عنده متعلقا بقوم آخرين هم المسلمون ، بينما لا رأى للمسيحيين الذين احتبسهم فى صوته الشخصى ، وبدت القصة مما يروق لتيار اليمين الدينى ، ولجماعاته التى تحبذ المفاصلة الطائفية على أساس دينى ، ووفقا لتفسيرات صحراوية تراكمت كبثور

على وجه التحضر المصرى ، ثم جاءت الثورة ضد "الثنائيات اللعينة"، ضد ثنائية مبارك والإخوان ، وضد ثنائية مبارك والبابا شنودة ، وشهدت موجة الثورة الأولى - فى ٢٥ يناير ٢٠١١ - أول خروج واسع من شباب المسيحيين على تحكم البابا شنودة ، خرجوا من أسوار الكنيسة إلى الفضاء الوطنى الواسع ، وإلى فرصة الامتزاج المصرى مجددا ، وهو ما بدا تطورا مخيفا لجماعات "اليمين الدينى" الزاحفة إلى قصور السلطة بعد خلع مبارك ، والتى يفيدها أكثر عزل المسيحيين فى قفص الكنيسة ، فزادت خطابات تنفير المسيحيين ، وزادت معدلات حوادث الفتنة الطائفية واستهداف المسيحيين ، وإلى أن ولدت النعمة من قلب المحنة ، وتبين للمصريين خواء شعارات "اليمين الدينى" التى خادعتهم طويلا ، ثم كانت التجربة خير برهان ، فقد أزالت المساحيق الدينية ، وكشفت تطابق اختيارات الإخوان مع اختيارات مبارك ، وبمعدلات شحن طائفى أكبر تذكر ببداية قصة الثورة المضادة زمن الرئيس السادات ، وبدا الارتباط موحيا فى وجدان المصريين الوطنى، ثم كانت الاستجابة الإعجازية لمبادرة شباب "تمرد" ، وكانت الموجة الأعظم للثورة المصرية المعاصرة فى ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وامتزج فيها الوجدان مع أبدان المصريين كما لم يحدث منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

نعم ، لا تزال الثورة تعانى ، فهى لم تحكم بعد ، ولم تهزم جماعات الثورة المضادة بصورة نهائية حاسمة ، فجماعات الثورة المضادة تتناوب على الحكم ، وبعد كل موجة ثورية ، يأوى الناس إلى بيوتهم ، ثم يحكم "الأغيار" لو جازت استعادة المصطلح اليهودى ، لكن الإنجاز الحاسم للثورة - إلى الآن - ظهر فى الشارع لا فى السلطة ، ظهر فى تغير مزاج المصريين ، ووعيهم لخطورة اللحظة ، وهو ما يفسر انخفاض منسوب الشعور الطائفى ، وارتفاع منسوب الشعور الوطنى الجامع ، ولعلها كانت مصادفة بليغة المغزى ، أن توفى البابا شنودة مع

صعود الإخوان للحكم ، وأن خلفه البابا تواضروس ، والذى صار رقما مهما فى معادلة ٣٠ يونيو وما تلاها ، وقد حافظ الرجل على تقاليد الكنيسة الوطنية ، لكنه أضاف شيئا مهما جدا ، فقد فك قبضة التحكم الكنسى فى سلوك المسيحيين السياسى ، وشجع على خروجهم من أسوار الكنيسة ، وعلى اندماجهم فى المجموع الوطنى الساعى إلى تغيير ثورى شامل ، وحين أحرق الإرهابيون كنائس بالجملة ، لم ينجرف الرجل إلى اجترار أحزان طائفية ، وأطلق تعبيره الشهير " كنائسنا فداء لمصر "، وهو ما جعل أحزان المسيحيين وجعا وطنيا عاما، استحق معه الرجل لقب " بابا الوطنية المصرية " بامتياز .

"القدس العربى " فى ٢٨ من أكتوبر ٢٠١٣

الحزب الذى تنتظره مصر

بدون حزب ثورى ، سوف تظل الثورة المصرية تراوح مكانها ، تعجز عن التقدم ، وربما تنتكس ، وكما جرى من قبل بحكم جماعة الإخوان ، أو كما يتناوشها الآن خطر العودة لحكم جماعة مبارك ، أو ما يشبهه ، خاصة لو جرت الانتخابات البرلمانية المقبلة بالنظام الفردى الذى يهدر أصوات غالبية الناخبين ، ويعطى المجال واسعا لتأثيرات المال والبلطجة والعصبيات العائلية .

وفى كتابى (الأيام الأخيرة) ، والذى طبع عشرات المرات ، وصدرت طبعته الأولى فى يونيو ٢٠٠٨ ، كانت الصورة فى توقعاتى واضحة قاطعة ، قلت وقتها أن خلع مبارك وعائلته أمر مفروغ منه ، لكن خلع الرأس لا يعنى تغيير النظام فورا ، وتوقعت فوز "الإخوان" فى أول انتخابات تجرى بعد خلع مبارك، وبالنسبة التى فازوا بها فيها بعد بالضبط ، وقلت أن حكم الإخوان سيكون "القرين" لا "البديل" لحكم مبارك ، وأن الاختيارات الأساسية للنظام الذى تقوم الثورة عليه سوف تظل كما هى ، وبإيحاءات دينية سرعان ما يتكشف خداعها ، ودعوت وقتها إلى الحل الذى لا بديل بدونه ، وهو إنشاء حزب وطنى جامع ، يلعب فيه الناصريون بالذات دورا مؤسسا ، ويتقدم إلى المشهد فى صورة "الحزب الذى تنتظره مصر" ، وكبديل عن جماعة الإخوان التى وصفتها وقتها بأنها "الحزب الذى ينتظر مصر"، وفى التفاصيل ، وصفت وقتها الحزب المنتظر بأنه إلى اليسار وإلى الأمام معا ، إلى اليسار بالمعنى الاجتماعى ، وإلى الأمام بمعنى المقدرة على تلمس العناصر المشتركة بين مدارس الوطنية المصرية ، وقلت وقتها أن الحزب المنتظر ليس أيدلوجيا مغلقا ، ولا هو حزب للعلمنة مقابل التديين ، بل حزب للتجديد مقابل التقليد ، وبإيحاءات المثال التركى ، قلت وقتها أن مصر

وثورتها تنتظر حزبا للعدالة والتنمية فى الاتجاه المعاكس ، أى حزب من اليسار إلى الوسط ، وليس حزبا من اليمين إلى الوسط كما هو حال حزب رجب طيب أردوغان .

وبعد شهور قليلة من بدء السنة التى حكم فيها مرسى ، بدت الأزمة ظاهرة، فقد تبين للناس ما كان معلوما عندنا من السياسة بالضرورة ، وظهر حزب الإخوان على حقيقته كحزب للثورة المضادة ، فيما بدت الثورة مفتقدة لحزب كبير مؤثر يعبر عنها ، صحيح أن ثمة أحزابا صغيرة نشأت بعد الثورة ، وبدا بعضها بدرجة أو بأخرى قريبا من روح الثورة ، لكن علة النقص ظلت سارية ، فليس من حزب كبير مؤثر يصلح كعمود فقرى ناظم للحالة الثورية ، ويشد إليه ما سواه من الأحزاب والجماعات والحركات الأصغر وزنا وتأثيرا ، وبدا أن "التيار الشعبى" الذى أسسه المرشح الرئاسى السابق حمدين صباحى هو الأكثر تأهيلا للمهمة المطلوبة ، فلديه صلات تداخل منظورة مع جماعات اليسار الناصرى والماركسى ، ومع حركة "كفاية"، والتى نشأت من قلبها فيما بعد مبادرة حملة "تمرد" ، ومع عدد هائل من المبدعين والشخصيات العامة فى كافة المجالات ، لكن "التيار الشعبى" لم يعلن نفسه حزبا بعد ، وهذه هى المشكلة الجوهرية ، والتى حاولت مع غيرى تجاوزها بإقامة تحالف سياسى ثورى ثابت ، وعلى أساس من الفكرة العامة الهادية لصفات الحزب الثورى المطلوب فى ظروف مصر الراهنة ، وكادت المساعى تنجح ، وبلورت كيانا حمل اسم "ائتلاف الوطنية المصرية"، كان لى شرف صياغة بيانه التأسيسى الأول ، وضم الإئتلاف - إلى جانب "التيار الشعبى" - أحزاب اليسار وأحزاب الناصريين وحركة "كفاية" ، وامتد ليشمل أحزاب الليبرالية الاجتماعية كحزب "الدستور" و"الحزب المصرى الديمقراطى الاجتماعى" وحزب "مصر الحرية" ، وجرى اختيار الدكتور محمد غنيم - عالم مصر المرموق - منسقا عاما للائتلاف ، وما كاد يتم الإعلان الأول عن عملا لكيان الجديد ، حتى تدافعت الحوادث فى اتجاه

عاصف ، فقد أصدر مرسى إعلانه "الدستورى" المنكود فى ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ ، واجتمعت دواعى الرفض على نطاق أوسع، وأجمعت فئات من اليمين مع الوسط واليسار على معارضة مرسى ، ولجأت مجددا إلى حركة الشارع ، وتكونت "جبهة الإنقاذ الوطنى" التى ذابت فيها أطراف "ائتلاف الوطنية المصرية" ، ثم نشأت بعدها بشهور حملة "تمرد" ، والتى انتهت إلى إطاحة مرسى فى ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ، والتى بدت كموجة ثالثة فى سيرة ثورة بدأت فى ٢٥ يناير ٢٠١١ ، لكن الصورة نفسها عادت للتكرار ، تقوم الثورة فلا تحكم ، وينتهى الحكم إلى "الأغيار" ، وكما ذهب الحكم لمجلس طنطاوى وعنان ثم إلى الإخوان بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، فقد ذهب الحكم بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ إلى إدارة رئاسية ووزارية هجينة ، ليست ثورية بالقطع ، ولا هى منتخبة بطبائع الأمور ، بل سلطة موقوتة إلى أن تجرى انتخابات البرلمان وانتخابات الرئاسة ، وعند الانتخابات - كما فى الامتحانات - تكرم الثورة أو تهان ، ونخشى - للأسف - أن تتكرر إهانة الثورة ، وأن تفوز فئة تشبه جماعة مبارك ، خاصة لو جرت انتخابات البرلمان بالنظام الفردى ، وقد يضاف إليها نفوذ مستجد لأحزاب اليمين الليبرالى فى جبهة الإنقاذ ، ومع وجود محسوس لأحزاب اليمين الدينى كالنور ، وربما "الإخوان" لو شاركوا ، بينما تنتهى جماعات وأحزاب الوسط واليسار إلى وضع الأيتام على موائد اللئام ، فقد انفكت رابطة "ائتلاف الوطنية المصرية" مع الذوبان السريع فى إطار "جبهة الإنقاذ" المختلط الطارئ ، والذى يتفكك الآن موضوعيا مع استنفاد المهمة المشتركة ، بينما ظلت الساحة خالية من حزب للثورة أو تحالف قادر على الفوز الحاسم انتخابيا ، ونقل الثورة إلى موضع السلطة ، وكسر ثنائية تناوب جماعة الإخوان وجماعة مبارك على الحكم ، وهى "الثنائية اللعينة" المفرغة التى لا يصح الحديث عن انتصار نهائى للثورة بدون كسرها ، والخروج من شرنقة التخلف والانحطاط التاريخى الذى آلت إليه أوضاع مصر خلال الأربعة عقود الأخيرة .

هذه الحالة من القابلية لانتكاس الثورة تفسر حيرة الجمهور المصرى ، والعودة لترديد سؤال " مصر رايحة على فين ؟ "، فقد لا يكترث غالب المصريين بمصير الإخوان، وقد نزلت شعبية الإخوان إلى أدنى حد ، وقد يعلق غالب المصريين أملهم على انتخاب الفريق عبد الفتاح السيسى رئيسا ، لكن رئاسة السيسى ، مع افتراض ترشحه ، ومع شعبيته الهائلة ، ومع إيحاءات عبد الناصر فيه ، مع كل هذه الميزات ، قد لا يكون انتخاب السيسى طوق نجاة مؤكد للثورة المغدورة ، فالأهم ـ عندنا ـ هو التغير فى مشهد السياسة ، وبصورة تجعله قريبا من مشهد الثورة ، والتناقض بين مشهد الثورة ومشهد السياسة هو معضلة مصر الآن ، وانتخاب السيسى مع برلمان يمينى ينتكس بالثورة ، ويزيد القلق الثورى فى الشارع مجددا ، ولا يستقر بالثورة عند شاطئ ختام ، والمطلوب : تغير جذرى فى مشهد السياسة ، وكنس ركام اليمين "الفلولى" والليبرالى والدينى معا ، وهذا اليمين ـ على اختلاف راياته ـ يكرر ذات اختيارات مبارك الجوهرية ، وهى : الولاء للأمريكيين ، وحفظ أمن إسرائيل ، ورعاية مصالح رأسمالية المحاسيب ، بينما المطلوب : إحلال اختيارات الثورة الجوهرية ، وهى : الاستقلال الوطنى والتصنيع الشامل والعدالة الاجتماعية ، وهو ما لن يتحقق ـ فى ظننا ـ بغير تحطيم معادلة "اليمين الفائض" و "اليسار الغائض" التى نكبت بها مصر ، وأول الطريق ـ عندنا ـ هو إعلان حزب قادر للثورة يضم إليه فى إطار مشترك أطياف وجماعات من القوميين واليساريين والليبراليين الاجتماعيين وشباب الثورة والإسلاميين فى حزب عبد المنعم أبو الفتوح ، وقد لايكون الطموح وارد التحقق بالسرعة المطلوبة ، وخصوصا مع اقتراب أجواء الانتخابات بمزايداتها ومناقصاتها ، لكن مالا يدرك كله لا يصح أن يترك جله ، والمهمة العاجلة ـ فيما نظن ـ أن يعلن "التيار الشعبى" نفسه حزبا سياسيا ، وأن يفتح الباب لاندماج من يشاء من أحزاب وكيانات فى بنيانه الوطنى الجامع ، وأن يكون مع حركة "كفاية" وحملة "تمرد" حلفا ثابتا وقائمة انتخابية موحدة ، وأن يجتذب إلى

التحالف الانتخابى أطياف "ائتلاف الوطنية المصرية" من اليسار والوسط ، وأن يعطى الأمل فى إمكانية انتصار الثورة عبر صناديق الانتخابات ، فافعلوها الآن من فضلكم ، وتعلموا الزرع بعد الخلع ، أو انتظروا ثورة "خلع" مقبلة قد لا تبقى ولا تذر.

"القدس العربى " فى ٤ من نوفمبر ٢٠١٣

عودة مصر لمصر

لمصر الميزة التالية بين الأقطار العربية ، وهى أن مصرية مصر هى ذاتها عروبة مصر ، وأن الوطنية المصرية ليست انعزالية بطبعها ، ولو لم توجد القومية العربية فرضا لخلقتها الوطنية المصرية خلقا .

وربما لايحتاج المرء إلى كثير من استعادة السيرة ، وحتى تتضح له هذه الحقيقة الكبرى ، فحتى قبل الفتوح الإسلامية ، والتى كانت خطوة التتويج لنشأة الأمة العربية ، حتى قبل هذا التاريخ ، وقبل فتح عمرو بن العاص لمصر ، ثم بدء رحلة التعريب الشامل ، والتى اكتملت فى زمن قياسى ، وساهمت فيها الكنيسة المصرية بتعريب صلواتها ، وقبل أن يتغير الميزان الدينى فى زمن جاوز التعريب بقرون ، وحتى أصبح الإسلام دينا لغالب المصريين ، واكتملت لمصر شخصيتها العربية ، ودورها القيادى ، والتى لم تكن فيه أبدا دارا للخلافة ، بل كانت هى الخلافة نفسها ، وحسمت معارك الوجود الكبرى للمنطقة فى حروب التتار والصليبيين ، ونشأ أزهرها الشريف الجامع الحافظ لإسلام المسلمين ، وكانت معارك الوجود الذاتى لمصر هى نفسها معارك الأمة ، فقد دارت معارك مصر الوجودية الكبرى إلى ما نسميه بالشرق العربى الآن ، وحتى قبل تعريب لسان مصر، كانت مصر تستكشف عروبتها اللاحقة بدواعى وغرائز الأمن والوجود ، وهو ما يفسر كيف أن معارك مصر كلها دارت على نفس الميدان ، ومن "مجدو" تحتمس ، وإلى "قادش" رمسيس، وإلى معارك "عين جالوت" قطز و"حطين" صلاح الدين ، ومعارك إبراهيم باشا - سارى عسكر عربستان - فى الشام والجزيرة العربية ، وقد كان الأخير هو مؤسس الجيش المصرى الحديث ، ونجل محمد على الألبانى ، والذى شاءت له الأقدار أن يحكم مصر ، ولم يكن

يعلم حرفا واحدا فى اللغة العربية ، لكنه تصرف وتحرك بذات الطريقة وفى ذات الأقواس التى مشى فيها حكم جمال عبد الناصر بعده بمئة سنة وتزيد ، وهو ما يعنى أن مصر بإدراكها الذاتى هى التى تملى قوانينها على حكامها حين تنهض ، فحدود مصر السياسية والإستراتيجية أبعد كثيرا عن حدودها الجغرافية ، وحين تفرض عليها القيود ، وكما حدث بتواطؤ اتفاق لندن سنة ١٨٤٠ ، ثم بتواطؤ معاهدة كامب ديفيد سنة ١٩٧٩ ، فإن مصر تغيب عن مصر ذاتها ، وتقع أسيرة لمرض الغياب عن التاريخ ، ثم تغيب معها المنطقة والأمة بكاملها ، وعلى نحو ما جرى فى الأربعة عقود الأخيرة .

وربما يكون مثالًا محمد على وجمال عبد الناصر مفيدين فى الدرس والتأمل ، فقد شهد العهدان عودة مصر إلى مصر ، وشهدا نهوضا كامل الأوصاف ، لكن النهوض ـ فى الحالين ـ انتكس بضراوة التدخل الخارجى ، وبالطبع توجد فروق الزمن والحس الشعبى الأظهر فى حالة جمال عبد الناصر ، لكن قانون القابلية للانتكاس نفسه ظل ساريا ، فالمنطقة ـ وفى قلبها مصر ـ تحاول النهوض تحت حد السيف الغربى، ثم يقطع السيف رأس النهوض ، والسبب ظاهر فى ظننا ، وهو أن النهوض لم يكن محصنا بالكامل ، كان النهوض للناس وليس بالناس ، وهو الدرس الذى وعته حركة الوطنية المصرية زمن الانقلاب الطويل على ثورة جمال عبد الناصر ، والذى تبلور فيما قلناه مبكرا ، وهو أننا نريد ثورة الناس الأحرار هذه المرة لا ثورة الضباط الأحرار ، برغم أن الطريق قد يكون أطول مع ثورة الناس الأحرار ، وقد يكون المخاض عنيفا ، وقد تمضى خطوط السير متعرجة وحلزونية أحيانا ، وقد يبدو أنها ارتدت إلى نقطة البدء ، وربما إلى ما قبل البدء ، وهو ما يفسر مشهد المخاتلات فى سيرة الثورة المصرية المعاصرة ، والتى توالت فصولها من الموجة الأولى فى ٢٥ يناير ٢٠١١ ، وإلى الموجة الثالثة فى ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ، فالثورة تقوم ولا تحكم ، وتبدو مهددة بالإجهاض دائما ، وبسبب الفجوة

الظاهرة المرئية بين مشهد الثورة ومشهد السياسة ، وهو ما يمد ظلا كئيبا على صورة مصر الراهنة ، ويوحى أن شيئا جوهريا لم يتغير ، فتغيرات الثورة لا تزال فى الشارع لا فى السلطة ، تغيرات الثورة فى نفوس الناس لا فى سياسة الحراس ، وربما يكون ذلك هو الضمان للتقدم إلى مصر الجديدة ، وإن استطال الوقت، فلم تعد مصر كاملة إلى مصر حتى الآن .

وفى مصر الراهنة ألف وجع ووجع ، فقد مرت بمرحلة انحطاط تاريخى ، غامت فيه العيون ، وكادت تنغلق فى رقدة الموت ، لكن مصر تمرض ولا تموت ، وهاهى تنهض من نومة أهل الكهف ، وتستعيد أسماءها الحسنى ، وفى ظل مشهد مختلط إلى أبعد حد ، تتكاثف فيه سلاسل القيود ، وتتزايد محاولات احتواء الثورة وتدجينها ، أو اعتبارها مجرد جملة اعتراضية و"ثورة بارتى" ، تعود بعدها الأمور كما كانت ، وهو ما يبدو مستحيلا فى ظننا حتى مع تكسر النصال على النصال ، فالثورة متعددة الموجات قابلة للانفجار مجددا ، ليس لإعادة حكم الإخوان لا سمح الله ، فهذا هو الكابوس بعينه ، وهذه هى الثورة المضادة بذاتها، فجماعة الإخوان مجرد نسخة مخادعة من جماعة مبارك ، وما من عودة مستقرة ممكنة إلى حكم الرئيس السابق أو حكم الرئيس الأسبق ، حتى وإن بدا أن الجماعتين تتناوبان على الحكم بعد الثورة ، فآية انتصار الثورة هى كسر هذه الثنائية اللعينة ، وآية انتصار الثورة هى الفوز الانتخابى لحزب أو تحالف قريب من روح الثورة ، وقد يبدو انتصار الثورة بهذا المعنى مؤجلا إلى حين ، وإن كان يحتاج إلى رؤية ثورية أصفى مما يبدو غالبا على مشهدها إلى الآن ، فقد يتطلع الثوريون إلى حكم ديمقراطى ، وإلى تداول السلطة، لكن الحكم التداولى بذاته لا يعنى انتصارا نهائيا للثورة ، فهب أن مصر كسبت حكما ديمقراطيا مع بقاء انحطاطها التاريخى، ومع بقاء مصر أسيرة للقيد الاستعمارى، وقتها لن تكون الثورة فى محلها بالضبط، فالثورة هى علم التغيير الجوهرى ، الثورة تغيير جوهرى للاختيارات الحاكمة ، وهو ما يفسر قولنا دائما أن ثلاثية مبارك الملعونة

لاتزال تحكم ، فلا يصح الحديث عن ثورة انتصرت مع بقاء اختيارات الولاء للأمريكيين وحفظ أمن إسرائيل ورعاية مصالح رأسمالية المحاسيب ، وهى الاختيارات التى ظلت تحكمنا بعد الثورة إلى الآن ، فليست القصة فى تبديل الوجوه ، بل فى تبديل الاختيارات الأساسية الكبرى ، وإحلال ثلاثية الاختيارات الثورية، وهى - فيما نعتقد - أولوية الاستقلال الوطنى والتصنيع الشامل والعدالة الاجتماعية ، فهذه الاختيارات وحدها هى التى تعيد الطريق لأقدامنا ، وتعيد مصر إلى المصريين ، وهى التى تعيد مصر إلى سباق التاريخ الذى خرجت منه قبل أربعين سنة ، وهى التى تعيد مصر إلى أمتها وإلى عالمها ، ونعرف أن الأمر ليس سهلا ، لكن الثورات تقوم لاجتراح ما يبدو مستحيلا ، فسلاسل القيود داخل مصر ومن حولها كثيرة ، والبدء ممكن جدا بكسر الحلقة الأضعف فى سلاسل القيود ، وفتح الطريق لاستعادة الاستقلال الوطنى ، والذى ضاع كما نعرف مع ثنائية معاهدة السلام والمعونة الأمريكية الضامنة ، فقد أدت معاهدة العار إلى نزع سيادة السلاح فى غالب سيناء ، ثم أدت المعونة الأمريكية الضامنة إلى احتلال مصر سياسيا ، ونزع سيادة قرار السياسة والاقتصاد والثقافة فى القاهرة ، وفى سياق انتهى إلى تجريف طاقة مصر الإنتاجية والعلمية وإفقار غالب أهلها ، وهو ما يلقى ضوءا على أولوية استعادة الاستقلال الوطنى ، وأولوية إعادة صياغة الاقتصاد والسياسة والمجتمع والدولة بالقرار الوطنى الذاتى ، والحلقة الأضعف فى سلاسل القيود ظاهرة ، وهى المعونة الأمريكية التى وصفناها من قبل بمعونة المليار مذلة ، ونزعم أن اتخاذ قرار بالاستغناء عن المعونة الأمريكية وحل هيئاتها هو نقطة البدء ، ويبدو قرارا بحد أدنى من التكلفة ، واتخاذه يبعث شعورا وطنيا وقوميا يستعيد روح ما جرى مع قرار عبد الناصر بتأميم قناة السويس ، ويشجع على اتخاذ قرارات أخطر أثرا ، تستعيد بها مصر ذاتها المضيعة .

"القدس العربى " فى ١١ من نوفمبر ٢٠١٣

المعنى "الروسى" فى السياسة المصرية

ربما تلزم التفرقة بين معنى "الدولة المصرية" ومعنى "الحكومة المصرية" على الرغم مما يبدو من تداخل وصلات حوار وجوار .

الحكومة المصرية أمرها مفهوم ، والقائم منها الآن رئاسة مؤقتة ، ومجلس وزراء مؤقت ، وفترة انتقالية تتدافع شهورها ، واقتراب لمواعيد الاستفتاء الدستورى وانتخابات البرلمان وانتخابات الرئاسة ، وبما قد يفرز حكومة جديدة أكثر مصداقية من حكومة الببلاوى العابرة ، والتى تبدو متعثرة فى خطاها ، وأقرب إلى "مخزن كراكيب" ، ويبدو رئيس الوزراء فيها - حازم الببلاوى - كأنه قادم من "غيابة الجب" ، وقد يكون فيها بعض الوزراء ذوى الروح الوطنية والثورية حقا ، لكن أغلبية الوزراء ليسوا كذلك ، وأولهم رئيس الوزراء الممعن فى الشيخوخة ، والذى لم يضبط متلبسا أبدا بالدعوة إلى الثورة ، ولا التورط فى حوادثها ، تماما كما العدد الأكبر من وزراء البيروقراطية المصرية التقليدية ، وهم من ذوى الأيدى المرتعشة والروح الكئيبة ، وهم أسرى معادلات الشلل التى سادت حكومات مبارك ، وورثتها عنها حكومة الإخوان ، ثم يتكرر النهج ذاته بعد الموجة الثورية العفية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ، وما تلاها ، فهم يتصرفون - أو لا يتصرفون بالأحرى - كأنه لا ثورة قامت ولا شعب تبدل ، وإن خضعوا أحيانا - وعلى كره منهم - لضغوط ثورة لم تصل بعد إلى الحكم، وعلى طريقة رفع الحد الأدنى للأجور وتقييد الحد الأقصى ، ومع تأجيل التنفيذ ، وزيادة الاستثناءات ، وبهدف التحايل ووضع العصى فى العجلات ، أضف إلى ذلك ما تعرفه عن سوء أوضاع الاقتصاد وتردى الخدمات العامة ، وهو ما لا تحقق فيه الحكومة نجاحا يذكر إلا على سبيل الاستثناء النادر ، والذى يجعل نشاط وزراء كالمهندس

إبراهيم محلب ـ وزير الإسكان ـ أشبه بمعجزة تخطف العين ، وتكشف موات حكومة تعيش فى مقابر الصدقة ، وتدير سياسة تسول على طريقة "لله يا محسنين"(!) .

وعلى العكس من الحكومة التى تستثير السخط العام مجددا ، تبدو "الدولة المصرية" فى مدار آخر تماما ، بعض مظاهر الدولة موجودة شكلا على خريطة الحكومة ، لكن مركز الدولة فى مكان آخر ، وبالذات فى قيادة الجيش ، وهو النخاع العظمى للدولة المصرية ، ومن حوله جهاز المخابرات وضباط الأمن القومى ، ثم يمتد إلى أجهزة سيادية الطابع فى وزارت الإنتاج الحربى والخارجية والداخلية ، وتبدو الدولة المصرية ـ بالمعنى الذى نقصده ـ عظيمة التجانس الآن، وهو ما يفسر فعاليتها الملموسة ، فلها مركز واحد هو قيادة الجيش ، وتلتف حول قائد واحد هو الفريق أول عبد الفتاح السيسى ، وربما كان ذلك التجانس هو سر الفعالية ، فثمة وحدة فى التخطيط ، ودأب على التنفيذ فى زمن قياسى ، وهو ما أدى إلى إنجازات مرئية فى فرض الأمن وفى حرب تحرير سيناء من جماعات الإرهاب ، وفى استعادة "أرض الضبعة" المقرر إنشاء أول محطة نووية مصرية عليها ، وفى تنصيب هيئة قناة السويس ـ يترأسها قائد البحرية السابق ـ راعيا حصريا لمشروع التطوير الخدمى والصناعى لمنطقة القناة ، وفى إحياء وزارة الإنتاج الحربى لمشاريع صناعة أول طائرة حربية وإنتاج أول سيارة مصرية ، وبدت هذه المبادرات كأنها إضافة لقوة مركز الدولة ، والذى يتمتع أصلا بقوة السلاح ، وبقوة اقتصاد جهاز الخدمة الوطنية التابع للقوات المسلحة ، والذى يدير مشاريع صناعية وزراعية وإنشائية وخدمية كبيرة ، ويمد بفوائضه ظلالا خيرة اجتماعية من نوع مشروع دفع ديون الغارمات السجينات، والأهم : أن مركز الدولة يدير سياسة إقليمية ودولية جديدة ، أعادت إصلاح سياسة التعاطى مع دول منابع النيل ، وجعلت خطر "السد الأثيوبى" أزمة لأثيوبيا قبل أن تكون أزمة لمصر ، فقد تمكن مركز الدولة المصرية من حرمان "السد

الأثيوبى" من مصادر التمويل الكبرى ، فامتنعت الصين عن التمويل رعاية لخاطر ووزن مصر المعترضة ، وكذلك امتنعت السعودية والإمارات للسبب ذاته ، فوق أن مشروع "السد الأثيوبى" يواجه من الأصل مشكلات فنية وإنشائية وجيولوجية عويصة ، وكلها تطورات صنعت موقفا تفاوضيا أفضل لمصر ، مكنها من وضع هجومى ظاهر ، ومكنها من طرح فكرة الشراكة فى السد الأثيوبى ، ومن أول مراجعة تصميماته إلى عوائده ، وإلى اقتراح فترات التخزين المائى من خلف السد ، وبما لا ينقص قطرة واحدة من نصيب مصر التاريخى فى مياه النيل ، ومن خط مياه النيل إلى خط السياسة العربية ، بدأت بلورة موقف مصرى فى الموضوع السورى متمايز عن مواقف أطراف المعسكر الخليجى الصديق فى أغلبه لمصر الراهنة ، فمكانة سوريا ـ بالنسبة لمصر ـ تعادل مكانة السعودية ، وإن اختلفت الدواعى ، وحفظ وحدة سوريا ووحدة جيشها من أولويات الأمن الوطنى المصرى .

والسياسة العربية والنيلية لمصر هى جزء لا يتجزأ من أحوالها الداخلية ، والقاعدة العامة ـ علميا ـ هى أن السياسة الخارجية انعكاس للسياسة الداخلية ، وأن قوة الداخل هى التى تصنع قوة التحرك الخارجى ، هكذا هى الحال فى كل الدول ، وإن كان الحال فى مصر الآن يبدو على قدر من المفارقة للقاعدة العامة ، فلم تستقر الثورة المصرية المعاصرة بعد على مشهد ختام ، ومصر مثقلة بأوجاع تدهور الاقتصاد وسوء الخدمات ، وطاقاتها الإنتاجية والصناعية تعرضت لتجريف كافر على مدى العقود الثلاثة الأخيرة بالذات ، وأوضاعها الاجتماعية منهكة ممزقة بين أغنى طبقة وأفقر شعب ، واستقلالها الوطنى تعرض للتدمير والاختراق شبه الكامل ، ووقعت مصر تحت احتلال سياسى ترافق مع معاهدة السلام المذل والمعونة الأمريكية ، وكلها قيود لاتزال تؤثر بشدة ، وتحد من حرية حركة صانع القرار المصرى ، خصوصا مع وجود حكومة كراكيب ، وهنا تبدو المفارقة فى أظهر تجلياتها ، فمركز الدولة ـ خلافا للحكومة ـ يتصرف بروح مصر

الفياضة ، يتصرف بفوائض القيمة الافتراضية للدور المصرى ، ويبادر إلى ما كان ينظر له كمخاطرات كبرى قبل **٣٠** يونيو **٢٠١٣** ، وربما بمدد ظاهر من الالتفاف الشعبى المؤيد للفريق السيسى ، والذى تزيد شعبيته برغم تدهور أداء الحكومة ، وبرغم الدعاية المضادة من الإخوان وجماعة الأمريكان ، وبرغم عدوانية البيت الأبيض ، وتجميده لقسم كبير من المساعدات العسكرية ، فمن قلب المحنة تولد النعمة ، من قلب محنة حكم الإخوان ولدت نعمة تمرد الشعب ، ومن قلب محنة عدوانية واشنطن ، ولدت نعمة التمرد على الأمريكان ، وبخطوات محسوبة ومدروسة بعناية ، فقد أبدى مركز الدولة المصرية قدرا محسوسا من اللامبالاة بتجميد المساعدات الأمريكية ، وفضل الرد الصامت باتخاذ إجراءات لم يعلن عنها رسميا ، ومن نوع إلغاء امتيازات وأفضليات وأولويات عبور السفن الأمريكية لقناة السويس ، وبعد الرد الصامت جاء الرد المخطط ، وبدأت رحلة الخروج من وصاية واشنطن على القرار المصرى ، وتمرد صانع القرار على عقدة الخوف من إغضاب أمريكا ، وهى العقدة التى حكمت تصرفات السياسة المصرية من مبارك إلى مرسى ، وتحرر منها السيسى بقرار الانفتاح الجدى على الشرق الروسى والصينى والهندى ، وإلى حيث ذهب رئيس أركان الجيش فى مهمة سرية ، وفى لحظة النضج جرت إزاحة الستار ، وفى أجواء احتفالية باهرة ، جرى استقبال الطراد الروسى فى ميناء الإسكندرية ، وفيها يشكل أكبر تحد مصرى لأمريكا منذ أربعين سنة خلت ، سادت فيها فكرة السادات العبيطة بأن **٩٩٪** من أوراق اللعبة بيد أمريكا ، ثم جعلها مبارك مئة بالمئة ، ثم جاء مرسى كمجرد ورقة مضافة لأوراق اللعبة الأمريكية ، وتصور أن بمقدور أمريكا أن تعيده إلى الحكم ، لكن قفزة السيسى "الروسية" بدت كضربة معلم حقيقية ، وحملت إيحاء بوصل ما انقطع مع زمن عبد الناصر ، ومع الوعى باختلاف طريقة السيسى وظروفه ، فقد جرى كسر احتكار السلاح الأمريكى للجيش المصرى ، وجرى عقد صفقة سلاح كبرى مع الروس ، وفى الطريق :

صفقات أخرى مع الصين ، والقاعدة التاريخية فى مصر معروفة ، فكسر احتكار السلاح يؤدى إلى كسر احتكار السياسة ، وهو ما قد يغرى بتوقع الخروج التدريجى لمصر من عباءة السياسة الأمريكية ، وهذه حقيقة "المعنى الروسى" فى السياسة المصرية ، فمصر الراهنة لاتخرج من عباءة أمريكا لتدخل فى عباءة روسيا ، بل تعطى الأولوية للمصلحة المصرية واستعادة الاستقلال الوطنى ، وقد يكون ما جرى مجرد خطوة أولى عفية ، لكن أمريكا ـ فى ظننا ـ ربما تعجل بالباقى ، وقد تنتقل إلى تصرفات خشنة ، وقد تدبر خططا لاغتيال السيسى كما فعلت مع عبد الناصر .

"القدس العربى " فى ١٨ من نوفمبر ٢٠١٣

اللعب بالنار في الدستور

هذا تحذير أخير للجنة إعداد الدستور المصرى التى تنهى عملها خلال أيام، موضوع التحذير صريح ومباشر ، وهو نسب التمييز الإيجابى أو "الكوتة" للأقباط والنساء والشباب ، والتى اقترحها بعض الأعضاء وبعض العضوات ، ودون أن يدركوا أنهم يلعبون بالنار ، ويذهبون بالبلد إلى كارثة عنوانها "تقسيم مصر" بنصوص هجينة فى الدستور .

وقد ذهب الخبل العقلى بإحدى العضوات إلى اقتراح غاية فى العجب ، فقد اقترحت "كوتات" لما أسمته الفئات المهمشة والضعيفة ، ووصلت بنسبة "الكوتات" إلى نصف أعضاء البرلمان ، وتصورت تكوينا لبرلمان لا سابقة له فى التاريخ الإنسانى ، نصف أعضائه من المهمشين، والنصف الآخر من الأساسيين، وكأن الأصل قد يصح أن يتساوى مع الفرع فى أى تصور ذهنى سليم ، بدا التصور كفضيحة عقلية قبل أن يكون فضيحة دستورية ، وقد حاولت السيدة الموقرة التخفى بالفضيحة من وراء ستار ، وحشرت نسبة لم تحددها للعمال والفلاحين ، لكن ما ألح على ذهنها أكثر كان ضمان مقعد فى البرلمان لسيادتها ، أو لمثيلاتها من سيدات المجتمع المخملى الثرثارات الفارغات ، فقد أرادت ضمان "كوتة" للنساء ، ووصلت بها إلى عشرين بالمئة من مجموع أعضاء البرلمان ، وأرادت ضمان نسبة "ملاكى" للشباب ، وزادت الطين بلة بمغازلة الشعور الطائفى ، وإظهار الرغبة فى حجز "كوتة" للأقباط أقلها عشرة بالمئة من أعضاء البرلمان ، وحين رأت العضوة الموقرة أن النسب المقترحة قد لا تخاطب الغرائز الطائفية والفئوية كلها ، وأن فئات أخرى قد تريد "الكوتة الملاكى" ، وأن ممثل المعاقين جسديا يطالب هو الآخر بنسبة فى التمثيل البرلمانى ،

فيما يطالب النوبيون بمقاعد محجوزة ، وقد يتحمس البدو والسيناويون و"الأمازيغ" فى واحة سيوة لإغراء الأخذ بنصيب من كعكة التقسيم ، وهكذا اتسع الخرق على الأخت الراتقة ، وهو ما جعل العضوة الموقرة تستعين بخبرات ومناورات السيد عمرو موسى رئيس لجنة الدستور ، وبغيره من كبار الترزية ، ولكى يستبدلوا التعميم بالتخصيص ، ويدبجوا مادة انتقالية فى الدستور ، تلزم المشرع بالتمييز الإيجابى ـ أى "الكوتة" ـ للشباب والنساء والأقباط والعمال والفلاحين ، وبدا أن الاقتراح قد يخدع السذج وذوى النيات الحسنة ، وقد يكسب التصويت فى لجنة الدستور بأغلبية أعضائها المخدوعين ، وهذه هى الكارثة الكبرى ، والتى قد تطيح بالدستور فى الاستفتاء الشعبى ، وتقدم خدمة مجانية للمتربصين من جماعة الإخوان وغيرهم ، وتغرى برفض دستور الطوائف، والذى يصنع ما قد يوصف شعبيا ببرلمان "النصارى والستات" (!) .

وبعيدًا عن دعاوى التربص ، وحيل الدعاية المضادة لخطة الانتقال السلس إلى حكم ديمقراطى ، بعيدا عن هذا كله ، فإن تأمل مغزى اقتراحات "الكوتة" ، وفهم ما تؤدى إليه ، يجعل رفض الاقتراح المدمر فريضة وطنية وديمقراطية ، وأسباب الرفض كثيرة ، أولها أنها ـ أى الاقتراحات الشاذة ـ تخلق برلمانا يزور صورة البلد ، فمن فضائل مصر العظمى ، هذا التجانس فى تكوينها الثقافى والحضارى والسكانى، والذى يجعلها كقبضة يد لا تفض ، فالمصريون ليسوا عرقا بذاته ، المصريون حالة انصهار تاريخى فريد ، وما من أقليات ولا طوائف فى مصر ، صحيح أن المسيحيين عددهم أقل بما لا يقاس إلى أعداد المسلمين المصريين ، لكن المسيحيين ـ على قلة العدد ـ ليسوا فى وضع الأقلية ولا الطائفة المنفصلة ، فلا اختصاص جغرافى بعينه لوجود المسيحيين المصريين ، وهم ممتزجون فى التوزيع السكانى وسط أقرانهم من المسلمين ، ولا يوجد حى ولا منطقة يصح القول أنها مقصورة على المسيحيين ، ولا أن لهم غالبية سكانية فيها ، وغياب الاختصاص الجغرافى جعل التمايز الثقافى شبه معدوم ، وكلنا يتذكر

محاولات اللورد كرومر - معتمد الاحتلال البريطانى - للتلاعب بورقة المسيحيين قبل قرن من الزمان ، وتدبير افتراق طائفى يجعل المسيحيين فى خانة دعم قوات الاحتلال ، وبدعوى وحدة دين المحتلين مع دين المسيحيين المصريين ، ورغم الذكاء المفرط للورد كرومر ، أو ربما بسبب هذا الذكاء بالذات ، فقد أدرك استحالة المهمة ، وانتهت محاولاته إلى خيبة ثقيلة ، عبر فيها الرجل عن دهشته لما رأى ، فلم ير كرومر من فارق يذكر بين المسلمين والمسيحيين المصريين ، سوى أن المسلم يذهب للمسجد ، بينما يذهب المسيحى إلى الكنيسة وقت الصلاة ، وهو ما يفسر سلوك نخبة المسيحيين المصريين فى ثورة ١٩١٩ ، والذين رفضوا بحزم أى محاولات لاستدراجهم إلى خطيئة وطنية ، وذهب دعاتهم - كالقمص سرجيوس - ليخطب فى الجامع الأزهر ، وكانت صيحتهم الكبرى تقول "ليمت المسيحيون وتحيا مصر" ، كان الدرس جليلا عظيما ، ويثبت امتياز وتفوق وتفرد الوطنية المصرية ، فالوطنية المصرية سبيكة انصهار تاريخى نادر ، وهو ما يفسر الوحدة الراسخة للتكوين المصرى ، فقد تغيرت اللغة ، وتغير الدين الغالب مرات ، لكن مصر لم تنقسم جغرافيا أبدا ، وقد تكالب عليها المحتلون والغزاة من كل صنف ولون ، لكنها ظلت قائمة فى حدودها التاريخية التى لم تتغير أبدا ، ولم تقم فيها حرب أهلية واحدة على مدار عشرات القرون ، فمصر الحالية هى مصر التى صنعها الملك "مينا" موحد القطرين ، وفى لحظات الضعف ، قد تنشأ حالات توتر واحتقان طائفى ، لكن مصر تعود فتسترد عافيتها ، مهما طالت عهود المرض ، وتتفتح فيها ورود الازدهار والامتزاج الوطنى لحظة صعود الثورات، وهو ما يفسر رفض المسيحيين المصريين لمبدأ "الكوتة" فى دستور ١٩٢٣ ، ويفسر المقولة الخالدة لمكرم عبيد أشهر سياسى مسيحى مصرى فى القرن العشرين ، كان مكرم يقول ببساطة "أنا مسيحى دينا مسلم وطنا" ، وظل التقليد الوطنى أصيلا فى تكوين الكنيسة المصرية ، وهو ما يفسر صحوة الروح التى تداعت مع وقائع الثورة المصرية المعاصرة ، وبموجاتها المتلاحقة من ٢٥

يناير ٢٠١١ إلى ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ، والتى بدا فيها البابا تواضروس الثانى ـ رأس الكنيسة ـ عنوانا ساطعا للوطنية المصرية ، فلن ينسى المصريون أبدًا صيحته الوطنية بعد إحراق الإرهابيين المجرمين لعشرات الكنائس ، فقد قال البابا بوضوح قاطع بليغ " كنائسنا فداء لمصر " ، ورفض البابا مبدأ "الكوتة" لتمثيل الأقباط ، ثم حاولت أصوات طائفية التشكيك فى موقف البابا ، وتناست أن مبدأ "الكوتة" يهدم مبدأ المواطنة والمساواة ، وأن تخصيص "كوتة" قد ينظر إليه كامتياز يقيد حرية الاختيار ، وقد يثير الحفيظة ضد الأقباط ، ويشعل دورة جديدة من التوتر والاحتقان الطائفى ، ويثير جدالا لا ينتهى حول نسبة الأقباط سكانيا ، ومدى تناسبها مع نسبة العشرة بالمئة المقترحة للأقباط ، بينما طريق "الاندماج الوطنى" هو الأسلم لمصر كلها بما فيها أقباطها ، واسترداد مبدأ المواطنة هو الكفيل بنيل الحقوق الطبيعية ، فقد تزايدت موجات خروج المسيحيين من وراء أسوار الكنيسة مع موجات الثورة المتلاحقة ، وعكس التطور نفسه فى انتخابات النقابات المهنية بعد الثورة ، تغير المزاج تدريجيا ، وزادت رقعة تقبل الناخبين المسلمين لمبدأ التصويت لمرشحين مسيحيين ، وهو ما يفسر فوز د. منى مينا بعضوية مجلس نقابة الأطباء الذى يهيمن عليه الإخوان ، وهو ما كان فرضا مستحيلا قبل الثورة ، وكذلك جرى فى انتخابات نقابة الصحفيين الذى يهيمن عليه الناصريون ، وفازت الزميلة حنان فكرى ، ولاحظ أن منى وحنان قبطيتان وامرأتان أيضا ، وهو ما يثبت فساد مبدأ "كوتة" النساء ، فالعمل الدؤوب فى أوساط الناس هو الذى يكسب الثقة ويضمن الفوز ، وليس التحصن وراء "كوتة" مصنوعة للنساء ، وعلى الطريقة التى جرى تجريبها فى برلمانى ١٩٧٩ و٢٠١٠ ، ولم ينجح التمييز الإيجابى أبدا فى حفز المجتمع لتقبل مبدأ التصويت للنساء ، فهذه ليست طريقة مضمونة الأثر فى مواجهة التخلف الاجتماعى ، والمطلوب : ناشطات حقيقيات فى المجتمع لا على شاشات التليفزيون أو فى قاعة لجنة الدستور ، ثم أن حشر قضية الشباب فى دعاوى

"الكوتـات" اللقيطـة لا معنـى لـه ، فالـشباب عـماد المجتمـع والثـورة ، وإفـساح الطريق للشباب لا يكون بغير خفض سن الترشح وتبنى نظام القوائم الانتخابيـة النسبية غير المشـروطة .

هذا هو الطريق الديمقراطى الذى يليق بمصـر ، وليس اقتراحات الكوتات اللقيطة ، والتى تفتت مصـر سكانيا وفئويا ، وتصنع دستورا طائفيا ، وتفتح علينا أبواب الجحيم.

"القدس العربى " فى ٢٥ من نوفمبر ٢٠١٣

وثائق

بيان للأمة (١)

" اللجنة التأسيسية للبرلمان الشعبى " ، وهى تستشعر خطورة ما آلت إليه أحوال مصر من انسداد سياسى ، واحتقان اجتماعى ، وفساد ينهش ثروة البلد ، وتزوير يستأثر بالسلطة ، واستبداد يدهس الحريات العامة ، وتوحش فى الفقر والبطالة والمرض والعنوسة والبؤس العام ، وتردى الخدمات والمرافق ، والتدهور المتصل فى مكانة مصر ودورها القيادى فى أمتها ، وتجريف استقلالها الوطنى ، ووضع مقدراتها – على غير إرادة أبنائها – فى خدمة مصالح العدو الأمريكى – الإسرائيلى .

و" اللجنة التأسيسية للبرلمان الشعبى " إذ تستشعر خطورة المأزق الذى قادتنا إليه سياسات حكم الفساد والاستبداد والتبعية ، وإذ تؤكد على أولوية الحل الوطنى الديمقراطى الاجتماعى ، فإنها تدعو كافة القوى الحية إلى مواصلة الكفاح الشعبى السلمى ، وإلى حشد الجهد الوطنى العام من أجل :

١- الإنهاء السلمى للحكم الاستبدادى ، والحيلولة دون ترشح مبارك (أو نجله) لرئاسة جديدة ، وإفساح المجال لحكم انتقالى برئاسة محايدة وحكومة ائتلاف وطنى جامع .

٢- حل مجالس الشعب والشورى والمحليات المزورة بالكامل ، وإجراء انتخابات حرة بضمانات.

الإشراف القضائى الكامل ، وبتعديلات ضرورية عاجلة فى مواد الدستور أرقام ٧٥ و٧٦و٧٧و٨٨و١٧٩ ، والتمهيد لانتخاب جمعية تأسيسية

تصوغ وتقر دستورا جديدا للبلاد .

٣- الإفراج الفورى عن كافة المعتقلين والمسجونين السياسيين ، وإنهاء حالة الطوارئ وإلغاء المحاكم الاستثنائية ، والقوانين سيئة السمعة ، وإطلاق حريات الصحافة وتكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات ، وكفالة حريات الاجتماع والتظاهر والاعتصام والإضراب السلمى ، وضمان الاستقلال الكامل للقضاء ، وإدارته التامة لكافة مراحل وأنواع الانتخابات والاستفتاءات العامة .

٤- محاكمة المسؤولين عن جرائم التزوير والتعذيب والفساد ، واسترداد ثروة الشعب المنهوبة ، وتنفيذ حكم القضاء العادل برفع الحد الأدنى للأجر إلى **١٢٠٠** جنيه شهريا ، وصرف إعانة بطالة للعاطلين بقيمة نصف الأجر ، وخفض أسعار الأدوية والأغذية والخدمات الأساسية بنسبة ٣٠٪ على الأقل ، وإلغاء ضريبة الأطيان الزراعية على صغار الفلاحين ، ووقف مسلسل طرد الفلاحين المستأجرين من أراضيهم .

٥- طرد سفير العدو الاسرائيلى ، ووقف تصدير البترول والغاز لإسرائيل ، وإلغاء اتفاق الكويز ، والتخلص من القيود المترتبة على ما يسمى " معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية " ، والخروج من التبعية المزمنة للسياسة الأمريكية ، واتخاذ كافة التدابير المتاحة لحفظ حقوق مصر الثابتة غير القابلة للتصرف فى مياه النيل .

اللجنة التأسيسية للبرلمان الشعبى القاهرة فى ٢٣ من يناير ٢٠١١

الكلمات التى تحتها خطوط اعترض عليها ممثل الإخوان محمد البلتاجى وجرى حذفها فى النسخة النهائية للبيان المنشورة فيما يلى.

بيان للأمة (٢)

" اللجنة التأسيسية للبرلمان الشعبى " ، وهى تستشعر خطورة ما آلت إليه أحوال مصر من انسداد سياسى ، واحتقان اجتماعى ، وفساد ينهش ثروة البلد ، وتزوير يستأثر بالسلطة ، واستبداد يدهس الحريات العامة ، وتوحش فى الفقر والبطالة والمرض والعنوسة والبؤس العام ، وتردى الخدمات والمرافق ، والتدهور المتصل فى مكانة مصر ودورها القيادى فى أمتها ، وتجريف استقلالها الوطنى ، ووضع مقدراتها – على غير إرادة أبنائها – فى خدمة مصالح العدو الأمريكى – الإسرائيلى .

و" اللجنة التأسيسية للبرلمان الشعبى " إذ تستشعر خطورة المأزق الذى قادتنا إليه سياسات حكم الفساد والاستبداد والتبعية ، وإذ تؤكد على أولوية الحل الوطنى الديمقراطى الاجتماعى ، فإنها تدعو كافة القوى الحية إلى مواصلة الكفاح الشعبى السلمى ، وإلى حشد الجهد الوطنى العام من أجل الإنهاء السلمى للحكم الاستبدادى وإفساح المجال لحكم انتقالى برئاسة جديدة وحكومة ائتلاف وطنى جامع تتولى:

١- حل مجالس الشعب والشورى والمحليات المزورة بالكامل ، وإجراء انتخابات حرة بضمانات الإشراف القضائى الكامل ، وبتعديلات ضرورية عاجلة فى مواد الدستور أرقام **٧٥** و**٧٦**و**٧٧**و**٨٨**و**١٧٩** ، والتمهيد لانتخاب جمعية

تأسيسية تصوغ وتقر دستورا جديدا للبلاد .

٢- الإفراج الفورى عن كافة المعتقلين والمسجونين السياسيين ، وإنهاء حالة الطوارئ وإلغاء المحاكم الاستثنائية ، والقوانين سيئة السمعة ، وإطلاق حريات الصحافة وتكوين الأحزاب

والنقابات والجمعيات ، وكفالة حريات الاجتماع والتظاهر والاعتصام والإضراب السلمى ،

وضمان الاستقلال الكامل للقضاء ، وإدارته التامة لكافة مراحل وأنواع الانتخابات والاستفتاءات العامة .

٣- محاكمة المسؤولين عن الفساد ، واسترداد ثروة الشعب المنهوبة ، وتنفيذ حكم القضاء العادل برفع الحد الأدنى للأجر إلى ١٢٠٠ جنيه شهريا ، وصرف إعانة بطالة للعاطلين بقيمة نصف الأجر ، وخفض أسعار الأدوية والأغذية والخدمات الأساسية.

٤- وقف تصدير البترول والغاز لإسرائيل ، وإلغاء اتفاق الكويز ، والتخلص من القيود المترتبة على ما يسمى " معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية " ، والخروج من التبعية المزمنة للسياسة الأمريكية ، واتخاذ كافة التدابير المتاحة لحفظ حقوق مصر الثابتة غير القابلة للتصرف فى مياه النيل .

اللجنة التأسيسية للبرلمان الشعبى

القاهرة فى ٢٣ من يناير ٢٠١١

كفاية : خلع مبارك هو الحل

الحركة المصرية من أجل التغيير " كفاية " ، وهى تستشعر خطورة ما آلت إليه أحوال مصر من انسداد سياسى ، واحتقان اجتماعى ، وفساد ينهش ثروة البلد ، وتزوير يستأثر بالسلطة ، واستبداد يدهس الحريات العامة ، وتوحش فى الفقر والبطالة والمرض والعنوسة والبؤس العام ، وتردى الخدمات والمرافق ، والتدهور المتصل فى مكانة مصر ودورها القيادى فى أمتها ، وتجريف استقلالها الوطنى ، ووضع مقدراتها – على غير إرادة أبنائها – فى خدمة مصالح العدو الأمريكى – الصهيونى .

وحركة " كفاية " إذ تستشعر خطورة المأزق الذى قادتنا إليه سياسات نظام الفساد والاستبداد والتبعية ، وإذ تؤكد على أولوية الحل الوطنى الديمقراطى الاجتماعى ، وإذ تحيى تحرك وبسالة طلائع الثورة الشعبية المصرية فى يوم الغضب (٢٥ يناير) ، فإنها تدعو كافة القوى الحية إلى مواصلة الكفاح الشعبى ، وإلى التقدم على طريق المقاومة السلمية والعصيان المدنى، وإلى حشد الجهد الوطنى العام من أجل :

١- الإنهاء السلمى للحكم الديكتاتورى المملوكى ، و خلع مبارك ونظامه ، وإفساح المجال لحكم انتقالى برئاسة جديدة وحكومة ائتلاف وطنى جامع .

٢- حل مجالس الشعب والشورى والمحليات المزورة بالكامل ، وحل جهاز مباحث أمن الدولة، وإيقاف العمل بتعديلات الانقلاب على الدستور ، والإعداد لدستور شعبى ديمقراطى جديد يجرى إقراره ـ فى نهاية فترة الانتقال ـ بجمعية تأسيسية منتخبة .

٣- الإفراج الفورى عن كافة المعتقلين والمسجونين السياسيين ، وإنهاء حالة

الطوارئ وإلغاء المحاكم الاستثنائية ، والقوانين سيئة السمعة ، وإطلاق حريات الصحافة وتكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات ، وكفالة حريات الاجتماع والتظاهر والاعتصام والإضراب السلمى ، وضمان الاستقلال الكامل للقضاء ، وإدارته التامة لكافة مراحل وأنواع الانتخابات والاستفتاءات العامة ، ومحاكمة المسؤولين عن جرائم التزوير والتعذيب .

٤- وقف برنامج الخصخصة ، واسترداد ثروة الشعب المنهوبة ، وتنفيذ حكم القضاء العادل برفع الحد الأدنى للأجر إلى **١٢٠٠** جنيه شهريا ، وصرف إعانة بطالة للعاطلين بقيمة نصف الأجر ، وخفض أسعار الأدوية والأغذية والطاقة والخدمات الأساسية ، وضمان إيجارات عادلة للأراضى الزراعية والمساكن، ووقف مسلسل طرد الفلاحين المستأجرين من أراضيهم .

٥- طرد سفير العدو الصهيونى ، ووقف تصدير البترول والغاز للكيان الصهيونى ، وإلغاء اتفاق الكويز، وإلغاء الالتزام بقيود ما يسمى " معاهدة السلام " ، وفك الحصار عن الشعب الفلسطينى ودعم مقاومته المسلحة ، والخروج من التبعية المزمنة للسياسة الأمريكية ، ورفض المعونة الأمريكية وحل هيئاتها ، واتخاذ كافة التدابير المتاحة لحفظ حقوق مصر الثابتة غير القابلة للتصرف فى مياه النيل .

الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية "

القاهرة فى ٢٣ من يناير ٢٠١١

ائتلاف الوطنية المصرية مشروع البيان التأسيسى

"ائتلاف الوطنية المصرية" إطار جامع لأشواق وأحلام المصريين ، وحلف سياسى اجتماعى ثقافى يضم الشخصيات العامة والرموز الدينية والأحزاب والجماعات والهيئات والحركات والتيارات الحية ، ويعبر عن مصالح الأغلبية العظمى للشعب المصرى من الفلاحين والعمال والكادحين والموظفين والمهنيين والشباب والطلاب والمثقفين والمبدعين ورجال الأعمال الوطنيين المنتجين ، وينتصر لأولويات وغايات الاستقلال الوطنى وكفاية الإنتاج وعدالة التوزيع والدولة الديمقراطية الحديثة ، ويواصل السعى الدؤوب لتحقيق أهداف ثورة ٢٥ يناير المجيدة فى ضمان العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

و"ائتلاف الوطنية المصرية" ينتسب لمعنى الوطنية المصرية الجامعة، ويبنى على القواسم التقدمية المشتركة لمدارس التفكير والكفاح الوطنى الليبرالية واليسارية والقومية والإسلامية ، ويؤمن بشريعة العدل التى هى شريعة الله ، ويعتز بأزهرنا الشريف ومكانته الرائدة فى وطننا العربى وعالمنا الإسلامى ، وبالدور الرائع لكنيستنا القبطية ، وبفضائل المحبة والتراحم والتكافل والتسامح والوسطية الدينية العقلانية الراشدة ، وبتفرد مصر وامتيازها العبقرى فى التجانس الثقافى والامتزاج الوطنى ، وبدورها الحضارى المتصل منذ فجر الضمير الإنسانى ، وبقيادتها لدورات وحركات التقدم والتحديث والتنوير فى محيطها وأمتها ، وبتوالى انتفاضاتها وثوراتها العظمى التى صاغت عقيدة الوطنية المصرية الجامعة ، وأضاءت معانى الاستقلال الوطنى ورفض الاستعباد والاستعمار فى ثورتى أحمد عرابى ومصطفى كامل ، وأضافت معانى الدستور والديمقراطية فى ثورة ١٩١٩ ، وبلورت معانى العدالة الاجتماعية والمشروع

القومى فى ثورة ١٩٥٢ ، ثم جاءت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ تتويجا لثورات شعبنا المتحدة فى جوهرها ، والمتكاملة فى المقاصد والمضامين .

و"ائتلاف الوطنية المصرية " أكبر من مجرد جبهة سياسة ، وأبقى من مجرد تحالف عابر محكوم بظروفه ، فما يجمع أطرافه أعظم بكثير مما يفرق ، وهو كيان جامع موحد لقوى الثورة على تنوع مشاربها وأجيالها وأطيافها ، يؤمن بالتغيير الديمقراطى ، ويستند إلى قوة الناس الأحرار ، ويبنى بكفاح طلائعه جسور العبور إلى الغايات والأهداف ، بالإخلاص المطلق لدم الشهداء على جبهات حروبنا وثوراتنا الوطنية ، وبالانحياز المطلق للأكثرية الشعبية المحرومة من حقوقها الطبيعية فى الحياة الحرة الكريمة السعيدة ، وبالدفاع المطلق عن قيم الحرية والإبداع والمواطنة والمساواة والإنتاج والبحث العلمى ، وبالخصومة المطلقة مع جماعات التخلف والإرهاب وعصابات النهب العام ، وبالعداء المطلق للهيمنة الأمريكية الإسرائيلية على قرارنا ومقدراتنا ، وبالسعى الأكيد لبناء مصر المستقلة الديمقراطية المنتجة العادلة ، مصر الغيط والمصنع والمدرسة.

الفهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة